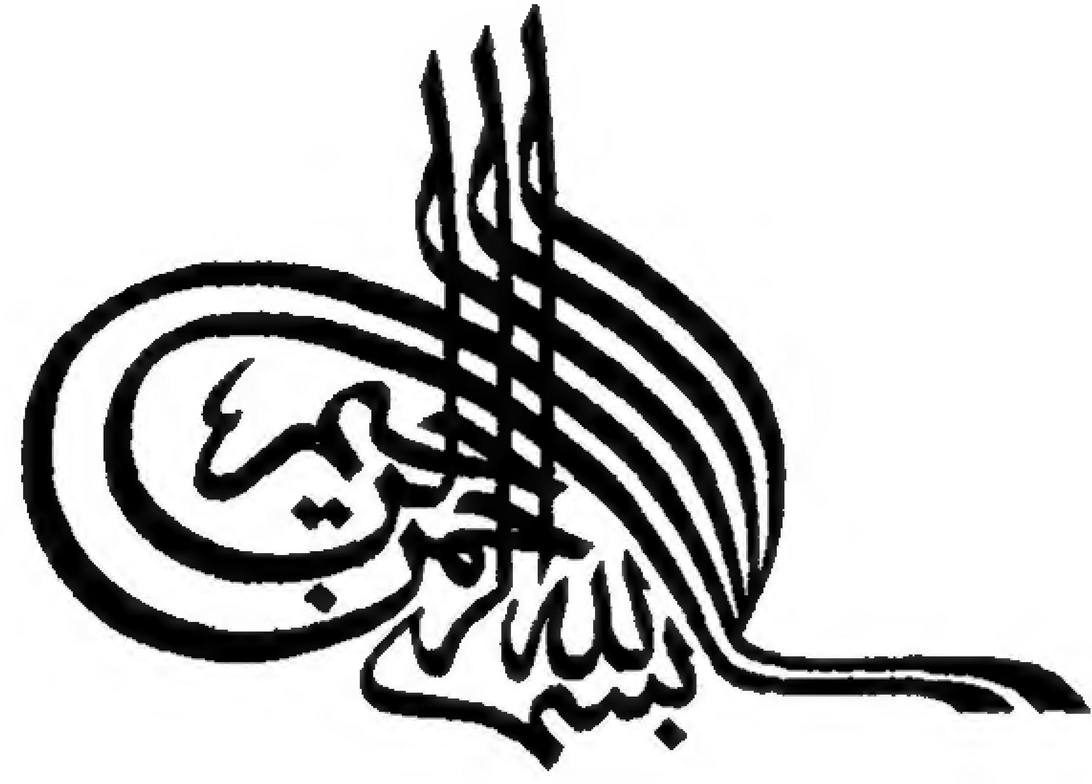
# حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء

تحرير وإشراف: د. بلهول نسيم

تقديم: أ.د. جمال محمد السيد ضلع




دار الحامد للنشر والتوزيع



حوارات الإقليمية والعالـمية

في منطقة الساحل والصحراء

# حوارات الإقليمية والعالـمية

# في

# منطقة الساحل والصحراء


تحرير وإشراف

د. بلهـول نسيـــم

مجموعة باحثين

تقديم

أ.د. جمال محمد السيد ضلع

أستاذ العلوم السياسية

جامعة القاهرة




رقم التصنيف : 320.965
المؤلف ومن هو في حكمه : بلهول نسيم
عنوان الكتاب : حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء.
رقم الإيداع : 2015/7/3151
الواصفات : /العلاقات الدولية //الجزائر//الأحوال السياسية/
بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-971-6

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.



الطبعة الأولى 2016-1437هـ




دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

# المحتويات

# تقديم

في الحقيقة يشرفني ويسعدني أن أقوم بالتقديم لهذا العمل العلمي المتميز، الذي هو ثمرة المساعي والجهود المخلصة والجادة والرائعة لمجموعة من الباحثين المتخصصين في العلوم السياسية، الذين وهبوا حياتهم لخدمة رسالة العلم، فجزاهم الله علىٰ ذلك خير الجزاء.

في إطار التناول والتعامل مع القضايا والأزمات والمشكلات التي تواجه دول القارة الأفريقية، علىٰ مستوىٰ مناطقها وأقاليمها المختلفة، والتي تؤثر علىٰ حاضرها ومستقبلها، جاءت المساهمات البحثية العلمية، التي احتوتها جنبات هذا الكتاب، كمحاولة للتعرف علىٰ الواقع السياسي الحي والملموس، الذي تعايشه هذه الدول، وخصوصاً في منطقة التماس بين شمال القارة وجنوبها، سواء من ناحية الدول والأطراف المتأثرة بالنزاعات وبالصراعات، أو من ناحية الدول والأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة فيها، وما ينجم عن ذلك من نتائج وتداعيات علىٰ الأنظمة السياسية لتلك الدول.

لقد دخلت الدول العربية والأفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في أوائل تسعينيات القرن العشرين، مرحلة جديدة من الخلافات والنزاعات والصراعات، التي تشابكت وتداخلت فيها السياسات والسلوكيات الداخلية/ المحلية، مع السياسات والسلوكيات الخارجية/ الإقليمية والدولية، في ظل تعاظم النفوذ

والتدخلات السافرة للقوىٰ العظمىٰ، وعلىٰ رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أن هناك إصرارا من جانب الدول الفاعلة علىٰ الإبقاء علىٰ الأوضاع الصراعية داخل مناطق ودول القارة الأفريقية المختلفة، طالما أن ذلك يخدم منظومة أهدافها ومصالحها الآنية والمستقبلية.

إن هذا ما يعني أيضـًا أن القرن الحادي والعشرين لن يكون أفضل حالاً من سابقه، كما كانت تأمل الكثير من دول العالم النامية، ويبدو أن الواقعية السياسية ظلت وستظل غالبة بل وقاهرة للمثالية السياسية، وبناءً علىٰ ذلك فتلك الدول مطالبة بإعادة صياغة وبناء توجهاتها وسياساتها وسلوكياتها حاضراً ومستقبلاً وفقـًا لقواعد ولنظم عمل تلك الواقعية، وقايةً وتكيفـًا ودفاعـًا، ولذلك فإن علىٰ صناع ومتخذي القررات والسياسات في تلك الدول أن يكونوا علىٰ مستوىٰ الأحداث التي يعايشونها هم ودولهم، في عملية التناول والتعامل الجاد والفعال مع تلك المعطيات الجديدة المتعلقة بمتطلبات الألفية الجديدة وتحدياتها في صراعها من أجل البقاء والاستمرار وحماية سلامتها الإقليمية والدولية.

إن البحوث والدراسات التي تضمنها هذا الكتاب إنما تعبر عن وجهات نظر باحثين متميزين لديهم من الولاء والانتماء ما يؤهلهم لتناول مثل تلك الأمور المصيرية، ويسعون جاهدين بحكم تخصصاتهم وخبراتهم العلمية والعملية للإقتراب من هذا الواقع الذي تعايشه شعوبهم وبلدانهم داخل القارة الأفريقية، من أجل توصيفه وتحليله وتفسيره والتنبؤ

بمآلاته وتداعياته في المستقبل المنظور، ودافعهم الأسمىٰ في ذلك رسالتهم التنويرية والتثقيفية للأجيال الحاضرة من طلاب العلم والباحثين فيه، فجزاهم الله عن ما قدموه من علم خير الجزاء.

**أ. د. جمال محمد السيد ضلع**

**أستاذ العلوم السياسية**

**جامعة القاهرة**

# مقدمة المشرف

قبل كل شيء لابد من الإشارة إلىٰ أن هنالك عاملين رئيسيين يسهمان في جعل مناطق أكثر من غيرها - كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الساحل والصحراء - عرضة لتهديدات جماعات الإرهاب. العامل الأول: هو عدم قدرة الأقاليم السياسية علىٰ ممارسة مسئولياتها وصلاحياتها علىٰ فضاء جغرافي خاضع لها بالأساس، وهذا العامل مشتق من عدم قدرة دول المنطقة علىٰ اختراق مجتمعاتها وتنظيمها، وفقدان الجدية في قراءتها وتعاملها مع معطياتها الجغراسية، ومدىٰ احتكار الدولة الشرعي لاستخدام القوة، ومدىٰ قدرة الدولة علىٰ السيطرة علىٰ حدودها. أما العامل الثاني: فيتمثل في مدىٰ توفر الظروف الملائمة لوجود التمرد أو الإرهاب، وهذا العامل أيضا يستند إلىٰ مدىٰ توفر البنية التحتية، ومدىٰ توفر مصادر الدخل لسكان المنطقة المعنية، وملائمة العامل الديمغرافي لعمليات الخروج علىٰ القانون.

بالتالي فإن الوضع الحدودي في المنطقة ذو الملامح القبلية، يكرس فوقية العامل الديمغرافي والتركيبة الاثنية التي تعد عاملا رئيسيا في تحديد إمكانيات التهديد والخطر الذي قد يصدر من تنظيمات العنف المسلح العابرة للحدود، بالإضافة إلىٰ ذلك بدأت تظهر في منطقة الصحراء مثلا قيما اجتماعية داعمة للتمرد علىٰ سلطة الدولة في الكثير من بلدان الساحل وهو ما يضعف مستقبلا وسائط الضبط الأمني في المنطقة. وعلىٰ الرغم من

قرب المنشآت النفطية الجغرافي في دول كثيرة من أماكن تواجد الجماعات الإرهابية، فإن البنية الأساسية للنفط نادرا ما تعرضت للهجوم، نتيجة لعدة أسباب، منها: انشغال الجماعات الإرهابية باستهداف الحكومات المحلية، فضلا عن أن استهداف مثل تلك المنشآت يتطلب مستوى من المهارات والتخطيط والدعم اللوجيستي الذي تفتقده العديد من الجماعات الجهادية العالمية وحتى تنظيم قاعدة الجهاد المركزي بفروعه الإقليمية.

وتأتي المخاوف الغربية في الآونة الأخيرة وانشغالهم المبالغ فيه بالمنطقة، من احتمالية قيام التنظيمات الجهادية العالمية باستهداف إمدادات الطاقة، خاصة مع تصعيد في اللهجة مع التهديدات المتكررة التي أطلقها تنظيم القاعدة بقطع هذه الإمدادات، وتكرار سيناريو شبه الجزيرة العربية بالمنطقة. وتعتبر البنية الأساسية للنفط والغاز مصدر جذب كبير للقاعدة، ليس بسبب قيمتها الحقيقية، بقدر ما يرجع إلى التكلفة العالية التي تتكبدها الدول للدفاع عن هذه المنشآت، بالتالي يرغب التنظيم في استنزاف هذه الدول عبر المناورة حول منشآتها وجعل تكلفة حمايتها مضاعفة وهو ما يخفف الخناق على عمل تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي على الشريط الشمالي.

لقد ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام دوائر البحث الغربية بالتراث الجغرافي للمنطقة – وهو الأمر المفتقد في مراكز التفكير الأكاديمية أو على الأقل المصالح الأمنية لدول المنطقة – وهو ما انعكس في انسحاب دول المنطقة عن هذه المناطق (الحدودية منها

والصحراوية الطبيعة). فعندما تركز مثلا الأكاديمية العسكرية الأمريكية ومجلس الشؤون الخارجية ومنظمات جمع المعطيات والبحث الأمريكية (كارينجي، راند،...) اهتمامها في الآونة الأخيرة علىٰ أعمال إبن حوقل كأشهر المؤرخين الذين تناولوا مسالك الصحراء، التي جمعها في كتابه "صورة الأرض" كمادة جمع من خلالها كل المعطيات حول القارة الأفريقية، إذ يعتبر أول جغرافي يصل إلىٰ الصحراء الكبرىٰ، نفهم من خلال ذلك منطق عمل البيت الأمريكي الذي من خلاله تريد أن تتقدم إفريقيا (أفريكوم). وعندما تحتفظ مراكز الخرائط والطبوغرافية العسكرية الفرنسية بأعمال الإدريسي، الذي أورد في كتاباته ومنها كتابه الموسوم "صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس"، معلومات قيمة وتفاصيل دقيقة عن ممالك أفريقيا جنوب الصحراء، والمراكز والمسافات بينها في الأقاليم، بصورة واضحة تساعد علىٰ تحديد مواقعها، وتناول الطرق الصحراوية عبر جميع مناطق الصحراء، سنفهم بعد أي تدخل أجنبي للآخر كيف تحكم وسيطر علىٰ أرض غريبة عن منطق مسارح عملياته المعتادة: " قتلت أرضا جاهلها وقتل أرضا عالمها"، النتيجة كانت مكلفة بالنسبة لدولة أريد لها أن تلعب دور القوة المحورية في المنطقة (الجزائر): حيث أصبح يحتل التهريب (الوقود والمواد الأولية) عبر الصحراء الكبرىٰ صدارة التهديدات التي أثقلت الأجندة الأمنية لدول المنطقة، وأصبحت في السنوات الأخيرة الحدود الجغرافية في نظر المهربين، وهمية بحكم اعتبارات تاريخية، كالقرابة الناجمة عن

المصاهرة وتداخل مصالح السكان عبر الحدود. وبحكم ضعف الإحساس بالانتماء للدولة الناجم عن حرمان المنطقة وضعفها اجتماعيا واقتصاديا. مستغلين بذلك المنافذ والفضاءات والعروق الشاسعة التي لم تستفد بعد من التغطية الأمنية. فلقد تحول الشريط الحدودي الصحراوي، من منطقة فم زكيد إلىٰ الطاوس وحاسي بيضة، إلىٰ منفذ تهريب بعيد عن المراقبة، وتنامىٰ نشاط التهريب في الصحراء والساحل، وتحولت المنطقة إلىٰ ساحة حرب بين القوات الحكومية ومقاتلي المهربين والإرهابيين، كما تمتد مسالك التهريب انطلاقا من السواحل الشمالية وبحيرة مارتشيكا، إلىٰ ضواحي القصر الكبير و العرائش، إلىٰ المناطق الحدودية المترامية الأطراف بإقليم الرشيدية. فأغلب مناطق التهريب تقبع علىٰ حافة الشريط الحدودي وأغلبية سكانها من البدو الرحل، وحياة الكثير منهم تغيرت بتغير النشاط الاقتصادي في المنطقة: فلم يعد يهم الكثير منهم رعي الإبل ولا الماشية ولا الفلاحة. إذ وفرت خبرة أولئك بمسالك المنطقة الصحراوية ومتعرجاتها مصدر دخل لهم لا يقدر بثمن : فقدرتهم علىٰ تحديد المواقع والإفلات من مراقبة حرس الحدود، بل أيضا تتبع المسارات عن طريق النجوم، تجعلهم أفضل خبراء يستعان بهم لعبور الممرات الوعرة دون التيه بين كثبان الرمال.

وبنفس تمدد شبكات التهريب، تنتشر شبكات الإرهاب، وغالبا ما تعمل هذه الأخيرة علىٰ توفير الحماية لمافيا التهريب العابر للحدود طالما أن هناك تزاوج للمصالح

بينهما، وأهم الجماعات المسلحة ذات العلاقة هنا "قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" و"الجماعة الإسلامية المسلحة بليبيا". ونجد أيضا تمديدات النفط والغاز في الجزائر وفي الدول المغاربية عموما، تتماهىٰ نسبيا مع شبكات التهريب وخارطة انتشار خلايا الإرهاب علىٰ بعد مئات الأميال من الصحاري المقفرة. ولم يكن غريبا أن يكون أكثر الأعضاء من الأجيال الجديدة من تنظيم القاعدة والمهربين من أبناء هذه المناطق نفسها، وهذا يدل علىٰ أن غالبا ما لعبت علاقات القرابة والمصاهرة دورا في إيجاد ملاذا آمنا وحماية للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، استنساخا لتجربة القاعدة في المناطق الحدودية الباكستانية – الأفغانية الخاضعة لحكم طالبان آنذاك، وهو ما يوفر سهولة المرور للمهربين وسهولة التخفي والحماية للإرهابيين.

وعليه، يمكن القول أن ضعف وجود الدولة في المناطق الطرفية، خلق إحساسا بعدم الانتماء لدىٰ سكان هذه المناطق، وبالتالي أوجد نمطا مقبولا محليا للحياة والإنتاج، يعتمد علىٰ العنف والتهريب كسبل للبقاء. ولابد من التعامل معها من هذا المنظور، وإيجاد بدائل إنتاج للحياة بديلة في هذه المناطق الرخوة قبل القضاء عليها.

غير أن المزايا العالمية التي تحتفظ بها المنطقة عمقت من أصول المعضلة الجيوأمنية، ماوضع هذه الأرضوية الأزموية أمام انسداد الخبرة الدولية في التعامل بانتقائية مع أزمات دولية من هذا النوع (يكاد يكون فيها التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية

المتحكمة في مسارات الأزمات المرتبطة بمشاكل السيادة ومستقبل الدولة الأمني والجغراسي غير واضح). حيث تشير معالم الأزمة في منطقة الساحل والصحراء إلى أن الطريق معبدة لتدخل أطلسي في المستقبل القريب، وهذا لا يعد تكهنا بقدر ما يعكس قراءة يقظة للآليات التي بموجبها تعمل القوة المفرطة الحالية the présent hyper-power. والأمر يتعلق هنا بالولايات المتحدة الأمريكية والطريقة التي تدير بها ظروف الملف المالي والليبي من بعيد وهو ما يشكك في افتعالية القضيتين، وهل التجربة الحالية ستؤدي بدول المنطقة إلى الانقياد أمميا أو أطلسيا، ما دامت التجارب الإقليمية كلها فاشلة أو يراد لها الفشل مثلما كان الشأن بالنسبة للتجربة الأممية في منطقة البلقان. فلا تزال قضايا الحسم وسلطة الضبط الميداني تحت قبضة الحلف الأطلسي. فأي تدخل من أية صفة كان: أفريقي، عربي مغاربي، أوروبي أو أمريكي لن يزيد الوضع إلا تعقيدا، مع أجواء عدم الثقة التي تحوم حول رحى القوى الكبرى المهيمنة على القرار الدولي الأممي منه، التي تسعى من وراء كل المبادرات إلى فتنمة السلوك العسكري الأفريقي في المساحات الرمادية من المنطقة، بالتالي إلى جانب أمور تتعلق بالالتزامات الإجرائية العسكرية الأمنية الشأن، ستحاول نفس الأطراف تقديم المعونات الإنسانية التي تعد مصدرا هاما آخر لجل الفقراء المقاتلين. وحتى اعتماد أساليب الحوار مع رؤوس التنظيمات الإجرامية تعد طريقة غير مقبولة، بقدر ما تعزز وتضفي الشرعية على هذه الجماعات في حالة ما إذا دعيت إلى طاولة

المفاوضات. كما تطرح مشاريع ولوائح التدخل الأممي في بعض المناطق ومنها أفريقيا سؤالا مهما، وهو: هل أفريقيا غير مستعدة بعد للاستقلال وغير ناضجة لتقبل فكرة السيادة. لتفسح المجال أمام راتزلية أطلسية جديدة تغذيها روح العولمة المتوحشة التي لا تعترف بحدود الدول السياسية منها ولا القيمية.

من هذا الباب، يأتي هذا الكتاب حاملا لمجموعة من أقلام بدت اهتمامها وانشغالها بظروف المنطقة وتحولاتها من مدخلي المعطيات الإقليمية والضغوط الدولية، مجمعين علىٰ أن اهتمام الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالقارة بصفة جدية، بساحليها (الشمالي والصحراوي)، حديث نوعا ما: حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الوجود الفرنسي داخل أفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية كضمانة حقيقية تقف في وجه المد السوفياتي الداعم لحركات التحرر الوطنية. أما اليوم أصبحت واشنطن حاضرة بقوة في القارة (القرن الأفريقي والبحيرات الكبرىٰ)، وهو ما يفسر التراجع الفرنسي في نفس الأحجار علىٰ رقعة شطرنج جديدة يراد لها أن تكون أمريكية، فمبادرة تجهيز وتدريب قوات سلام أفريقية مهما كانت تسميتها من أجل مصلحة القارة، تتولىٰ بنفسها عمليات التدخل في مناطق النزاع والمجازفة في القارة، بدلا من القوىٰ الأجنبية (فرنسا بالأساس)، يدخل في نطاق إحاطة فرنسا ومحاصرتها في نقاط نفوذها التقليدية وهذا إما عن طريق تثبيت وإيجاد أنظمة مناهضة لفرنسا علىٰ شاكلة سلطة جمهورية كونغو الديمقراطية،

أو عن طريق افتعال أزمات في بيئة من هشاشة أغلبية الدول الأفريقية ومنطقة الساحل جزء أساسي منها، ما يسهل عملية اختراق وفتنمة سلطة العنف في المنطقة.

لقد أدركت الآن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع تفاقم الأزمة في شمال مالي، أن المصالح مثل الشركات والمستعمرات.. لا تدار من بعيد. وعند قراءة ذكية للنص الحرفي لتقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي المعنون "الاتجاهات العالمية 2025: عالم متغير"، سنلاحظ أن اهتمام الإدارة الأمريكية بالقارة والمنطقة على وجه الخصوص ليس من قبيل المصادفة، فدعونا نتمعن في سطور هذا التقرير، لنقف أمام الرهان والتحدي الذي سيكون التدخل أول مراحله: في الصفحة الأربعون من التقرير المعنون ب: "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: المزيد من التفاعل مع العالم والكثير من الاضطراب": جاء فيها ما يلي: "في عام 2025، فإن جنوب الصحراء الكبرى ستبقى المنطقة الأكثر ضعفا على وجه الأرض وذلك من حيث التحديات الاقتصادية والضغوطات السكانية والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي. وأن ضعف الدول والمجتمعات من المرجح أن تبطئ من التحسينات الرئيسية في آفاق المنطقة خلال السنوات ال20 القادمة وذلك ما لم يكن هناك مشاركة دولية دائمة.". ويضيف التقرير قائلا: ".. وستواصل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في كونها موردا رئيسيا للنفط والغاز والمعادن للأسواق العالمية وستجذب وبشكل متزايد اهتمام الدول الآسيوية التي تسعى

إلىٰ الوصول إلىٰ السلع الأساسية، بما في ذلك الصين و الهند. ولكن علىٰ الرغم من زيادة الطلب العالمي علىٰ السلع الأساسية، فإن زيادة موارد الدخل قد لا تستفيد منها غالبية السكان. وأن السياسات الاقتصادية الفقيرة المرتكزة علىٰ المصالح وعلىٰ الإصلاحات الاقتصادية غير الكاملة من المرجح أن تؤدي إلىٰ تفاقم الانقسامات العرقية والدينية فضلا عن الجريمة والفساد في كثير من البلدان. بالإضافة إلىٰ النخبة الحاكمة من المرجح أن تستمر في تحقيق زيادة في الدخل والثروة، في حين أن الفقر سيستمر أو سيزداد سوءا في المناطق الريفية وفي المراكز الحضرية المترامية الأطراف. وأن الفجوة بين النخبة وغير النخبة من السكان من المرجح أن تتسع، وقد تساهم الظروف في توليد الانقسام والتطرف السياسي والديني...".

إضافة إلىٰ كل هذا، لا يزال موضوع التدخل عرضة لنقاشات حادة تتعلق بالسيادة والمسؤولية الدولية: قد يفهم التدخل وشرعيته في الحالة المالية علىٰ أنه مجموعة الأعمال العسكرية التي تضطلع بها المنظمات المكفول لها مهام تتعلق واللوائح الأممية تحصين المجتمع الدولي من انتشار موجات العنف، غير أن هذا العمل يثير في نفس الوقت إشكالية تتعلق بمدىٰ مصداقية (نفعية) وشفافية هذا السلوك، خاصة وأن الأعمال العسكرية ستقام علىٰ مسرح عمليات حدودي غريب عن معطيات القانون الدولي الإنساني (قانون الحرب)، لا يتعلق الأمر بأمن وسلامة الأراضي المالية وفقط، بل ويخص الأمر الأراضي

الجزائرية وباقي أراضي دول الساحل (دول الحدود ودول التخوم). و هذا ما يشكك مرة أخرىٰ في نزاهة عمليات التدخل أيا كان مصدرها. ولهذا، فآليات بناء الثقة داخل الدولة كافية للتغلب علىٰ محفزات العنف، وغالبا ما يؤدي احتكار الدولة للقوة إلىٰ وضع يحفز الاستقرار بين الأطراف المحلية، وهذا حتىٰ في حالات فقدان التوازن وسيطرة الدولة علىٰ القوة والتي غالبا ما يطلق عليها تسمية حالات من الأزمات الأمنية، التي لابد أن ينظر إلىٰ هذه الوضعيات بإيجابية وتفاعلية، كفرصة لإعادة النظر في تحصيناتها وجاهزيتها وقراءتها لجغراسيتها وماضيها للتحكم في حاضرها والمضي مستقبلا في منأىٰ من حروب الهيمنة (الأمريكية ) أو حروب (الإرجاع ) الفرنسية.

أضف إلىٰ ذلك، أنه أصبح من الصعب حاليا رسم خطوط فاصلة بين التدخل والغزو والعدوان، بين المصالح القومية والهموم الإنسانية. وعندما تبدأ العمليات العسكرية لن نفرق حينها بين عمليات من قبيل الحرب وعمليات من قبيل التدخل، بين سلوكات عسكرية نظامية وبين سلوكات عسكرية غير نظامية، بين مقاتلين نظاميين (عساكر خاضعين لقانون الحرب) وبين مقاتلين غير نظاميين (مرتزقة وتنظيمات غير رسمية نفعية مسلحة غير مسؤولة). لن نفرق حينها أين تنتهي حدودنا ومن أين تبدأ حدودهم.

**د. بلهول نسيم**

# الفصل الأول

# جغرافية وسائط الأمن والسياسة في منطقة الساحل والصحراء

الفصل الأول

# جغرافية وسائط الأمن والسياسة في منطقة الساحل والصحراء

## أولا:

## وسائط نظرية لفهم ديالكتيك العالمية والإقليمية من بعد ماحي

د.بلهول نسيم(*)

**مقدمة:**

كان القرن العشرون قرن الجيوبوليتيكا، ومذ صيغ هذا المصطلح في بداية القرن العشرين وحتّى اليوم يتضمّن مفهومه الصّراع والتغيير. الإشكاليات التي تتناولها الجغرافيا السّياسيّة إذا توفر نافذة نبصر من خلالها الصّراع من أجل القوّة والمساحة الجغرافيّة ونحلّل من خلالها صعود القوى الامبرياليّة واقتتالها من أجل تنظيم المساحات الجغرافيّة طبقا للمصالح على غرار فضاء منطقة الساحل والصحراء. وإبّان الحرب الباردة استعملت الجيوبوليتيكا لوصف صراع عالميّ مستمرّ بين الرّأسماليّة والمعسكر الشرقيّ إلى أن سقط الاتحاد السّوفييتي سنة 1991 وفي الوقت الرّاهن صارت الجغرافيا السياسيّة أكثر صلة بالواقع العالميّ لأنّ صراعات جديدة عالميّة حول القوّة والمساحة بدأت تتشكل. وفي فترة ما بعد الحرب

---

(*) أستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية – جامعة البليدة 2 – الجزائر.

الباردة برزت إشكاليّات جديدة لم تكن تعتني بها الجيوسياسة في الماضي مثل صراع الحضارات وصراع الأديان والاحترار العالميّ وصراع الحركات الاجتماعيّة والصراع بين المؤسّسات العالميّة المالية والتجاريّة وكذلك الصّراع بين شبكات التواصل العالميّ. وبما أني أعرض هنا لمعضلة تتعلق وفضاء الساحل والصحراء الجيوسياسي البعد فإنّ المساحات الجغراسية كلها لها تاريخ وجغرافيا وبالتالي فإنّ الجغرافيا السياسيّة لمنطقة الساحل والصحراء لا تمثل استثناء فقد صيغت استعماريا لتمثل امتدادا تاريخيا لجيوسياسة القارة الأفريقية في ربطها مع الحراك الجيوبوليتيكي.[1] لهذا السبب أقول إنه لمن الصعوبة الوقوف على معالم جغراسية ثابتة للمنطقة لأنّ معانيها ومفاهيمها تتغيّر عبر التاريخ الإستعماري لهذا الجزء المهم من القارة الأفريقية. وبالتالي يمكن فهمها فقط في إطارها التاريخيّ الخطابيّ. وعلى المتتبع للشأن الإقليمي أن يولي انتباها خاصّا للمصطلحات التي تستعملها الجيوسياسة في علاقتها مع هذا الجزء الهش من الجغرافيا الإقليمية والتي سأشرحها تدريجيّا.

لقد أصبحت تعنى الجغرافيا الإقليمية كجغرافيا إمبريالية ملحق تعنى في أول الأمر بالصّراع العالميّ بين الإتحاد السّوفييتي والعالم الغربيّ خلال الحرب الباردة التي كانت صراعا متواصلا من أجل بسط النفوذ والتحكم في الموارد الاستراتيجيّة.

[1] Boureima ALPHA GADO, Concepts et Approches pour une définition de l'espace sahélienne, *Revue Afrique et Développement*, Volume XVII, n° 4, 1993. P. 26.

وقد لعب هنري كيسنجر دورا بارزا في إحياء الإهتمام الأمريكي بالفضاءات الجغرافية طوال السبعينات من القرن الماضيلكنّه عرّفها بأنها لعبة تحقيق التوازن في القوّة والسياسات يضطلع بها اللاّعبون على الخارطة السّياسيّة العالميّة وليس الغرض من الجيوسياسة سوى فهم ديناميكيّات الصّراع الذي يدور على الخارطة السياسيّة العالميّة، وبالتالي أصبح معناها معالجة الرّؤى السياسيّة عن العالم وكيفيّة تشكلها وكذلك ربط الدّيناميكيّات المحلية بالإقليميّة والعالميّة وبالنظام العالميّ ككلّ. إنها تدرس المآسي والصّراعات في إطار الاستراتيجيات والآفاق السّياسيّة مقدّمة نظرة فريدة من نوعها يجدها البعض جذابة ومحبّذة. لكن بالرّغم من أنّها نصيّة بحتة، خطابيّة، فإنها توفر طريقة في التفكير متعلقة بالمساحتيّة تنظم اللاّعبين والعناصر والمواقع المهمّة للشعوب على رقعة الشطرنج العالميّة وتؤكد بأنها متعدّدة الأبعاد، عالميّة، مفهوماتيّة، كلية، بصريّة أو واقعيّة وليست لفظيّة خطابيّة فحسب.

وتؤكد الوسائط النظرية الجيوسياسية على أنّها في مصلحة كلّ الناس وأنها تقدّم نظرة غير عادية عن شكل العالم المستقبليّ واتجاهات الشؤون السياسيّة فوق الخارطة العالميّة. ويقبل الناس والدّارسون على حدّ سواء على الجيوسياسة بحثا عن نظرة واقعيّة موضوعيّة واضحة تخلصهم من التعتيم الإعلاميّ والتّفسيرات الدّعائيّة للأحداث والتحركات والصّراعات. تقلّص المساحة في العالم والتسارع المكثف للتقلص الزّمكانيّ الذي أحدثته العولمة وثورة الإتّصالات والشبكات

المعولمة (اسم فاعل)، أصبحت الرّغبة في رؤية العالم من منظور واقعيّ اقوى من أي وقت مضى.

في عالم اليوم الجديد أصبحت العلاقات بين الجغرافيا والسّلطة والنّظام تسلّط الضّوء على المسائل الجيوإقتصاديّة وعلى النّشاط العولميّ الذي يشكّله النّشاط التّجاري والاستثمار وكذلك على مختلف الصّور التي تتخذها الدّول لتثبيت استقلاليتها ضمن النّظم الجغرافيّة الموجودة في العالم. وسأحاول أن أعرض الأبعاد المتعدّدة المتحكمة في تحليل وفهم العناصر الموجهة والمحددة لمنطق التوضع الإقليمي والتموضع العالمي من على فضاء الساحل والصحراء. وإنه لمن البديهيّ اليوم أنّ كثيرا من الرّؤى الجيوبوليتيكيّة حول المعضلة الأمنو جغرافية للمنطقة تندرج ضمن فهم التّوسّع الأمبريالي المتجدد بين القوى العالمية المتنافسة. ولن يكون بإمكاني التّعرّض للأصوات التي تمثّل أقليات في الجيوسياسية الإقليمية والتي تعارض التنظير والممارسات الجيو إستعمارية التي جعلت هذا الفضاء حكرا على القوى الإستعمارية التقليدية والوسائط التاريخية التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أنّ العناصر والمبادئ الجيوسياسية تُعتبر – من أجل التحكم في منطق التحول ومعادلة حركة القوى العالمية والإقليمية في منطقة الساحل والصحراء – معرفة وقوّة تحليليّة ذات أهمّية بالغة في العلاقات الدّوليّة والسّياسات الخارجيّة. فإعلام المتتبع للشأن الإقليمي عبر النظرة النقديّة الجيوسياسيّة هي هدف التحليل الجيوسياسي النقدي كما تسمّى اليوم. من حيث كونها أداة واقعيّة تتّخذ على عاتقها مهمّة تتمثّل في تحديد خصائص الأهداف الجغرافيّة الطّبيعيّة والإنسانيّة الموجودة فيما وراء المظاهر والتي تكيّف الإختيارات الاستراتيجيّة للاّعبين الدّوليّين في الحياة

الإيديولوجيّة والسياسيّة والإقتصاديّة العالميّة. باقتضاب، تسعى الجيوسياسة من خلال تتبع حراك الأمن والجغرافيا في منطقة الساحل والصحراء إلى إبراز الخصائص المخفيّة لسياسات القوى العالمية وتصف الخارطة السّياسيّة العالميّة بخطاب خاصّ أمني عملياتي – سياسي مرتبط بالجغرافيا. ولا تزعم الجيوسياسة هنا أنّ خطابها يمثّل "حقائق" وإنما تراه خطابا يقدّم حقائقها هي. وبعبارة أخرى هي تسيّس المعرفة الجيوسياسيّة وممارسات صناع القرار خاصة ما وراء الحدود القومية السيادية، أي أنّها تعتبر إنتاج الخطاب الجيوسياسيّ عمليّات سياسيّة أمنية في حدّ ذاتها، أي كجزء من السّياسات الموجودة. بالرّغم من ارتباطها بالسّياسة تسعى إلى أن تكون مستقلّة عن كلّ المؤثرات السّياسيّة لكنها مذ وُجدت استعملها رجال السّياسة ولازالت حتّى اليوم خاضعة للسّياسة وتطوّر مفاهيمها خدمة للسّياسة ومنظروها وواضعو مفاهيمها الأساسيّة ومبادئها العامّة يُستعملون من طرف اللاّعبين السّياسيّين.

ومن أجل فهم وضبط حراك المنطقة كان ولا بد من التحكم في المتغيرات المفتاحية التي من خلالها يمكن تفسير التداخل بين العالمية والإقليمية من على الحلبة الرقعية ذات البعد الجيو أمني مثلما هو الشأن بالنسبة إلى منطقة الساحل والصحراء. والأمر يتعلق بما يلي:[1]

- الصراعويّة conflictualité
- المساحتيّة أو الفضاعويّة Spatialité

---

[1] Jean GALLAIS, *Hommes du sahel*, coll. Géographes, paris, Flammarion, 1984, p.8.

- الحدود والتخوم Limites et Frontières

- التوسّع الإمبراطوريّ أو بناء الإمبراطوريّات impérialité

- العالميّة mondialité

**المتغير الأول:**

يقرّ بأنّ الحياة برمتها صراعويّة (conflictuel) العدوانيّة السلبيّة والإيجابيّة للكائنات البشريّة، في عمليات سعيهم الدّؤوب لتحقيق استمتاعهم بالحياة وتنافسهم من أجل امتلاك القوّة والسلطة والمجد، تؤدّي بهم إلى الصراع المتواصل وإلى الاختلافات والأزمات التي قد تتطوّر فتنقلب حروبا ودمارا. وقد أثبت القرن العشرين هذا المفهوم بامتياز، ولو تأملنا التاريخ الطويل للشعوب والأمم لوقفنا على حقيقة أخرى تطبع الصراعويّة التي تدرسها الجيوبوليتيكا وهي أنّ الصّراع والخلافات والحروب متكرّرة دوما ولا تتوقف أبدا. وبما أنّ الصّراعويّة تدور في الجغرافيا فإنّ المهمّة الرّئيسيّة للجغرافيا السّياسيّة أو الجيوبوليتيكا منخلال تحليل فضاء منطقة الساحل والصحراء تتمثل في تسليط الضوء على جذور ومصادر الصراعات والدّوافع التي تتحكم باللاّعبين العالميّين وبكلّ العناصر العالميّة الفاعلة والمتفاعلة في هذا الفضاء الجغرافي. ومنذ البدء يمكن تحديد ثلاث مصادر رئيسيّة ذات عمق سياسيّ واقتصاديّ هي: أوّلا، الصّراع من أجل السّيطرة على الموارد، ثانيا، الصّراع والاقتتال من أجل السّيطرة على المناطق الجغرافيّة، وثالثا، الصّراع والاقتتال من أجل الهيمنة الايديولوجيّة والعرقيّة والوطنيّة. هذه المصادر الثلاث

مرتبطة ببعضها أشدّ الارتباط ومتشابكة في تفاعلها أيضا.(1) ثمّ إني ألفت نظر المتتبع للشأن الإقليمي إلى أنّ المصدر الثالث للصّراع والخلاف ثقافيّ سياسيّ في طبيعته .لكي أوضح العلاقة بين مصادر الصراع الثلاث أقول إنّ الاستيلاء على الموارد أو التحكم بها يستدعي الاستيلاء على المساحات الجغرافيّة أو التحكم بها، ولكي يتمّ الاستيلاء والتحكم بالمناطق الجغرافيّة التي تحتوي على الموارد لابد من الثقافة ومن الأيديولوجيا لكي تبرّرا عقلانيّة القتال والكفاح وتشرعنا الحرب والغزو. ولعلّ المتتبع للشأن الإقليمي الأفريقي قد أدرك هنا العلاقة الوطيدة بين المتغيرات الجيوسياسية المفتاحية التي أنا بصدد شرحها. منذ أقدم العصور كان الصّراع والإقتتال من أجل الموارد هو الشكل الرّئيسيّ للصّراعويّة لكنّهما كانا على مرّ التاريخ مقنعين دوما بأقنعة إيديولوجيّة ثقافيّة الغرض منها شرعنة القتال والحرب والإختلافات. وقد أثبتت بدايات القرن الحادي والعشرين، أنّ الصّراع والصّراع المضادّ شيئان لا يتوقفان أبدا. ولئن صُوّرت الحرب الباردة بين البيت الأبيض الأمريكي والإيليزيه الفرنسي، على سبيل المثال بأنّها صراع تنافسي بين حلفاء فإنّ الحقيقة هي أنّ ذلك الصّراع لا يزال يدور حاليا من أجل المساحات الجغرافيّة والموارد الطبيعيّة كالنفط واليورانيوم والماس والمعادن الثمينة.(2)

---

(1) Mehdi TAJE, *Sécurité et stabilité dans le sahel Africain*, Edicté Par Jean DUFOURCQ and Laure BORGOMANO-LOUP, décembre 2006, p .6.

(2) BOURGEOT (André), Sahara de tous les enjeux, Hérodote, 2011/3, n° 142, pp. 42-77.

الصّراع من أجل المساحات والفضاءات الجغرافيّة هذا الصّراع ضروريّ، في رأي المنظرين، لكي تتمكن البلدان المتصارعة من الوصول إلى الموارد التي هي موضوع التنافس والاقتتال أحيانا. وهكذا فإنّ الصّراع على المساحات والمناطق في منطقة الساحل والصحراء، مثلا، تمكن من التحكم بموارد القوة الإقليمية في المنطقة. أمّا الصّراع من أجل بسط الهيمنة الإيديولوجيّة والإثنيّة والقوميّة فإنه متجذر في الترويج لهويّة رمزيّة تجعل البلد منتميا لمجموعة جغرافيّة من الأفكار ويجعله إيمانه بتلك الهويّة يسعى إلى بسط نفوذه لأنّ الإيديولوجيا تصوّره على أنه الأحسن والأرقى أو بأنّ شعبه شعب مختار أو ينتمي لعرق مقدّس. إلاّ أنّ الصّراع الإيديولوجيّ والقوميّ والإثنيّ ذي الطابع القبلي في المنطقة يغطي، في الحقيقة، المصالح الحقيقيّة التي تطمح إليها البلدان عبر الإستراتيجيا.[1]

**المتغير الثاني:**

المساحتيّة تشير إلى الأراضي والمساحات الأرضيّة والبحريّة حسب المفهوم الجيوسياسيّ للأرضويّة التقليديّة وهو الفضاء الجوّيّ والفضاء الخارجيّ الذي لا يمتّ بصلة للأرضويّة (الفعليّة)، هذا النوع من المساحويّة يسمّى، في الجيوسياسة، الأرضويّة الخاصّة لكنّه منطقة التدخل للاّعبين "المابين قوميّين" ويسمّى أيضا "الأرضويّة الافتراضيّة" أو التّخيّليّة. ولازالت إلى حدّ اليوم الأرضويّة الكلاسيكيّة

---

[1] DAGUZAN (Jean François), « Terrorisme et mondialisation : La coopération, réponse à la menace transnationale », Centre Morris Janowitz, *Presses de l'IEP de Toulouse* 2003, pp. 229-243.

مفهوما أساسيّا وإن كان الفضاء الأرضيّ والفضاء الخارجيّ قد اتّخذا مكانة أهمّ مع ثورة الاتصالات والاتصالات اللاّسلكيّة. كلّ بلد له أرض فيزيقيّة أو طبيعيّة تمثّل الأرضويّة الكلاسيكيّة وفضاء يمثّل الأرضويّة الافتراضيّة يمكن أن تستعمله الطّائرات والصّواريخ والأقمار الاصطناعيّة، وكلّ من يسيطر على الأرضويّة الافتراضيّة تكون له الغلبة في كلّ صراع. ويمكن فهم هذه النّقطة بسهولة من على تحليل ومنطقة الساحل والصحراء: القوى العظمى اليوم لم تعد تنظر إلى الأرضويّة على أنها مجرّد المساحات الجغرافيّة الطبيعيّة بل جعلت لها مستويات أخرى، الفضاء الذي تستعمله الطائرات والصواريخ وكذلك الفضاء الخارجيّ الذي تستعمله الأقمار الصناعيّة والصواريخ العابرة للقارّات أيضا. والأرضويّة مرتبطة بالهويّة القوميّة التي هي منظومة رمزيّة تشمل الأمجاد الماضية وذاكرة يملؤها تذكر الأراضي القديمة التي كانت تنتمي للدّولة الأمة (الإستعمارية) والتّأسّف على ضياعها وكذلك التّوق إلى استعادتها أو الحصول على أراضي جديدة أو المطالبة بأراضي كانت تابعة للدّولة الأمة وتقع تحت سيطرة الدّول المجاورة أو غيرها.[1] وكلّ أمة إمّا لها مطالب أرضويّة أو تواجه مطالب أرضويّة من دول منافسة. وقد تكون الأرضويّة مقبولة من قبل القوى المجتمعيّة كلها وقد تكون محلّ صراع في الدّولة الأمة الواحدة عندما يكون البلد متعدّد الأعراق، متعدّد الثقافات: فبعض

[1] GOURDAIN (Patrice), « Al-Qaïda au Sahara et au Sahel. Contribution à la compréhension d'une menace complexe », www.diploweb.com , *Revue Géopolitique en ligne*, le 11 mars 2012, pp. 1-22.

الدّاخليّة قد تطالب بالأراضي وبالإنفصال بها (على غرار مطالب حركة تحرير أزواد). الهويّة القائمة بالقوّة على الأرضويّة (المساحة، الفضاء) يستعملها دعاة القوميّة في شحذ العزائم وفي استقطاب المقاتلين الذين يمثّلون الأسّ الرّئيسيّ لممارسة السلطة وكذلك في استقطاب المتعاطفين والمؤيّدين الدّاخليّين والخارجيّين.

الأمّة إذا وكذلك مفهوم الدّولة – الأمّة (l'Etat-Nation) يمثّلان نوعا من التّجريد للأرضويّة (idéalisation) من خلال بناء ملحمة قائمة على الهويّة وتقديس الأرض بهدف جمع كلّ الطّاقات الموجودة.

**المتغير الثالث:**

لا يمكن أن توجد دولة من دون حدود (des limites) اليوم يبلغ عدد الدّول المنتمية للأمم المتحدة 192 لكنّ هذا العدد لا يشمل الفاتيكان وكوسوفو، التي استقلت عن سربيا حديثا، كما أنه لا يشمل طايوان، لاعتبارات سياسيّة، إذ أنّ الصين تقول إنها مقاطعة تابعة لها، ولا يشمل فلسطين المعترف بها كسلطة وطنيّة من دون اعتبارها دولة لأنها غير مستقلة تماما. وممّا لا شكّ فيه هو أنّ الحدود لها وظيفة سياسيّة فهي تتطوّر تاريخيّا وتلعب دورا في المحافظة على الاستقلاليّة. الحدود تتطوّر تاريخيّا وتتغيّر لكنّ التخوم لا تتغيّر كما سنرى. وفي التاريخ، عندما برزت الدّولة الإسلاميّة كقوّة كبيرة لم تعتبر بقيّة الأمم أمما متخلفة كما فعل الرّومان من قبل. الرّومان اعتبروا ما بداخل حدودهم حضارة وتحضّرًا وأسموا كلّ الأمم الموجودة خارجها "بربريّة"، هذا يبيّن عمليّة إضفاء القداسة على الحدود التي

تساهم في الحفاظ على الشعور بالهويّة وتكريسه على أرض الواقع. المسلمون ربطوا الامبراطوريّة الإسلاميّة بالرّسالة السماويّة التي جاء بها محمّد ولذلك كان التوسع الإسلاميّ أيضا تقديسا للهويّة لكنّه لم يكن قائما على العنصريّة أو اعتبار بقيّة الأمم أمما متخلفة أو بربريّة.(1)

ومذ تكوّنت الدّول الحديثة صار تقديس الحدود والأراضي مستندا إلى الشعور القوميّ الذي يشمل القيم الدّينيّة أيضا. وقد لعب التطوّر الذي حصل في علم وضع الخرائط دورا في إرساء الحدود. أمّا التخوم فهي حدود طبيعيّة تتمثل في عوائق طبيعيّة تمنع توغل الأعداء في أرض ما، وقد تكون بحارا ومحيطات وأودية وبحيرات وسبخات وصحاري وجبال وسلاسل جبليّة. وتعتبر التخوم حدودا طبيعيّة عندما تفصل بين شعوب تختلف من حيث الإثنيّة والثقافة ومن حيث الأصل الإثنيّ أو في اللغات التي تستعمل وفي الأديان التي بها تؤمن. وتسمّى تخوما لأنها متاخمة أو تطلّ على الجانب من الأرضويّة التابعة لطرف آخر. وتصبح التخوم سياسيّة عندما تشكل حدودا فعليّة تفصل بين بلدين أو أكثر. وكثيرا ما تكون التخوم محلّ صراع أيضا إذ قد يُنظر إليها على أنها حدود طبيعيّة وقد تسعى دولة ما إلى تجاوزها عندما أقلية إثنيّة ما تابعة لتلك الدّولة مقيمة فيما وراء التخوم. في هذه الحال تنظر الدّولة إلى التخوم في إطار إثنيّ ثقافيّ وتغفل المعايير والعوامل الجغرافيّة الطبيعيّة.

---

(1) KINGEBIEL (Stephan), "Africa's new peace and security architecture», African *Security Review*, Vol. 14, No 2 (2005), pp. 35-44.

ما يجب أن يتذكره المتتبع للشأن الإقليمي للمنطقة (منطقة الساحل والصحراء) هو أنّ الحدود ليست بالضرورة تخوما والتخوم ليست بالضرورة حدودا إلاّ أنهما يحملان محتويات أثنوثقافيّة وسياسيّة.[1] أمّا دور الحدود فيتمثّل في المحافظة على الاستقلاليّة كما قلت وعلى جدواها وفاعليّتها ونجاعتها. الدّولة التي لا تستطيع الدّفاع عن حدودها ليست دولة مستقلة بأتمّ معنى الكلمة. وفي إطار أرضويّتها المحدودة بالحدود تطبق الدّولة قوانينها فإذا كانت تلك الحدود تخرق باستمرار سواء من طرف دول أخرى أو من طرف عصابات تهرّب السلع ورؤوس الأموال فإنه يبطل الحديث عن نجاعة وفاعليّة الاستقلاليّة. فالدّول المتصارعة تعمل على كسر الحدود ولا تعير الدّولة الأقوى أهمّية لحدود الدّولة الضعيفة.

**المتغير الرابع:**

توسيع القوّة إلى ما وراء الشعب أو الأمة المقيمة في مساحة جغرافيّة أرضويّة معيّنة يقود إلى بناء الامبراطوريّات، وهو الشأن بالنسبة للسلوك العسكري والفرنسي وفضاء منطقة الساحل والصحراء. ولعلّ التاريخ كله، من وجهة نظر الجغرافيا السياسيّة، ليس سوى بناء للإمبراطوريّات.[2] يكفي النظر إلى التاريخ

---

(1) RAISON (Jean Pierre), « Les Religions en Afrique », *Institut d'Etudes Africaines d'Aix-en-Provence*, décembre 2012, pp. 1-5.

(2) ROUPPERT (Bérangère), « Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le cas de l'union européenne en particulier », *Note d'Analyse du GRIP*, 6 décembre 2012, pp.1-17.

لندرك هذا: التاريخ تعاقب للإمبراطوريّات، وفي الحقبة التاريخيّة الرّاهنة يتخذ التّوسّع أشكالا تقليديّة قديمة وأشكالا حديثة أو جديدة. ويمكن تقديم أمثلة على الإمبراطوريّات الكلاسيكيّة التي وجدت عبر التّاريخ:

- في مصر القديمة، ابتداء من الألفيّة الثالثة قبل الحقبة الحالية وحتى القرن السابع قبل ميلاد المسيح: إمبراطوريّة رمسيس الثالث.
- الإمبراطوريّة الفارسيّة منذ القرن السابع حتى سنة 331 قبل الميلاد حيث قضى عليها ألكسندر المقدوني.
- إمبراطوريّة ماسيدونيا والإغريق التي بلغت مصر والهند والتي بناها ألكسندر المقدوني (331 – 323 قبل الميلاد) .
- الإمبراطوريّة الصينيّة منذ 221 قبل الميلاد.
- الإمبراطوريّة الرّومانيّة منذ 72 قبل الميلاد حتى سنة 476 ميلاديّة.
- الإمبراطوريّة المغوليّة التي بناها جنكيزخان الذي توفي سنة 1228 م، ثم تيمورلنك (1335 – 1405).
- إمبراطوريّات أمريكا الوسطى للأزتاك والمايا في القرن التاسع ق.م.
- إمبراطوريّة أمريكا الجنوبيّة للإنكا في القرن 14 ق.م.
- الإمبراطوريّة الكارولنغيّة لشارلماني في أروبا (800– 843).
- الإمبراطوريّة العثمانيّة، الإمبراطوريّة النمساويّة المجريّة، الإمبراطوريّات الإستعماريّة للبرتغال وإسبانيا. ثمّ الإمبراطوريّة البريطانيّة بعد اكتشاف

أمريكا على يد كريستوف كولومبوس. ثمّ الإمبراطوريّة الفرنسيّة والبلجيكيّة والإمبراطوريّة الرّوسيّة.

ومنذ سقوط الإمبراطوريات القديمة الكلاسيكيّة المتمثلة في الإمبراطوريّة الرّوسيّة والعثمانيّة والنمساويّة المجريّة، بدأت إمبراطوريات جديدة استعماريّة، وبعد الحرب العالميّة الثانية ظهرت الإمبراطوريّة الحديثة التي تسمى قوى إمبراياليّة، من أهمّها: الإمبراطوريّة الأمريكيّة والسوفياتيّة وكذلك الإمبراطوريّة الصينيّة التي أنشأها ماو تسي تونغ سنة 1949.

ويمكن تعريف الإمبراطوريّة الكلاسيكيّة بأنها البناء السياسيّ لكينونة مستقلة مجالها وحدة أرضويّة متصلة أو غير متصلة تجمع شعوبا مختلفة، إثنيا وثقافيّا، تعيش في مساحات جغرافيّة تمّ ضمها بالقوّة وإخضاعها لسيطرة دولة مركزيّة. وقد تتبع الدّولة المركزيّة نظام حكم ونظام إدارة لامركزيّين لكنها تتحكم سياسيا بالأراضي التي تمّ ضمّها وتستغلّها اقتصاديّا. الإمبراطوريّات الإستعماريّة لم تختلف كثيرا عن الإمبراطوريّات القديمة الكلاسيكيّة، إذ استولت على الأراضي والمناطق الجغرافيّة بالقوّة وهي قوى تالاسّوقراطيّة أيضا (thalassocratic) لكنّ حكمها لم يكن أبدا لا مركزيّا.[1] أمّا الإمبراطوريّات الحديثة التي تسمّى قوى إمبرياليّة فهي ذات طبيعة أخرى وذات أشكال جديدة لا تكوّن وحدة سياسيّة بأتمّ معنى الكلمة أو وحدة قضائيّة وإنما الهيمنة على باقي الأقطار والأقاليم هي هيمنة اقتصاديّة

---

[1] TAJE (Mehdi), « Le sahel, un couloir stratégique, un échiquier tourmenté », *Le Méditerranéen*, 8 décembre 2011

وسياسيّة وثقافيّة قائمة على الولاء وعلى استعمال الطبقات التي لها مصالح في خدمة الإمبراطوريّة مثل طبقة الكمبرادور وكذلك استعمال الأنظمة المنصبة التي تمكن الإمبراطوريّة من خيرات البلد التابع. والبلدان الإفريقيّة والأقطار العربيّة بصفة عامّة ليست تابعة قضائيا لأمريكا (وبعضها لم يكن تابعا قضائيا للإتحاد السوفييتي السابق) لكنّ القوّة الأمريكيّة الإمبراطوريّة تتحكم بهذه البلدان والأقطار أيديولوجيا وسياسيّا واقتصاديّا.

الإمبراطوريّة الحديثة تستعمل رأس المال في الهيمنة وتلجأ إلى التسلط والتدخل العسكري من حين لآخر لفرض هيمنتها. وفي الزّمن الحديث صارت الإمبراطوريّة هيمنة على البلدان وعلى مناطق النفوذ باتباع تكتيك "فرّق تسد"، أمّا التبريرات الثقافيّة أو الأيديولوجيّة المستعملة فتتمثل أساسا في أطروحات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- القوّة وحقّ استعمال القوّة من أجل الدّفاع على المصالح.
- التوسّع كحقّ مشروع.
- القوّة تتطلب امتيازات بما أنّ الإمبراطوريّة تخدم البلد الخاضع وتدافع عنه.

**المتغير الخامس:**

مفهوم العالميّة يشير أوّلا إلى عالميّة بعض الأماكن أو إلى عالميّة مكان معيّن. العالميّة تتأتى من استراتيجيّة المكان ومن الخطاب السياسيّ وممّا يحتويه

المكان من موارد. ويحصل المكان على عالميّته عبر الخطاب السياسيّ المستمدّ من موقعه الجيوسياسيّ الذي يمكن القوّة التي تتحكم به من ممارسة سلطة خفيّة أو بارزة تجاه القوى الأخرى.[1] ليس معنى هذا أنّ المكان أو الفضاء الجيوسياسيّ للمكان لا يتمتع بالعالميّة، على أرض الواقع، بل قد يكون بالفعل ذا خصائص تجعله متميّزا لكنّ الخطاب السياسيّ والجيوسياسيّ هو الذي يضفي عليه صفة العالميّة ويَدخل في ذلك الخطاب تحليل قائم على تصنيف للأعداء الطامعين في ذلك المكان والأصدقاء الذين يساندون القوّة المسيطرة على المكان. على سبيل المثال أذكر هضبة الجولان لارتفاعها ولما تحتويه من موارد مائيّة وبعض المضائق كمضيق هرمز وبعض القنوات مثل قناة السويس وبعض المعابر البحريّة مثل قرن الرّجاء الصالح بجنوب إفريقيا.

إذا كان المكان يتمتع بموقع يجلب اهتمام وأطماع الكثير من القوى أو جميعها فهو يتمتع بالعالميّة. وفي هذا الصّدد أشير إلى أنّ عالميّة المكان في الجيوسياسة يختلف مفهومها عن المعنى اللغويّ المتعارف عليه. عالميّة المكان صفاته التي تجعله مرغوبا فيه والتي تجعله يخدم القوّة المسيطرة عليه. وتشير العالميّة في الجيوسياسة إلى عالميّة القوّى السياسيّة أو الإمبراطوريّة: فبعض القوى لها صفة العالميّة لأنها قادرة على التحكم في العالم أو بمعظمه. معنى ذلك أنها قادرة على التحكم في الأماكن العالميّة، الإستراتيجيّة والغنيّة بالموارد. هذه الصفة توفرت

---

(1) KINGEBIEL (Stephan), "Africa's new peace and security architecture», African *Security Review*, Vol. 14, No 2 (2005), pp. 35-44.

تاريخيا في الإمبراطوريّة البريطانيّة التي كانت قوّة تلاسّوقراطيّة لا مثيل لها. وهنا أشرح هذا المصطلح: تلاسّا في اليونانيّة هو البحر، قوّة تلاسّوقراطيّة أي قوّة بحريّة تتحكم بمفردها في البحار. وفي العصور القديمة حققت بعض الإمبراطوريّات العالميّة مثل الإمبراطوريّة الفارسيّة والإسلاميّة. ومنذ سقوط الإتحاد السوفييتي ليس هناك من قوّة عالميّة، الآن، سوى الولايات المتحدة الأمريكيّة لأنها تتحكم في العالم ومهيمنة عليه.[1]

عالميّة الولايات المتحدة الأمريكيّة عالميّة احتلال وتوسّع لدولة عملاقة تسمّى "قوّة مفرطة": وهي قوّة تبغي تحقيق امبراطوريّة عبر العولمة.

في خضمّ الحرب الباردة صارت ظروف المكان (الجغرافيا) لعبة تمارسها القوى العظمى فوق الخارطة العالميّة، فأصبحت القوى الغربيّة هويّة رمزيّة تسمّي الإتحاد السوفييتي "الكتلة الشرقيّة" ثمّ أسماها رونالد ريغن "إمبراطوريّة الشرّ". وفي الكتابات الجيوسياسيّة سمّيت بلدان الكتلة الشرقيّة "العالم الثاني" للتأكيد على مناقضته للعالم الأوّل وهو العالم الغربيّ. أمّا العالم الثالث فهو العالم الفقير المتخلف الذي يمثل مناطق يدور حولها صراع العالمين الأوّل والثاني. وقد رافق ذلك الصراع من أجل مناطق العالم الثالث تصنيف ووصف وتحليلات ستراتيجيّة تقيّم المناطق الغنيّة بالموارد كمنطقة الشرق الأوسط مثلا. الحرب الباردة انتجت نظريّة حجارة الدّومينو وهي شكل من التحليل الجيوسياسيّ يعتبر دول البلدان غير الاتحاد

---

(1) DUFOUR (Jean-françois), « La Méditerranée, enjeux et avenirs», Revue Agir n° 50, septembre 2012.

السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكيّة مجرّد كائنات لا حول لها ولا قوّة يمكن إسقاطها بسهولة والإبقاء عليها بسهولة أي التلاعب بها كما تشاء القوى العظمى.[1]

ويمكن وصف الجغرافيا السّياسيّة لمنطقة الساحل والصحراء كأحد النماذج المتركبة من ثنائيّة القوّة – المعرفة التي تجاهلت كلية الخصائص الجغرافيّة للأمكنة والشعوب والمناطق. وقد عدّ البعض من علماء الجغرافيا السياسيّة انتصار التحليل الخطابيّ الأمريكيّ انتصارا للثقافة الأمريكيّة تحقق بفضل الماكارثية التي أدّت بالولايات المتحدة الأمريكيّة إلى احتلال فيتنام وخوض المزيد من الحروب، لكنّ تلك الجيوسياسة أثبتت فشلها لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص الشعب الفيتناميّ. وقد طردت منه أمريكا شرّ طرد ثمّ ارتكب الإتحاد السوفييتي نفس الأخطاء عندما أقدم على احتلال أفغانستان. ومع سقوط الإتحاد السوفييتي وقعت الجغرافيا السياسيّة وكذلك القوى الدولية في أزمة سمّيت "أزمة الفضاءات (الأقاليم)".

---

(1) GADO BOUREIMA (Alpha), « Concepts et Approches pour une définition de l'espace sahélienne », *Revue Afrique et Développement*, Volume XVII, n° 4, Dakar, 1993, pp. 79-93.

## ثانيا:

# عوامل ومنطق الأمن في الساحل:

# بين الواقع والمستقبل

**الأستاذ. حفيان عبد الوهاب**

**المركز الجامعي تمنراست**

## مقدمة:

مما لا شك فيه درجة الإهتمام البالغ للأجندات السياسية بالساحة الإفريقية، بمختلف القضايا والمسائل الرّاهنة والمستجدة بين الحين والآخر، والتي تؤثر من قريبٍ أو بعيد، بشكل مباشر أو غير مباشر بالمصالح والاهتمامات المحلية والعالمية وفي شتّى المجالات، سواءً منها السياسية أو الإقتصادية، إجتماعية أم أمنية.

وفي هذا الإطار فإن كل من السّلطات والنخب الكونية، تنظر بالهتمام شديد ودائم وتسعى لتصنيف هذه القضايا والمسائل الإفريقية، من حيث درجة أهميتها، منفعتها أو خطورتها على المصالح وموازين القوى، بحيث تصنفها بالشكل الذي يعزّزُ من توثيق علاقاتها بالدول الإفريقية من جهة، ويدعم مكانتها بالسّاحة الإقليمية، على إعتبار أنها أحد أهم الدول المحورية الأساسية بالعالم القديم والحديث، وذلك لِما تتمتع به بقدرٍ من الإستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي النسبي، مقارنة بباقي الدول بصورةٍ عامة، وبدول الجوار التقليدي بشكلٍ خاص.

وفي خِضمِ هذا الترقب المتواصل، لمختلف القضايا الإفريقية الرّاهنة والمُستجدة، من قِبل السّلطاتو النخب السياسية على حد سواء، نجد مسألة بناء السّلم والتنمية بمنطقة السّاحل الإفريقي، تكاد تحتل أولى الأولويات بالنسبة لإهتمام الجماعة العالمية حاليا، و صنّاع القرار السياسي بالدّول الافريقية قاطبة، و ذلك لِما يمثله هذا الموضوع من أهمية قصوى، ومن خطورةٍ بالغة على الأمن العالمي، وعلى إستقرار دول المنطقة ووحدتو سلامةِ أراضيها، خاصّةً وأنّ هذه المسألة لها أبعادٌ متعددة ومتشعبة، وتفرضُ على دول الجوار خاصة (الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا) إتباع سياسات وإجراءات جماعية توافقية، في سبيل درء جميع المخاطر والإنعكاسات السلبية لها، وتُلقي على كاهلها جملةً من التحديات الأمنية والسياسية والتنموية العميقة، في سبيل الوصول بهذه الدّول ومجتمعاتها إلى برّ الأمان.

ومن المعلوم أن ترسيخ الأمن و النهوض بالتنمية بدول الساحل الإفريقي، إزدادت الحاجة إليها، خاصة بعد تزايد وتيرة الأحداث والمستجدات السياسية الأخيرة، والتي كان أبرزها التدهور الأمني بالدولة الليبية عقِب سقوط نظام العقيد القذافي، وما سبّبه من إنتشار رهيبٍ للأسلحة ووقوعها بيد مختلف الجماعات الإرهابية المتشددة، المنتشرة بشكلٍ واسع بجنوب الصحراء الجزائرية، ومن جهةٍ أخرى حالة عدم الإستقرار التي تعيشها الدولة في افريقيا عموما و الساحل خاصة، والتي أفضت في اخر تجلياتها إلى تدخلٍ عسكري فرنسي، بهدف القضاء على "حركات التّمرد" المتمركزة بشمال مالي.

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية، أن تعالج موضوع المقاربة بناء السلم و التنمية في السّاحل الإفريقي، وذلك من خلال التركيز على التحديات الأمنية المختلفة بمنطقة الساحل، و المتمثلة أساساً في التهديدات اللاتماثلية المتمثلة أساسا: الإرهاب العابر للحدود – الجريمة المنظمة – الهجرة غير الشرعية.

إنّ هذه الأبعاد الثلاثة، هي من بين أهم التحديات التي يجب على الدول الافريقية ان تجتهد في الموضوع الى حلها من خلال تبني منطق تنموي وفلسفة امنية متعددة الابعاد وذات استراتيجية شاملة،، لأنها بمثابة المفتاح بالنسبة إلى أي حلٍ ناجع في سبيل تحقيق الهدف الرّئيسي المنشود، والمتمثل في تحقيق الأمن والتنمية في منطقة السّاحل الإفريقي وافريقيا عامة.

ومما لا شك فيه، مدى الإرتباط الوثيق بين هذه الأبعاد الثلاثة، ومدى التأثير والتأثر فيما بينها،و التي تمثل مجتمعةً أحد أبرز التحديات التي تواجهها دول الساحل،او دول الميدان المتبقية (النيجر، مالي، موريتانيا)، في سبيل سعيهم إلى بسط الأمن، و وضع سياسات تنموية فعالة في المنطقة تتصف بالتوافقيةو الجماعية، من شأنها أن تقلل من أي أثرٍ سلبي محتمل، جرّاء تسارع الأحداث السياسية والأمنية بالمنطقة المذكورة، وتزايد حدّة تداعياتها على الأمن الافريقي.

وبناءاً عليه قام الباحث بطرح إشكالية أساسية متمثلة في الآتي:

ماهي أهم الملامح المهددة لبناء الدولة في افريقيا وما سيناريوهات الوصول الى توافق اثنونخبوي كأساس لحل المعضلة الامنية والتنموية في الساحل؟.

ومن خلال هذه الإشكالية الرّئيسية، حاول الباحث أن يتّبِعَ منهجية محدّدة، بالشكل الذي يمكننا من الإحاطة المتكاملة بمختلف جوانب الموضوع الرّئيسية، وعليه فإنه للإجابة على الإشكالية يجب التطرق إلى النقاط الأساسية التالية:

التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي وتوضيح الأهمية الإستراتيجية له، وتسليط الضوء على معوقات بناء السلم والتنمية بالمنطقة.

إبراز أهم التحديات الأمنية بمنطقة السّاحل الإفريقي، والمتمثلة أساساً في: الإرهاب العابر للحدود – الجريمة المنظمة – الهجرة غير الشرعية، والتعرف على أهم الإنعكاسات السلبية لهذه التحديات على أمن منطقة السّاحل بصفة عامة، والأمن الوطني الجزائري بصفة خاصة.

**توضيح معالم المقاربة التنموية السيولوجية والانتروبولوجية في معالجة مشكلة الساحل الإفريقي:**

**الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي:**

في البداية وقبل الخوض في توضيح الأهمية الإستراتيجية لمنطقة السّاحل الإفريقي، لابد أن نتطرق إلى التحديد الجغرافي إلى هذه المنطقة من القارة الإفريقية، لكي نتمكن من معرفة الوحدات الدولية الفاعلة فيها، الأمر الذي يمكننا فيما بعد إدراك أبعاد التنافس الدولي، الذي جعل من المنطقة على قدرٍ عالٍ من الأهمية الإستراتيجية، وعليه فإننا في هذا الإطار يمكن أن نرصد العديد من التصنيفات المختلفة لمنطقة الساحل نذكر منها:

هي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، أي من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتشمل كل من: السودان، تشاد النيجر، موريتانيا، السينيغال.

هو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان شرقاً إلى موريتانيا غرباً، وذلك مروراً على كل من مالي، النيجر وتشاد، وكلها بلدان تتميز بالشساعة الجغرافية، والبُعد الصحراوي، ومحدودية السكان، وليس بهذه البلدان أي منفذ بحري يذكر.[1]

إن بلدان الساحل وفقاً لتصنيف لجنة مكافحة الجفاف بالساحل الإفريقي، فإن السّاحل الإفريقي يضم تسعة بلدان هي كل من: بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السينيغال، تشاد.

الساحل هي المنطقة الجافة الواقعة مابين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد من السينيغال، موريتانيا، مالي، النيجر، شمال تشاد، السودان، إثيوبيا.

لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق الجغرافي التي تستحوذ على إهتمامات الدول الكبرى، وفي هذا الإطار يمكن التركيز على دولتين محددتين هما كل من الولايات المتحدة وفرنسا، وعليه فإنه من الضروري إيراد أهم العوامل

---

[1] السيد ولد أباه،" المعادلة الجديدة في الساحل الأفريقي"، في:
www .aawsat.com/léader.asp ?section- 3&article-458643&issueno-

التي تدفع بهذه الدول إلى الإهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي، بحيث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

الموقع الجغرافي الهام لمنطقة الساحل، جعل كل من دول المغرب العربي، والدول الأوروبية، تهتم ببسط الأمن والإستقرار بهذه المنطقة، وذلك لما يتميز به الإقليم من ميزة مساعدة على إنتشار ظواهر سلبية عديدة أهمها: الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة.

إن ما تحويه دول الساحل الإفريقي من ثروات طبيعية، جعلت الولايات المتحدة وفرنسا على وجه التحديد، يحرصان على التواجد العسكري بالمنطقة، وذلك لضمان أمن مصالحهما الإقتصادية بهذه الدول[1].

عقب أحداث 11 من سبتمبر، ونظراً لإتساع نشاط جماعات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، دخلت منطقة السّاحل الإفريقي ضمن السياسة والإستراتيجية الأمنية الأمريكية في ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وذلك عن طريق التعاون العسكري المشترك مع دول الميدان، والتي تعتبر الجزائر أبرزها على الإطلاق.

---

(1) أمينة بوبصلة،"التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير علوم سياسية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 2012، ص14.

ومن جانبٍ آخر فإن العديد من الكتابات والدراسات تركز على الدور الجزائري في منطقة السّاحل الإفريقي، وذلك في البعدين التنموي والأمني، وإن المتتبع إلى الأوضاع السياسية والإقتصادية لدول الساحل الإفريقي، يدرك تمام أسباب التركيز هذه، وعليه يمكن أن نحدد أهمية الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي في النقاط الأساسية التالية:

يمثل السّاحل الإفريقي العمق الإستراتيجي للجزائر، والفضاء الأمني المهتز لها، وذلك بالنظر إلى الحدود الواسعة التي تربط الجزائر بدول الساحل من جهة، وضعف أدائها الأمني الداخلي من جهة أخرى.

الخبرة الأمنية والعسكرية الجزائرية البارزة في مكافحة الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة مقارنةً بدول الميدان الأخرى، باعتبار هاتين الظاهرتين من أبرز معوقات بناء الأمن والتنمية بمنطقة الساحل.

بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية الرّاهنة، فإن الجزائر تمثل أكثر دول الميدان إستقراراً سواءً من الناحية السياسية أم الأمنية.

كذلك سعي الدبلوماسية الجزائرية للعب الدور المحوري بالمنطقة الإقليمية والإفريقية بصفة عامة.

تمثل الجزائر من الناحية الإقتصادية، أكثر دول الساحل الإفريقي إتزاناً واستقراراً، ما يمكنها من رسم سياسات تنموية بالمنطقة أكثر، ويمكنها أيضاً من الضغط السياسي باتجاه إستصدار قرارات إقليمية ودولية في هذا المجال.

**التحديات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي مشاكل أم فرص:**

**أولاً: الهجرة غير الشرعية:**

عُرِفت الهجرة قديماً وكانت تتّسم بالإنسيابية تبعاً لأغراضٍ كانت تتّسم بالإنسانية، فمن هجرةٍ لاستكشاف أراضٍ جديدة، إلى هجرةٍ للتبادل الحضاري والثقافي والإجتماعي، ثم إلى هجرةٍ قسرية نتيجةً لأوضاعٍ إنسانية كالزلازل والفيضانات، أو نتيجة الحروب بين القبائل والإمارات، لكنها في المجمل كانت تتميز بالبساطة، فلم تشكّل مشكلة وليسفيها أي تعقيدات متعلقة بجواز السفر والإقامة والجنسية أو غيرها من الإجراءات الحالية.

هناك من يعرّف الهجرة على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، أو جزء من الحركة العامة للسكان، على شكل تنقلهممن مكان لآخر، وذلك بتغير مكان الإستقرار الإعتيادي للفرد، أما الهجرة غير الشرعية فتُعرّف على أنها إنتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى مكان آخر، بطرقٍ سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً.[1]

يمكن أن تصنف الهجرة في صنفين إما شرعية "نظامية" أو غير شرعية "غير نظامية"، أما الهجرة الشرعية فتعني الرّحيل وترك الأهل والوطن بهدف البحث عن الرّزق أو بحثاً عن ملاذٍ آمن أو لتحسين الأوضاع الثقافية والعلمية

---

[1] دوبي بونوة جمال، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والأسباب"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، منشورات المركز الجامعي لتامنغست–الجزائر، العدد 01، جانفي 2012، ص30.

للفرد، أو اللجوء الإنساني طلباً للأمن من التخويف والإرهاب، أو الحروب والنزاعات[1]، ووفق هذا التعريف فإن صنفي الهجرة يشتركان ويهدفان إلى تحقيق منافع ومقاصد تختلف من إقتصادية أو إجتماعية أو لتحقيق غاية إنسانية بحتة، متعلقة بالنأي عن جميع مظاهرة التخويف والترهيب الناتجة أساساً من النزاعات والحروب الأهلية، أو غيرها من مظاهر العنف الأخرى.

ويرى عدد من الباحثين بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أضحت من أكبر المعضلات الإجتماعية في هذا العصر، وذلك لِما لها من إنعكاسات سلبية على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات، وأصبحت بذلك تؤثر على الأمن والإستقرار فيها، وقد تولّدت عن هذه الظاهرة العديد من أوجه الجرائم أهمها ما يعرف بعصابات التهريب البشري[2]، والتي تعرّف على أنها: "تدبير الدخول غير المشروع لشخصٍ ما أو عدّة أشخاص إلى دولةٍ أخرى ليست موطناً له، أو لا يُعدُّ من المقيمين الدّائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، من دون تقديم أية ضمانات أمنية وصحية خلال عملية التهريب".

---

(1) قوي بوحنية، عصام بن الشيخ "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الأكاديمية العربية، الأكاديمية العربية في الدانمارك بالتعاون مع جامعة المستقبل باليمن، العدد10، 2011، ص35.

(2) شوقي نذير،"واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"، مجلة آفاق عَلمية، منشورات المركز الجامعي لتامنغست-الجزائر، العدد05، جانفي 2011، ص277.

إن منطقة الشمال الإفريقي شأنها شأن الكثير من أقاليم العالم النامي، تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السّرية باتجاه أقاليم أخرى أكثر تطوراً في العالم، وتزداد هذه الهجرة غير الشرعية كثافةً وحجماً وتأثيراً، كلما كان الفارق الإقتصادي والإجتماعي كبيراً بين إقليمين متجاورين في العالم، مثل الضفة الإفريقية من البحر المتوسط، والبلدان الأوروبية بالضفة المقابلة منه[1].

يتضح من التعاريف السّابقة مدى إرتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تأثيراتها المختلفة بقضايا الأمن الإنساني بصفة عامة، والأزمات المترتبة عن الخلل الناجم عن عدم تحقيقها، وكذا الإرتباط الوثيق بين الظاهرة محل الدراسة وبين مختلف التناقضات الإقتصادية والإجتماعية، السياسية والأمنية الحاصلة بين دولةٍ أو إقليمما مقارنةً بأقاليم أخرى، ولذلك نجد أنّ معالجة آثار هذه الظاهرة قد تعدّدت وسائلها وطرقهابين دولةٍ وأخرى، سواءً تلك المصدّرة للهجرة بصنفيها أو المستقبلة لها، وأخذت هذه الأساليب أوجهاً عدّة تباينت ما بين الأساليب الأمنية والتنموية.

فبالنسبة للجزائر، وبالنظر إلى النظم القانونية المنظمة للهجرة، فإننا يمكن أن نميز بين ثلاثة حالات رئيسية هي كلٌّ من (المنع من الدّخول، الإبعاد، الطّرد)، أمّا المنع من الدخول فهو الإجراء الذي يلحق الأجنبي عند دخوله أو عقب دخوله

---

[1] علي الحوّات،"الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الشمال الإفريقي"، ندوةعلميــة بعنــوان: الآثار الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقيـة، الجمعية العربية لعلم الإجتماع وأكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية العظمى، جوان 2008، ص427.

مباشرة ويُفضي إلى إخراجه فوراً من دون أيّة مهلةٍ للتنفيذ، وذلك لأسباب أمنية تتعلق بمصالح الدّولة العليا، ولدخوله غير المشروع، أو عدم قيامه بالإجراءات الشّكلية المتّبعة لدخول الأجانب[1]، وفيما يخص الإبعاد والذي هو بمثابة قرار تصدره السُّلطات العامة في الدّولة، لأسبابٍ تتعلق بسلامتها وأمنها الداخلي أو الخارجي، تطلب بمقتضاه من الأجنبي مغادرة إقليمها خلال مدّةٍ معينة، وإلا تعرض للجزاءو الإخراج بالقوة، أما الطرد ففي المجمل هو عبارة عن قرار إداري يتم بمقتضاه إخراج شخصٍ أجنبي من إقليم الدولة لأسباب تتعلق بالنظام العام أو سيادة الدّولة.

وفي سياقٍ متصل بمسألة أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن والتنمية بمنطقة السّاحل، فإن ولاية تمنراست الواقعة بأقصى الجنوب الجزائري، هي من بين أكثر ولايات الوطن تأثراً و وانتشاراً لمظاهر الهجرة غير الشرعية، وتعتبر من أكبر نقاط عبور المواطنين الأفارقة باتجاه ولايات الشمال الجزائري، و منه إلى ضفاف المتوسط الشمالية بأوروبا، وقد إكتسبت ولاية تمنراست هذه الأهمية لِما يربطها من حدودٍ شاسعة مع كلٍّ من دولتي النيجر (1300 كلم) ومالي (7011 كلم)، بحيث عرفت تزايداً واضحاً ومتسارعاً في نسبة تواجد المهاجرين غير

---

[1] لمزيدٍ من التفاصيل أنظر: شفار علي، "القرارات الصادرة في مواجهة الأجانب غير الشرعيين"،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، منشورات المركز الجامعي لتامنغست–الجزائر، العدد 01،جانفي 2012، ص13.

الشرعيين، فمن 5430 مهاجر غير شرعي سنة 2000 إنتقل عددهم إلى 10702 مهاجر سنة 2004، أي بنسبةٍ قاربت 60.13%[1].

من خلال ما سبق من تقديمٍ للإطار المفاهيمي لمصطلح "الجريمة المنظمة"، يتضح مدى خطورة هذه الظاهرة على جميع المجتمعات بصفة عامة، وعلى المجتمع الجزائري بشكلٍ خاص، ويتضح أيضاً مدى العلاقة الترابطية بين الجريمة المنظمة، وبين التطورات التكنولوجية والتقنية المعلوماتية السائدة، بالشكل الذي أضفى على الجريمة المنظمة العديد من الأوجه، وأصبحت تتصف بالإحترافية العالية.

وعليه فإنه من الضروري جداً مسايرة هذه التغيرات، التي من شأنها أن قوة الجريمة المنظمة في منطقة السّاحل الإفريقي، خاصة وأنها تشترك مع ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، في مسألة البحث الدائم على مصادر التمويل المالي بشتى الوسائل والطرق.

ولذلك فإن الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري والمجتمع، والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له.

---

[1] لمزيدٍ من التفاصيل أنظر: شوقي نذير، "واقع الهجرة غير الشرعية في ولايـــة تمنراســـت"، مرجع سابق، ص275.

وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء. (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين[1]. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن القاري.

**ثالثاً: ظاهرة الإرهاب العابر للحدود**

لطالما مثلت مسألة الإرهاب أحد أكثر المشاكل العويصة التي واجهتها الأجهزة الأمنية الجزائرية، وغير خفي على أي متتبع للشأن الجزائري، بأن فترة العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في التسعينات، والتي تميزت بقدرٍ كبير من إستفحال ظاهرة الإرهاب، وتشعبر للجماعات المتطرفة المحسوبة خطأً على الفكر الإسلامي الذي هو منه بريء، وبالرغم ما كان لتلك الفترة من سلبيات وخسائر كثيرة بشرية واقتصادية وغيرها، إلا أنه من الضروري أن نذكر أن تلك الفترة

---

(1) بوحنية قوي:

internet documents : http://bchaib.net/mas/index.php

أيضاً أكسبت الجزائر خبرةً نوعية في مكافحة كافة أشكال الإرهاب والتطرف، وأضحت بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة، أحد أهم دول المنطقة في هذا المجال –مكافحة الإرهاب–وعليه إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائرأهم طرف في منطقة المغرب العربي، لذلك أولت إهتمامها بهذا البلد، وذلك لما للجزائر من إمكانات عسكرية، ومن مصادر للطاقة، ومن نزوع إلى الإسهام في الأنشطة الدولية، ومن المعروف أن للولايات المتحدة الأمريكية نمطين من المصالح السياسية في المنطقة المغاربية[1]، هما:

المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب، وذلك إشارة إلى الاهتمام الأمريكي بمعاداة الأيديولوجيات الراديكالية الداعية إلى استخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وأفراد، وإلى الدول التي تؤيد هذه الأيديولوجيات فعلا وقولا وفيهذا الإطار، برز في السابق كل من ليبيا والجزائر كدولتين سعت الولاياتالمتحدة إلى احتوائهما وقد نجحت في ذلك.

المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي، سواء كان ذلك، في الوطن العربي أو في غرب المتوسط وجنوب أوربا. وهذه المصالح تشير إلى الوجود العسكري والتنسيق الاستراتيجي، بل والتبعية الاستراتيجية لبلدان المنطقة، للولايات المتحدة الأمريكية. وهنا تبرز تونس والمغرب كنقطتي ارتكاز لهذه المصالح، إذ أنه خلال

---

[1] جهاد عودة، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 97، القاهرة : 1989، ص139.

الإدارة الثانية لريغان نجحت الولايات المتحدة نجاحا باهرا في دمج تونس والمغرب في إطار هذه المصالح.

وفي إطار أثر ظاهرة الإرهاب العابر للحدود على الأمن في منطقة السّاحل، يمكن أن نحدّد حدثين أساسيين، أثّرا وبشكل واضحٍ وعميق في تزايد التوترات الأمنية بالمنطقة، والرّفع من درجة الإستنفار لدى مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية، والحدثان هما كل من: سقوط النظام الليبي وما نتج عنه من إنتشارٍ هائلٍ للأسلحة بين مختلف الجماعات المتطرفة بمنطقة السّاحل، أما الحدث الثاني فيتمثّل في تجدد الصراع في شمال مالي، وإعلان قيام كيان الأزواد، ما أدّى مؤخراً إلى التدخل الفرنسي بهدف ضرب أهداف لجماعات "إسلامية متشددة" متمردة على الحكومة المالية، وإن للأزمة المالية الآثار والخطورة البالغة على أمن واستقرار الجزائر، وتتجلى هذه الخطورة حسب العديد من الباحثين في التداخل الإثني الموجود بين الدول خاصة الجزائرية والمالية والنيجيرية، وإمكانية تأثير أي مستجدات بالساحة المالية على الأمن المجتمعي بهذه الدول.

وفي هذا الإطار أعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي لدول الساحل بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى.

وتعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة[1]، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية.

وقد ولّدت هذه الظروف أوجهاً جديدةً من التحالف مابين الجماعات الإرهابية المنتشرة في الصحراء من جهة، وشبكات الجريمة المنظمة، فأقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي[2].

---

(1) بوحنية قوي internet documents : http://bchaib.net/mas/index.php

(2) حسام حمزة، " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر 2010/2011، ص73-75.

**رابعا: اشكالية الدولة الهشة كمهدد لبناء السلم والتنمية**

ولهذه الدول العديد من السمات التي تشترك بها و لعل ابرزها مايلي:

- لا تملك هذه الدول القدرة على تعبئة الموارد الداخلية والحصول على عائدات ضخمة من الضرائب.
- انخفاض معدلات التنمية البشرية.
- انخفاض الكثافة السكانية بالنسبة لمساحتها الاجمالية.
- ضعف البنية التحتية المادية وغير المادية منها.
- تركز الصادرات.
- خطر التعرض انشوب نزاعات مسلحة.
- تراكم الديون الخارجية.

ومن خلال هذه المؤشرات نحاول القول بان تكاليف هشاشة الدول الافريقية وخاصة دول الساحل باهظة ومكلفة جدا في مجال ابناء التنموي وارساء قواعد التعددية والسلم عبر مقاربات و مسارات مختلفة لان هذه الدول اغلبها رهين الخيار الوحيد وليس البدائل.

**ابعاد المقاربة النخبوية لحل المعضلة الأمنية في منطقة الساحل:**

لقد حرصت الدول محل تماس مع الساحل على نهج العديد من المقاربات، في سبيل ترسيخ الأمن بمنطقة السّاحل الإفريقي، وذلك بالتركيز على مسألة العمل الجماعي لدول الساحل والميدان، وقد كان للشّق الأمني في المساعي الجزائرية،

الإهتمام الأكبر ضمن هذه المقاربات، وذلك وفق عديد الخطوات والإجراءات نذكر منها:

توقيع إتفاقية مكافحة الإرهاب والوقاية منه سنة 1999.

إنجاز ما سمي بـــ "مخطط التحرك"، الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة لدى دول الميدان (الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا) بهدف مكافحة مختلف الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

العمل على تجريم دفع الفدية للجماعات لإرهابية، الذي تجسد في اللائحة رقم 1904 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بـــ ديسمبر 2009.

النجاح في إستصدار قرار من مجلس السلم والأمن الإفريقي بـــ سبتمبر 2009، القاضي بتشكيل جيش نظامي قوامه 25 ألف جندي مشكل من الدول التالية: (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا).

**خـــاتمة**:

بالنظر إلى المكانة المهمة التي يحتلها الساحل الافريقي في افريقيا والمنظومة الدولية بشكل عام، فإن الكل معني بانتهاج سياسات أمنية وتنموية رائدة بالمنطقة، وذلك بهدف التقليل أو القضاء على أثر كل من التهديدات التي تعيق بناء سلم شامل وتنمية مستدامة بالمنطقة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، والإرهاب العابر للحدود على أمن منطقة السّاحل الإفريقي.

وإن هذا الهدف لا يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود الجماعية لكل من النخب والحكومات والفاعلين في كل من دول الساحل خاصة (الجزائر – مالي – النيجر – موريتانيا) وافريقيا عامة، آخذين في عين الإعتبار بالدرجة الأولى وضع سياساتو برامج تنموية، هدفها القضاء على مظاهر التهميش والفقر والفشل الذي يميز دول السّاحل، والتي تعتبر أحد أبرز مسببات إنتشار الجماعات المتطرفة، وأحد أبرز الدوافع في تزايد كل من الجريمة المنظمةو الهجرة غير الشرعية والإرهاب العابر للحدود وعدم الاستقرار.

# قائمة المراجع


- حسام حمزة، " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011/2010.
- أمينة بوبصلة، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير علوم سياسية،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 2012.
- جهاد عودة، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 97، القاهرة: 1989.
- دوبي بونوة جمال، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والأسباب"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، منشورات المركز الجامعي لتامنغست–الجزائر، العدد 01، جانفي 2012.
- شفار علي، "القرارات الصادرة في مواجهة الأجانب غير الشرعيين"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، منشورات المركز الجامعي لتامنغست– الجزائر، العدد 01، جانفي 2012.
- شوقي نذير، "واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"، مجلة آفاق علمية، منشورات المركز الجامعي لتامنغست–الجزائر، العدد 05، جانفي 2011.
- عارف علايبني، "الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها"، معهد قوى الأمن الداخلي، البلد غير واضح، 2008.

- قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الأكاديمية العربية، الأكاديمية العربية في الدانمارك بالتعاون مع جامعة المستقبل باليمن، العدد10، 2011.
- مايا خاطر،"الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق: 2011، المجلد27 ، العدد03.
- أحمد فاروق زاهر، الجريمة المنظمة: ماهيتها خصائصها أركانها، دراسة مقدمة في إطار ندوة علمية بعنوان: العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنصورة، 2007 .
- علي الحوّات، "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الشمال الإفريقي"، ندوة علمية بعنوان: الآثار الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، الجمعية العربية لعلم الإجتماع وأكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية العظمى، جوان 2008 .
- خالد خميس السحاتي، "إرهاب بكل الألوان: حقائق وأرقام حول ظاهرة الإرهاب الدولي"، جريدة العرب الأسبوعي المصرية، 04 ماي 2008 .
- http://bchaib.net/mas/index.php
- السيد ولد أباه، "المعادلة الجديدة في الساحل الأفريقي"، في:
www.aawsat.com/léader.asp?section= 3&article=458643&issueno

ثالثا:

# تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الإفريقي وحدوده

**الأستاذ: شحماط مــراد**

**جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة**

## مقدمة:

كتب "روبرت جاكسون" في الدورية الأمريكية المشهورة "*Atlantic Monthly*" ما سماه"**الفوضى القادمة في أفريقيا**" وكانت خلاصة زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة فيغرب ووسط أفريقيا، ووصفها بأنها: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة، حيث تشهد انهياراً لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون ونظراً لزيادة اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الأفريقية، بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات فإن الدولة الأفريقية عانت من أزمات خانقة، وذلك لتنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، حتى أضحى وجود الدولة الأفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع.

فالحروب الأهلية ظاهرة واسعة الانتشار في إفريقيا، امتدت إلى معظم أنحاء القارة، ويرجع ذلك إلى مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات نجمله في ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية بضعف الاندماج الوطني في اغلب الدول الإفريقية وذلك بفعل

التخطيط "العشوائي" أو المتعمد للحدود إبان الفترة الاستعمارية مما أدى إلى عدم تطابق الحدود السكانية مع الحدود السياسية في معظم دول القارة، وهو وضع فشلت معظم النظم الحاكمة الإفريقية في التعامل معه بحكمة وفاعلية، بل أدت سياساتها إلى تفاقم المشكلة، حيث اضطرت العديد من الجماعات التي شعرت بأنها محرومة للجوء إلى العنف المسلح، إما لتحسين وضعها في عمليتي توزيع الثروة والمشاركة السياسية في الدولة أو للانفصال عنها.[1]

**وتتسم ظاهرة الصراعات الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها.**

**فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دورا في اندلاع الحروب الأهلية، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين:**

**أولاهما تتعلق بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية، العوامل الاقتصادية والسياسية.**

**وثانيتهما تتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في هذه الصراعات[2]. وهو ما سوف نحاول تسليط الضوء عليه في دراستنا هذه من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:**

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، الحوار المتمدن، في:

*http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-144192*

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، مرجع سابق.

**هل حالة عدم الاستقرار في القارة الإفريقية وخصوصا منطقة الساحل الإفريقي مرتبط بخصوصية القارة، أم أنها ظاهرة ذات جوانب داخلية وأخرى خارجية معقدة؟، وهل الدور الخارجي يعمل على استقرار المنطقة أم أنه محفز أكثر لعدم الاستقرار؟**

وتقصد هذه الدراسة بالدول الأفريقية تلك الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وذلك باعتبارها تملك من الخصائص ما يؤهلها لاعتبارها وحدة تحليل متميزة عن بقية بلدان القارة، وبالتالي فإنها تستبعد بلدان الشمال الإفريقي الخمسة، كما تستبعد أيضا اتحاد ودول جنوب أفريقيا، وتسعى الدراسة لتحديد السمات العامة للظاهرة في كل الدول محل البحث، وليس كل دولة على حدة مع استخدام بعض الأمثلة المحددة من بعض البلدان في الحالات التي يشكل فيها ذلك إبراز للسمة أو استثناء لها.

**منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها لإستراتيجيات القوى الكبرى:**

الساحل الإفريقي هي المنطقة شبه الجافة التي تقع بين منطقتي الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي والنيجر حتى الحدود الشرقية لإثيوبيا على البحر الأحمر مرورا بالجنوب الجزائري والليبي وتشاد وإلى غاية بوركينافاسو، شمال نيجيريا والسودان، حيث أصبحت تمثل أحد الفضاءات الجيوسياسية التي تثير الفواعل الدولية[1] لما تتميز به من

---

[1] بوبصلة أمينة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلومالسياسية والإعلام :2012) ص13.

خصائص اقتصادية وجيوسياسية جعلتها عرضة لما يعرف ب"التكالب" الدولي على المنطقة.

فالقارة الإفريقية التي عانت ويلات الاستعمار الغربي، وما خلفه من تهميش سياسي ونهب اقتصادي من قبل القوى الأوروبية، تشهد الآن اهتماما كبيرا من القوى الكبرى، وتنافسا مشتدا للحصول على موطئ قدم فيها، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلا على بعض الدول الأسيوية كالصين واليابان، كلها تتبارى في القارة الإفريقية التي تتوفر على عناصر ومقومات كثيرة تجعلها مطمعا للآخرين.[1]

تنافس لا شك في أنه سيلقي بظلاله على مستقبل القارة بأكملها، ولهذا فإنه من أهم الانعكاسات الإيجابية لهذا التنافس هو أنه سيعطي للقارة الإفريقية فرصة الانفتاح على مختلف القوى الدولية، وبذلك ستتخلص دول القارة من الارتباط الكبير بالدول الغربية، كما إن هذا الاهتمام الدولي سيوفر رساميل للاستثمار في تطوير البنية التحتية للقارة التي تركز عليها القوى الدولية (نظريا)، ولكن ذلك ليس في سبيل تطوير القارة الإفريقية، ولكن من أجل تسهيل استغلال الثروات التي تزخر بها القارة. أما عن انعكاس التنافس الدولي على الاستقرار السياسي في القارة، فيمكن القول إن هذا التنافس قد أدى إلى حدوث تأثير مزدوج في الاستقرار

---

(1) الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل في:
*home/estqlal/public_html/above_header_includes.php*

السياسي والأمني في القارة، حيث أدى إلى تسوية بعض الصراعات وإثارة وتصعيد البعض الآخر منها.

ولكن إذا كان هذا التنافس سيمنح فرصة للقارة الإفريقية لتطوير بنياتها التحتية، فإن هذا المعطى سيجعل القارة الإفريقية تحت رحمة الشركات الأجنبية الكبرى[1]، لأن هذه الشركات ستمارس أقصى ما يمكن من استنزاف الثروات الطبيعية للقارة، وذلك لتحقيق أقصى ما يمكن من ربح، فضلا على الصفقات المشبوهة التي سيتم عقدها مع هذه الشركات دون مراعاة أهداف ومتطلبات شعوب المنطقة، وهو ما يبرر كون أغلب الدول الأفريقية النفطية تعاني صراعات على السلطة وعلى تقاسم الثروات، كما أن هذا التنافس سيجعل القارة سوقا استهلاكية للمنتجات الصناعية الآتية من الخارج، ومن ثم لا يمكن التفكير بشكل إيجابي في تطوير البنيات الصناعية للدول الإفريقية[2].

**أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:**

تعاني مجمل الدول الإفريقية من العديد من الأزمات يمكن حصرها في:

- **أزمة الهوية والاندماج الوطني:** تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية. فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة وعلى صعيد

---

(1) خالد حنفي علي، الشركات العالمية. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد169، جويلية 2007) ص90.

(2) الحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره.

التعددية الدينية يشهد الواقع الأفريقي أيضاً تعدداً وتنوعاً في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة، وتتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية[1]، ولعل هذا ما يسوّغ الصراعات الداخلية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية وعلى الرغم من أن ذلك أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، إلا أن الاستعمار أو بالأحرى السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب والصراعات في القارة، فالحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الأفريقية، وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة[2].

---

(1) بكري سوركناب، ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا: اسبابها وعواملها، في:
*http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-42025.htm*

(2) د. حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا ... الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل في:
*http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm*

- **أزمة الشرعية:** ونقصد بها أزمة الشرعية السياسية وما يترتب عنها من القضايا المتعلقة ببناء الدولة، حيث نلاحظ بوضوح حجم وعمق تجدر الأنظمة والنخب السلطوية والتي تفتقد في مجملها إلى الشرعية السياسية وصلت بعضها إلى حد مستويات الأزمة السياسية، ما يفقد التواصل بين تلك الأنظمة وشعوبها ينتج عن ذلك بعد آخر دولي يتمثل في أزمة الشرعية الدولية والذي تستخدمه العديد من القوى الكبرى كذريعة للتدخل في الشؤون السياسية الداخلية لهذه الدول[1].
- **أزمة التغلغل:** ونقصد بها عدم قدرة الدولة على مراقبة وبسط نفوذها على جميع أقاليمها، ما جعلها تتقاسم سلطتها مع منظمات تحت الدولة مثل القبائل وشبكات الجريمة المنظمة (مالي وتشاد مثلا)[2].
- **أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:** عملت الدول الإفريقية على الاستغلال الأمثل لطاقاتها المعطلة وإنهاء التبعية لأوروبا،ولتحقيق هذه الأهداف تبنت هذه الدول استراتيجيات متباينةبين التخطيط المركزيوبين تبنى نظم ليبرالية كاملة منسوخة من النظم الغربية، وبعد حوالي ثلاثين عاما من الاستقلال

---

(1) أحمد طالب ابصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام: 2010) ص20.

(2) خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الإفريقي، ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام:2011) ص69.

ومن تنفيذ هذه والإستراتيجية، يكشف اختبار أداء الدولة لهذه الوظيفة، عن مدى الفشل الوظيفي الذي عانت وتعانى منه مؤسسات الدولة الإفريقية.[1]

- **أزمة الفساد:** حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 فإن اكثر من 70 % من دول منطقة الساحل الإفريقي لم تتجاوز 3 من 10 على سلم الفساد، ما يبرر حجم الفساد المستشري في المنطقة.

| الدول | ترتيب | مؤشر ipc 2009 | مجال الثقة |
|---|---|---|---|
| بوركينافاسو | 81 | 3.5 | 4.2-2.9 |
| السنغال | 90 | 3.4 | 4.0 -2.9 |
| الجزائر | 92 | 3.2 | 3.4 -2.9 |
| مالي | 101 | 3.1 | 3.3-2.8 |
| موريتانيا | 118 | 2.8 | 3.7-2.2 |
| النيجر | 119 | 2.8 | 3.0-2.4 |
| نيجيريا | 122 | 2.7 | 3.0-2.3 |
| ليبيا | 131 | 2.6 | 3.0-2.2 |
| تشاد | 173 | 1.6 | 1.7-1.5 |
| السودان | 175 | 1.6 | 1.7-1.5 |

***Global corruption, report 2009 corruption and the private sector, Cambridge university press ; pp 397-402***

[1] جمال محمد توفيق، مؤتمر افريقيا 1993: تطورات النظم السياسية والأوضـــاع الإقتصـــادية والتجارية في إفريقيا، السياسة الدوليـــة (القـــاهرة: مركـــز الأهـــرام للدراســـات السياســـية والإستراتيجية، عدد113، جويلة 1993)، ص249.

**أسباب أزمات منطقة الساحل الإفريقي:**

- **الحدود العشوائية:** حيث لم يراعي فيها خارطة توزيع الأقليات وهو ما أثر في عملية بناء الدولة نظرا لبلقنة الساحل الإفريقي الذي أصبح عبارة عن فسيفساء كما أن بعض الدول تشكلت أثناء توزيع الأقاليم بين القوى الإحتلالية.
- **كسر طبيعة الهياكل التقليدية:** والتي كانت مبنية على أساس القبيلة والنبلاء فبفقدان أملاكهم وامتيازاتهم لصالح القوى الاستعمارية أدى إلى حدوث صراع بين الأجانب والسكان الأصليين خاصة بعد استقلال تلك الدول والذي اصبح الأجانب طبقة برجوازية يصعب التخلص منها[1].
- **الأنظمة والأبنية السياسية والدستورية:** حيث نجد أن معظم المؤسسات السياسية والدستورية التي تتطلبها عملية بناء الدولة لم تؤدي الدور المنوط بها في دول الساحل الإفريقي بل أصبحت عقبة في طريق بنائها، كما أن دساتير معظم دول منطقة الساحل الإفريقي مستوردة لا تتوافق مع بيئتها الداخلية[2].
- **العسكرة المتزايدة:** حيث عرفت دول الساحل الصحراوي نسقا امنيا مهتزا ككثرة الحروب الداخلية والانقلابات العسكرية ما يفسر زيادة نفقات التسلح الكبيرة على حساب برامج التنمية، وهو ما استغلته الدول الكبرى لجعل المنطقة ثاني أكبر سوق عالمي للتجارة غير الشرعية للسلاح[3].

---

(1) خالد بشكيط، مرجع سابق، ص71.

(2) أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام: 2012) ص51.

(3) خالد بشكيط، مرجع سابق ص72.

- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية**: رغم إمكانيات دول الساحل الإفريقي المعتبرة إلا أنها تصنف كدول فقيرة جدا في تقارير التنمية البشرية، وأصبحت ثرواتها نقمة أكثر منها نعمة(*)، تستخدم مداخيلها لشراء السلم الاجتماعي.

ومع حلول عقد التسعينات ونهاية القطبية الثنائية بدأت ملامح تغيرات عديدة تتبلورعلى مسرح القارة الإفريقية في مختلف الأصعدة السياسية منها والاقتصادية، وفي هذا الإطار اتجهت معظم الدول الإفريقية إلى تبني النظام الليبرالي والتعددية الحزبية كنموذج للتقدم.

تغيرات أدخلت مفاهيم وآليات جديدة، كالديمقراطية السياسية، حرية التعبير، الاقتصاد الحر، تشجيع المبادرات الفردية ....إلخ، لكن وعوض تحقيق الديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي نلاحظ أن الدول الإفريقية ما زال يميزها استبداد

---

(*) يشير بول كولليرـ *Paul collier* فى مقال له فى الـــ" السياســة الخارجيــة" – *foreign policy*– تحت عنوان "سوق الحرب الأهلية"(*The Market of Civil War*)، إلى أن عـــدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 54 حربا مدنية كبيرة فى العقود الأربعة الأخيرة فـــى العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأوليـــة بالنســـبة للناتج المحلى الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع وتلك العلاقة شهدتها القـــارة الإفريقية بدرجات متفاوتة فعلى سبيل المثال، فى منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصيبت القارة بنحو 16 صراعا من جملة 35 صراعا على مستوى العالم كله، ومثلت الموارد الأولية ـــ النفط والنحاس والماس والموارد ـــ أحد المغذيات الرئيسية لهذه الصراعات.

*Pual collier, The Market of Civil War, Foreign Policy ,May/June, 2003*

وكذلك دراسة معمقة للبنك الدولى عن علاقة الصراعات بالموارد :

*Ian Bannon and Paul Collier, Natural Resources and Violent Conflict Options and Actions*

الأنظمة الحاكمة، تدهور البنية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا تدهور الأوضاع الأمنية، وهذا بدوره أدى إلى نتيجتين مهمتين:

- أولهما تسوية أو محاولة تسوية بعض الصراعات الدولية.
- والنتيجة الثانية هي اندلاع نوع جديد من الصراعات اتسم بطابعه الأهلي والعرقي، أي صراعات بين طوائف عرقية داخل الدول اكتسبت في أغلب الحالات بعدا دوليا، كما ظهرت حروب التطهير العرقي "*Ethnic cleansing*" وهي تلك الحروب التي تهدف إلى تصفية قومية من إقليم معين[1].

حيث أنه ومع بداية الألفية الجديدة، شهد المسرح السياسيالعالمي تغيرات بنيوية جذرية وبعيدا عن مستقبل اليقين ونهاية الصراع، فقد صار العالم أكثرتعقيدا وغموضا وخطورة بسبب مسارين محددين هما: **العولمة والتفكك**، فبينما تتجه الدول القوية او الكبرى نحو التكتل والتكامل وقبولالتعددية الثقافية، نجد دولا او مجموعات داخل دول تقاوم مثل هذهالعمليات، مما نتج عنه عدم استقرار واسع وتهديد متزايد للسلام الإقليمي والعالمي. ومعظم هذه الدول توصف بأنها فاشلة او في طريقها إلى الفشل.[2]

---

(1) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية، ط3 (القاهرة : دار الفجر الجديد للنشر والتوزيـــع، 2008) ص705.

(2) محمد بوبوش، مفهوم الدولة الفاشلة في:
*https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/-ebulf267F4/0vyy-B96QA4J*

هذا المصطلح الذي ظهر في الكتابات والدراسات الغربية ومن بعد انتقل إلى أجهزة الإعلام -الغربية- حتى صار شائعا استخدامه فيها ربط بمفهوم عام، يقول إن "الدول الفاشلة" تمثل تهديدا للسلام والاستقرار الدولي والإقليمي وللتنمية في العالم، بمعنى أن هذه القوى الكبرى لم تقصد وصفا للدول غير القادرة على أداء مهامها تجاه مجتمعاتها، ولكنها انطلقت من ذلك للتأكيد على مخاطر بقاء تلك الدول الفاشلة على استقرارها ومصالحها ووجودها في أقاليم العالم المختلفة، وهو ما يبنى عليه من بعد خطة للتعامل مع تلك الدول "الخطرة"، إذ حتى الآن لم تُكمل هذه القوى الجملة -التي سنسمعها من بعد، والتي هي لب وجوهر اللعبة - إذ سيقال إن مثل هذا الخطر ينبغي الوقوف في وجهه، وبناءً عليه ستطرح آليات استعمارية للسيطرة على تلك الدول، وفق مسميات متعددة، كتلك التي أطلقتها خلال مراحل "الاستعمار" مثل الانتداب والوصاية.

**مشروطية المساعدات "الوصاية الجديدة":**

في افريل سنة 1990 صرح "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أصبح شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية، وفي شهر جوان من نفس السنة أكد وزير الخارجية البريطاني "**دوغلاس هيرد**" نفس المعنى السابق بقوله: "**إن المساعدات البريطانية سوف تنمح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون، وحقوق الإنسان ومبادئ السوق**".

في نفس الوقت وأثناء المؤتمر الفرنسي الإفريقي(*) أشار الرئيس الفرنسي "**فرانسوا ميتران**" إلى: "**أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية**"[1].

ولاشك أن استخدام الضغط الغربي سواء من خلال العلاقات الثنائية أم من خلال المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لغرض التحول الديمقراطي اصبح يطلق عليه مفهوم المشروطية السياسية للمعونات والقروض. ونظر اليها البعض على انها نوع جديد من الهيمنة الغربية على دول القارة الإفريقية.

فاستخدام سلاح المعونات من قبل الدول الغربية يعد وسيلة فعالة في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، فمنح المعونات والمساعدات لنظم حكم مستوردة يدعمقبضة النخب الحاكمة في مواجهة  شعوبها، ومنع هذه المساعدات يعمل على إضعاف هذه النخب الحاكمة، كل ذلك حسب رغبة تلك الدول المانحة.[2]

كيف تفشل الدولة؟ وهل يكون الفشل دائماً نتيجة تخطيط خارجي؟ وكيف نقي أنفسنا من تغلغل عمليات التخريب التي تعتمد عليها الحروب غير النمطية؟

---

(*) انعقد في جوان 1990.

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنمـــاذج وآفـــاق المستقبل، السياسة الدولية (القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياســية والاســتراتيجية، عـــدد 113،جوان 1993) ص14.

(2) المرجع السابق، ص15.

ينتج عن النزاع ظهور أقطاب يجذب كل منها فئة من المجتمع، ومع استمرار الخلاف والفرقة تبدأ المجموعات في تكوين سيناريوهات عن الحال والمخاطر التي يمكن أن تقع عند تغلب فئة أخرى وسيطرتها على المشهد العام. ينتشر الخوف الذي تغذيه الجهات الراغبة في تدمير الدولة، ومع الخوف يبدأ التموقع وراء ما يراه الناس حاميا لهم كمجموعات أو أفراد.

يسيطر عندها الحس الطائفي والمذهبية والمناطقية والفئوية، وتبدأ هذه الانتماءات في السيطرة على القرارات. تتقدم الحال بتغذية الأطراف الخارجية ليتحول إلى حرب مناصب تسيطر عليها محاولات السيطرة على القرار. يتحول المسؤولون في مواقع القرار إلى أدوات يستخدمها المنظرون لحماية حدودهم ومحاولة السيطرة على أكبر جزء ممكن من المشهد العام سواء كان اقتصاديا أو سياسيا بدوافع فئوية.

يمكن أن تقع الدولة فيما يمكن أن نسميه الفشل الذاتي، وهو ما يحدث عندما تسيطر هذه المفاهيم بدون تدخل خارجي، فما هي هذه الاستراتيجية؟

تهدف هذه الاستراتيجية الى تفكيك وتحويل الدول التي لديها موارد طبيعية الى بؤر للتوتر تنتشر فيها العصابات السياسية المتحاربة منقسمة على اسس عرقية وطائفية وقومية ودينية. وتسيطر هذه الجماعات على مناطق واقاليم ضعيفة لا تمتلك اي منها القوة الكافية للسيطرة على الاقاليم الاخرى. فتضمن القوى الكبرى سلامة شركاتها واستمرار تصدير الخامات وذلك عبر تواجد عسكري قليل لحماية

هذه المنشآت وطرق الامداد. بينما تغرق باقي اجزاء البلاد في الحرب ويعيش سكانها في عوز يدفعهم غريزة البقاء الى الاحتماء بالميليشيات المتحاربة.

- **"إفشال الدول"، خطة أم مصطلح؟**

إن هذا المصطلح الجديد، ليس بجديد إلا في الشكل، إذ يعيد توصيف مرحلة كانت عليها كثير من الدول في مطلع الحقبة الاستعمارية لم تكن فيها الدول الحديثة قد تشكلت بعد.

كما يقدم طريقة لقياس فعالية الدول وفقا لما استقرت عليه الأوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، إذ اعتبرت الدولة هي الوحدة الأساس في تشكيل النظام الدولي، حيث تأسست الأمم المتحدة على انضمام دول مستقلة ذات سيادة على أرضها وأجوائها ومحيطها البحري ومجتمعها ومسئولة عن مواطنيها وأفعالهم في الداخل والخارج، ضمن اطر دستورية وسياسية واقتصادية معينة.

المعنى هنا أننا أمام محاولة إعادة طرح فكرة حق الاستقلال، وما إذا كانت بعض "الدول" يتحقق لها شروط قيام الدول وفق القوانين الدولية، أو هي محاولة للقول بأن تلك الدول لم تعد قادرة على القيام بدورها، في حال هي فشلت في أن تكون دولا، وفق المعايير التي قامت وتقوم عليها الدول في العالم.[1]

---

[1] الهيثم زعفان، حكاية الدولة الفاشلة في:

*http://www.islamdaily.org/ar/scholars/11745.article.htm*

**ثانيا: أننا نتابع الآن دورة جديدة من الدورات "الاستعمارية"، إذ أن الدول الفاشلة يعود فشلها إلى خطة صناعة "استعمارية" أو أن إفشال الدول هو جزء من الخطة "الاستعمارية" التي لها ما بعدها. فالدورة الاستعمارية في نقل الدول إلى حالة الدولة الفاشلة تبدأ بتحريك عوامل التفكيك الداخلي عبر آليات متعددة، مع إفشال خطط الدول في العمل على مواجهة تلك العوامل، وتتضمن خططا لعزل الدول المستهدفة وحصارها سياسيا، دبلوماسيا واقتصاديا، لتتآكل قدراتها على الصعيد الدولي، ولتصل إلى حالة الفشل الشامل وهو ما أصبح يطلق عليه بمفهوم الجيل الرابع من الحرب.**

تبدأ عادة الأمور بدايات بسيطة وفق إجراءات وتطورات تبدو عادية غير مقصودة، إذ تُنظَّم مهرجانات وتصدر أعمال ثقافية تحت عنوان حماية التراث ودراسة اللغات القديمة أو حول منظومة العادات والتقاليد السابقة، وكلها تتواصل مع أعمال أخرى تتعلق بحقوق الأقليات والأعراق والقوميات وحقوق الأبنية الثقافية واللغوية المستقلة داخل البلد الواحد. بعدها تجري استضافات في دول الخارج لشخصيات ورموز تمثل تلك اللغات والثقافات والأعراق، ليعود هؤلاء من بعد لتشكيل هيئات ومنظمات تحت غطاء المجتمع المدني تقوم بأعمال تبدو بسيطة وبريئة وهامشية، حتى يُفاجأ الجميع بأنه قد صار لمثل تلك المنظمات حشد فكري وثقافي ومعلومات غزيرة حول حالة التمايز لتلك المجموعات اللغوية أو القومية أو العرقية عن الآخرين في المجتمع. حينها يبدأ الضغط الدولي على حكومات تلك

الدول، للسماح للأقليات بالتعبير عن نفسها، فيبدأ نشاط متسارع لبعث تلك التكوينات والكيانات، وتصبح تلك الهيئات البسيطة في مجتمعاتها تتمتع بحضور دولي، من مكاتب وممثلين وهيئات داعمة، وأن تلك الهيئات الهامشية في مجتمعاتها، صارت كيانات تكبر في الداخل عبر جسور للخارج، إذ تفتح امامها أبواب الهيئات الرسمية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والفضائيات وغيرها، ما يدفع بها من هامشية الدور إلى أن تصبح محركة لقاعدة جماهيرية، وبذلك ندخل في متتالية تتصاعد فيها قوة تلك التنظيمات وجماهيريتها على حساب وحدة الدولة، مع تفعيل للخطط الغربية التي تعمل على شل قدرة الدولة الوطنية على فرض سيادتها، إذ تتصاعد ضغوط الدول "الاستعمارية" على حكومات الدول المستهدفة، باتهامها باضطهاد الأقليات والقوميات، ويتطور الأمر بعد ذلك إلى اتهامات بالتهجير والتطهير العرقي والقمع... الخ.

وهنا تتحول الأمور من خلافات ثقافية أو ثراء عرقي، إلى اضطراب وصراعات داخلية جماهيرية وسياسية وفى بعض الأحوال يتحول الأمر إلى حد الصراعات العسكرية، حين تقرر تلك القوى أوان دعم تلك الحركات بالمال والسلاح لتتحول الأوضاع من حالة تمايز مبسطة إلى حالات اضطراب سياسية كبيرة وخطيرة.

تتدخل بعدها أجهزة الإعلام وتبدأ في تأجيج الصراعات وأعمال التفكيك، والحديث عن الدول الفاشلة لتبدأ دورة التدخل الرسمي مباشرة من الدول

"الاستعمارية"، لفرض الوصاية على الحكومات تحت مسميات عدة: مؤتمرات دولية لمناقشة الأوضاع في تلك الدول، معالجة نتائج الصراعات، إدخال المساعدات..الخ.

واللافت في كل ذلك أن خطط التفكيك لا تقوم بها أجهزة الدول "الاستعمارية" وحدها وعبر قدراتها هي وحدها، إذ أن تلك الدول تعمل بجهد وخطط على فتح مجالات التدخل للدول الإقليمية التي تقبل بالاندفاع في تلك المخططات سواء لإفشال الدول الجارة، أو لتحقيق مكاسب لها عبر التدخل في الشئون والصراعات الداخلية في تلك الدول، لتتحول الدولة إلى دولة فاشلة عن مواجهة كل هذا القدر من الاضطراب والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية[1].

إذا فكل ما يحدث في إفريقيا يعطي مؤشرات واضحة عن أطماع القوى الكبرى في هذه القارة، وهذا الأمر كان له مؤشرات عديدة عبر الفترة الماضية وأخذ أشكالا مختلفة منها على سبيل المثال إرسال قوة أمريكية سابقا إلى أوغندا لمحاربة الحركات الراديكالية المحلية وتبين فيما بعد المقصود هو مد أنابيب النفط من جمهورية السودان مرورا بأوغندا وكينيا وتجاوز الأراضي في السودان[2].

---

[1] زعزعة الاستقرار في افريقيا: ثورات وانقلاب مالي ثم غينيا في الموقع:
http://siyassa.3oloum.org/t30-topic

[2] هيثم عدرة، واقع إفريقيا والاهتمام الغربي والأميركي بها، صحيفة الثورة السورية،-2-24 .2013

**مستقبل منطقة الساحل الإفريقي:**

لقد انطلق بعض الكتاب الأفارقة من واقع الصراعات والحروب الداخلية في أفريقيا وهي تدخل الألفية الثالثة، ووضعوا حلولاً وتصورات مختلفة لتحقيق الاستقرار والرخاء للشعوب الأفريقية ومن ذلك:

**السيناريو الأول** :"إعادة استعمار إفريقيا"

ولكن هذه المرة ليس على أيدي الأوروبيين، ولكن على أيدي الأفارقة أنفسهم، ومضمون هذا التصور أن يتم إعادة النظر في الخريطة السياسية لإفريقيا، وإعطاء بعض الكيانات الكبيرة المهيمنة دوراً إقليمياً مسيطراً في أفريقيا مثل: مصر في الشمال، ونيجيريا في الغرب، وأوغندا وتنزانيا في الشرق، وجنوب أفريقيا في الجنوب، ويرى المفكر: علي مزروعي: ["...أن الانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، والتي أفضت إلى حروب، وأعمال عنف مدمرة نالت من الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية يمكن العمل على تهدئتها، وتخفيف حدتها من خلال وضعها في سياق كيانات إقليمية أوسع.."]، وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته إلا أنه يؤكد على أهمية منظور التكامل الإقليمي القارّي في أفريقيا كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي، والحروب الأهلية التي تشهدها كثير من مناطق القارة[1].

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا ... الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره.

**السيناريو الثاني: "نهضة إفريقيا"**

إذ يرى بعض المفكرين أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق النهضة الإفريقية والتي تعتمد على المنظور الذاتي في إفريقيا ولعل المفكر النيجيري الراحل (كلود أيك) من أبرز المنادين بهذا التصور والذي يرى أن الأزمة الراهنة سوف تؤدي لا محالة إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج، والذي يفضي إلى مزيد من التخلف والتبعية، كما أنه سوف يخلّص القارة كذلك من نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة[1].

**السيناريو الثالث : "إفريقيا جديدة"**

حيث تعتبر إفريقيا قارة المستقبل؛ قارة القرن الواحد والعشرين مع ضرورة البدء في إعادة تخطيط الحدود القائمة فيها بما يتفق وحقائق الطبيعة والإنسان؛ بما يؤدي في النهاية إلى خَلْق الدولة القومية الحديثة المتوانة، لكن هل يمكن للنخب السياسية الحاكمة اليوم في القارة الإفريقية أن تمتلك إرادة وامكانية التخطيط للمستقبل أم أن مصالح القوى الكبرى سوف تكون لها بالمرصاد[2].

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا... الأسـباب والأنمـاط وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق.

**خاتمة واستنتاجات:**

تعتبر ظاهرة الحروب الداخلية والأهلية من أبرز الظواهر الإفريقية؛ إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة، كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة.

وتتسم ظاهرة الصراعات الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها. فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دوراً في اندلاع الحروب الأهلية. ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين تتعلق أولاهما بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية: العوامل الاقتصادية والسياسية.

أما ثانيهما فتتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية.

وعلى صعيد النتائج أفرزت الحروب الأهلية في إفريقيا العديد من النتائج تمثلت في: انهيار الدولة وتقويضها، نشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية، بروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات وتجددها مرة أخرى، وقد لعب العامل الخارجي الدور الاهم في تحفيز عدم الاستقرار فيها.

فالموقع الاستراتيجي الهام للقارة الإفريقية وما يوجد عندها من مقدرات وثروات تجعلها محل أطماع الدول الكبرى وبالتالي تعمل هذه الدول بجميع الطرق للتدخل والتأثير لأجل اندلاع حروب داخلية حتى تجد لها موطئ قدم لاستنزاف هذه الثروات.

- معظم دول القارة الإفريقية ورثت عددا من القضايا والنزاعات التي تعود جذورها إلى السياسة الإستعمارية المتعمدة.
- تزايد صور التدخل الخارجي في شؤون القارة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وما يترتب عليه من أثر كبير في تأجيج النزاعات وعدم الاستقرارفيها ومن أهم المقاربات التي تفسر هذه الحروب والنزاعات في المنطقة نجد مجموعة من الأسباب تعمل على أو مازالت تعمل على تأجيج النزاعات وكانت من العوامل المهمة في اندلاع عدة نزاعات وحروب داخلية في إفريقيا:
- الخارطة الاستعمارية التي همشت قوى ورفعت نخبا جديدة لا ترتكز إلا على المشروع الاستعماري.
- الشركات الأجنبية التي وضعت عينها على الموارد.
- التوظيف السياسي للخلافات القبلية الصغيرة مع انتشار السلاح مما أدى إلى انتشار ثقافة الفساد والعنف، حيث تعمل القوى الأجنبية والإقليمية على تكريس وتأجيج الصراع، وعليه فإن الأبعاد الخارجية عادة ما تتفاعل مع الأبعاد

الداخلية، ما يفضي إلي زيادة التعقيد في البلاد علاوة على تغذية المشاكل من أطراف خارجية ومحاولة تدويلها ما يجعل المنطقة غير مستقرة.

- مشاكل وصراع الهوية مثل السودان وإثيوبيا ومجمل دول غرب إفريقيا.

إذن كل ما يحدث في إفريقيا هو مبرمج وذو أهداف واضحة يصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية والتي تتمحور حول السيطرة على خيرات هذه القارة الغنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى.

# المراجع

- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية، ط3 (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2008).
- جمال محمد توفيق، مؤتمر افريقيا 1993: تطورات النظم السياسية والأوضاع الإقتصادية والتجارية في إفريقيا، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد113، جويلة 1993).
- خالد حنفي علي، الشركات العالمية. لعبة الصراع والموارد فى إفريقيا، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد169، جويلية 2007).
- أحمد طالب ابصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام: 2010).
- بوبصلة أمينة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام: 2012).
- خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الإفريقي، ماجستير (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام:2011).

- حمدي عبد الرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية (القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 113،جوان 1993).
- عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، الحوار المتمدن، في:
*http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-144192*
- الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل في :
*home/estqlal/public_html/above_hea der_includes.php*
- بكري سوركناب، ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا : اسبابها و عواملها، في :
*http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-42025.htm*
- د. حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا ... الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل في:
*http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm*
- محمد بوبوش، مفهوم الدولة الفاشلة في:
*https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/-ebulf267F4/0vyy-B96QA4J*
- الهيثم زعفان، حكاية الدولة الفاشلة في:
*http://www.islamdaily.org/ar/scholars/11745.article.htm*

- **هيثم عدرة، واقع إفريقيا والاهتمام الغربي والأميركي بها، صحيفة الثورة السورية،** 2013-2-24.

- **زعزعة الاستقرار في افريقيا: ثورات وانقلاب مالي ثم غينيا في الموقع:**

*http://siyassa.3oloum.org/t30-topic*

رابعا:

# الانفلات الأمني في دول الساحل...
# المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن

الدكتور. فول مراد
جامعة الجزائر 03

## مقدمة:

يعد الانفلات الأمني في دول الساحل من أشد المخاطر التي باتت تشكل تهديدا للأمن الجزائري. وإن كانت هذه المنطقة وإلى غاية بداية الحرب الأمريكية على الإرهاب سنة 2001 تعد من المناطق الهامشية، فإنها سرعان ما أخذت مكانتها ضمن المجالات الجيوسياسية الأكثر تواجدا ضمن أجندات فواعل إقليمية ودولية لاعتبارات عدة سياسية، اقتصادية وأمنية، كل حسب تطلعاته وانشغالاته الاستراتيجية المرتبطة بأمنه القومي. وبحكم ارتباط هذه المنطقة جغرافيا واثنيا بالجزائر أضحت تحتل مكانة محورية ضمن استراتيجيتها الأمنية، لاسيما بعدما عرفت انفلاتا أمنيا غير مسبوق في السنوات الأخيرة.

فما المقصود بدول الساحل؟ وماهي أسباب ومظاهر الانفلات الأمني الذي أصبح يميزها؟ وفيما تتمثل المخاطر المحدقة بالأمن الجزائري؟ وماهي أبعاد المقاربة الجزائرية لحل هذه المعضلة؟.

**تحديد المنطقة:**

كلمة الساحل لغة تعني الشاطئ[1]. أما من الناحية الجغرافية فتحدد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر[2]. ويسميها بعض الخبرا الصحراء الكبرى ويحددونها بذلك الحزام الفاصل بين شمال إفريقيا و أفريقيا الوسطى.وتضم السودان التشاد، النيجر، مالي موريطانيا والرأس الأخضر بالإضافة إلى جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، شمال نيجيريا، وأجزاء من إريتيريا وأثيوبيا، وتغطي هذه الرقعة 30 بالمائة من مساحة إفريقيا. كم يحددها مهدي تاج، بأنها عبارة عن شريط يمتد خطه من شمال نواقشوط عاصمة موريتانيا إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة أتبرة السودانية. في حين يمتد الخط السفلي من داكار عاصمة السنغال إلى غاية البحر الأحمر، ويمتد هذا الشريط على طول 5500 كيلومتر وعرض يتراوح بين 400 و500 كيلومتر[3]. وبالرجوع إلى اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل سنة 1971 فإن دول الساحل الافريقي هي: السنغال، غامبيا، مالي، النيجر، التشاد، بوركينافاسو، غينيا بيساو والرأس الأخضر. أما من الناحية الجيوبوليتيكية فيتم التركيز على قوس الأزمات الذي يربط السودان بموريتانيا مرورا بالتشاد، مالي والنيجر. وقد شكل العامل التاريخي والبعد العرقي والديمغرافي والترحال الدائم لسكان المنطقة سببا في انصهارهم وتقاربهم عرقيا ودينيا.

---

(1) the sahel region ,www.Syngenta foundation. Org.

(2) Abdelkacem, ikhlef, le sahel défaillant : arc detous les risques. Horizons, n 01, mars 2010, p04.

(3)Mehdi taje, vulnerabilities and factors of insecurity in Sahel. West African challenges, n 01, august 2010, pp1-8.

**الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل:**

تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل في كونها مجالا جغرافيا يجاور مجموعة من الأقاليم الحيوية. فهي تشكل محورا استراتيجيا مهما في القارة الإفريقية، تجاور المغرب العربي وتطل على المحيط الأطلسي عبر موريتانيا،كما تطل على البحر الأحمر عبر السودان، لا يفصلها عن منطقة الشرق الأوسط سوى البحر الأحمر، قريبة من المحيط الهندي، وغير بعيدة عن البحر الأبيض المتوسط. تحوي أراضيها موارد طبيعية كالطاقة (البترول والغاز) والمعادن لاسيما الذهب، الفحم، الفوسفات واليورانيوم وتجاور أهم المناطق المنتجة للبترول والغاز بالقارة الإفريقية لاسيما الجزائر، ليبيا ونيجيريا. ويرى خالد حنفي علي أحد المختصين في الشؤون الإفريقية أنه يمكن الاعتماد على هذا المنطلق لفهم الاهتمام الغربي بهذه المنطقة.

**أسباب الانفلات الأمني في منطقة الساحل:**

يقصد بالانفلات الأمني لغويا الفوضى وغياب القانون والنظام. وهو مشتق من كلمة فلتان. أما من الناحية الاصطلاحية فيقصد به مجموع أعمال العنف التي تقع داخل الدولة، وينجم عنها أضرار بالأفراد (في صحتهم أو ممتلكاتهم) وأملاك الدولة، يرتكبها أشخاص ينتمون إلى أجهزة الدولة، أو يحسبون عليها أو من قبل مجموعات مسلحة، أو تلك الأعمال التي يقوم بها مواطنون وتعتبر خارج القانون، مع غياب السلطات لفرض الأمن وتطبيق ما ينص عليه القانون ضد مرتكبي هذه الأعمال.

يرجع المختصون الانفلات الأمني في دول الساحل إلى مجموعة من العوامل نختصرها في النقاط التالية:

**أولا - ضعف البناء الاجتماعي:**

تتميز مجتمعات دول الساحل بالتفكك الشديد وسيادة النزعة الانفصالية بسبب فشل الأنظمة التي جاءت بعد الاستقلال من وضع سياسات وطنية مقبولة من جميع الأطياف والعرقيات. فكل دول الساحل بدون استثناء تعاني أزمات اجتماعية بسبب الإحساس العام السائد لدى هذه الأقليات بالتهميش والإقصاء على غرارالتوارق في مالي والنيجر، الأقلية الإفريقية في السودان (دارفور)، الأقلية العربية والاسلامية في التشاد، الأقلية الزنجية جنوب موريطانيا (على نهر السنغال).

إن فشل الأنظمة السياسية في التعامل والتعاطي مع التعدد العرقي والديني القائم في مجتمعاتها عزز مع مرور الوقت من مشكلة اللاتجانس والانقسامات داخل الدولة الواحدة، زاده تعقيدا الانتشار الكبير للأفكار الليبرالية ومبادئ الديمقراطية الذي شهده العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية الذي عرفها ميدان الإعلام والاتصال، والتي أدت إلى بروز ظاهرة الأقليات والمطالبة بحقها في التميز من خلال إبراز هويتها. ومن هذا المنطلق فإن الأصل في النزاعات في هذه المنطقة يعود إلى عجز الأنظمة القائمة على التعاطي إيجابا مع هذه الظاهرة، والذي أصبح يساهم بشكل كبير في الانقسامات السياسية(1).

---

(1) Daniel, posner, Institution and ethnic polities in Africa. Cambridge univversity press, 2009, p 02.

**ثانيا- الفشل الدولاتي:**

يقصد بالدولة الفاشلة، تلك الدولة التي ليس بمقدورها توفير الأمن بجميع معانيه لمواطنيها، مع عجز مؤسساتها السياسية والاقتصادية والخدماتية عن أداء المهام الموكلة إليها، وعدم قدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية على نحو يضمن مصالحها، فتكون بذلك عرضة للابتزاز والمساومة من قبل الفواعل الإقليمية والدولية، وبالتالي تكون عرضة للتدخل الخارجي فتفقد حرية اتخاذ قراراتها.

إن كل المؤشرات الدالة على الفشل اجتمعت في دول الساحل، وتتمثل مظاهرها في فشل عملية بناء الدولة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ولو بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى، وذلك بسبب السياسات التي انتهجتها هذه الدول بعد استقلالها. فالممارسات السياسية أفرزت أنظمة تسلطية، كما أن الخيارات الاقتصادية هي الأخرى أدت إلى إفلاس اقتصادياتها مما ولد ثقافة الرفض لكل ما يشير إلى الدولة. مؤشر آخر عن الفشل الدولاتي هو غياب ردود فعل قوية من حكومات المنطقة، وعدم قدرتها على مراقبة مناطقها الصحراوية الشاسعة، والتحكم في حدودها. كما أن أجهزتها الأمنية تتميز بضعف قدراتها وتدريبها لمواجهة التهديدات الجديدة(1).

---

(1)Kalilou, sadibé, security management in northern Mali: criminal networks and conflict resolution mechanism .institute of development studies research report n 77, 2012. www.ids.ac.uk/ids/bookshop.consulted 18/07/2014.

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار الأوروبي للمنطقة في خلق عوامل الفرقة والفتن وتأجيج الصراعات، بعدما قام برسم حدود المنطقة بطريقة تجاهلت الحقائق التاريخية والعرقية تكريسا لسياسة فرق تسد لتحقيق مصالحه. لقد أفرز الوضع الذي وجدت نفسها عليه هذه الدول غداة استقلالها معضلة أمنية مجتمعية بأتم معنى الكلمة، حيث عجزت عن خلق مجتمعات متناسقة ومتجانسة، فقد عززت الخيارات التي انتهجتها في مرحلة بناء الدولة الوطنية سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا من استئثار أقلية على الحكم وعلى الثروة وإنكار الآخر.

ويشير الأستاذ الدكتور امحند برقوق أن أغلب المؤشرات تنبئ باحتمالات فشل عدد آخر من دول الساحل مستقبلا بالنظر لضعف الاندماج الاجتماعي، العجز الاقتصادي، وضعف البناء السياسي لهذه الدول وهذا ما سوف يؤثر على الأمن الجهوي للساحل.

**مظاهر الانفلات الأمني في دول الساحل:**

مما لاشك فيه أن الفقر وغياب التنمية والجهل من أهم منابع الانفلات الأمني. وكل الدراسات الميدانية تربط بين انخفاض المستوى المعيشي والحرمان المادي والمعنوي وانتشار ظاهرة التطرف والعنف.

إن الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها سكان الساحل والصحراء يكشفها تقرير التنمية البشرية لسنة 2012 فعلى مستوى الأفراد تم إحصاء أكثر من 700

ألف شخص يعانون سوء التغذية في موريتانيا، و1.6 مليون شخص في التشاد، و5.5 مليون شخص في النيجر. أما على مستوى الدول فقد حلت كل من مالي، النيجر والتشاد في المراتب الأخيرة في دليل التنمية البشرية بناء على متغير الفقر والدخل الفردي حسب تقرير2013. وكان ترتيب هذه الدول 182، 186، 184 على التوالي[1].

هذه الوضعية المزرية دفعت بسكان المنطقة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية، التطرف وحمل السلاح، الجريمة أو الهجرة. وسنعالج هذه النقاط كل على حدى:

**أولا- انتشار الحركات الارهابية المتطرفة:**

شكل الانفلات الأمني في دول الساحل تربة خصبة وجاذبة وملاذا آمناللحركات الارهابية. ومن أهم الحركات النشطة بالمنطقة نذكر مايلي:

**1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:**

ظهر هذا التنظيم كامتداد للحركات الجهادية المتطرفة التي ظهرت في الجزائر من خلال الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت انضمامها إلى تنظيم القاعدة سنة 2006، لتحمل إسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 2007/01/24، معلنة عن جملة من الأهداف أهمها[2]:

---

(1) للمزيد حول الوضع في دول الساحل، أنظر برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنوات 2011-2012-2013. نيويورك، الأمم المتحدة. (الاحصائيات مأخوذة من تقارير لسنوات 2011-2012-2013).

(2) محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء. مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2012، ص02.

أ. تحرير المنطقة من الوجود الأجنبي الصليبي ومن الموالين له من الأنظمة وإقامة دولة تحكم بالشريعة الاسلامية.

قام هذا التنظيم بأول هجوم له في جوان 2007 مستهدفا ثكنة عسكرية موريتانية، وقد خلف مقتل 17 عسكري. بعدها مباشرة تم الإعلان على قيام فرع له بموريتانيا تحت تسمية أنصار الله المرابطون.

**2- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:**

ظهرت هذه الحركة في أكتوبر 2001، وتعد من أخطر الحركات المتطرفة، ومن أهم العمليات التي قامت بها هي:

- استهداف مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني الجزائري بمدينة ورقلة في شهر مارس 2012.
- اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين السبعة من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو المالية في أفريل 2012.

**3- حركة أنصار الدين:**

تم الإعلان على تأسيس هذه الحركة في نوفمبر 2011 على يد إياد غالي في شمال مالي، وتهدف إلى إنشاء دولة إسلامية بهذه المنطقة. وتعتبر منطقة كيدال المعقل الأساسي لها. وقد استفادت هذه الحركة من الانفلات الأمني الذي ظهر في مالي عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام الرئيس أمادو توماني توري لتبسط سيطرتها على شمال مالي والبدء في عملية الزحف نحو الجنوب.

بالإضافة إلى هذه الحركات ظهرت مجموعة من الكتائب المسلحة، ومن أهمها كتيبة الملثمين، كتيبة طارق ابن زياد، سرية الفرقان، سرية الأنصار، سرية أنصار الشريعة التونسية، بالإضافة إلى بعض الكتائب التي ظهرت عقب انهيار نظام القذافي في ليبيا من مثل الجماعة الليبية المقاتلة.

**ثانيا: الجريمة المنظمة**

تعرف اتفاقية بالرم (palerme) الجريمة المنظمة بأنها: "مجموعة مهيكلة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب مخالفات ضارة من أجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة"[1]. وتعتبر من الظواهر التي ظهرت بقوة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد استفادت من العولمة لا سيما في شقها التكنولوجي والتطور الذي عرفته وسائل الاتصال.

عرفت منطقة الساحل انتشارا كبيرا وتطورا رهيبا للجريمة المنظمة بكل أنواعها لاسيما تجارة الأسلحة والمخدرات. فبالنسبة للأولى وبعد انهيار نظام معمر القذافيعمت فوضى السلاح، حيث قدرت المراكز المتخصصة عدد قطع الأسلحة المنتشرة داخل ليبيا وحدها بحوالي 20 مليون، نتيجة فتح مخازن السلاح، بما فيها 10 آلاف قطعة سلاح من نوع الدفاع الجوي المحمول[2].

---

[1] Gilles, favarel-garrigues , « la criminalité organisé transnational : un concept àenterrer ?. L'économie politique, n 15, 2002, p 09.

[2] اسماعيل دبش، الوضع في الساجل بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010). مجلة استراتيجيا العدد 01 السداسي الأول، ص77.

ونظرا لشساعة مساحة دول المنطقة وطول الحدود الليبية مع الجزائر، التشاد والنيجر، وعدم قدرة هذه الدول جميعها على مراقبة حدودها بصورة دقيقة، طرح معه فرضية انتقال هذا السلاح إلى خارج حدود ليبيا سواء من طرف الجماعات الارهابية المتطرفة أو تجار السلاح. وما تضبطه أسلاك الأمن الجزائرية المختلفة (جمارك، درك، حرس الحدود، وحدات الجيش الوطني الشعبي، شرطة) من أسلحة سواء عند المهربين أو لدى الإرهابيين أو مخزنة في المناطق الصحراوية النائية، إلا دليل على استفحال ظاهرة انتشار السلاح بكل أنواعه.

أما بالنسبة للثانية، فآخر الإحصائيات الواردة في تقارير منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أن تجارة وتهريب المخدرات عبر الساحل الإفريقي يتجاوز أحيانا أكثر من 20 مليار دولار سنويا، وأن 40 بالمائة من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل بوسائل مختلفة بما فيها نقل الكوكايين جوا[1].

**ثالثا: الهجرة غير الشرعية:**

تعرف الهجرة غير الشرعية، بأنها" تدبير الدخول غير المشروع من و إلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[2]".

---

(1) اسماعيل دبش، نفس المرجع، ص69.

(2) محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال". **مجلة الأمن والحياة**، العدد 257 صفر 1432، ص63.

تتسبب المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها دول الساحل بالإضافة إلى النزاعات والحروب الأهلية في الدفع بأعداد كبيرة من الشباب إلى خوض غمار الهجرة غير الشرعية نحو الأراضي الجزائرية.

إن عدم الاستقرار الذي يميز المنطقة الناتجعن أسباب عدة، سياسية، اقتصادية، بيئية وكذا الحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية، يعدّ أحد العوامل الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على الهجرة من موطنهم إلى دول ومناطق أخرى أكثر أمناً لاسيما إلى الجزائر التي تعرف نوعا من الاستقرار والرخاء.

ورغم الإقرار بصعوبة تحديد حجمها الحقيقي نظرا لطابع السرية الذي يغلب عليها، إلا أن الأرقام التي تقدمها مصالح الدرك الوطني تبين التزايد المذهل للمهاجرين غير الشرعيين من سنة لأخرى. فبعد إن كان الرقم المسجل بالنسبة للموقوفين لدى مختلف وحدات الدرك الوطني سنة 2009، 7028 شخص، تم تسجيل 20 ألف مهاجر غير شرعي خلال سنوات الثلاث الماضية. هؤلاء المهاجرون ينتمون إلى أكثر من 34 جنسية معظمهم من القارة الإفريقية، يأتي في مقدمتهم الماليون، النيجريون، الكاميرونيون، النيجيريون، الغانيون، الإيفواريون والسنغاليون ...إلخ.

تعد الهجرة غير الشرعية من التحديات التي فرضت نفسها على الجزائر خاصة وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بظواهر لا تقل خطورة على الأمن القومي بجميع أنواعه ومستوياته من مثل التهريب، تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات.

يبقى الإرهاب والجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية المحدقة بالجزائر بالنظر للأخطار التي يخلفانها على الأمن الوطني بكل معانيه اجتماعيا واقتصاديا.

إن ما يميز التهديدات الجديدة للأمن الجزائري انطلاقا من هذه الدول والتي ذكرناها سابقا يعطيها خصوصية مقارنة بما عهدته الجزائر من قبل وهي[1]:

1- أنها عابرة للحدود.

2- فواعلها غير دولتية.

3- لها تأثيرات على جميع المستويات (الفرد، المجتمع، الدول، الأقاليم).

4- قادمة في الغالب من الجنوب.

إن الجزائر وبفعل الأخطار التي أصبحت تهدد أمنها من جراء الانفلات الأمني في الساحل الإفريقي، كان لزاما عليها التعاطي بشكل جدي معها، مما جعلها تتبنى مقاربة رأت القيادة الجزائرية أنها الأنسب والأنجع.

---

(1) philip ,marchesin, les nouvelles menaces . Les relations nord-sud des années 1980 à nos jours. Paris, karthala, 2001, p 33.

**المقاربة الأمنية الجزائرية:**

قبل الحديث عن المقاربة التي اعتمدتها الجزائر في تعاطيها مع الانفلات الأمني في دول الساحل وجب التطرق إلى مفهوم العقيدة الأمنية.

تكتسي العقيدة الأمنية أهمية بالغة على اعتبار أنها تعتبر دليل يقرر به صناع القرار السياسة الأمنية الواجب إتباعها، حيث تساعد الدول على التفاعل والتعاطي مع التهديدات التي تواجه أمنها على المدى القريب، المتوسط والبعيد.

بالنسبة العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أنها تبلورت نتيجة لعوامل تاريخية، وجغرافية، إيديولوجية وإستراتيجية. ففيما يتعلق بالعامل التاريخي، تمثل الثورة التحريرية عاملا أساسيا ساهم في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، انعكست على تعامل الدولة الجزائرية مع قضية الحدود والتدخل في شؤون الغير. أما العامل الجغرافي، فيتمثل في الموقع الاستراتجي الذي تحتله الجزائر، وتوسطها لمجالين حيويين، الأول شمالا وهو البحر المتوسط، والثاني جنوبا وهو منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي جعل الأمن الجزائري منكشفا على كل الجبهات.

إن تزايد الهواجس الأمنية على إثر ازدياد التهديدات من دول الجوار لاسيما من دول الساحل، ليبيا وإلى حد ما تونس، دفع بالجزائر إلى تبني إستراتيجية أمنية اعتمدت على إعادة صياغة بعض المبادئ في عقيدتها الأمنية لتواكب التغير الحاصل في طبيعة الأخطارآخذة بعين الاعتبار المزج بين الأمن الصلب والأمن الناعم. فبحكم ما عاشته الجزائر إبان الأزمة الأمنية في مرحلة التسعينيات تبلورت

لديها هذه المقاربة الجديدة بمعنى الارتكاز في حل معضلتها الأمنية على الأمن والتنمية، معتمدة أكثر على المتغير الثاني كخيار رئيس للخروج من دوامة الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها[1].

وعلى هذا الأساس انطلقت المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل من فكرة أساسية مؤداها الارتكاز على الجانب الاقتصادي التنموي لما له من تأثيرات مباشرة على الأبعاد الأخرى دون إغفال الجانب العسكري.

قناعة الجزائر بهذا المنطلق جاء بعد تيقنها من العلاقة القائمة بين تفشي الثلاثي: الفقر، البطالة والجهل من جهة والانفلات الأمني. فالظروف الاقتصادية المتردية تلعب دورا في تعفين الوضع والدفع نحو التمرد وعدم الاعتراف بسلطة الدولة، مما ينتج عنه ميل الفرد نحو الانتقام من المجتمع ومن رموز السلطة على حد سواء. لذلك أكدت الجزائر أكثر من مرة بضرورة التركيز على التنمية من خلال توفير الظروف الملائمة لتعليم أبناء المنطقة ومحاربة الجهل لقناعتها بأنه كلما ارتفع مستوى ونوعية التعليم ارتفع معه مستوى التنمية البشرية. وهذا ما يتضح جليا من خلال مختلف الوساطات التي قامت بها لإيجاد حل للأزمة المالية (1968-1990-1994-2006-2012) من خلال تأكيدها على البعد التنموي والنهوض بالمناطق المهمشة شمال البلاد، من ذلك إعطاء صلاحيات التسيير

---

(1)Mokrane, chebbine, l'lgerie face au péril malien : dévelopementsinqiétants de la situation sécuritaire aux frontières. Journal midi libre, la vérsionéléctronique : http://www.djazaires.com/fr/lemidi/1204100101. Consulté le 20/09/2014.

للجماعات المحلية، إنشاء صناديق لدعم التنمية، دعم الاستثمارات، الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة، تقديم تسهيلات للحصول على قروض بنكية لشباب هذه المناطق، إنشاء الطرقات لفك العزلة عن المناطق النائية،بناء مختلف المرافق الضرورية للمساعدة على تثبيت السكان واستقراهم، تمثيل عادل في المؤسسات المركزية،تقاسم الثروة بشكل يضمن العدالة بين جميع المناطق، بالإضافة إلى احترام خصوصيات كل منطقة في إطار الوحدة الوطنية المالية.

وتأكيدا منها على هذا الطرح شاركت الجزائر بقوة في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD سنة 2002، التي اعتبرتها الركيزة الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن. وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائرية السابق مراد مدلسي خلال مشاركته في منتدى دافوس سنة 2013، أين ربط الأمن بالتنمية معتبرا" التنمية محور أساسي و بارز في المقاربة الجزائرية"[1].

ظلت الجزائر تؤكد على خيار المزاوجة بين الأمن والتنمية لاستعادة الاستقرار في المنطقة، كما تؤكد أن ذلك لن يتأتى إلا في إطار التعاون الإقليمي تحت مظلة الاتحاد الإفريقي.

---

[1] سهيل، ب، حل أزمة مالي مرتبط بالحوار والتنمية، مدلسي يصرح خلال منتدى دافوس، جريدة الخبر، الأحد 27 جانفي، 2013، العدد 6967.

إن تصور الجزائر حيال الانفلات الأمني في دول الساحل يمكن حصره في النقاط التالية[1]:

1. وحدة دول الساحل والدول الإفريقية.
2. حماية الحدود الموروثة عن الاستعمار.
3. تشجيع و تقوية الحكومات المركزية لدول الساحل للتحكم في أقاليمها.
4. تنمية دول الساحل وإقامة مشاريع مشتركة مثل مشروع نقل الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر.
5. رفض التدخل الخارجي في شؤون المنطقة، وحصر الحل في يد دول المنطقة دون غيرها، لذلك نلاحظ خلال كل مراحل الأزمات التي عرفتها دول المنطقة على غرار تونس، ليبيا، السودان ومالي بقي الموقف الجزائري ثابتا.

وإدراكا من الجزائر بجدوى تفعيل الشق الأمني سارعت إلى غلق حدودها مع جيرانها تحسبا لأي خطر، كما اتخذت عدة إجراءات احترازية على طول حدودها مع مالي، النيجر وليبيا. حيث عمدت إلى نقل الآلاف من المنتمين إلى أسلاك الأمن (وحدات الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، الجمارك) وقامت بنشرهم وتوزيعهم على النقاط الحساسة التي غالبا ما تسلكها العناصر الإرهابية والمهربون وغيرهم من العناصر التي تهدد الأمن الوطني، بالإضافة إلى المتعاونين المدنيين الذين يعرفون المنطق الحدودية والمسالك الصحراوية النائية. وقامت

---

(1) اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص79.

بتخصيص ميزانية ضخمة للجانب الدفاعي، إذ قدرت مخصصات هذا القطاع سنة 2013 بحوالي 15 مليار دولار، لترتفع سنة 2014 إلى 20 مليار دولار[1]، وهذا يدل على حجم الخطر المحدق بأمنها الوطني.

تزايد خطر الجماعات الإرهابية دفع بصناع القرار في الجزائر إلى التحرك دوليا والمبادرة من أجل محاصرة والقضاء على هذه الظاهرة، وذلك بالتعاون مع دول الجوار والقوى الدولية الفاعلة. وكانت الجزائر قد شاركت بقوة داخل الهيئة الأممية في أعقاب المصادقة على القرار 1373 في سبتمبر 2001، والإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2006[2]، بالإضافة إلى اللائحة الأممية 1904 لتجريم الفدية[3]، بعد تأييد سابق لدول الإتحاد الأفريقي عندما طرحت الجزائر الفكرة في قمة سرت سنة 2009، وهذا يدل على مدى إدراك الجزائر للعلاقة التي تربط بين أمنها والتطورات الحاصلة في محيطها الإقليمي.كما أن قناعتها باستحالة القضاء على الإرهاب بصفة منفردة جعلها تنضم الجزائر إلى مبادرة الشراكة عبر الصحراء التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 إلى جانب تونس، المغرب، نيجيريا وبوركينافاسو بالإضافة إلى الدول الأعضاء في مبادرة دول الساحل لسنة 2002، وهي التشاد، مالي، موريتانيا

---

(1) سعيد، ب، الحكومة ترفع ميزانية قطاع الدفاع لـ 2014. يومية الفجر، 06 ديسمبر 2013 .

(2)Mekiousa, cheki, pour une criminalisation du reversement de la rancon au térroriste. Journal la tribune 03 /04/2010. http://www.djazzairess.com/fr/la tribune/81895.

– للمزيد من التفصيل حول الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أنظر:

(3)hhtp://www.un.org/arabic/terrorisme/strategie-implementation .shtml

والنيجر. وفي إطار هذه المبادرة تم تنظيم عمليات مشتركة ومناورات بالذخيرة الحية، شاركت فيها قوات من النيجر، التشاد، مالي والجزائر، ساهمت فيها القوات الجزائرية بشكل فعال، سواء من خلال تزويد البعض من هذه الدول بالسلاح على غرار مالي أو بتقديم خبرتها في مجال محاربة ومحاصرة الإرهابيين وتفكيك خلايا الدعم والإسناد.

وفي إطار نفس الهدف اتفقت كل من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا سنة 2010 على إنشاء مركز استعلامات مشترك في الجزائر العاصمة، وتأسيس قيادة أركان مشتركة في مدينة تمنراست الجزائرية. وكان الهدف من ذلك هو حصر العمل العسكري بين دول المنطقة وتفويت الفرصة على القوى الأجنبية.

**خاتمة**:

أثبتت الجزائر مدى وعيها لخطورة الوضع في الساحل الإفريقي بعد الانفلات الأمني الذي عرفته. إن موقع الجزائر الاستراتيجي وحساسية الوضع في هذه المنطقة جعلها أكثر حرصا للتوصل إلى مقاربة متكاملة أساسها المزاوجة بين الأمن والتنمية، وتغليب الحوار على العنف لاستعادة الأمن والاستقرار بالمنطقة. وذلك من خلال التركيز على القضاء على مسببات الإرهاب وتجفيف منابعه، وعدم التسامح مع الإرهابيين، بالإضافة إلى إشراك وتفعيل العمل الجماعي لإدراكها بأنها ظاهرة عالمية متشابكة المداخل والمخارج، وليس بمقدور أي دولة مهما كانت قوتها التصدي لها منفردة، هذا الطرح السليم و الناجع جعل منها قبلة ومحجا للباحثين عن الحلول السلمية وبأقل الخسائر.

# الفصل الثاني

## التنافس الفرنسي ـ الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الأفريقي

### (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)

الفصل الثاني

# التنافس الفرنسي ـ الأمريكي
# وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الأفريقي
## (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)

أ.د/ جمال محمد السيد ضلع

رئيس قسم السياسة والاقتصاد

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

**مقدمة:**

تقوم فكرة هذا البحث أساساً علي التعامل مع موضوع يتجدد باستمرار في إطار ما يسمى بالتكالب أو التنافس أو الصراع على أفريقيا، من جانب الدول العظمى أو الفاعلة داخل النظام الدولي، وهو هنا يركز على التنافس الأمريكي- الفرنسي في أفريقيا وبالتحديد في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم فإن عملية التناول والتعامل له ستكون على ثلاثة محاور أساسية تتفاعل فيما بينها، في علاقات تعاونية أو صراعية كيفما تكون الأحوال، ووفقاً لما تتطلبه طبيعة الأهداف والمصالح، أولها القارة الأفريقية، والسياسة الفرنسية تجاهها، وكذلك الدور الأمريكي الراهن في القارة الأفريقية، وإذا كان المحوران الأول والثاني تربطهما علاقات وروابط تقليدية منذ الحقبة الاستعمارية، وأن استمرارهما حتى الوقت الراهن إنما يدخل في نطاق حرص السياسة الفرنسية على الإبقاء على علاقاتها

الأفريقية خدمةً وتحقيقاً للأهداف والمصالح الفرنسية في أفريقيا، فإن المحور الثالث يدخل في علاقة تنافسية جديدة مع فرنسا على مناطق النفوذ والمصالح في القـــارة الأفريقية، خصوصا وأن الولايات المتحدة ظلت ولسنوات طويلة تنأى بنفسها عــن أوضاع ومشكلات القارة وأزماتها، باستثناء بعض المنــاطق التـــي كانـــت تخـــدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأيديولوجية إبان حقبة الحرب الباردة، ثم ما لبثت أن بدأت تتحرك باتجاه التواجد المكثف في القارةــ منذ منتصـــف تســعينيات القرن الماضيــ من ناحية، ومحاولة إخراج فرنسا من القارة من ناحية أخري تحت شعار الخروج للأوروبيين من أفريقيا.

وتجدر الإشارة إلي أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، ومن بعده المعسكر الشرقي، تعاظمت المكانة العالمية للولايات المتحدة، لتنفرد بمكانة الأحادية القطبيـــة في واقع العلاقات الدولية المعاصرة، لذلك فقد حرصت علي أن تملأ الفراغ الـــذي تركه المعسكر الشرقي في مناطق عديدة من العالم، ومنها القارة الأفريقيـــة، علـــي اعتبار أن هذا التوجه يساعد في توسيع مناطق نفوذها وسيطرتها من ناحية، كما أنه يتفق مع الواقع الجديد المتمثل في كونها القطب الأوحد في قيادة العالم في الوقـــت الراهن من ناحية ثانية، بالإضافة إلي أنها خشيت من أن عدم تواجدها فـــي القـــارة الأفريقية ربما سيدفع فرنسا لمحاولة ملئ هذا الفراغ، ومن ثم يصبح هذا الوضـــع خصماً من المكانة العالمية للولايات المتحدة، ولصالح تنامي مصالح وأهداف فرنسا وخصوصا مكانتها الدولية.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت علي أن تتواجـد فـي القـارة الأفريقية، ولم تكتف بمحاولة ملئ الفراغ في الدول الأفريقيـة ذات الأيديولوجيـة الماركسية فحسب، وإنما ذهبت إلي أبعد من ذلك حيث أخذت في مزاحمة الوجـود الفرنسي في أفريقيا، وخصوصا فيما يتعلق بالـدول الفرنكفونيـة التقليديـة مثـل: الجزائر وتشاد والسنغال ومالي والنيجر ورواندا وبوروندي والكونغو الديموقراطية وجيبوتي، والمغرب، وتونس، وساحل العاج، والكاميرون وغيرهـا. ومـن هـذا المنطلق يكون من الضروري دراسة هذا التوجه الأمريكي والسياسات والممارسات المصاحبة له، والتعرف علي نتائج وآثار ذلك علي الوجود الفرنسي فـي أفريقيـا بصفة عامة وفي الدول الفرنكفونية بصفة خاصة.وبناء علي ما تقدم فسـيتم تنـاول هذا الموضوع كالتالي:

- أولا: التنافس الفرنسي في أفريقيا.
- ثانيا: التنافس الأمريكي في أفريقيا.
- ثالثا: مستقبل التنافس الأمريكي- الفرنسي في أفريقي.

# أولا:

# التنافس الفرنسي في أفريقيا

## مقدمة:

تعد فرنسا إحدى الدول الاستعمارية الرئيسية أثناء حقبة التكالب الاستعماري علي أفريقيا، وتركزت مستعمراتها في غرب ووسط وشمال وشرق أفريقيا، وظلت فرنسا تنظر إلي تلك المستعمرات باعتبارها المجال الحيوي لها، ومن ثم حرصت علي التواؤم والتكيف مع جميع المتغيرات والمستجدات علي الساحة الدولية بحيث يتم الإبقاء علي مناطق نفوذها وسيطرتها في القارة الأفريقية لسنوات طويلة، وحتى مع تنامي المطالب بالاستقلال من جانب الدول الأفريقية فقد حرصت علي استمرار تلك العلاقات، بطريقة أو بأخرى سواء مع مستعمراتها السابقة أو مع دول لم تكن من قبل مستعمرات فرنسية ولكنها نجحت في مد نفوذها إليها أو دول لم تكن مستعمرات لها وإنما استطاعت أن تقيم معها نوعا ما من العلاقات.

### أولاً: طبيعة السياسة الفرنسية ومناطق نفوذها في أفريقيا

تعد فرنسا واحدة من الدول العظمى الهامة التي مازالت تملك مستوى من النفوذ الملموس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وربما لا تستطيع ممارسة مثل هذا النفوذ والتأثير وبهذه الدرجة في أي مكان آخر في العالم. وخصوصاً في حالات الأزمات، ولا يزال ينظر إليها على أنها تشكل مصدراً رئيسياً للضغط

الدبلوماسي والعسكري أو المالي أو حتى في مجال تقديم الدعم والمساعدات للبلدان في المنطقة.[1]

لقد ظلت فرنسا لسنوات طويلة تعتبر الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حيث ظلت حوالي عشرين دولة أفريقية تدور في فلكها لسنوات طويلة، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدرتها النووية، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها: انخفاض الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.[2]

تسعى فرنسا في استراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي والسوفيتي وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها

---

[1]Paul Melly and Vincent Darracq, A **New Way to Engage? French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande** (London: Chatham House No., 1, May 2013) p. 2.

[2] راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، **مجلة البيان** (أبو ظبي: العدد 183 يناير 2003م).

http://www.albayanmagazine.com

في نفس مناطق الاهتمام الأمريكي؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:[1]

- ففي منطقة البحيرات العظمى ساندت فرنسا نظام الرئيس موبوتو سيسي سيكو في زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) في مواجهة كابيلا الذي دعمته الولايات المتحدة. وكان انهيار نظام موبوتو دافعاً لظهور العديد من الاتجاهات التي أكدت قرب نهاية النفوذ الفرنسي في أفريقيا، وتدخلت عسكرياً في رواندا عقب المذابح الإثنية عام 1994م لصالح حكومة الهوتو.
- وفي السودان نشأت المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مساندة فرنسا لنظام البشير في السودان، والذي كان العدو الأول للولايات المتحدة في المنطقة. وقد ساندت فرنسا النظام الإسلامي في السودان لعدة أسباب أهمها الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى بعد أن تراجع نفوذها في هذه المنطقة، واستخدام فرنسا لحكومة الإنقاذ – خاصة في فترة وجود حسن الترابي في الحكم ــ في الوساطة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر وفرنسا التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية في الداخل بالإضافة إلى تدفق البترول في بحر الغزال واحتمالات وجوده في الشمال أيضاً. وقد استطاعت فرنسا بمساندتها لحكومة الإنقاذ أن

---

[1] نفس المرجع السابق.

تؤجل نسبياً تطبيق الخطة الأمريكية؛ إلا أن الوجود الأمريكي في السودان في الفترة الماضية اصبح مكثفاً مع تراجع الدور الفرنسي الذي اقتصر في تصريحات دبلوماسية بشجب الحرب وتأييد مبادرة الإيجاد.

- وفي منطقة القرن الأفريقي تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة من خلال نفوذها في جيبوتي، وهي أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في أفريقيا، بالإضافة إلى العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام أسياسي أفورقي في إريتريا؛ حيث تدعمها فرنسا باستثمارات ومساعدات فنية ومالية. كما كان لها موقف إيجابي مع جبهة التحرير الإريترية منذ عام 1982م. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن فرنسا عضو في نادي أصدقاء الإيجاد.

- وفي منطقة الغرب الأفريقي يوجد احتكار فرنسي للأسواق في دول غرب أفريقيا الفرنكفونية تحاول الولايات المتحدة منافسته. كما يوجد تنافس أمريكي فرنسي في منطقة الجنوب الأفريقي. وعندما تحفظت جنوب أفريقيا على مبدأ «التبادل التجاري وليس المعونات» الذي أيدته الولايات المتحدة استغلت فرنسا هذا الموقف ولوحت باستعدادها لتقديم برامج للتعاون الفرنسي الأفريقي تعتمد في جانب منها على المساعدات الاقتصادية والمالية.

**ثانياً: أهداف السياسة الفرنسية في أفريقيا**

تشكِّل القارة الأفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبَّر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية –

الأفريقية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا (نوفمبر 1994م)، حيث أكّد للحاضرين أنه بدون أفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية؛ لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيًا ما كانت توجهاتها بالتخلي عن أفريقيا.[1]

ويبدو أن هذا الإدراك ليس مقصورًا على ميتران فقط، بل هو استمرار لسياسة ثابتة، حيث سبقه في ذلك الجنرال ديجول، الذي أرسى تقليدًا لا يزال ساريًا، يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية - بمعاونة مستشارين في قصر الإليزيه - على ملف الشؤون الأفريقية، ويصنف هذا الملف على أنه "بالغ السرية". كما تم في منتصف التسعينيات من القرن الماضي ربط وزارة التعاون الدولي مع أفريقيا بوزارة الخارجية لضمان فاعلية التواصل مع قضايا القارة. ويمكن القول إن الباعث على هذا الاهتمام الفرنسي بالقارة هو السعي لتحقيق عدة أهداف أهمها:[2]

أ. **الهيمنة على أفريقيا**، حتى وإن بدا من التصريحات الرسمية غير ذلك، وهو ما أكّده مستشار الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف، حيث أشار إلى أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الأفريقية الوطنية، وأنها تمثل تهديدًا لأمن واستقرار المنطقة.

---

[1] بدر حسن شافعي، في البحيرات العظمى.. فرنسا ترتدي ثوبا أمريكيا "**إسلام أونلاين**" (2001/8/21)

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/topicd.shtml

[2] **نفس المرجع السابق.**

ب. **مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة**، خاصة بعد الحرب الباردة، وبعد تراجع مكانة بريطانيا، وهذا ما نلاحظه من تصريحات المسؤولين الفرنسيين والأمريكيين، ففي أثناء زيارة وليام ديلي وزير التجارة الأمريكي الأسبق للقارة (ديسمبر 1998م)، أي بعد انعقاد القمة "الأفريقية - الفرنسية" العشرين بأيام قليلة، أكّد أن هناك دولاً عديدة أصبحت مؤهلة للخروج من دائرة نفوذ الأوروبيين - فرنسا تحديدًا - وأن بلاده مصمّمة على الالتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الاستثمارات الجارية في أفريقيا. وفي المقابل نجد أن الرئيس شيراك ينتقد في القمّة العشرين السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، ويعتبرها تقوم على مبدأ المصلحة فقط، وليس مبدأ التكافؤ. كما انتقد الشعار الذي رفعه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، وهو: "شراكة لا تبعية مع أفريقيا"، ويرى في المقابل أهمية تقديم المساعدات بجانب الاستثمارات.

وقد ظهر الاستقطاب بين الدولتين في عدة مجالات، نذكر منها على سبيل المثال: تأييد واشنطن لحركة التمرد التي قادها الرئيس الراحل لوران كابيلا في الكونجو الديمقراطية في مواجهة نظام الرئيس الراحل موبوتو سيسي سيكو المدعوم من فرنسا.

ج. **الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع أفريقيا**، حيث يبلغ حجم الصادرات الفرنسية 13.5 مليار دولار سنويًا، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية الهائلة في الدول الأفريقية، مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال،

واستثمارات النفط في الكونجو برازافيل والتي تقوم بها شــركة (أو- إل- إف إكيستان)، ويتراوح حجم استثماراتها خلال العقدين القادمين بين 40 و60 مليار دولار.

إن السياسة الفرنسية - الحالية - بشقيها السياسي والاقتصادي - تنبــع مــن المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997م، وعُرِف باسم "مشروع أفريقيا"، وكانت أهم ملامحه:[1]

1. تأييد إقامة أنظمة سياسية جديــدة فــي الــدول الأفريقيــة وفــق مبــادئ الديمقراطية.
2. دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل علــى تقلــيص دور المؤسسات العسكرية في أفريقيا.
3. إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسيًّا وحزبيًّا؛ لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.
4. دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على الــدول التــي تمتلك بنية أساسية معقولة.
5. إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا، بحيث يضــم الخبــراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة.

---

[1] نفس المرجع السابق.

وبالفعل قامت فرنسا بتقليص عدد قواعدها العسكرية في القـارة إلـى سـت قواعد فقط في دول: جيبوتي، تشاد، السنغال، كوت ديفوار، الكاميرون، الجـابون، وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها هي قاعدة بونجي في أفريقيا الوسطي أواخر عـام 1997م، وذلك بعدما كانت تُستخدم للهيمنة على مناطق أفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى.

وتجدر الإشارة إلى أن الموضوع الرئيسي لحملة ساركوزي الانتخابية فـي عام 2007 لقد كان يتركز على ضرورة إحداث "القطيعة" مع السياسـة الفرنسـية الماضية. فقد أكد على أنه بعد الاستعمار وبعد 40 سنة من ممارسة التأثير والنفوذ القوي على أفريقيا بعد الاستقلال، فإنه لن يتم تحديد السياسة الفرنسية تجاه أفريقيـا عبر الاتصالات المبهمة وغير الرسمية، كما كانت تتمن قبل على مدى عقود مـن السنوات، ومن خلال شبكات للتأثير على السياسات والصفقات التجاريـة. وخـلال زيارته لعدة دول أفريقية، فقد بعث ساركوزي برسائل متنوعة إلى أفريقيـا. ففـي كلمة ألقاها في مدينة كيب تاون في 2008. فقد أشار إلى أن هناك إصلاحات هامة للعلاقات الثنائية، وهو الأمر الذي سبق أن أكده خلال زيارات مماثلة إلى عددة دول فرنكفونية داخل القارة الأفريقية خلال عام 2007 مثل تلك الزيارة التي قام بها إلى كل من الجزائر وتونس في 10-12 يوليو. وإلى كل من: السنغال والغابون يـومي 26-27 يوليو. كما أشار إلى ضرورة الاستمرارية في تطوير وتحسين العلاقـات بدلاً من التغيير الجذري لها. كما ركز في كلماته على القواسم المشتركة التي تربط

بين فرنسا والدول الأفريقيةعلى مستوى التاريخ والثقافة والفلسفة الأخلاقية. ولكنـــه فشل في توضيح رؤية واقعية لطبيعة المشاركة الفرنسية مع دول أفريقيـــا جنـــوب الصحراء الكبرى، وعلى النقيض من ذلك فعند زيارته للمغرب كانت لديـــه رؤيـــة أكثر وضوحاً تركز على أهمية تعزيز الاتحـــاد المتوســـطي، وذلكخـــلال خطابـــه الافتتاحي في مايو 2007. وأثناء خطابه في كيب تاون عام 2008، قدم ساركوزي أربعة مقترحات لتغيير سياسة بلاده الأفريقية: أولها. الحوار مع الـــدول الإفريقيـــة بشأن التكيف مع اتفاقات التعاون القديمة، وثانيها. إعادة إقامة العلاقات الثنائية على مبدأ الشفافية، وثالثها. استخدام الوجود العسكري الفرنسي فـــي افريقيـــا لمســـاعدة الأفارقة على بناء نظام للأمن الجماعي الخاص بهم، ورابعها. جعل أوروبا شريكاً رئيسياً للأفارقة في مسائل السلام والأمن.(1)

**ثالثاً: المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية**

تتشعب المصالح الفرنسية في القارة ما بين مصـــالح اقتصـــادية وسياســـية واستراتيجية أمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في القارة فـــي البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول علـــى مـــواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية؛ خاصة أن فرنسا تعاني نقصـــاً فـــي هـــذه المواد داخل أراضيها.(2) ويمكن الإشارة إلى بعض هذه المصالح كالتالي:

---

(1)Paul Melly and Vincent Darracq, OP. **Cit**., p. 4.

(2) راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، **مرجع سبق ذكره.**

**أ. المصالح الاقتصادية:** تتركز المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الأفريقيـــة في البحث عن أسواق لتصريف السلع والمنتجات الفرنسية المصنعة، وعن مواد خام وموارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خصوصا وأن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، ومن ثم فإنها تجد نفسها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ علي وضع صناعاتها ومكانتها التصديرية إلي الخارج.[1]

لقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية؛ فما زالــت فرنســا المســتورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصــنعة فــي بعــض الــدول الفرنكفونيــة، والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرنكفونية (كوت ديفوار والجابون)، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تــربط بــين الأجــزاء المختلفة للقارة الأفريقية وبين هذه الأجزاء وفرنسا، بالإضافة إلى منطقــة الفرنــك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب ووسط أفريقيا، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية.[2]

وكانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيــق هــذا الهــدف؛ إذ أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحــاد الســوفييتي ســيكون مجالهــا

---

(1) د.إجلال رأفت:" السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء" **السياسة الدولية** (القــاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد 145، يوليو 2001) ص9.

(2) راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، **مرجع سبق ذكره.**

الرئيسي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم يصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحاً أمام النفوذ الفرنسي بعيداً عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية.[1] إلا انه مع انتهاء الحرب الباردة تراجعت الأهمية الاقتصادية لأفريقيا لدى فرنسا، ولم تعد أفريقيا تمثل اهتماماً اقتصادياً أولياً حتى أصبحت أفريقيا تعتمد على اقل من 5 % من نسبة التجارة الفرنسية؛ كما لم تعد تستقبل سوى اقل من 20% من حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم.[2]

وفضلاً عما تقدم، فإن أفريقيا مهمة لفرنسا لأسباب سياسية واقتصادية معاصرة ومنها:[3]

1. تحصل أفريقيا على 3 في المائة من الصادرات الفرنسية، وتبقى هي أيضاً موردا مهماً للكثير من المواد الخام الرئيسية مثل النفط والمعادن وخصوصاً اليورانيوم المستخرج من النيجر والذي يعد مصدراً رئيسياً واستراتيجياً لأمن الطاقة،فحوالي ربع إنتاج الكهرباء في فرنسا يعتمد على ذلك.
2. أن الشركات الفرنسية تتمتع بوجود قوي في أفريقيا، وبشكل خاص في قطاعات مثل الخدمات اللوجستية وعمليات الموانئ والسكك الحديدية والاتصالات والشحن، والخدمات المصرفية والنقل الجوي. كما أن لديها أيضا مصالح كبيرة في مجالات انتاج وتسويق السلع الاستوائية والزراعة.

---

(1) د.إجلال رأفت: " السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء" **مرجع سبق ذكره**، ص9.

(2) راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، **مرجع سبق ذكره**.

(3) Paul Melly and Vincent Darracq, OP. **Cit**., pp. 3, 4.

3. أن هناك ما لا يقل عن 240،000 من الفرنسيين المسجلين الذين يعيشون في أفريقيا.

4. تقوم التعاقدات الفرنسية مع الدول الأفريقية بدور هام في الحفاظ على مكانة فرنسا كقوة كبرى داخل النظام الدولي، وأمام المحافل الدولية.

**ب. المصالح السياسية:**

من الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرنكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرنكفوني في أفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني- الأمريكي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية. كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية؛ فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرنكفونية. كما تتميز فرنسا – مقارنة بالدول الغربية الأخرى – في استخدام الأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة؛ فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط القارة، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكفونية التي تضم كافة الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الأفريقية والتي توسعت لتضم دولاً غير فرنكفونية.[1]

---

[1] راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، **مرجع سبق ذكره.**

من ناحية أخري فإن السياسة الفرنسية ترمي إلي الحفاظ علي استقرار الأنظمة الأفريقية ـ وخصوصا الموالية لفرنسا ـ ولذلك فقد ظلت تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف مدي قدرتها علي السيطرة علي شعوبها، وعلي اعتبار أن حالة الاستقرار تلك مرغوب فيها من أجل ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة الأفريقية. كما تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الأفريقية مساندة دبلوماسية أفريقية واسعة لها في المحافل والمؤتمرات والمنظمات الدولية وهو الأمر الذي تحاول فرنسا جاهدة المحافظة عليه، كما أن الزحف الأمريكي المتنامي علي أفريقيا يجعل فرنسا أكثر اهتماما بتدعيم روابطها وعلاقاتها السياسية والدبلوماسية لمواجهة أو الحد من هذا الزحف.[1]

وفي إطار التنويع والتحديث للسياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، وتوظيفا للانتقادات الموجهة إليها بأنها ظلت لعقود من الزمان تمارس دورا مسيطرا على العديد من دول القارة الأفريقية، فيبدو أن الأمر اختلف منذ انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل الظروف والمستجدات على مستوى التنافس على أفريقيا بين الدول الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة، وفي هذا الشأن فقد أشار رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي في أعقاب انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا جديدا لفرنسا في عام 2007 إلى أنه "نظراً لروابطها التاريخية مع القارة

---

[1] د.إجلال رأفت، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

الأفريقية، ستكون فرنسا دائما مساهماً وشريكاً في جهود لبناء السلام والاستقرار وتعزيز الحكم الديمقراطي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

**ج. المصالح العسكرية والأمنية:**

لقد كانت فرنسا أثناء حقبة الحرب الباردة تهدف إلى الحيلولة دون انتشار النفوذ السوفييتي في القارة الأفريقية أو الحد من انتشاره، وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبح الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا ــ من وجهة النظر الفرنسية ــ هو الولايات المتحدة التي تحاول أن تدعم تواجدها بالقارة، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينيات في القارة الأفريقية وخصوصاً على أطراف الصحراء وفي القرن الأفريقي، ويعزز من ذلك أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرنكفونية نسبة مرتفعة وعلي سبيل المثال فالنسبة في جيبوتي 100%، وفي السنغال 90% وفي تشاد 58% ومن ثم يصبح هدف فرنسا هو عمل حزام واق علي ساحل الصحراء الأفريقية الكبرى، يمنع تسرب الإسلام السياسي إلى الجنوب، وتستطيع فرنسا القيام بهذه المهمة اعتمادا علي تواجدها في العديد من الدول الأفريقية وخصوصا في غرب ووسط أفريقيا، وبالإضافة إلي ما تقدم فإن لفرنسا مصلحة استراتيجية تتمثل في المواد الخام الأولية اللازمة للصناعات العسكرية والنووية، كما أن فرنسا حريصة علي التواجد في بعض المناطق والمواقع الاستراتيجية التي تخدم مصالحها الدولية.[2]

---

[1] Paul Melly and Vincent Darracq, OP. Cit., p. 3.

[2] د.إجلال رأفت، مرجع سبق ذكره، ص10.

إن الحجم الهائل للتدخل العسكري في منطقة الساحل هو المقياس الحقيقي لزيادة الاهتمام بأفريقيا بالنسبة لصانعي السياسات الفرنسية، وعلى الرغم من التحديات المعقدة في القارة فلا يزال زعماء فرنسا المتعاقبين منذ شارل ديجول ووصولاً إلى نيكولا ساركوزي الرئيس السابق وفرانسوا هولاند الرئيس الحالي ظلوا يتسابقون في المساعي الحثيثة من أجل "تطبيع" علاقات فرنسا مع دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا تزال القارة الأفريقيةتمثل نشاطافعالاًللعمل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الفرنسي.(1)

**رابعاً: آليات التدخل الفرنسي في منطقة القرن الأفريقي**

تحافظ فرنسا على الروابط الأمنية المتعددة وعلى بقائها وتنميتها والتي قد تضعف أحياناً وقد تقوى أحياناً أخرى وذلك في سياق المتغيرات الدولية، ومدى المعونات الفرنسية المقدمة، ثم التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة، وأبرز الاتفاقيات الأمنية الفرنسية فيما يتعلق بمنطقة القرن الأفريقي تتمثل فيما يلي:(2)

أ. **القاعدة العسكرية فيجيبوتي**: تعدقاعدة جيبوتي قاعدة بحرية، وهى تعمل كنقطة ارتكاز متقدمة للقوات الفرنسية، كما أنها تقوم " بالعمليات الأمنية الخفيفة Soft Security Issues، وتعد هذه القاعدة من أهم وأكبر القواعد الفرنسية في أفريقيا، حيث يتمركز بها 3 سفن إنزال وتستطيع استقبال العديد من القطع البحرية، وبها

---

(1)Paul Melly and Vincent Darracq, OP. Cit., p. 3.

(2) د. محمد نبيل محمد فؤاد طه، " آفاق التدخلات الأجنبية في أفريقيا والقرن الأفريقي"، **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس حول: العرب وأفريقيا: فضاء استراتيجي مشترك** (أسيوط: مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء خلال الفترة من 10 إلى 12 أبريل 2007)، ص ص30، 31.

2850 جندى فرنسي و2 سرية دبابات، و26 مركبة مدرعة للاستطلاع، و6 مدفع 155 ممو سرب جوى ميراج (10 طائرة) وطائرة نقل و2 طائرة بحث وإنقاذ – هليوكبتر.

ب. **اتفاقيات الدفاع المشترك:** وقد تناقص عدد اتفاقيات الدفاع المشترك التي كانت عقدتها فرنسا مع الدول الأفريقية في الستينات، وبلغ حالياً "ثمانية اتفاقيات" فقط ومنهم جيبوتي.[1] ورغم ذلك فقد أتاحت فرنسا للدول الأفريقية التي لم توقع مع فرنسا مثل هذه الاتفاقيات الحق في طلب المساعدة العسكرية الفرنسية في الأزمات الطارئة، ويعد طلب حكومتي تشاد وزائير "الكونغو الديمقراطية" عام 1996 مثالين على ذلك.

ج. **اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية:** وهي اتفاقيات ثنائية تشمل عدة مجالات: المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة لجيوش وأجهزة الشرطة – المنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب للضباط الأفارقة، وتختلف مدة سريان هذه الاتفاقيات من دولة إلى أخرى، ويمكن تجديدها أو إلغائها طبقاً لاتفاق الطرفان الفرنسيوالأفريقي، وتشمل هذه الاتفاقيات الثنائية إحدى وعشرين دولة أفريقية[2] منهم جيبوتي في منطقة القرن الأفريقي.

---

(1) تلك الاتفاقيات مع كل من: الكاميرون وأفريقيا الوسطى وجزر القمر وكوت ديفوار وجيبوتى والجابون والسنغال وتوجو.

(2) تلك الدول هي: بنين – بوركينا فاسو – بورندى – الكاميرون – أفريقيا الوسطى – جزر القمر – كوت ديفوار – جيبوتى – الجابون – غينيا الاستوائية – غينيا / كوناكرى – مدغشقر – مالى – موريشوس – موريتانيا – النيجر – رواندا – السنغال – سيشل – تشاد – توجو، وقد سقطت الإتفاقية الموقعة عام 1973 بين فرنسا والكونغو زائير بسقوط موبوتو عام 1997.

## خامساً: الممارسات الفرنسية في أفريقيا

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار التنافس الفرنسي/ الأمريكي في القارة الأفريقية قام الرئيس الفرنسي جاك شيراك بزيارة إلي أفريقيا في أوائل عام 1999 وبالتحديد إلي أربع دول في منطقة الجنوب الأفريقي، واصطحابه لوفد كبير من رجال الأعمال وأصحاب الشركات والتوقيع لعدد من اتفاقيات التجارة والاستثمار وعرض مقترحات متنوعة للتنمية والمعونات، وتأكيده في تصريحاته علي متطلبات التنمية الأفريقية من المساعدات الدولية وأن فرنسا هي أكبر مانح للمعونات وأن السياسة الفرنسية قد اتخذت مسارات جديدة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية الأفريقية علي أساس عدم التدخل السياسي أو العسكري في الدول الفرنكفونية وضرب المثل من أوضاع جمهورية أفريقيا الوسطي التي استقبلت قوات حفظ السلام بقرار من مجلس الأمن.[1]

وبصفة عامة وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعتمد فرنسا على عدة آليات أهمها القواعد العسكرية التي أنشأتها في ست دول أفريقية، بالإضافة إلي قوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا وفقاً لخطة عسكرية جديدة اعتمدتها عام 1993م، وتوجد هذه القوة في جنوب غرب فرنسا وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة، وعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول (منها الكاميرون، أفريقيا الوسطى، جيبوتي، كوت ديفوار، وغيرها)، واتفاقيات التعاون

---

[1] د. عبد الملك عودة: **السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل** (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي بمؤسسة الأهرام، العدد 135، إبريل 1999) ص86.

والمعونة الفنية مع عدة دول (منها بنين، بوركينافاسو، بوروندي، الكونغو، غينيا، السنغال، توجو، وغيرها). كما أنشأت فرنسا عام 1997م برنامجاً لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها على حفاظ الأمن في القارة.[1]

ومن أمثلة الحالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح 1994م لصالح حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت عام 1996م. كما نظمت فرنسا عام 1998م في إطار برنامج التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا مناورات عسكرية بالسنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي، وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي.[2]

إذن فارتباط ومشاركة فرنسا في الأنشطة والفعاليات الأفريقيةهي متجذرة وعميقة، فقد تدخلت فرنسا عسكريا في القارة الأفريقية 19 مرة بين عامي 1962 و1995 فضلاً عن تلك التدخلات التي شهدته عدة دول أفريقية خلال العقدين الأولين من الألفية الثالثة في كل من ساحل العاج (كوت ديفوار) ومالي، أفريقيا الوسطى. لكن تدريجياً، فقد تسببت المخاوف المتعلقة بالميزانية والوضع الاستراتيجي الدوليفي تغيير فرنسا لسياستها تجاه أفريقيا،حيث اعتمدت نهجاً جديداً متعدد الأطراف. يترواح بين إحداث تغيرات هيكلية في قواتها المسلحة، بما في ذلك تخفيضات حادة في حجم القوات العسكرية وإغلاق العديد من القواعد بين عامي

[1] د.إجلال رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ص11، 12.

[2] راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، مرجع سبق ذكره.

1997 و2002، وهو دليل على أن هذا الأمر لم يعد يمثل أولوية في مجال حفاظ فرنسا على هيمنتهافي أفريقيا، كما كان عليه الحال طوال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ومع ذلك، ووفقاً لوزارة الدفاع الفرنسية، ففي شهر فبراير عام 2013، فإن ما بين 10025 من الأفراد العسكريين المنتشرين في الخارج، كان 4610 عسكرياً يعملون في غرب أفريقيا، و 2180 منهم كانوا يعملون في وسط أفريقيا و270 منهم كانوا قد شاركوا في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن. وتجدر الإشارة إلى أن التحول التدريجي الجاري في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا قد بدأ منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وقبل وقت طويل من انتخاب ساركوزي. وقد حفز على القيام بهذا انتهاء الحرب الباردة، ومواجهة الجيل الجديد من السياسيين الفرنسيين سلسلة من الانهيارات لدور فرنسا في مناطق متعددة من أفريقيا كما هو الحال خلال أزمة الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 وإخفاق الجهود الفرنسية في دعم موبوتو سيسي سيكو في زائير (الكونغو الديمقراطية الآن) حتى النهاية، وغيرها من الفضائح التي حظيت بتغطية إعلامية مكثفة مثل تلك التي تتعلق بشركة النفط الفرنسية ( French oil company ،Elf) وصفقات الأسلحة لأنجولا، والسياسيين الفرنسيين رفيعي المستوى الذين شاركوا في عمليات غسيل للأموال، واستفزاز الرأي العام تجاه استمرار التورطاتفي العديد من دول جنوب الصحراء الكبرى.[1]

إن ساركوزي في إطار تعامله مع سياسة فرنسا تجاه أفريقيا فضل العمل من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية من أجل تحقيق

---

[1] Paul Melly and Vincent Darracq, OP. Cit. , p. 4.

الأهداف الفرنسية. وبما يسمح لفرنسا من الحفاظ على دور مهم فيما يتعلق بمستقبل الأمن الأفريقي، حتى في الوقت الذي خفضت فيه فرنسا من وجودها العسكري الفعلي داخل القارة الأفريقية. كما حرصت فرنسا على توسيع نطاق نشاطها الاقتصادي بعيدا عن الشركاء التقليديين الناطقين بالفرنسية، للوصول إلى أكبر اقتصادات دول جنوب الصحراء الكبرى وخصوصا كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الاتحاد من أجل المتوسط، ترجع أولى إرهاصاتها كمشروع تعاوني، جاءت في خضم الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولوز المطلة على المتوسط يوم 7 فبراير 2007 تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوزيع" مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة". وبعيد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية، قام ساركوزي بزيارة رسمية إلى المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم 22 أكتوبر 2008 عن مشروعه الرامي إلى بناء "الاتحاد المتوسطي" حيث اعتبر أن مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب، وبإداراتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وأخلاقيا وروحيا... مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب ومستقبل إفريقيا يوجد في الشمال، أوجه نداءا لكل من يستطيع التجند من أجل اتحاد البحر الأبيض المتوسط

[1] **Ibid**., p.5.

باعتباره محور المنطقة الأورو ــ افريقية". كما شكل اللقاء الذي عقد في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2008 بين كل من الرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء رومانو برودي، ورئيس الوزراء الاسباني زاباطيرو والذي خصص لبحث الخطوط العامة لمشروع "الاتحاد المتوسطي" محطة بارزة حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سمي ب"نداء روما الاتحاد المتوسط" الذي تضمن أفكار وأهداف المشروع المنشود. كما أن هذا المشروع في صيغته الأولى "الاتحاد المتوسطي" خلف ردود فعل الدول الأوربية، وخصوصا ألمانيا، التي رأت أن الرئيس ساركوزي يهدف إلى طموح ريادي مزدوج سواء من داخل الاتحاد الأوروبي أو من خلال تسويقه لهذا المشروع، وعموما تراوحت ردود فعل المنظومة الأوروبية تجاه مبادرة ساركوزي بين الشك في نجاحها والمراهنة على فشلها من جهة، ومقاومتها من جهة أخرى. وقد اتخذت كل من ألمانيا وإسبانيا مواقف متشددة من المبادرة، ولم يتسن تقديم المبادرة إلى المجلس الأوروبي لإقرارها بتاريخ 13-14 مايو 2008 إلا بعد أن التقى الرئيس ساركوزي مع المستشارة الألمانية ميركل لتسوية الخلافات بينهما، وقد تمخض اللقاء عن تعديل اسم المبادرة لتصبح "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، وأكسب هذا التعديل إسبانيا إيفاء عملية برشلونة ضمن عنوان المبادرة، كما كسبت ألمانيا ومعها العديد من الدول الأوروبية الأخرى عدم التعهد بأية التزامات مالية جديدة، وكسبت فرنسا وضع المبادرة ضمن نطاق الاهتمامات الأوروبية من خلال إدخال تنظيمات مؤسسية عليها. وفي المحصلة النهائية فإن الاتحاد من أجل المتوسط، مجرد شراكة

متعددة الأطراف لزيادة إمكانية الاندماج والتقارب الإقليمي، من خلال التركيز على المشروعات الإقليمية عبر الوطنية، كما ركز إعلان قمة باريس في 13 يوليو 2008، والتي عرفت حضور 43 دولة أوروبية ومتوسطية، ماعدا ليبيا، إن هذا الاتحاد ليس اتحادا بالمعنى الحقيقي تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية بالمعنى المتعارف عليها. كما أن الاتحاد في أهدافه ومضامينه وطرق عمله وأدواته المالية والفنية لن يختلف عن عملية برشلونة، بل هو امتداد لها وتعميق لمنهجيتها.(1)

ويلاحظ أنه في أعقاب انتخاب فرانسوا هولاند وتوليه منصبه كرئيس للدولة الفرنسية، في 15 مايو 2012 فقد وجد نفسه في مواجهة الحاجة إلى إيلاء اهتمام جاد وأكبر بأفريقيا، وخصوصاً منذظهور الأزمة في مالي. وبالتالي فقد سارع لعرض أزمة مالي وما تمثله من تهديد للعديد من دول غرب أفريقيا، والتهديد الذي تمثله لحالة السلم والأمن الدوليين، وكذلك باعتبارها أكبر تحد يواجه السياسة الخارجية الفرنسية خارج أوروبا. وبصرف النظر عن الصعوبات التي تواجه فرنسا في منطقة اليورو، فقد سيطرت على أزمة مالي أجندة الرئيس الجديد منذ ذلك الحين. وخلال الأشهر الأولى من عام 2013، بدأت القوات الفرنسية بالمشاركة الفعلية على أرض مالي وغيرها من مناطق الأزمات في أفريقيا. وقد

---

(1) الغالب عبد المجيد، "التنافس الأوروبي – الأمريكي على المنطقة المغاربية: الإستراتيجيات والبدائل"
http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php?option-com_content&view-article&id-147&catid-40&Itemid-69

خلص هولاند بسرعة إلى أن تلك الأزمة المالية تشكل تهديداً إضافياً وأساسياً للمصالح الوطنية الفرنسية، سواء لأنها قد تعزز قدرة الإرهابيين الإسلاميين لشن هجمات في فرنسا، أو بسبب إمكانية تفكك دولة مالي والتأثير على سلامتها الإقليمية، بل وتعريض الأوضاع السياسية في دول غرب أفريقيا للخطر ولعدم الاستقرار. ومن ثم فطوال فصلي الصيف والخريف من عام 2012، ضغطت الحكومة الفرنسية دون توقف على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدعم خطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لنشر 3000 جندي من دول غرب أفريقيا في مالي، مع الدعم اللوجستي والاستخبارات الفرنسية. وفي هذا هو السياق الذي قرر هولاند في أوائل يناير عام 2013 ليوافق على طلب عاجل من رئيس مالي المؤقت، ديونكوندا تراوري، لنشر القوات القتالية الفرنسية لوقفتدافع قوات جهادية جديدة خلال نفس الشهر. هذا التدخل السريع، التي أطلق عليها اسم عمليةOpération Serval، تطورت بسرعة إلى حملة واسعة النطاق لإنهاء احتلال المتشددين لشمال مالي لمدة تسعة أشهر.[1]

**سادساً: اعتبارات انتهاء الحرب الباردة وتأثيرها على الوجود الفرنسي في أفريقيا**

**أ. محددات السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة:**

1. **مخاوف الفشل من استمرار التدخل في أفريقيا:** مع نهاية الحرب الباردة، أصبح هناك قدر كبير من التردد من جانب الدول الأوروبية في التدخل

---

[1]Paul Melly and Vincent Darracq, OP. **Cit**., pp. 6, 8, 9.

العسكري في الصراعات الداخلية الأفريقية، حيث تولدت قناعة لدى حكومات الدول الأوروبية بخطورة التدخل في تلك الصراعات، سواء على حياة جنودها، وربما على مستقبلها السياسيأيضاً، خاصة بعد الفشل الأمريكيوالفرنسي في الصومال ورواندا على الترتيب. وهنا دأبت بريطانيا وفرنسا على تأكيد عدم رغبتهما في عدم التدخل في تلك الصراعات، كما اتخذ البرلمان الألماني عام 1996 قراراً بعدم مشاركة الجنود الألمان في مهام دولية دون تفويض من مجلس الأمن الدولي. وقد فسرت الحكومة الألمانية ذلك القرار بعدم قدرتها على تحمل المخاطر السياسية التي يمكن أن تنجم عن المشاركة بقوات عسكرية خارج الحدود الألمانية، دون وجود ضرورة تفرضها المصالح الوطنية للبلاد. ومن جهة أخرى، أعربت الحكومة النمساوية عن ذات الموقف عندما أكدت رفضها استخدام قواتها البرية خارج حدودها الدولية. وفي ظل التغير الذي طرأ على الموقف الأوروبي من التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية، تحمست العديد من الدول الأوروبية لفكرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم. وفي هذا الإطار كان الموقف البريطانيوالفرنسي هو الأبرز في إطار الموقف الأوروبي العام، وذلك بحكم عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن الدولي حالياً، وأيضاً بسبب العلاقات القوية للدولتين بدول أفريقيا منذ العهد الاستعماري.[1]

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: أيمن السيد شبانة، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة الكونغو الديمقراطية نموذجاً، **رسالة ماجستير**(جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003)، ص ص90ـ94.

2. **مخاوف الاصطدام بالوجود الأمريكي المتنامي في أفريقيا**: ففرنسا لا تتدخل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ مواقف سياسية معادية لبعض الدول الأفريقية مثل: الصومال والسودان وغيرها، وذلك حتى لا تضر بمصالحها الاقتصادية في الأسواق الأفريقية. وهذا واضح في عدم مشاركة فرنسا للولايات المتحدةفيموقفها من الدول السابق الإشارة إليها أو حتى من الدول التي تتعاطف معها الدولالأفريقيةولو كانت خارج القارة الأفريقية مثل العراق. ومن ناحية أخرى فإن فرنسا تعلن أنها لا تمانع في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الأفريقية، ولا تنظر إلى التحركات الأمريكية الأخيرة في الأسواق الأفريقية على أنها ضد المصالح الفرنسية، ولكنها ترحب بدور للسياسةالأمريكية في إفريقيا لأن فرنسا لا تستطيع وحدها تحمل أعباء مساعدة الدول الأفريقية في التنمية الاقتصادية. كما تهدف فرنسا إلى تحقيق مشاركة جديدة ومزيد من التعاون،ووضعحد للتنافس الضار، وذلك من أجل توسيع مناطق الصداقة والمشاركة والتجارة والاستثمار والمعونات.[1]

3. **محاولة توظيف المكانة الدولية والقدرات الفرنسية في أفريقيا**: يعد الوجود والتحرك الفرنسي المعاصر في منطقة دول القرن الأفريقي، هو من المسائل المصيرية بالنسبة لفرنسا، وربما لايغيب عن ذاكرة صانعي ومتخذي القرارات والسياسات الفرنسيين مقولة الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران في

---

(1) مغاوري شلبي:" الصراع الرمادي على القارة السوداء..!" -http://www.islam-online.net/Arabic/index.shtml

منتصف الثمانينيات من القرن الماضي أنه لاوجود لفرنسا في القرن الحادي والعشرين بدون أفريقيا، وبالتالي فإن سياسة وسلوك فرنسا تجاه المنطقة باعتبارها إحدى الدول الأوروبية ذات العلاقات التقليدية من ناحية، وأنها الدولة التي تسعى إلى تحقيق أهداف ومصالح محددة لها في تلك المنطقة الهامة من أفريقيا. وباعتبارها إحدى دول الاتحاد الأوروبي وبشكل أكثر تحديدا أحد الدول الفاعلة فيه،حيث ظلت فرنسا لسنوات طويلة تعتبر الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، وحيث ظلت حوالي عشرين دولة أفريقية تدور في فلكها لسنوات طويلة، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدرتها النووية، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها: انخفاض الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.(1)

ومن ثم فإن فرنسا ترى في تعاظم الوجود الأمريكي داخل القارة الأفريقية إضرارا ليس بأهداف ومصالح فرنسا خاصة، وإنما بأهداف ومصالح أوروبا

---

(1) راوية توفيق: "التنافس الدولي في القارة الأفريقية" **مرجع سبق ذكره.**

والاتحاد الأوروبي عامة. كما أن التركيز على حالة التدخل الفرنسي في منطقة دول حوض النيل والسودان هو محاولةُ للإجابة على السؤالِ التالي: هَلْ سياسة فرنسا الأفريقية حقاً هي الانتقال من النمط القديمِ للاستعمار الجديدِ ونمط السياسات الموروثةِ Patrimonial التي تميّزت بها العلاقاتِ العميقةِ وشبهِ العائليةِ بين الفرنسيين ونُخَبِ Francophone الفرنكفونية الأفريقية وتبني سياسة جديدة تكون فيها الفرنكفونية الأفريقية مصممة ضمن سياسة عالم ثالث أوسع؟ وإلى أي مدى وصل التطبيع لهذه العلاقات Normalisee وبمعنى آخر، فهل فرنسا تَبتعدُ عن سياستِها التقليديةِ بشكل حازم نحو سياسة تحرر مالي واقتصادي وعسكري ودبلوماسي وسياسي ؟ وهل هي عملية إعادة انتشار في أفريقيا؟ وباختصار، هَلْ نَشْهدُ حقاً تصفية استعمار العلاقاتِ الفرانكُو ـ أفريقية؟.[1]

وفي إطار المخاوف الفرنسية من خطورة الهجمة الأمريكية ضد مصالحهم في أفريقيا، وإدراكهم بأنهم عاجزون عن الوقوف في وجهها بمفردهم، فقد دعا ذلك أحد المسئولين الفرنسيين إلي توضيح أنه "... على الشركاء الأوروبيين أن يقفوا إلى جانب بلاده في توازن القوى القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في أفريقيا" وشدد أيضاً على "أن فرنسا ينبغي أن تكون واثقة من الاعتماد على شركائها

[1]**Guy Martin: "France's African Policy in Transition: Disengagement and Redeployment"**, Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, (**Urbana - Champaign: Center for African Studies, University of Illinois at Urbana- Champaign, 3 March 2000**) **p2**.

الأوروبيين لأنها لا تستطيع أن تفعل ذلك وحدها "، كما ذكر" أن تفاقم الوجود الأمريكي في أفريقيا يتطلب دوراً أوروبياً موحداً لمواجهته وعلى الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور مهم في أفريقيا ". وأشار المسئول الفرنسي إلى " أن الذي يحدو بأمريكا للشروع بمثل هذا التحدي ليس لدوافع سياسية بحتة فحسب، بل هناك دوافع اقتصادية" وأوضح كذلك " أن نتائج الأبحاث والتنقيبات النفطية تحمل على الاعتقاد أن خليج غينيا يحوي احتياطات هائلة من النفط قد توازي في حجمها احتياطات الخليج العربي وهذا ما يثير أطماع الولايات المتحدة".[1]

ب. **مسارات التحرك الفرنسي فيأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة:** تعتبر فرنسا نفسهاأكبر مانح للمعونات الاقتصادية في إفريقيا، وبأنها تمتلك أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية في القارة الأفريقية. وتقوم السياسة الفرنسية تجاه الأسواق الأفريقية على أساس استغلال ما تتميز به فرنسا من رصيد ثقافي ولغوي ــ فرانكفوني ــ في إفريقيا في توسيع نفوذها الاقتصادي في الأسواق الأفريقية. وتسعى فرنسا في الوقت الراهن إلى اتخاذ مسارات جديدة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية في إفريقيا ومنها:[2]

---

[1] جواد بشارة : "تقرير عن النفوذ الفرنسي في أفريقيا" (باريس: مركز الدراسات العربي ــ الأوروبي، 14 سبتمبر 2004)

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid-2955

[2] مغاوري شلبي:" الصراع الرمادي على القارة السوداء..!" **مرجع سبق ذكره.**

1. **محاولة الاستمالة والاستقطاب للدول خارج نطاق الفرنكفونية:** لم تعد السياسة الفرنسية تجاه الدول الأفريقية تكتفي بالتركيز على المناطق التي لها فيها موروث ثقافي ولغوي، ولكنها تمتد إلى دول إفريقية أخرى. حيث أنه من الملاحظ على السياسة الفرنسية تجاه الدول الأفريقية أنها تحاول استقطاب هذه الدول بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قامت به وبطريقة ذكية عندما قامت بتنظيم مؤتمر القمة الفرنسية- الأفريقية في ديسمبر 1998 كما استضافت العاصمة الفرنسية يوم 7 ديسمبر 1999 مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية وفرنسا؛ والذي بحث قضايا الأمن والتنمية في الدول الأفريقية، وركز على دعم مسيرة التنمية، وحل النزاعات الحالية في بعض دول القارة.

2. **التركيزعلى النخب الحاكمة الأفريقية:** يلاحظ أن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا تعطي أهمية للفئة السياسية والثقافية العليا أو النخب الحاكمة التي ترى أن الأمن والاستقرار مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي عكس السياسة الأمريكية التي تعطي أولوية للفئة الاقتصادية العليا التي ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي المدخل للأمن والاستقرار.

**ج. تطور سياسات فرنسا تجاه القارة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة:**

1. **مراحل سياسات فرنسا تجاه القارة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة:** إن المتتبع لسياسة فرنسا في أفريقيا يلاحظ أنها تطورت خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، مرورا بثلاثة مراحل يمكن تناولها بإيجاز كالتالي:[1]

**الأولى.** ويمكن تسميتها بسياسة بالإهمال الحميد (المرغوب فيه) Benign Neglect وقد امتدت منذ عام 1989 وحتى عام 1994، وخلال تلك المرحلة اعتمدت فرنسا على رصيد علاقاتها بالعديد من الدول الأفريقية التي ترتبط معها بعلاقات قوية، مع إعطاء الأولوية لمصالحها الاقتصادية ومن هذا المنظور فقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي تخفيضا لقيمة الفرنك في منطقة الفرنك الأفريقي وقد بررت فرنسا هذا الإجراء بأنه جاء نتيجة اختلاف القيمة الاسمية عن القيمة الفعلية للفرنك، مما دفعها إلى تخفيض قيمة الفرنك في المنطقة الفرنكفونية المالية الأفريقية لتقليص الأعباء على اقتصادها، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث نوع من التوتر في العلاقات الفرنسية الأفريقية في عهد الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران.

---

[1]Asteris C.Huliaras: " Continuity and Change in French Foreign Policy Towards Africa " in, Tunde Zack-Williams, Diane Frost and Alex Thomson: **Africa in Crisis: New Challenges and Possibities** (London: Pluto Press, 2002) pp 162 - 164

**الثانية.** ويمكن تسميتها بسياسة رد الفعل الدفاعي Defensive Reaction وهو ما يعني من وجهة النظر الفرنسية أن منظومة مصالحها في أفريقيا، تمثل بالنسبة لفرنسا مسألة تستأهل الدفاع عنها ومن ثم فإنها تحتفظ لنفسها بحق الدفاع عن تلك المصالح وبالكيفية وبالآلية التي تراها مناسبة.

**الثالثة.** ويمكن تسميتها بسياسة الواقعية النشطة Active Realism (التكيف الإيجابي مع الواقع) وتتزامن تلك المرحلة مع تنامي الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية وطبيعة التوجهات والسياسات والممارسات الأمريكية والتي تتحرك جميعها باتجاه الحد من الوجود الفرنسي في القارة الأفريقية إن لم يكن السعي للخروج الفرنسي منها، وأمام مثل هذه الأوضاع تجد فرنسا نفسها في حالة لا تمكنها من التصدي للتطلعات والطموحات الأمريكية في أفريقيا ومن ثم فإنها أخذت في محاولة التكيف مع هذا الوضع، وبالطريقة التي تحافظ بها ولو على الحدود الدنيا لمصالحها في أفريقيا، من خلال السعي لإيجاد قواسم مشتركة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأفريقيا ومن خلال الترويج بأنه لا يوجد تعارض أو تهديد أمريكي لمصالحها هناك وأن التعاون والمصالح المشتركة يمكن أن تكون البديل المناسب للصراع.

2. **الإستراتيجية الفرنسية المعاصرة تجاه القارة الأفريقية:** إن فرنسا تسعى في إستراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني

والبرتغالي والبلجيكي والسوفيتي، وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في نفس مناطق الاهتمام الأمريكي؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي، بالإضافة إلي اهتماماتها بالشمال والشرق الأفريقي، كما أن سياستها الجديدة ترمي إلي فتح الحوار مع دول الجنوب الأفريقي أيضا، ولذلك فإن السياسة الفرنسية – الحالية – بشقيها السياسي والاقتصادي – تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997، وعُرِف باسم "مشروع أفريقيا"، وكانت أهم ملامحه:[1]

1. تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الأفريقية وفق مبادئ الديمقراطية (بالطبع وفقًا لمعايير المصلحة الفرنسية).
2. دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في أفريقيا.
3. إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسيًا وحزبيًا؛ لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.
4. دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

---

(1) د. عبد الملك عودة: السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي بمؤسسة الأهرام، العدد 135، أبريل 1999) ص86.

5. إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا، بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة. وبالفعل قامت فرنسا بتقليص عدد قواعدها العسكرية في القارة إلى ست قواعد فقط في دول: جيبوتي، تشاد، السنغال، كوت ديفوار، الكاميرون، الجابون، وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها هي قاعدة بونجي في أفريقيا الوسطي أواخر عام 1997، وذلك بعدما كانت تُستخدم للهيمنة على مناطق أفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى.

6. إعادة النظر في العلاقات التقليدية الفرنكفونية، والتطلع لتبني عملية إعادة انتشار وتبني إستراتيجية دبلوماسيةٍ وسياسيةٍ فرنسيةٍ تعلي من شأن مصالح فرنسا الاقتصادية بعيداً عن الفرنكفون الأفريقي وتذهب إلى مناطق جديدةٍ في أفريقيا مثل نيجيريا، وأنجولا، وناميبيا، وزمبابوي وجنوب أفريقيا، وبلدان عالم ثالث أخرى مثل البرازيل، والهند، وفيتنام الخ.[1]

ويلاحظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا – ويظهر منها حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان – جاءت بعد الانتقادات الدولية الحادة التي تم توجيهها لحكومة باريس؛ بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة، خاصة نظام موبوتو في الكونجو الديمقراطية، وبعد سقوط نظام موبوتو (مايو

---

[1] Guy Martin, **op cit**. p.13.

1997) عملت فرنسا على صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.[1]

ويرى البعض على سبيل المثال أن سياسة فرنسا الأفريقية المعاصرة قد تأثرت بالعديد من العوامل ومنها:[2]

1. التغيرات في البيئة العالمية التي حدثت في أعقاب نهاية الحرب الباردة.
2. العولمة.
3. أن السياسة الفرنسية نحو أفريقيا لَمْ تَعُدْ مُحدَّدة بالعواملِ الدبلوماسيةِ والجغرافية السياسيةِ، والاعتبارات السياسيةِ البحتة وإنما ارتبطت بالاعتبارات الاقتصادية والماليةِ تماماً.
4. الواقعية الجديدةِ للتوجهات الأفريقية، وخصوصا في ظل القيادات الجديدة وفي ظل سياسات الترغيب والترهيب الأمريكية في التعامل مع الواقع االأفريقي.
5. تعاظم التنافس على أسواقِ العالم الثالثِ، وفي هذا الصدد يبدو الولوج الأمريكي إلى الأسواق الأفريقية باعتباره أمر لا فكاك عنه.
6. الانشغال وتركيز الاهتمام الفرنسي بمسألة الوحدة الأوربية، مما لاشك فيه أن التطورات التي حدثت في أوروبا الشرقية في أعقاب انهيار الاتحاد

---

[1] بدر حسن شافعي، **مرجع سبق ذكره.**

[2]Guy Martin, **op cit**. pp.6, 7

السوفيتي (سابقا)، ومحاولة استقطاب تلك الدول والسعي لضمها لعضوية الاتحاد الأوروبي، والنظر إليها باعتبارها مناطق جاذبة للاستثمارات الآمنة والمربحة، لكل ذلك وغيره من الاعتبارات فقد آثرت فرنسا الانشغال بالشأن الأوروبي، حتى وإن كان على حساب الفرنكفون الأفريقية وطموحاتها الأفريقية.

7. كما تأثرت تلك السياسة أيضا بوفاة رئيس ساحل العاج فيليكس هوفويه بونييه Houphouet Boigny في ديسمبر عام 1993 والذي ظل منذ توليه السلطة في أغسطس 1960 من أشد المناصرين للفرنكفونية الأفريقية والحليف الرئيسي لفرنسا في المنطقة لروابطه الشخصية بعِدّة أجيال من الزعماء الفرنسيين، كما تأثرت تلك السياسة برحيل الفرنسي جاك فوكارت Foccart في مايو1997 والذي كان مسئولاً رئيسياً عن ملف العلاقات الفرنسية ــ الأفريقية لسنوات طويلة، وقد مثل هذا نهايةَ عصرٍ حقيقي في علاقاتِ فرنسا الأفريقية. وزاد من ذلك تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي CFA في مواجهة نظيره الفرنسي، والنكسات التي منيت بها سياسة فرنسا في منطقةِ البحيرات الكبرى، وفي الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) والتقارب الفرنسي من الجنوب الأفريقي، وسياسة الهجرةِ الفرنسيةِ التقييدية، التي انعكست تأثيراتها في غالب الأحوال بالسالب على واقع العلاقات الفرنسية ــ الأفريقية.

# ثانيا

# التنافس الأمريكي في أفريقيا

## أولاً: مضمون الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية

مع انتهاء الحرب الباردة، وخروج الاتحاد السوفيتي ومعسكره من مباراة التنافس والصراع علي المستوي الدولي، والتفكك للنظام العالمي السابق، فقد انتقلت العلاقات الدولية إلي مستوي آخر هو المنافسات التقليدية بين القوي العظمي حول المصالح العاجلة والآجلة في أفريقيا، وأطراف هذه المنافسات بجانب الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأخرى ذات التاريخ الاستعماري مثل فرنسا وانجلترا وايطاليا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا وألمانيا، وسوف يستمر هذا الوضع خلال فترة إعادة الصياغة والتشكيل للنظام العالمي المرتقب، وهي فترة سيولة عامة تتنافس فيها قوي عالمية وقوي إقليمية، ويحكم العلاقات فيما بينها مبدأ المنافسة ومبدأ المشاركة، وستظل المواقف والسياسات والممارسات تتراوح بين هذين المبدأين إلي حين تنضج وتستقر حالة النظام العالمي الجديد، وهو الأمر الذي يجعل هذه الدول وغيرها في حالة تأهب للهجوم أو للدفاع عن ما ترتئيه من أهداف ومصالح و فرص أو محاولات لتهميشها وتهديدها.[1]

---

[1] د. عبد الملك عودة: **السياسة المصرية وقضايا أفريقيا** (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي بمؤسسة الأهرام، العدد 59، يناير 1993) ص81.

ويبدو أن هناك عِدّة عوامل تساعد على خلق نوع جديد من الحرب البـــاردة في القارة الأفريقية ومنها:[1]

1. الحاجة للموارد الموجودة في دول المنطقة إلى حدٍ كبير وخصوصاً النفط والمعادن الإستراتيجية الأخرى، وكذلك الحاجة لأسواقها.
2. استمرار أهمية المواقع الإستراتيجية لدول المنطقة، خاصة المطلة منها على الممرات المائية وطرق التجارة العالمية وبالتحديد البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي والمحيط الهندي وباب المندب والبحر الأحمر، وهي ما زالت عوامل حاسمةَ بالنسبة إلى المصالح الغربية، وخصوصاً الأمنية منها.فقرب القرنَ منمنطقة الخليج العربي، وأهمية البحر الحمرِلعبورِ النفطِ، وأهميته الإستراتيجية لحالاتِ الحصار البحريةِ المحتملةِ، أدّى إلى تزايد الدعم المالي الواسعِ المقدم ــ ببلايين الدولارات ــ مِنْ جانب قوى العالمَ العظمى للعديد من الأنظمة الاستبدادية والعسكرية سواء لاحتواءالميولِ التوسّعية لبعض الدول الفاعلة الدولية المنافسة، أو للحصول على الدعم الكامل من جانب أنظمة محددة في المنطقة لمساعدتها في لتنفيذ وتحقيق أهدافها ومصالحها.[2]

---

[1]Hamdesa Tuso:" The Crisis of U.S. Foreign Policy Toward the Horn of Africa during the post Cold War Era — A Critical Review PartII "**Sidama Concern**, (Vol. 5 No. 2, July 2000) p 20.

[2] John Prendergast, **Building for Peace in the Horn of Africa**: **Diplomacy and Beyond** (Washington D.C. the United States Institute of Peace, June 28, 1999) p187.

3. ظهور الإسلام كأحد الأيديولوجيات المعاصرة التي تسعى من خلال بَعْض الأفرادِ والجماعات السياسية لتنظيم أنفسهم ومؤيديهم في تَحدّي الغرب وفي مواجهة سياساته وممارساته، في مناطق عدة من العالم، ومنها منطقة القارة الأفريقية.

وخلال هذه الفترة الانتقالية تسجل الولايات المتحدة الأمريكية تقدماً ومكاسب متنوعة، نتيجة دخولها لتحل محل نفوذ الاتحاد السوفيتي ومعسكره سابقاً بشكل عام أو بشكل جزئي، طبقاً لأوضاع كل حالة أو كل دولة في أفريقيا ومن بين هذه الدول يوجد عدد من الدول الفرنكفونية، وهذا يحدث قلقاً واهتماماً في السياسة الفرنسية تجاه القارة الأفريقية، فهي تسعي منذ فترة لطرح وتنفيذ إطار جديد أو إنشاء توازن مناسب ومنضبط يحفظ لها نفوذها ووجودها الحالي، كما يعمل بأساليب متنوعة لاستعادة ما فقدته من مراكز ومناطق نفوذ تقليدية.[1]

ويلاحظ أنه أثناء جولة أفريقية في أواسط عام 1998 أشار وزير التجارة الأمريكي في ذلك الحين إلى أن: "..أفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة، وقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الأفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا من الأوروبيين". وفي زيارتها لأفريقيا خلال الفترة من 17– 23 أكتوبر 1999، لعدد من الدول الأفريقية ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الحين

---

(1) د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، **مرجع سبق ذكره**. ص81.

مادلين أولبرايت: "إن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وإن التجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم".إذًا فقد بدأت أنظار القوى الاقتصادية في العالم تتجه نحو الأسواق الأفريقية، وبدأت بعض الدول تغير سياستها تجاه أفريقيا للنفاذ إلى أسواقها والاستحواذ على نصيب كبير منها. ويأتي في مقدمة القوى المتنافسة في أفريقيا: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وإسرائيل؛ حيث يلاحظ أن لكل منهم سياسته الخاصة تجاه أفريقيا.ويظل الهدف النهائي لهذه القوى هو زيادة الوجود الاقتصادي التجاري والاستثماري في أسواق أفريقيا؛ وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية وعسكرية وفنية ومنح تعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الاتصال والبرامج الثقافية والإعلامية والتكنولوجية. وقد تجسد الاهتمام الأمريكي والفرنسي بالأسواق الأفريقية في زيارات كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وخليفته جورج بوش، وكذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وخليفته نيكولا ساركوزي للعديد من الدول الأفريقية خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة، وكذلك الزيارات المتكررة لكبار المسئولين في الدولتين.[1]

ويمكن الإشارة إلى أن العديد من الدول أصبح لديها إستراتيجية خاصة للتحرك في الأسواق الأفريقية، وهذا يلقي مزيدًا من الأعباء على الأطراف الأخرى بسبب شدة المنافسة في هذه الأسواق، ولذلك بات من المهم لكل طرف التعرف على

---

[1] مغاوري شلبي، " الصراع الرمادي على القارة السوداء..!" **مرجع سبق ذكره.**

سياسات الدول المنافسة، ودراسة كيف تتحرك، وكيف ستؤثر علـــى وجـــوده فـــي الأسواق الأفريقية؟ ويمكن ملاحظة حدة هذا التنافس بوضوح بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث يسعى كل منهما إلى توسيع وتعميق علاقاته الاقتصادية مع دول القارة الأفريقية، وبمعنى آخر توسيع مناطق التعـــاون والمشـــاركة والتجـــارة والاستثمار والمعونات مع هذه الدول، والعمل على تطويق الجهـــود التـــي يبـــذلها الطرف الثاني في هذا المجال. ورغم ما يبدو ظاهريًا من وجود تفاهم بين كل مـــن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بشأن السياسة الخارجية لكل منهما تجاه أفريقيا، حيث اتفقتا على أن يكون هناك تفاهم أمريكي ـــ فرنسي حول التنـــافس المحكـــوم والمنضبط في أسواق القارة الأفريقية، طبقًا لمبدأ العرض والطلب في مجال التجارة والاستثمار، وخاصة بعد إقرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عـــام 1997 لمبدأ تجريم عمليات رشوة المسئولين الأجانب عند عقد الصفقات التي تتنافس فيهـــا شركات دولية النشاط. ورغم هذا إلا أن كلا الدولتين لها سياستها الخاصة تجاه دول أفريقيا، والتي تسعى إلى محاصرة نشاط الدولة الأخرى، والاستحواذ على النصيب الأكبر من الأسواق الأفريقية، وهذا يمكن ملاحظته من خلال التعرض بشيء مـــن التفصيل لسياسات كلا الدولتين، وغيرهما من القوى الدولية الفاعلة داخل أفريقيـــا، باعتبارها مناطق أهداف ومصالح ومناطق نفوذ وتوسع للاستحواذ علـــى ثرواتهـــا وأسواقها، وبشكل عام استقطاب دولها سياسيًا وثقافيًا.[1]

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

إن الأساليب المطروحة هي تقديم مستويات من التعاون الثنائي والبرامج المشتركة والتسهيلات والدعم المالي وجدولة الديون والمعونات العسكرية وتأهيل وتدريب الكوادر وتبادل المعلومات، والميدان الذي يستحوذ علي الأولوية في السياسة الفرنسية هو ميدان اللغة الفرنسية، وما يرتبط بها من فنون وتعليم وثقافة وإعلام، والأطراف الأفريقية المنشودة في هذا التعاون هي النخب المسيطرة في السياسة والاقتصاد والثقافة والقوة العسكرية، والهدف النهائي لهذه الحركة متعددة المستويات والأساليب والآليات التي يتم توظيفها في هذا الشأن هو الدفع بمخاوف الهيمنة الأمريكية، والدفع كذلك بالمخاوف الناجمة عن الصراعات والأزمات القومية والدينية والحدودية التي ترمز إلى معالم التهديد الذي تراه السياسة الفرنسية في القارة الأفريقية، ومن الأمثلة الأخيرة علي هذا النشاط والتحرك المبكر والمنظم الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا وتونس وغيرها من الدول للتعاون في ميادين الاتصال والتعليم والثقافة.[1]

**ثانياً: المنظور الأيديولوجي الديني للتنافس الأمريكي في أفريقيا**

خلال فترة ما بعد الحرب الباردةِ فإن التركيز الاستثنائي الحالي من جانب الإدارة الأمريكية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشرقي، ينصب في إطار بحثهم عن العدو البديل للشيوعية على الأصولية الإسلاميةِ كعدو جديد، وهذا السلوك يَنْجمُ عن حقيقة أنّ صانعي السياسة الأمريكيين هم في شغل دائم في البحث

---

(1) د. عبد الملك عودة: السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص81، 82.

عن مصادر التهديدات المحتملة والممكنةللولايات المتّحدة، وللمصالح الاقتصادية لحلفائها. وذلك من منطلق أساسي مفاده أن ارتفاع الأصولية الإسلامية، في مقابل فشل القومية العلمانية في الشرق الأوسط، يجَعل من الميسور من وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكيين والأوروبيين، اختراع ورسم وتشكيل الصورة الجديدةَ للعدو الجديدِ للغربِ. وهذا الأمر يفضي إلى نظام دولي جديد، ويقدم السبب الجوهري للحرب الباردةِ الجديدة وهذه المرة مع معسكر آخر هو المعسكر الإسلاميِ وتحت مسمى ومزاعم الأصولية الإسلامية، على اعتبار أنها تمثل نقيضاً أيديولوجياً للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية، كما كان الحال مع الشيوعية.وبالتالي فإن هناك ترويج وتوظيف كبيرين في الغرب لما يسمونهبتهديدِ الأصولية الإسلامية لهم على المستويين الداخلي والخارجي، وتصاغ السياسات والممارسات في الوقت الراهن على مستوى السياسة الدولية وفي إطار النظام الدولي الجديد على هذا الأساس.

وعلى سبيل المثال فقد كشفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في فترة رئاسة بيل كلينتون عن دوافع هذه السياسة الأمريكية في منطقة شرق أفريقيا بتصريحها في يناير 1998 أنه لا ينبغي أن تترك هذه المنطقة دون توجيه استراتيجي أمريكي، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج في مقدمتها قيام عدة دول إسلامية في الشرق الأفريقي. كما يلاحظ في ظل الإدارة الأمريكية بزعامة جورج بوش (الابن) وتحديداً منذ مارس 2000 أن بدأت حملات في واشنطن تقودها

جماعات ضغط يمينية وكنسية، وشخصيات في الكونجرس، ومراكز الأبحاث من أجل دفع الإدارة الأمريكية لتبني سياسة جدية تجاه السودان. واستجابت الإدارة الأمريكية لضغوط داخلية مورست من جانب تحالف واسع ومتباين الأطراف، يجمع بين اتجاهات سياسية شتى؛ فإدارة بوش التي تستند في قاعدتها إلى اليمين الجمهوري (خصوصاً المحافظين الجدد)، ولوبي شركات البترول وقعت تحت طائلة مطالب تبدو متعارضة؛ فهذا اليمين والمنظمات الكنسية تطالب بالمواجهة مع نظام الإنقاذ. أما شركات البترول فتطالب بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة البترول، ولهذا جاء تعيين القس جون دانفورث في بداية سبتمبر 2001 لطمأنة اليمين بأن مطالبهم ستكون في رأس أولويات المبعوث الرئاسي، وفي الوقت نفسه تكريس السياسة الجديدة القائمة على الضغط من خلال الحوار والتفاوض.[1]

ويشير الخبراء الأمريكيون إلى أن الإسلامُ يقوم بدور هام في كل من منطقة القرنا لأفريقي واليمن، وهوما يمثل منعطفاً حرجا للولايات المتّحدةِ، ويصنف هؤلاء الخبراء أنواعاً عدة من الإسلام داخل المظلة الواسعةِ للإسلامِ الشامل، ويذهبون في ذلك إلى أن هناك الإسلام الصوفي Sufi، وأنه هو النمط التقليدي المنتشر في كافة أنحاء القرن الأفريقي، وينظر إليه على أنه أكثر تسامحاً بالمقارنة بأنماط الإسلامِ الأخرى، وأقل بعثاً وتحفيزاً على الجهاد الإرهابي العالمي. وأنه بالرغم من هذا، فإن الإسلام الوهابي Wahhabist يتزايد دوره في المنطقةِ، وبالتالي يكون هناك

---

[1] مفكرة الإسلام، " تحتثار أمريكية هادئة – اتفاق السودان.. سلام أم انقسام؟"، **مفكرة الإسلام** http://www.islammemo.cc

تأثيرِ للوهابيةِ وللعربية السعودية في كافة أنحاء المنطقة. وأن الوهابيــة كمــذهب إسلامِي موطنه العربية السعودية ومضمونه الَربْطُ بين الدينَ والممارسة السياســية. ويصفه هؤلاء الخبراء بأن هأكثر انتشاراً وأكثر المذاهب الإسلامية تشدداً وتصلباً. وأنه في منطقة القرن الأفريقي والتي تتسم بالفاقةِ، تقوم المنظمات الوهابية الخيريةَ بتقديم الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية والتعليم، وهو ما يَجْعــلُ مــن هــذا المذهب أكثر قبولاً من جانب السكان المحليين. وأنه في ظل الظروف الاقتصــادية المتدنية لدول المنطقة يكون التعليم في المدارسِ هناك تابعاً لهذه المنظمات، حيث لا تكون هناك خيارات أو بدائل أخرى، وبالتالي تتنامى الوهابيــةِ لــيس كعقيــدة أو أيديولوجيا، وإنما كبديل متاح في مجال التعليم. ويشير هؤلاء الخبراء أن الوهابيــة لاتعني الإرهابَ، لَكنَّها تُجسّدُ الفلسفة الأصولية التي يذهب أتباعهــاعلى الأرجــح للاقتناع والانجذاب إلى الإرهابِ والجهادِ. وينبغي أن يكون في بلدان المنطقة دعم أمريكي، ويَجِب أنْ يُزوّدَ المواطنون في تلك الدول ببدائل Alternatives للخدمات الاجتماعية تُقابلَ ما تقوم به المنظمات الخيريةِ الوهابيةِ. كما أن الترابط بين البلدان الأخرى في المنطقةِ يجب أنْ يبقي أيضاً. وبالرغم مــن أن العربيــة الســعودية لا تصنف جغرافيا ولا إقليميا ضمن منطقةِ القرن الأفريقي، إلا أن تأثيرهــا الثقــافي يَجِب أن يُراقبَ.[1]

---

[1] Deborah L. West, "Combating Terrorism in the Horn of Africa and Yemen", **Report Submited to Program On Intrastate Conflict and Conflict Resolution Belfer Center for Science and International Affairs, john f. kennedy School of Government, Harvard University**, (Massachusetts: The World Peace Foundation, Number 40, 2005) p9.

وعلى جانب آخر متمم للتوجهات الأيديولوجية الدينية الغربية والأمريكية تحديداً، فقد سعت إسرائيل إلى الإدعاء بأن الانتماء العربي- الإسلامي لأفريقي ألا يستند إلى أساس، بزعم أن الجغرافيا لا تصنع رابطة، بل على العكس من ذلك فإنها في هذه الحالة تمثل حاجزاً بين الدول العربية في أفريقيا وبين الدول الأفريقية، وأن دول الشمال الأفريقي العربية تختلف عن دول جنوب الصحراء الزنجية. وأن هذه الدول الشمالية العربية تمثل كتلة إسلامية مقابل الدول الجنوبية التي تغلب عليها المسيحية، وأن بدايات الاتصال العربية بأفريقيا جاءت من خلال تجارة الرقيق، وان السلوك العربي تجاه أفريقيا تغلب عليه النواحي المصلحية والانتهازية، وأخذت هذه الدعايات تصور الأقليات العربية في شرق ووسط وغرب أفريقيا وغيرها على أنها صورة جديدة للمستعمر الأبيض المستغل. في نفس الوقت سعت إسرائيل إلى توطيد علاقاتها مع الحركات الثورية المنشقة مثل حركة الجيش الشعبي في جنوب السودان بقيادة "جون جرانج" وأخذت تصور حركته على أنها تسعى إلى تحرير "المسيحيين" من نير اضطهاد "المسلمين" الشماليين، رغم ما في هذه المقولة وغيرها من المزاعم والادعاءات السابقة من مغالطات أبسطها أن الجنوبيين المسلمين أكثر عدداً من المسيحيين في هذه المناطق.[1]

---

[1] د. محمود سعيد عبد الظاهر، "الأمن القومى وحالة التطابق مع التفكير الإسرائيلي في أفريقيا"، **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس حول: العرب وأفريقيا: فضاء استراتيجي مشترك** (أسيوط: مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء خلال الفترة من 10 إلى 12 أبريل 2007) ص ص15، 16.

وما يحدث في دارفور مثال واضح للتدخل الدعائي والتشويش المتعمد الغربي والإسرائيلي للتفرقة بين أهالي دارفور علي أساس عرقي، ومن منطلق التفرقة بين الزنوج والعرب؛ مستغلين الأخطاء المتراكمة التي ارتكبتها الحكومات السودانية المتعاقبة من عدم اهتمام بمشاكل الإقليم، ولظروف داخلية وإقليمية ودولية فرضت على تلك الحكومات، وتركت تأثيراتها السلبية على سياساتها وممارساتها، ويدحض مثل تلك المزاعم الحياة المشركة التي يحياها مواطنو الإقليم واتحادهم واندماجهم لسنوات طويلة؛ فالكل يدين بالإسلاموعلي المذهب المالكي، كما أن وحدة العادات والتقاليد والثقافة والتاريخ، فضلاً عن علاقات التقارب والتصاهر، وتداخل علاقات المصالح والتعاون، هي عناصر توحيد أكثر من كونها عناصر تفرقة.

ويبدو أن المغزى والمضمون الديني هما الأساس في اختلاق الأعداء وإعطاء الذرائع والمبررات لأية توجهات وسياسات وممارسات لاحقة، وأن الحروب الصليبية التي يمهد الغرب ويعد لها ـ من قبل ومن بعد ـ تتغير وتتطور أشكالها وهياكلها وأطرافها، على حسب تغير الظروف والأحوال والمستجدات، فقد حدثت عبر قرون مختلفة، كما حدثت في القرن العشرين مع الشيوعية اللادينية، ويتم التدشين لها حالياً في القرن الحادي والعشرين مع الإسلامية الدينية، وحتى أيضاً مع الصين ذات الطابع الشيوعي، والتي تتعرض لمحاولات الغزو الديني المسيحي من ناحية، ومن الضغوط بشأن وضعها اللاديني، ولا تكون بالتالي الأهداف والمصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية سوى المبررات المنطقية والعملية لإعلان حرب باردة عالمية جديدة.

إن ما يجعل هناك صعوبة حقيقية لتبني أيديولوجية مناهضة للأصولية الإسلامية، أن معظم الأفكار والمبادئ ومنظومة القيم المتضمنة في الأيديولوجيا الليبرالية المعاصرة، وخصوصاً في مضامينها الاقتصادية ذات الطابع الرأسمالي، أو في مضامينها السياسية ذات الطابع الديمقراطي والإنساني لا تجد الدول الإسلامية غضاضة في الأخذ، بل وتدعي غالبيتها الأخذ بها، سواء كان ذلك بدافع الملائمة الفعلية لواقعها الديني ولمنظومة أفكارها وقيمها وعاداتها وتقاليدها وسلوك حياتها، أو في ظل ضغوط الترغيب أو الترهيب التي تمارس من جانب الغرب منذ بداية الألفية الجديدة، كما أن الإطار الفكري والإطار الحركي لما يسمى بالأصولية الإسلامية لا يتعارض في جوهره مع الأيديولوجيا الليبرالية المعاصرة، وهو الأمر الذي يرجح أن التنافس والصراع إنما يقومان على أساس أيديولوجي ديني. ربما يرجع في بعض أسبابه إلى نزوع الغرب إلى عدم الاعتراف من جانبهم بالإسلام كدين سماوي، وحتى إن اعترفوا فإنهم يشعرون أنهم في إطار تنافس ديني، يستوجب منهم نصرة ما هم عليه، وفي ذات الوقت نزوع الأصولية الإسلامية إلى أنها مستهدفة ومستدرجة إلى هذا التنافس والصراع الأيديولوجي ذي الطابع الديني.

**ثالثاً: المنظور الأمريكي الأيديولوجي السوسيولوجي للتدخل في القارة الأفريقية**

في إطار التدشين لأيديولوجيتهم المعاصرة في التعامل مع الظاهرة الإسلامية المعاصرة، يرى الخبراء الأمريكيون والغربيون أنه في منطقة عَرفتْ شعوبها الفاقةِ والقحط Immiseration، فإن أحد أفضل الأدوات للتعامل مع الإرهابِ في القارة

الأفريقية، والذي تزداد فرص تناميه، هو أنْ تَعْمَلَ الولايات المتّحدة بالتنسيق مع البلدانِ في المنطقة لتَحسين الشروطِ والفرصِ لمواطنيهم فيما يختص بإشباع الحاجات الإنسانية، وتحسين المستويات المعيشية لهم. والتَعاوُن من خلال الروابط والمنظماتِ المحليّة، ولذلك ينبغي تقديم المساعدة ابتداء من أجل بناء المؤسساتِ المحليّة، وزيادة فعاليتها الحقيقيةِ. كما أنه من الضروري فَهْم مدى قدرةِ حكومات الدول المعنية ونواياها فيما يتعلق بتقديم خدمات الأمن والسلامة لمواطنيها، وكذلك مدى قدرة ونوايا تلك الحكومات فيما يتعلق بتقديم الخدماتِ الأساسيةِ الأخرى، ومدى قدرتها ونواياها في ملئ الفضاء السياسي وفقا للقوانين والتشريعات الدستورية.[1]

لقد حدثت تغيرات في العالم منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، غيرت في ركائز الاستقرار النسبي التي ظلت قائمة طوال عقود من السنوات، وهذا ما أحدث خللاً واضطراباً في واقع وحركة العلاقات الدولية، إن التغيرات الحديثة التي بدأت بانهيار دور المنظومة الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، خلفت نظام القطبية الأحادية ليحل محل نظام القطبية الثنائية التي كانت تحكم العالم، وقد دفع هذا الواقع دول العالم ومنظماته الدولية ضرورة أن تتعامل مع هذا الوضع الجديد، في ظل انفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية في التحكم في شئون العالم، وتزايد

---

[1]Deborah L. West, **Op. Cit.**, p8.

ترويجها لنظام عالمي جديد، تزعم أنه نظام العدل والاستقرار والديمقراطية.[1] وقد سارت على هذا النهج الدول الليبرالية التقليدية الحليفة للولايات المتحدة في الترويج لعالم ما بعد الحرب الباردة، والمطالبة باستحقاقات الانتصار الأيديولوجي الليبرالي. ويمكن الإشارة إلى تلك الضغوط التي مورست على الدول الأفريقية في هذا الشأن كالتالي:

أ. **التحولات في الصراع الأيديولوجي الدولي:** كان للتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وخصوصاً الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والتحولات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبنى القوى الغربية لقضايا الديمقراطية،[2] وحقوق الإنسان بالإضافة إلى المنظمات النقدية العالمية – دور ملموس في دفع الدول الإفريقية إلى القيام بتلك التحولات الديمقراطية خصوصا وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية.[3]

---

(1) عبد الحميد غانم،" الهيمنة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد" **الوحدة** (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 99، ديسمبر 1992.) ص109.

(2) د. صبحي قنصوه، "التحولات الديمقراطية في أفريقيا: الأسباب، الأبعاد، واحتمالات المستقبل" في، د. إبراهيم احمد نصر الدين (وآخرين)، **الموسوعة الأفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مايو 1997.) ص ص115, 116.

(3) Patrick Quantin, **Sub-Saharian Democratic Transitions as Political Crisis 1990-1994**(Washington DC: World bank, 1997.). pp.3, 4.

إذن فقد دَفعتْ نهايةُ الحرب الباردةِ أفريقيا إلى موجة جديدة مِنْ التغييراتِ السياسيةِ والاقتصادية تحت راياتِ إصلاحاتِ السوقَ والديمقراطيةَ (الليبرالية)، ويلاحظ أنه صاحب هذه الموجة عند انطلاقها، كثير من الُجَدَلَ جوهره أيهما يتم البدء به الديمقراطيةِ أم التنمية الاقتصادية، وبالدول التي قطعت شوطاً في المجال الاقتصادي أم على مستوى جميع الدول بغض النظر عن مستواها الاقتصادي، وما يَجِبُ الإشارة إليه أنه على الرغم من أن الدول الليبرالية/ المانحة قد ألقت بكل ثقلها إلى جانب حتمية التحولات الديمقراطية أولاً، فإن العديد من المتخصصين وجدوا صعوبة تحقيق هذا الأمر، ومن هؤلاء صموئيل بي. هانتينجتن الذي شدد على أنّ التحول الديمقراطي في أفريقيا سَيَبْقى مستحيلاً لوقت طويلِ قادم.[1]

لقد أدى انتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي/ الماركسي، والغربي/ الليبرالي، إلى ظهور ما يسميه البعض بالليبرالية الجديدة New Liberalization، ويلاحظ أنه مع انتصار إيديولوجيا النيوليبرالية، أو الليبرالية الجديدة في زمن العولمة، أن تزعزعت أسس الحياة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، وقد ارتكزت تلك الأيديولوجيا على المحاور التالية:[2]

---

(1) Mesfin Gedlu, **Reassessing Post-Cold War Political Transitions in Africa** (Prague: Institute of International Relations, September 2002.) p. 5. 7.

(2) توفيق المديني، **التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003) ص6.

1. الدعوة المتطرفة إلى الحرية الاقتصادية.
2. إنكار دور الدولة في ضبط آليات وحركة النظام الرأسمالي والتخفيف من شروره الاجتماعية (تحديداً في مجال التوزيع والعدالة الاجتماعية).
3. تزايد الدور المهيمن للدول الليبرالية/ المانحة على المنظمات المالية والتجارية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، وتعاملها مع البلدان النامية من منطلق ضرورة إن لم يكن حتمية التكيف مع السوق الرأسمالي العالمي، وإبعاد دور الدولة عن هذا المجال أو إضعافه، وترك آليات السوق لكي تعمل طليقة.

ب. **الضغوط الأمريكية في ظل الأحادية القطبية:** لقد كفلت الولايات المتحدة عسكرياً، قيام واستقرار الليبرالية في أوروبا، من قبل وتحديداً غداة الحرب العالمية الثانية، وانسحب هذا الوضع أيضاً على كل من ألمانيا الاتحادية واليابان.[1] لقد كان الزعيم الفرنسي شارل ديجول يعتقد في ذلك الحين أن هدف الولايات المتحدة منذ 1945، السيطرة على العالم، وأنها تمكنت من التقدم من خلال كسر أوروبا – أوروبا، الفعلية الممتدة من الأطلسي إلى الأورال، بما فيها ضمناً روسيا السوفيتية، وذلك بالتلويح بالعدوان السوفيتي الذي لم يكن يؤمن به بمفرده، وكان ينزع إلى إستراتيجية مضادة لأوروبا الأطلسية (المشروع الأمريكي) التي تدعمها واشنطن، ترتكز على المصالحة

---

[1] إيمانويل تود، ترجمة وتقديم د. رجب أبو دبوس، **بعد الإمبراطورية: دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**، (طرابلس: أكاديمية الفكر الجماهيري، 2004.) ص106.

الفرنسية ــ الألمانية كقاعدة لإعادة بناء أوروبا اللاأمريكية، ويلي ذلك إحداث مصالحة أوروبية ــ سوفيتية، وهو ما كان يعني عملياً وضع نهاية للمشروع الأمريكي للسيطرة على العالم، إلا أن التطورات اللاحقة المتمثلة في انتهاء الديجولية وقيام الأطلسي والانهيار السوفيتي كرست المشروع الأمريكي، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى وضع إستراتيجية عسكرية شاملة، قسمت بموجبها العالم إلى مناطق أوكلت قيادة كل منها لقيادة عسكرية أمريكية، وبهدف أساسي هو وضع عقيدة مونرو وأسلافه السابقين، والتي تمنح الولايات المتحدة الحق الحصري في إدارة العالم الجديد كله وفق مصالحها الوطنية عبر العالم بأسره، وقد سمح انهيار الاتحاد السوفيتي وتآكل الأنظمة الوطنية الشعبوية الناتجة من التحرر الوطني لمشروع الولايات المتحدة بالبقاء والاستمرار والانتشار في أصقاع العالم المختلفة وانتهاءً بأفريقيا.[1]

إذن ففي إطار بناء الإمبراطورية الأمريكية الكونية، قاومت الولايات المتحدة الطموحات الديجولية، وحاربت الأيديولوجيا الماركسية طوال حقبة الحرب الباردة حتى أقعدتها، وهي ماضية في عزمها على ملاحقة روسيا حتى النهاية، ومن ثم تبدو الولايات المتحدة وكأنها صاحبة رسالة سماوية حقيقية، وكحامية للعالم الحر، لقد فرض هذا الشعور نفسه بأن الأمة الأمريكية تجسد حقيقة سياسية واجتماعية في كل مكان، وظلّ ذلك ظاهراً في تصرفاتها حتى يومنا هذا. وكانت الأمة لا تعتقد

---

[1] سمير أمين، " جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة" في، سمير أمين وآخرين، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.) ص ص13–15.

بأنها يمكن أن تكون على خطأ لأن الله يؤيدها. ولذلك كان كل موقف معادٍ لها تعتبره غير مفهوم ويوصف باللاشرعية. كما درجت على الإسهاب في تمجيد ذلك جميع الأدبيات السياسية الأمريكية الموروثة.[1]

ويلاحظ فيما يتعلق بأفريقيا والتي ظلت الولايات المتحدة عازفة عن التواجد الواسع فيها لسنوات طويلة، أنها بدأت في التحرك الفعلي لإحكام سيطرتها عليها،من منطلق يبدو أنه أيديولوجي مزدوج بالأساس وتتجسد هذه الثنائية في صورة معقدة تتألف من وجه إيجابي ظاهر للعيان فيما تسميه نشر الليبرالية وتحت إشرافها وإدارتها، وآخر مظلم مخبأ ولكنه مع ذلك محسوس وهو رسالتها الإلهية المقدسة، التي لم ينفك زعيم تولى السلطة فيها إلا وانبرى في التأكيد عليها والالتزام بنشرها، ولذلك فإن مقولة جورج بوش الابن في إحدى خطبه حول الحرب الصليبية المقدسة، لم تكن سقطة من سقطاته، وإنما هي تجسيد لهذا الموروث السياسي والديني الكامن في أعماق العقيدة الأمريكية.

لقد دفعها إلى ذلك أسباب عديدة منها، ما يسمى بسياسة ملئ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي في أعقاب انهياره، والحيلولة دو أن تقوم فرنسا بحكم تواجدها الفعلي في القارة منذ الحقبة الاستعمارية، من خلال رابطة مجموعة الدول الفرنكفونية، وعلاقاتها مع الدول الأخرى غير الفرنكفونية الأفريقية، أن تقوم بملء الفراغ السوفيتي، وهو الأمر الذي يعظم من مكانتها العالمية، ويجعلها تقترب من

---

[1] ميشيل بوجنون موردانت، ترجمة د. حامد فرزات،**أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001) ص ص20- 34، 65.

الولايات المتحدة، وكذلك محاولة الولايات المتحدة التوظيف لأحاديتها القطبية، في فرض سيطرتها غير المنقوصة على العالم بأسره، وهو التكريس الفعلي لعقيدة مونرو وسابقيه، فضلاً عن التدشين للإمبراطورية الأمريكية في الألفية الثالثة، إذن فالولايات المتحدة (وفقاً لما أشار إليه كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) أعلنتها صراحة أن الألفية الثالثة أو القرن الحادي والعشرين سيكون أمريكياً خالصاً، وهو ما يعني تحرك الولايات المتحدة المعلن والصريح نحو إقامة إمبراطورية أمريكية في هذا القرن، مع كل ما يعنيه ذلك من استثمار لجميع الفرص المتاحة، ومواجهة إن لم يكن تقويض أي تهديدات يمكن أن تؤثر على هذا التوجه، وبغض النظر عن مدى شرعيته سياسياً أو مشروعيته قانونياً. وعل ضوء ذلك يبدو الأمر صعباً بالنسبة للمنظمة الفرنكفونية إذا ما حاولت أو اجتهدت في القيام بدور سياسي أو اقتصادي، في الحد من تعاظم النفوذ وتزايد التوسع الأمريكي حتى في مناطق نفوذها التقليدية.[1]

إذن فيما يتعلق بتعامل الولايات المتحدة مع أفريقيا شأنها شأن مناطق العالم الأخرى، تختلط الديانة والاقتصاد والسياسة والأعمال العسكرية بشكل مبهم ومعقد بحيث لا يمكن الفصل بينها في أيديولوجية واحدة غير محددة الأطر، ولكن أهدافها

---

[1] د. جمال محمد السيد ضلع،" الفرنكفونية في ظل التنافس الفرنسي/ الأمريكي في أفريقيا " بحث في **مؤتمر الفرنكفونية في أفريقيا بين الأمس واليوم** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، يومي 25و 26 مايو 2003) ص ص36، 37.

كانت راسخة. إن مفهوم «القدر الظاهر» الذي يعلن حتمية التفوق الأنجلوسكسوني ويدعو الولايات المتحدة لحكم العالم سيطر بشكل أو بأخر على سياسات وسلوكيات وممارسات تلك الدولة. هذا المفهوم دمج في آنٍ واحد النوايا الحسنة والعقيدة النفعية والتوسع الكوني، ولقد اختلط الاقتصاد والمسيحية في كيان واحد لا يمكن ولا يحق لأحد انتقاده.[1]

ويلاحظ أن الضغوط الأمريكية لا تحيد عن الخط العام الذي تنتهجه، منذ انتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، لصالح الأخير، وأن هذا يتلازم أيضاً ببداية التغيير والتحول الأمريكي نحو الاهتمام بالتواجد وبتوسيع نفوذها ليس في مناطق محددة أو دول معينة، وإنما هو يستهدف جميع مناطق ودول القارة، وأن لغة التخاطب والتفاهم التي يتوجب على الدول الأفريقية أن تستوعبها، هي الليبرالية السياسية/ الديمقراطية، كما يلاحظ أن مجرد إبداء الاهتمام بالليبرالية الاقتصادية/ الرأسمالية بالتوازي مع التوجه السياسي ليس محل اعتبار، وهو ما يعني أن الضغوط التي تمارس على دول القارة الأفريقية، إنما المقابل المضمون لها من جانب الإدارات الأمريكية هو المساعدات والمعونات، وأن هذا يرتبط بمدى أهمية وجدوى استجابات تلك الدول لمطالب ولأهداف ولمصالح الولايا المتحدة، وأن الأمر لا يتعلق في ذات الوقت بمشروع مارشال أمريكي جديد لأفريقيا.

---

[1] ميشيل بوجنون موردانت، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

**رابعاً: متطلبات وضع وتنفيذ إستراتيجية أمريكية للتعامل مع دول القارة الأفريقية**

يلاحظ أن الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن وهي بصدد التعامل مع الملف الأفريقي ووضع الإستراتيجية المناسبة لهذا الغرض، وجدت أنها ليس بإمكانها تحقيق أهدافَها ومصالحها في أفريقيا بدون إستراتيجية عسكرية أمريكية. وأنه يتوجب على تلك الإستراتيجية القيام بما يلي:(1)

أ. **إعطاء أولوية لمحاربة الإرهابِ الدولي في أفريقيا:** أن إدارة بوش يَتوجِب عليها أنْ تَزِيدَ جُهودَها لتَنسيق التدابير الأمنية في البلدان الأفريقية المتعلقة بمخاطر الإرهاب. وأن الولايات المتّحدة يَتوجِبُ عليها أيضاً أنْ تكون مستعدة دوماًلاتخاذ الإجراءات الوقائية، خصوصا وأن بعض مصادر الإستخباراتية الأمريكية تُشيرُ إلى إمكانية قيام الجماعات الإرهابية بالإعدادلاستعمال أسلحة الدمار الشاملِ. وأنَّ مثل هذا التهديد الإرهابي، يتطلب بالضرورة ضربات إجهاضية مُبَرَّرة بسب الدفاع عن النّفسَ.

ب. **الاستعداد للتَدَخُّل الأمريكي المباشر في أفريقيا:** لا يَجِبُ على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تخشى استخدام قواتِها بشكل حاسم في حالة تهديد مصالحهاالوطنيةِ الحيويةِ. من الناحية الأخرى، وحتى إذا لم تكن المصالح الأمريكية الحيوية لَيستْ مهدّدة بالضياع، فالولايات المتّحدة يَجِبُ عليها أَنْ

---

(1) James Jay Carafano, and Nile Gardiner," U.S. Military Assistance for Africa: A Better Solution" **The Heritage Foundation**, (October 15, 2003) http://www.heritage.org/research/africa/

تَكُونَ حذرةَ، وأن لا تتوانى بالضرورة، عنتقديم المساعدات العسكريةِ إلى دول المنطقة ليس فقط من أجل الحيلولة دون حدوث الإبادة الجماعيةِ، بل والتحرك من أجل منعها.

لقد كَانتْ الولايات المتّحدة راضيةَ بشكل كبير عن الدور الذي تقوم به في أفريقيا في عقد التسعينيات من القرن الماضي،. باستثناء التدخّل الأمريكي في الصومال، وعلى الرغم من أن هذا التدخّلَ كان الوحيد الذي يتسم بالأهمية على مستوى القارةِ في ذلك العقدِ. إلا أن النتائج السيئة المتمخضة عن العملية العسكرية الأمريكية في مقديشيو أضعفتْ عزيمةَ إدارة كلنتون على القيام بدور أكثر فعالية.[1]

ج. **مساعدَة الدول الأفريقيةَ ودعمها عسكرياً:** الدور الأكثر ملائمة للقوات الأمريكية في حالة ضرورة التدخّلِ في أفريقيا يَجِبُ أَنْ يركز على تقديم الدعمِ المناسب من جانب جيوشِ الدول الأفريقية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك النقلِ الجوي والبحريِ؛ والاستخبارات المتقدّمة، والمراقبة، وعمليات الاستطلاع؛ والاتصالات؛ وربما بَعْض الأصولِ لحمايةِ القوةِ المتدخلة. على

---

[1] على الرغم من المزاعم الأمريكية حول حقوق الإنسان، وحول ضرورة وأهمية التدخلات الإنسانية لمنع الإبادة الجماعية وخصوصاً منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، فإن الولايات المتّحدة والقوى العالمية الأخرى لم تحرك ساكناً عندما جماعة الهوتو أقدمت على ذَبحَمليون من عناصر قبيلة التوتسي في رواندا في عام 1994، ولم يشاهد تكوين قيادة أو قوة أمريكية قوية لمَنْع تلك الإبادة الجماعية. وعلى الرغم من اختلاف الأمر في كل من الصومال والسودان حيث لم تحدث تلك الإبادة، فإن سياسات وممارسات الولايات المتحدة ظلت تسير باتجاه الاتهامات بحدوثها في الدولتين، وهو أمر لا يمكن تفسيره سوى على أساس ما يمكن تسميته بالتدخل الأمريكي الانتقائي/ المصلحي.

سبيل المثال، ففي عام 1999، احتاج الموظّفون والعسكريون الأمريكيون إلى الدعم اللوجستي للتدخّلِ الدوليِ في تيمور الشرقية. "نموذج تيمور الشرقية" يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ به كنموذجٍ لأية قوات أمريكية يُمْكِنُ أَنْ تُستَعملَ بفائدة لدَعْم العملياتِ الإنسانيةِ الحيويةِ. مع مراعاة أن الاستعمال الواسع النطاق للقواتِ المقاتلةِ الأمريكية في أفريقيا لَيسَ مرغوبا فيه على إطلاقه. وإنما ينبغي توظيف القوّات المُسلَّحةَ لتَلْبِية مطالبِ الحربِ العالميةِ على الإرهابِ. بذاك الخصوص، الولايات المتّحدة يَجِبُ أَنْ تَقِيسَ دورَها بعناية في عملياتِ صنعِ السلام، فمثل هذه العمليات يمكن أن تورط الولايات المتّحدةَ في النزاعاتِ التي تَتطلّبُ مصادر وإمدادات عسكريةَ كبيرةَ. وبالتالي فإن الولايات المتّحدة يَجِبُ أَنْ تدخر قواتّها لمهماتِ القوة العظمى التي لا تكون عندها سوى القوّةِ العسكريةِ للولايات المتّحدةِ القادرة على القيام بذلك، وبناءَ فيجِبُ على الولايات المتّحدة أَنْ تحدد وتقدم مساعدتَها العسكريةَ لأفريقيا بطريقة أفضل تعْكسُ حاجاتَ أفريقيا، وبشكل يساعد على سد الثغرات والفجوات في قدرات جيوش الدول المعنية بالاهتمام الأمريكي.

د. **زيادة المساعدات العسكريةَ إلى الدول الأفريقيةِ الديمقراطية:** أفضل طريق للولايات المتّحدةِ لمَنْع إبادةِ ملايينِ الأفريقيين يَتوقّفُ على منع حملاتَ الإبادةَ عن طريق إعاقة التهديدات والصراعات الخطيرةِ قَبْلَ أَنْ تصبح جدّيةَ. والذي يساعد بطريقة عملية في هذا الشأن هو مُسَاعَدَة الدول الأفريقيةِ على أَنْ تُصبحَ

أعضاء أكثرَ إنتاجاً في نطاق الأسرة العالميةِ. وتقديم المُسَاعَدَة لتَبنّي تطويرِ الجيوشِ الأفريقيةِ هو من الأمور الضرورية، وهو مِنْ الأهميةِ الكبيرة بالنسبةللولايات المتحدة الأمريكيةلمساعدتهم على تَحسين قدرتِهم للتَدَخُّل لإيقافْ الإبادة الجماعيةِ، وللتعاملُ مع الأزماتِ الإنسانيةِ، ومُكافحة الإرهاب.

**هـــ. تدعيم مؤسسةَ قوةِ التدخّل الأفريقية:** دأبت إدارة بوش وما تلاها من إدارات على العَملَ مباشرةً وبالتنسيق مع الحكومةِ البريطانيةِ، وأيضا مع فرنساللاستفادة من جُهودِها وتاريخها في أفريقيا[1]، خصوصاً وأن لَهاخبرة طويلة في مجالات التدخّلِ، وللمُسَاعَدَة أيضاً على تَكوين وتَدْريب القوة الأفريقية التي يُمْكِنُ أَنْ تَتدخّلَ في حالات الأزماتِ داخل القارةِ الأفريقيةِ. وأنه يمكن للولايات المتّحدة أَنْ تُشجّعَ دولاً أفريقيةَ قياديةَ مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا[2] لمُوَاجَهَة أعباء حفظِ السلام في القارة، مع ملاحظة أن جهود

---

(1) ولعل هذا السبب هو ذاته الذي يمكن أن يقصي الولايات المتحدة عن سياستها في أفريقيا الرامية إلى إنهاء الوجود الفرنسي فيها وفقا لشعار الخروج للفرنسيين، حيث أصبح هناك مبرران رئيسيان وهما الاستفادة من خبرتها التاريخية في التدخل وكذلك الاستفادة منها كحليف دولي وبعلاقاتها مع الدول الفرنكفونية في حملتها العالمية ضد الإرهاب، وهذا الأمر لاقي قبولاً واستحسانا في عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، وأيضاً يلاقي ذات القبول والاستحسان من جانب الرئيس الحالي الفرنسي نيكولا ساركوزي وذلك في إطار سياسة التفاهم مع الولايات المتحدة من أجل البقاء في أفريقيا.

(2) يلاحظ في هذا الشأن استخدام إثيوبيا في منطقة شرق أفريقيا للقيام بهذا الدور في الوقت الراهن، وخصوصا من خلال تدخلها المباشر في الصومال، وفي الضغط على إريتريا، وفي ظل وجود دولاً أخرى في المنطقة تقوم أو مستعدة للقيام بدور هام بالنيابة عن الولايات المتحدة في مجالات التدخل أو القيام بمهام ذات صلة مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا.

الدولتين اصطدمت بَتضاربُ القرارات ذات الصلة في الماضي، كما أن العديد مِنْ جُهودِهما كَانتْمحبطة، ومعوقَة بالأجهزةِ السيّئةِ، ونقص المصادر والإمكانيات، وافتقاد القدرة على السيطرة.

ويلاحظ في ظل هذا التوجه التركيز على أن أفريقيا لديها قوة بشريةُ عسكريةُ كبيرة لمُقَابَلَة احتياجاته الأمنية بل وتفوق تلك الاحتياجات. وأن المشكلةَ في الوقت الراهن تتمثل في أنّ القواتِ الحاليةِ ذات تدريب سيئ وهي فاسدة في أغلب الأحيان، وهي تَمِيلُ إلى أن تستَعملُ لمُهَاجَمَة البلدان المجاورةِ بدلاً مِنْ مُسَاعَدَتهم. وبالتالي فإن الولايات المتّحدة يُمكِنُ أنْ تعتمد بشكل أفضل على مُسَاعَدَة الحلفاء الأفريقيين للحُصُول على دعمهم العسكري في إطار من التنسيق والتنظيم وباستخدام وسائل جديدة. ومن تلك الوسائلِ تُزوّيدُ البلدانَ الأفريقية بأساليب وبأجهزة الإنذارِ المبكر والمعونات التقنيةِ، بالإضافة إلى تزويدهم بنظم التربية العسكريةِ الدوليةً وتقديم المنح التَدريّبية في الولايات المتّحدةِ. إن هذا التحدي وإن كان سَيَستغرقُ العديد مِنْ السَنَواتِ لكن في النهاية ستكون تأثيراته ونتائجهأفضل منسلسلة التدخّلاتِ المباشرةِ في مناطق الأزمات المختلفة.

و. **حتمية تبعية قيادةِ أفريقيا إلى القيادة المركزية الأمريكية CENTCOM**: إن سياسة الولايات المتّحدةَ العسكريةَ المتعلقة بأفريقيا، تتحرك باتجاه وجوب أن تكونأية قيادة موحّدة فرعية لأفريقيا على أهبة الاستعداد لمنح الجيشَ الأمريكي آليةَ للقيام بمهمات عملية في أية منطقة داخل القارةِ الأفريقية، وأن تُخفّضُ في الوقت ذاته من إمكانيةَ التدخل الأمريكي المباشر إلا عند الضرورة.

**خامساً: طبيعة السياسة الأمريكية ومناطق تنافسها في أفريقيا**

يلاحظ منذ انتهاء الحرب الباردة أن كل من صانعي القرار والسياسة وكذلك المواطنين الأمريكيين علي قناعة واتفاق بأن للولايات المتحدة مصالح في أفريقيا.[1] ومن ثم يتطلب الأمر الاهتمام بها. وإذا كانت السياسة الأمريكية تهتم بصفة عامة بتدعيم علاقتها بالقوى الرئيسية في القارة، حيث تركز في هذا الصدد بتدعيم علاقتها مع نيجيريا التي تمثل اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا وثالث مصدر للنفط للولايات المتحدة، بالإضافة إلى سعي السياسة الأمريكية إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق عودة الحكم المدني إليها، وفي هذه الإطار أيضاً تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا باعتبارها حليفاً استراتيجياً؛ إذ تمثل ثاني اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا، وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الأفريقي.[2]

بالإضافة إلى ذلك تركز الولايات المتحدة على بعض المحاور الإقليمية ذات الأهمية الاستراتيجية لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية، ومثال ذلك تدعيم علاقاتها مع كل من إثيوبيا في شرق أفريقيا والسودان ومصر وغيرها، وبذلك يمكن إجمال السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية في عدة توجهات رئيسية من أهمها

---

[1] Dan Henk, **Peace And Security In Africa**, (Johannesburg: Institute for Security Studies, No., 35, March 1999) p.5.

[2] راوية توفيق، **مرجع سبق ذكره.**

التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر لممارسة دور القيادة فيها، طرح قضايا معينة ووضعها على اجندة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة وعلى رأسها الإرهاب والجريمة الدولية، العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة؛ ولكن في ظل إطار من المشروطية الاقتصادية والسياسية يسعى إلى فرض النمط الغربي للتنمية على الدول الأفريقية.[1]

وتعد التغييرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، من أهم الدوافع التي دفعت بصانعي السياسة ومتخذي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة أهدافهم ومصالحهم وأولوياتهم القومية. وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد -بما في ذلك تلك الخاصة بقادة الرأي في المجتمع الأمريكي- فإن ثمة اتفاقاً على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة.[2]

وفي هذا السياق يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة

---

(1) **نفس المرجع السابق.**

(2) د. حمدي عبد الرحمن حسن:" أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا "إسلام أونلاين- http://www.islamonline.net/iol- Ysbl arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp

بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتحويل قناعاتها الأيديولوجية صوب مبادئ الفلسفة الليبرالية.ومن الجليّ أنه قبل عام 1989م استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي، حتى إنها غطّت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى. ولعل السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تعد خير مثال على ذلك، فالرئيس جون كيندي الذي أبدى تعاطفاً ملحوظاً مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار في إفريقيا البرتغالية وقف مكتوف اليدين بسبب الاهتمام الأمريكي بقواعد حلف الناتو في المنطقة. وبالمثل فإنه على الرغم من الأساس غير الأخلاقي لنظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وتزايد المعارضة الشعبية له داخل المجتمع الأمريكي لم يستطع الرئيس ريجان أن يواجه بحسم حكومة بريتوريا العنصرية بسبب خشيته من تزايد نفوذ المد الشيوعي في المنطقة. أما وقد تغيرت الأوضاع الدولية والإقليمية بزوال مناخ الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى تحاول بسط هيمنتها على النظام الدولي الجديد، فإن الخطوط الإرشادية التي كانت تحكم الرؤية الأمريكية قد ولت وراح أوانها وظلت الإدارة الأمريكية تبحث عن رؤية جديدة تؤسس لعلاقاتها مع إفريقيا، وليس بخافٍ أن قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محدداً للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هي:[1]

---

(1) نفس المرجع السابق.

- احتواء الشيوعية (لم يعد لهذا التهديد أي وجود اليوم).
- حماية خطوط التجارة البحرية (لا يوجد تهديد جدي لهذه الخطوط).
- الوصول إلى مناطق التعدين والموادالخام.
- دعم ونشر القيم الليبرالية، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذا كانت خبرة العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ الستينيات تعكس رؤى أمريكية متباينة تجاه القارة الإفريقية، والتي تجسد وجود أولويات دولية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فإن نهاية الحرب الباردة وطموحات تعظيم المكانة العالمية، قد أحدثت تغييرات جذرية، وأياً كان الأمر فإنه يمكن القول بأن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم القادة الأفارقة الجدد. وتأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة.

**سادساً: المحددات والأهداف والمصالح الأمريكية في أفريقيا**

**أ . محددات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا:** لقد خضعت السياسة الإفريقية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيبها لأولوياتها وأهدافها. ولا يخفى أن عملية التقويم والتمحيص تلك دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها:[1]

[1] نفس المرجع السابق.

1. ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية. فالمحددات الثابتة مثل الموقع الإستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دومًا إلى التوكيد على أهمية إفريقيا في منظومة السياسية الكونية للولايات المتحدة.
2. تغيُّرالصورة الذهنية الخاصة بإفريقيا والتي ظلت مسيطرة فترة طويلة؛ حيث طرأ تغيُّر ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية. أضف إلى ذلك أنه قد وصل إلى السلطة عدد من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة. وقد واكب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو الأسواق الإفريقية التي تضم نحو سبعمائة مليون نسمة.
3. تغير رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في إفريقيا مثل الجنوب الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا. فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.
4. إعادة تقويم السياسة الفرنسية في إفريقيا؛ حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى انتهاج سياسة أكثر قارية، وهو ما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية الإفريقية الفرنكفونية التي أصبحت تضم دولاً غير ناطقة بالفرنسية

في نفس الوقت الذي اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت.

**ب. أهداف السياسة الأمريكية في أفريقيا:**

يمكن فيم يتعلق بأهداف السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا الإشارة إلى هدفين رئيسيين وهما:[1]

**الأول:** ويتمثل في دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي:

1. تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية التي تقوم على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجاري محلها، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة.
2. دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديموقراطي وفقًا للتصور الأمريكي، ولا سيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.
3. العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقًا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

**الثاني:** ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولا سيما الاعتبارات الأمنية. وعلي ذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتمامًا كبيرًا لقضايا انتشار

---

(1) **نفس المرجع السابق.**

الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكـــي للإرهـــاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية وانهيار البيئة.

والجدير بالذكر أنه خلال في فترة الحرب البـــاردة لـــم تكـــن الدبلوماســـية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركـــز فـــي سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: احتواء المد الشـــيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعـــم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقـــوق الإنســـان. إلا أن المتغيـــرات الدولية الجديدة وقيادة النظام أحادي القطبية أدى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا، وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها.[1]

لقد بدأت الإدارة الأمريكية تشير إلى نوع ما من التغيير، وأنها لا تنظر إلـــي أفريقيا بمنظار الحرب الباردة، وأنه علي فرنسا وأمريكا البحث عن شراكة جديدة، وأساليب للتعاون والتنسيق المشترك، ووضع حد للتنافس المفتوح بدون حدود، أمـــا مضمون الحديث الفرنسي فقد أبدي الارتيـــاح للمنطـــق الأمريكـــي الجديـــد، وأن المطلوب هو العمل في إطار شراكة أكبر مع استبعاد التنافس الضار، وأن فرنســـا تريد أولوية توسيع مناطق الصداقة والشراكة والتجارة والاستثمار والمعونات، قبل مناطق النفوذ، وأن الاهتمام الأمريكي بأفريقيا لا يزعج فرنسا التي لا تســـتطيع أن

---

[1] راوية توفيق: **مرجع سبق ذكره.**

تتحمل منفردة مسؤولية التطوير والتنمية الأفريقية، ولهذا فهي تريد العلاقات من منظور التحالف الذي يعترف بمصالح ووجود الأطراف الأخرى.[1] ويبدو أن مثل هذه التصورات ظلت لمجرد الاستهلاك الدولي، وأن الواقعية السياسية لكل من الولايات المتحدة وفرنسا كانت تتحرك في اتجاهات مغايرة في غالب الأحيان.

ج. **المصالح الأمريكية في أفريقيا:** ترتبط السياسة الأمريكية في أفريقيا بعدة مصالح يمكن الإشارة إليها كالتالي:

1. **المصالح الاقتصادية:** تسعى الولايات المتحدة لأن تكون في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا. واستنادًا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:[2]

- تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذي يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق في النهاية فرصًا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.
- قانون النمو والفرص في إفريقيا، وهو الذي وافق عليه الكونجرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا. ويعد هذا القانون منافسًا

---

(1) د. عبد الملك عودة: **السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل** (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي بمؤسسة الأهرام، العدد 135، أبريل 1999) ص ص86، 87.

(2) د. حمدي عبد الرحمن حسن:" أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا"**مرجع سبق ذكره.**

لاتفاقية لومي Lome المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقتيا لكاريبي والباسيفيكي.

- سياسة المساعدات الأمريكية تجاه إفريقيا؛ إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لا تعني إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدّمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي – حسب المتطلبات في المنطقة.
- الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، مثل جماعة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك"، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإكواس".

ومن ناحية المصالح الاقتصادية الأمريكية في أفريقيا يلاحظ أن واشنطن شديدة الاهتمام بالوجود المتنامي الاقتصادي والتجاري الصيني في القارة الأفريقية، حيث ترصد باهتمام كبير التنافس المتزايد على الثروات الطبيعية في المنطقة، وخصوصا في مجال الطاقة والمعادن الاستراتيجية كاليورانيوم. حيث تستورد الولايات المتحدة من مختلف الدول الإفريقية التي تأتي في مقدمتها نيجيريا والنيجر وأنجولا والجزائر وخليج غينيا وغيرها، أكثر مما تستورد من الشرق الأوسط.(1)

إذن فمن الناحية الاقتصادية تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم ومن أبرزها القارة الأفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة

(1)**Ibid**, Maya Kandel," Les Etats-Unis, l'Afrique," **Observatoire de la défense** (Fondation Jean-Jaurès / Orion, N° 22, 7 février 2013) p.2.

للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الأفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية.ولا شك أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأمريكية في القارة الأفريقية يتطلب تنافساً حاداً مع الدول الأوروبية التي سيطرت على الثروات والموارد الطبيعية للقارة لعهود طويلة؛ وخاصة أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير نسب التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم الخارجي لصالحها وهي النسب التي تحتل فيها الدول الأوروبية النصيب الأكبر.

2. **المصالح السياسية:** من الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية الأفريقية؛ إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفاً تسعى إلى تحقيقه. فالمصالح الأمريكية تتجه في بُعدها السياسي إلى تطوير العلاقات مع دول القارة الأفريقية بما يخدم ويعزز المصالح الأمريكية الحيوية في القارة، وتتعامل مع هدف تشجيع الديمقراطية لدى النظم الأفريقية الحاكمة بمبدأ النسبية؛ حيث ترتبط بمدى الاهتمام الأمريكي بحالة كل نظام سياسي على حدة تبعاً لطبيعة المصالح التي قد تختلف من دولة إلى أخرى. كما تهدف الولايات المتحدة بالأساس في علاقتها مع أفريقيا إلى الحد من النفوذ الأوروبي، والانفراد بالنفوذ في القارة من اجل الحفاظ على الزعامة العالمية. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في

أفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بالقادة الجدد في أفريقيا أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقى في إرتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا.[1]

ومن الملاحظ أن إدارة الرئيس كلينتون قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه إفريقيا، وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج. بيد أنه من الملاحظ ما يأتي:[2]

- أن الولايات المتحدة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى، وهو ما يمثله اهتمامها بنظم هي ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي.
- أنها في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص.
- أنها تستفيد من إمكانات العولمة الأمريكية في تسويق نمط الحياة الأمريكي وطرح قضايا معينة مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني.

---

[1] راوية توفيق: **مرجع سبق ذكره.**

[2] د. حمدي عبد الرحمن حسن: "أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا" **مرجع سبق ذكره.**

- التركيز على مناطق إقليمية معيَّنة واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل جنوب إفريقيا في الجنوب ونيجيريا والسنغال في الغرب وأثيوبيا في الشرق.
- طرح قضايا معينة ووضعها على قائمةالسياسة الإفريقية للولايات المتحدة مثل الإرهاب والتطرف وتدفق المخدرات والجريمة الدولية وحماية البيئة وحقوق المرأة الإفريقية... إلخ.
- المحافظة على الأمن والاستقرار من خلال إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات (أكري)، وهنا يقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب.
- العمل على محاصرة النظم غير الموالية، والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية مثلما هو الحال مع السودان وليبيا.
- تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ "التجارة بدلاً من المساعدات"، ومن المتوقع ألا يحدث تحول كبير في مجالات الاستثمار الأمريكي في القارة؛ حيث إنها تركز على النفط والتعدين. واستناداً إلى التحليل السابق فإنه لا مناص أمام الدول الإفريقية ودول الجنوب عامة من أن توحد جهودها للتخلص من عملية التهميش المستمرة في ظل العولمة الأمريكية.

3. **المصالح العسكرية والأمنية:** يعود الاهتمام الأمريكي العسكري والأمني بأفريقيا عامة ومنطقة الساحل خصوصا إلى عام 1998 بمناسبة العمليتين

المتزامنتين ضد سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كـل مـن كينيـا وتنزانيا، حيث تم إتباع العمليتين بالضربات التي وجهها الرئيس كلينتـون إلى السودان الموطن المرحلي آنذاك لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة خلال النصف الثاني من عقد تسعينيات القرن الماضي. هذا الاهتمام تأكـد بعـد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ففي نطاق الإسـتراتيجية الوطنيـة للدفاع التي قدمتها حكومة بوش سنة 2002 فإن أفريقيا أصبحت في مقدمة الأولويات في الحرب الشاملة على الإرهابيين، وفي سنة 2006 تأكدت هذه الأهمية أكثر فأكثر، حيث نتج عن هذه الأهمية الإستراتيجية المتزايدة إنشاء قيادة للجيش الأمريكي في إفريقيا سنة 2007 ولأول مـرة فـي التـاريخ الأمريكي هي جهاز الآفريكوم، وحتى ذلك التاريخ كانت القيادة الأوربيـة "إروكوم" هي المكلفة بالعمليات العسكرية فـي إفريقيـا.[1] مـن الناحيـة العسكرية والأمنية تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين قدرة القـارة علـى التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب. كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى والقـرن الأفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها.[2]

---

[1] Maya Kandel," Les Etats-Unis, l'Afrique," **Observatoire de la défense** (Fondation Jean-Jaurès / Orion, N° 22, 7 février 2013) p.2.

[2] راوية توفيق، **مرجع سبق ذكره.**

وفي هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة تشكيلقوة تدخل إفريقيـــة لمواجهـــة الأزمات، وذلك استناداً إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية .(ACRI) وتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من أجل تعزيز القدرة الإفريقية علـــى مواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام. أما الدور الأمريكي فينحصر في التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة. وتتألف هذه القوة من وحدات قوامها ما بين عشرة آلاف إلى اثني عشـــر ألف جندي إفريقي بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين. ومن الدول المشاركة في هذه القوة السنغال وأوغندا وملاوي ومالي وغانا وأثيوبيا.كما يتم التركيزفي هـــذا الشـــأنعلى قضايا الإسلام السياسي؛ إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من تنزانيا وكينيا ورد الفعل الأمريكي المتمثل في توجيه ضربات عسكرية لكـــل مـــن السودان وأفغانستان تساؤلات عديدة حول الحرب المعلنة بين الولايـــات المتحـــدة وحركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة أسامة بن لادن. وعلى الرغم مـــن أن تاريخ الصراع والتنافس بين حركة الإسلام السياسي والغـــرب عمومًـــا قـــديم ومعلوم إلا أنه من الملاحظ منذ نهاية أعوام الثمانينات أنه قـــد ازدادت حـــدة هـــذا الصراع، ولا سيما مع إصرار الغرب على البحث عن "عـــدو" إســـتراتيجي بـــديل للاتحاد السوفيتي.[1]

---

[1] د. حمدي عبد الرحمن حسن: "أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا" **مرجع سبق ذكره.**

من ناحية أخرى فلقد كان من وجهة النظر السياسية والأمنية الأمريكيـــة أن إنشاء الآفريكوم من شأنه أن يسمح بتعاون أفضل في مختلف المجالات مع الـــدول الإفريقية، حيث تمثل هذه القيادة مختبرا أمريكيا جديدا للتخابر وجمع المعلومات عن منطقة الساحل، معتمدة على خصوصية الأرض لوضع بصمة خاصة لحل الأزمات في المنطقة، ولكن الصراع بين البنتاغون ووزارة الخارجيـــة وخصوصـــا الفـــرق الصارخ بين إمكانيات المؤسستين أدى إلى تقلص تلك الطموحـــات الكبيـــرة منـــذ البداية. وهكذا بقيت قيادة الآفريكوم محدودة في ستيتغارد مثل الأوروكوم، إذ تضم 2000 شخص فقط من بينهم 40 في المائة من المدنيين.وتستخدم الولايات المتحـــدة حوالي 5000 شخص في إفريقيا موزعين على مختلف الوظائف والمهمـــات التـــي يضطلع بها جهاز الآفريكوم من خلال العمليات المقام بها حاليا. حيث يتواجد فـــي قاعدة مخيم لمونيير بدولة جيبوتي وحـــدها 2500 شـــخص، بالإضـــافة للأطقـــم المتواجدة في القاعدة الأساسية للطائرات بدون طيار في العالم (القاعدة الجديدة فـــي سيشل وأخرى سوف تقام لاحقا في النيجر) وتضم القارة الإفريقيـــة عـــدة قواعـــد صغيرة موجودة بمختلف الدول الإفريقية وخصوصا في المنطقة ما بين خليج غينيا والقرن الإفريقي.[1]

---

[1]Maya Kandel," Les Etats-Unis, l'Afrique," **Observatoire de la défense** (Fondation Jean-Jaurès / Orion, N° 22, 7 février 2013) pp.2, 3.

**سابعاً: السياسات والممارسات الأمريكية تجاه الدول الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**

مع انتهاء الحرب الباردة في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وخروج الاتحاد السوفيتي ومعسكره من مباراة التنافس والصراع علي المستوي الدولي، والتفكك للنظام العالمي السابق، فقد انتقلت العلاقات الدولية إلي مستوي آخر هو المنافسات التقليدية بين القوي العظمي حول المصالح العاجلة والآجلة في أفريقيا، وأطراف هذه المنافسات بجانب الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأخرى ذات التاريخ الاستعماري مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا وألمانيا وسوف يستمر هذا الوضع خلال فترة إعادة الصياغة والتشكيل للنظام العالمي المرتقب وهي فترة سيولة عامة تتنافس فيها قوي عالمية وقوي إقليمية ويحكم العلاقات فيما بينها مبدأ المنافسة ومبدأ المشاركة، وستظل المواقف والسياسات والممارسات تتراوح بين هذين المبدأين إلي حين تتضح وتستقر حالة النظام العالمي الجديد وهو الأمر الذي يجعل هذه الدول وغيرها في حالة تأهب للهجوم أو للدفاع عن ما ترتئيه من أهداف ومصالح و فرص أو محاولات تهميش وتهديدات.[1] وفي إطار التناول للسياسات والممارسات الأمريكية تجاه الدول الأفريقية يمكن الإشارة إلى ما يلي:

---

(1) د. عبد الملك عودة:/ السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، **مرجع سبق ذكره**. ص81.

**أ. السياسات والممارسات الأمريكية تجاه الدول الأفريقية بصفة عامة:** في الوقت الذي تستخدم فيه كل من فرنسا والولايات المتحدة العديد من الأساليب في إطار التنافس بينهما في القارة الأفريقية، ومنها استخدام الدولتان لأسلوب انتقائي يتعلق بموضوعات الديموقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون في تدخلاتها في الدول الأفريقية بوجه عام، ويلاحظ في هذا الشأن تحرك السياسة الأمريكية باتجاه محاولة التأثير داخل منطقة الفرنكفون الأفريقي ذاتها، ومنها دعوة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في عام 1999 للحكومة في ساحل العاج للإفراج عن زعماء المعارضة من حزب التجمع الجمهوري الذين اعتقلتهم الحكومة وذكر أن الإجراء الحكومي هدفه إسكات صوت المعارضة وأن الولايات المتحدة سوف تعيد تقييم علاقاتها مع الحكومة إذا انحسرت أو تراجعت فيها الموجة الديموقراطية وأن استمرار الحكومة في هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلي حرب أهلية ويؤثر في أوضاع الاستقرار والتجارة والاستثمار، وهو الأمر الذي ترتب عليه رد حكومة ساحل العاج الذي تمثل في اتهام الولايات المتحدة بالتدخل والدعوة لإثارة العنف الداخلي، وإذا كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة تستخدمان مثل تلك الأساليب لتبرير تدخلهما في الشئون الداخلية للدول الأفريقية بطريقة أو بأخرى، فإن استخدام الولايات المتحدة لهذا الأسلوب في ساحل العاج التي تعتبر أحد القلاع الفرنكفونية الأفريقية وللمرة الأولي إنما هو دلالة علي مسار ومدي التوجهات والتحركات الأمريكية في أفريقيا. لقد شهد عام 1998 والربع الأول من عام 1999 إصدار القانون الأمريكي الخاص بالتجارة

والفرص مع أفريقيا ثم زيارة الرئيس كلينتون لدول في القارة وعقد قمة مع عدد من القادة الأفارقة في عاصمة أوغندة وبعد ذلك قدمت الإدارة الأمريكية مقترحا بإنشاء سوق مشتركة مغاربية/ أمريكية في إطار شراكة مع تـونس والجزائـر والمملكة المغربية كما توالت زيارات المسئولين الأمريكيين الكبار من مـدنيين وعسكريين لدعم الروابط والعلاقات مع دول أفريقيا بما فـي ذلـك جمهوريـة جنوب أفريقيا في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين.[1]

وتجدر الإشارة إلي أنه تم انعقاد مؤتمر في 16 مارس 1999فـي واشـنطن العاصمة الأمريكية تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي السابق بيل كليتون ــ وبرئاسته ــ التي وجهت إلي 46 دولة أفريقية وتركز موضوع المؤتمر علي السياسة الأمريكية لبناء الشراكة الأفريقية/ الأمريكية من أجل النمو والتجارة والفـرص الاقتصـادي واقتراح الرئيس الأمريكي بإلغاء مبلغ 70 مليار دولار قيمة ديون مسـتحقة علـي الدول الأفريقية الفقيرة وإنشاء مركز أمريكي كبير للدراسات الأفريقية في أفريقيـا وأيضا تبني اقتراح بيع جزء من الرصيد الذهبي لدي صندوق النقد الدولي لتمويـل المساعدات للدول الأفريقية وتخفيض أعباء ديونها.[2]

في الوقت الذي تستخدم فيه كل من فرنسا والولايات المتحـدة العديـد مـن الأساليب في إطار التنافس بينهما في القارة الأفريقية، ومنهـا اسـتخدام الـدولتان

---

[1] **المرجع السابق.** ص ص68، 72، 73.

[2] **المرجع السابق** ص ص72، 73.

لأسلوب انتقائي يتعلق بموضوعات الديموقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون في تدخلاتها في الدول الأفريقية بوجه عام، ويلاحظ في هذا الشـــأن تحـــرك السياســـة الأمريكية باتجاه محاولة التأثير داخل منطقة الفرنكفون الأفريقي ذاتها، ومنها دعوة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في عام 1999 للحكومة في ساحل العاج للإفراج عن زعماء المعارضة من حزب التجمع الجمهوري الذين اعتقلتهم الحكومة وذكـــر أن الإجراء الحكومي هدفه إسكات صوت المعارضة وأن الولايات المتحدة ســـوف تعيد تقييم علاقاتها مع الحكومة إذا انحسرت أو تراجعت فيها الموجة الديموقراطية وأن استمرار الحكومة في هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلي حرب أهلية ويؤثر فـــي أوضاع الاستقرار والتجارة والاستثمار، وهو الأمر الذي ترتب عليـــه رد حكومـــة ساحل العاج الذي تمثل في اتهام الولايات المتحدة بالتدخل والدعوة لإثـــارة العنـــف الداخلي، وإذا كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة تستخدمان مثل تلك الأســـاليب لتبرير تدخلهما في الشئون الداخلية للدول الأفريقية بطريقة أو بأخرى، فإن استخدام الولايات المتحدة لهذا الأسلوب في ساحل العاج التي تعتبر أحد القلاع الفرنكفونيـــة الأفريقية وللمرة الأولي إنما هو دلالة علي مسار ومـــدي التوجهـــات والتحركـــات الأمريكية في أفريقيا.(1)

كما سبق لوزير الخارجية الأسبق وارن كريستوفر إبان جولته الأفريقية عام 1995 أن رفع التحدي علنا في وجه الدبلوماسية الفرنسية ذات الحضور القوي في

---

(1) نفس المرجع السابق.

أفريقيا آنذاك، وكان كريستوفر عازماً على فتح باب المواجهة السافرة مع النفوذ الفرنسي في أفريقيا وقال: " لقد انتهى الزمن الذي كانت بعض الدول تقرر تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ " وأضاف: " إن أفريقيا بحاجة إلى دعم كل أصدقائها وليس إلى رعاية حصرية من قبل البعض " . ثم أختتم تصريحه بالقول: " إن زيارتي عززت ثقتي وقناعتي بأن على الولايات المتحدة الأميركية أن تحافظ على وجودها ونشاطها في هذه القارة " وقد عملت أمريكا بالفعل على زيادة وتيرة التبادلات التجارية وزيادة نسبة الاستثمارات في جنوب القارة وفي مناطق جنوب الصحراء.[1]

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها عازمة على التخلص من القيود التي كانت تحد من حريتها في القارة الأفريقية أثناء الحرب الباردة وقد عززت تحالفها مع جوناس سافيمبي زعيم الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا (يونيتا) الذي كان يقود المعارضة المسلحة بدعم أميركي مباشر ضد النظام الموالي للاتحاد السوفيتي سابقاً . وتقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم لدول أفريقية أخرى مثل أوغندا وبوروندي ورواندا وإثيوبيا في إطار علاقات ثنائية يجري تطويرها بهدوء. لقد سعت إدارة كلينتون السابقة ومن بعدها إدارة كل من جورج بوش الابن، باراك أوباماً إلى تقوية النفوذ الأميركي في القارة الأفريقية، حتى لو كان ذلك على حساب النفوذ الفرنسي التقليدي في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بعد أن

---

[1] د. جواد بشارة، **مرجع سبق ذكره.**

رسخت الهيمنة الأميركية على شؤون الكوكب وقيادة النظام العالمي وقد سبق لواشنطن أن أنشأت صندوق دعم لأفريقيا بقيمة 350 مليون دولار لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البني التحتية للقطاع الخاص وتشجيع الاقتصاد الحر وتفكيك منظمة الاقتصاد المخطط والمركزي وإنهاء ما يسمى بالقطاع العام لكي يسهل على مؤسساتها الخاصة التغلغل في النسيج الاقتصادي الأفريقي وقد أعلنت مؤسسة الاستثمار الأميركية الخاصة عبر البحار أنها ستستثمر 41 مليون دولار في خمسة مشاريع في أنجولا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا، وأنشأت صندوق البنية التحتية لأفريقيا لتقديم المساعدات والمعونات في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والتجهيزات الصحية لتوفير 7 آلاف فرصة عمل إضافية بتكلفة 350 مليون دولار وهذه هي الترجمة الفعلية والعملية لجولة بيل كلينتون في مارس 1998. وتركز الولايات المتحدة الأميركية على التذكير بفشل التجارب السابقة خلال العقود الثلاثة الماضية التي تلت سنوات الاستقلال في القارة السوداء وعلى فشل نماذج التنمية الاقتصادية الاشتراكية التي طبقها نيريري في تنزانيا وكاوندا في زامبيا، وفشل التجربة الماركسية اللينينة التي طبقت بشكل مأساوي في أنجولا وأثيوبيا، وأخيراً فشل نمط حكومة الحزب الواحد الشمولي في زائير وكينيا وتعتبر الإدارة الأميركية إن فشل تلك التجارب يعطي دفقاً قوياً للإصلاحات السياسية في أفريقيا منذ بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين. وحثت الدول

الأفريقية إلى انتهاج التعدية والاقتصاد الحر والعرض والطلب للاستجابة لمتطلبات العولمة لكن التجارب مازالت في بدايتها وتحتاج لجهد طويل.[1]

لقد دعم الكونغرس الأميركي خطوات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه السياسية الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية ووافق مجلس النواب على القانون التجاري المسمى " النمو والفرص في أفريقيا "، والذي يعتمد مبدأ الشراكة بدلاً من المساعدة وعلى إزالة الحواجز الجمركية عن صادرات 48 دولة أفريقية وفتح القارة بالمقابل للاستثمارات الأميركية حيث تشكل أفريقيا سوقاً قوامها 700 مليون مستهلك لا يصلهم سوى 7 بالمائة من صادرات الولايات المتحدة الأميركية التي لا تتعدى حصة أفريقيا من استيرادها واحد بالمائة وقد تضاعفت المساعدات خاصة الأميركية التي تقدم لأفريقيا خاصة في عهد بيل كلينتون حيث بلغت المساعدات الإنسانية 600 مليون دولار والمساعدات الاقتصادية 1400 مليون دولار وقد تغيرت طبيعة المساعدات الأميركية لأفريقيا، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية، أصبحت في الوقت الحاضر تتمل في إزالة الحواجز من جانب الدول الأفريقية وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد والإصلاح الإداري والاقتصادي لتقبل الاستثمارات الأجنبية وضمان مصالح الشركات المتعددة الجنسيات مع استمرار المعونات وتنمية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية غير

---

[1] المرجع السابق.

التقليدية لمساعدة أفريقيا على ولوج العصر التكنولوجي علي حد زعم الادعاءات الأميركية.[1]

إن تزايد الاهتمام الأميركي بالقارة الأفريقية مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدراً رئيسياً للمواد الخام والموارد الطبيعية إلى جانب كونها سوقاً استهلاكية هائلة كما ذكرنا قبل قليل حتى إن الإدارة الأميركية الحالية صارت تتحدث عن "النظام الأفريقي الجديد" وفقاً للمواصفات الأميركية حيث تريد أميركا ربط أفريقيا بها وتخلي هذه الأخيرة عن ارتباطاتها السابقة والتاريخية، لكن المأزق الذي يواجهه المسؤولون الأميركيون هو طبيعة الصراعات الداخلية وحدتها وتعقيدها فتجربة الصومال كانت درساً قاسياً للأمريكيين يجعلهم يفكرون مائة مرة قبل الإقدام على ما يسمى بالتدخل العسكري المباشر في شؤون القارة فالولايات المتحدة الأميركية تريد ضمان وجودها بدون مغامرات عسكرية ولا خسائر بشرية،وتكتفي واشنطن في الوقت الحاضر باستعدادها لتدريب قوات أفريقية من داخل القارة للقيام بمهام حظ السلام وأعدادها على إدارة الأزمات . وهكذا انفردت الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ واحتواء واستقطاب المشروع الفرنسي – البريطاني في " خلق قوة سلام أفريقية ". لقد شعر المسؤولون الفرنسيون بخطورة الهجمة الأميركية ضد مصالحهم في أفريقيا ولكنهم شعروا انهم عاجزون عن الوقوف في وجهها بمفردهم ولذلك رأى البعض " إن على الشركاء الأوروبيين أن يقفوا إلى جانب بلاده في

---

[1] المرجع السابق.

توازن القوى القائم بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا في أفريقيا " وشدد على " أن فرنسا ينبغي أن تكون واثقة من الاعتماد على شركائها الأوروبيين لأنها لا تستطيع أن تفعل ذلك وحدها وقال أن تفاقم الوجود الأميركي في أفريقيا يتطلب دوراً أوروبياً موحداً لمواجهته وعلى الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور مهم في أفريقيا. وأشار المسؤول الفرنسي أن الذي يحدو بأميركا للشروع بمثل هذا التحدي ليس لدوافع سياسية بحتة فحسب بل هناك دوافع اقتصادية وأوضح أن " نتائج الأبحاث والتنقيبات النفطية تحمل على الاعتقاد أن خليج غينيا يحوي احتياطات هائلة من النفط قد توازي في حجمها احتياطات الخليج العربي " وهذا ما يثير وأطماع الولايات المتحدة.[1]

**ب. السياسات والممارسات الأمريكية تجاه الدول الفرنكفونية الأفريقية:**

من خلال تناول السياسات والممارسات الفرنسية والأمريكية تجاه الدول الأفريقيةً، يلاحظ أن كلا الدولتين تستخدمان العديد من الأساليب في إطار التنافس بينهما في القارة الأفريقية، ومنها استخدام الدولتان لأسلوب انتقائي يتعلق بموضوعات الديموقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون في تدخلاتها في الدول الأفريقية بوجه عام، ويلاحظ في هذا الشأن تحرك السياسة الأمريكية باتجاه محاولة التأثير داخل منطقة الفرنكفون الأفريقي ذاتها، ومنها دعوة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في عام 1999 للحكومة في ساحل العاج (كوت ديفوار) للإفراج عن

---

[1] المرجع السابق.

زعماء المعارضة من حزب التجمع الجمهوري الذين اعتقلتهم الحكومة وذكر أن الإجراء الحكومي هدفه إسكات صوت المعارضة وأن الولايات المتحدة سوف تعيد تقييم علاقاتها مع الحكومة إذا انحسرت أو تراجعت فيها الموجة الديموقراطية وأن استمرار الحكومة في هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلي حرب أهلية ويؤثر في أوضاع الاستقرار والتجارة والاستثمار، وهو الأمر الذي ترتب عليه رد حكومة ساحل العاج الذي تمثل في اتهام الولايات المتحدة بالتدخل والدعوة لإثارة العنف الداخلي، وإذا كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة تستخدمان مثل تلك الأساليب لتبرير تدخلهما في الشئون الداخلية للدول الأفريقية بطريقة أو بأخرى، فإن استخدام الولايات المتحدة لهذا الأسلوب في ساحل العاج (كوت ديفوار) التي تعتبر أحد القلاع الفرنكفونية الأفريقية وللمرة الأولي إنما هو دلالة علي مسار ومدي التوجهات و التحركات الأمريكية في أفريقيا. وهذا يعني أن السياسة الأمريكية تتحرك في مناطق الاهتمام والمصالح خطوات محددة بغير اكتراث للقوى الفاعلة الأخرى، ووفقاً لقاعدة أنه على المتضررراللجوء إلى الولايات المتحدة، وقد استوعبت فرنسا هذ النهج والتحرك الأمريكي، وقد اختارت لنفسها نهجاً وتحركاً ودياً وتعاونياً غير مسبوق عبر عنه نيكولا ساركوزي خلال زيارته للولايات المتحدة، خلال عام 2007وعند إلقاء خطاباً له أمام الكونجرس الأمريكي.

**ج. السياسات والممارسات الأمريكية تجاه دول منطقة الساحل الأفريقية:**

**1. مكانة منطقة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية:**

لقد كانت دائما منطقة جنوب الصحراء الإفريقية في آخر الأولويات بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية حيث بقيت حتى 1960 المنطقة الوحيدة التي نجت من النفوذ الأمريكي، وأصبحت بعد ذلك ساحة للنزال غير المباشر بين القطبين المتصارعين خلال الحرب الباردة حيث إختفت إفريقيا من جديد عن الرادارات الأمريكية بعد سقوط جدار برلين عام 1995. وتوجد وثيقة رسمية للبنتاغون تؤكد (أنه في نهاية المطاف فإن مصالحنا الإستراتيجية في إطارها التقليدي بإفريقيا غير موجودة).إن السياسة الدفاعية الأمريكية تهدف إلى استقرار المنطقة على الأمد البعيد، أما على الأمد القريب فتهدف إلى محاربة المجموعات الإرهابية المتواجدة على التراب الإفريقي، وكذلك الحد من حركة المهربين الذين يمدون هذه المجموعات الإرهابية بالوقود، مما يؤدى إلى عدم استقرار المنطقة، وقد حددت الإستراتيجية الوطنية الأمريكية سنة 2002 فيما يتعلق بالتحدي الإرهابي (أن الخطر يأتي من الدول الضعيفة ليفقر الدول القوية) هذه التصريحات هي نفسها التي حددت في الوثائق الإستراتيجية لحكومة أوباما للبرنامج الشامل في إفريقيا.(1)

(1)Maya Kandel," Les Etats-Unis, l'Afrique," **Observatoire de la défense** (Fondation Jean-Jaurès / Orion, N° 22, 7 février 2013) pp.1, 2.

### 2. مجالات الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل:

تعطي الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا اهتماما (ولو في الشكل) للتعاون في مجال التأطير العسكري للقوات العسكرية الخاصة بمختلف الدول الإفريقية، وهو التعاون الذي تريد منه الولايات المتحدة أن يساعد على إقامة مؤسسات دستورية مدنية من خلال التعاون مع الدول الإفريقية في مجال التنمية والنمو الإقتصادي.وفي الواقع فإن السياسة الأمريكية تعتمد على استراتيجيه التعاون مع الدول الإفريقية عن طريق برامج الدعم الجهوي والإتفاقيات الثنائية، وهي الاتفاقيات التي تريد منها أمريكا بشكل أساس مساعدة الجيوش المحلية في تنمية قدراتها القتالية ضد الجماعات المسلحة.وتتمثل المهمة الأساسية للبنتاغون في إفريقيا في محاربة المجموعات الإرهابية الإسلامية في القرن الإفريقي (الصومال) وشبه الجزيرة العربية (اليمن) وذلك عن طريق نوعين من العمليات؛ هما: تكوين وتدريب القوات الإفريقية المحلية في نطاق برنامج التعاون على مكافحة الإرهاب والعمليات المباشرة للقوات الأمريكية عن طريق استخدام الطائرات الحربية بدون طيار والقوات الخاصة.[1]

لقد أصبح الساحل الإفريقي مستهدفا منذ العام 2002 حيث تم إطلاق برنامج "بان ساحل" المكثف الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب في أربع دول هي: مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا، هذا البرنامج

---

[1] **Ibid**. p.2.

أصبح يعرف بـــ"ترانس صحرا" منذ 2005 وستتوسع الدول المشاركة في البرنامج لينضم إليها كل من الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس، وبذلك ترتفع ميزانية البرنامج إلى ما يناهز 100 مليون دولار. ولبرنامج "ترانس صحرا" جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية التي تعرف بـــ"انديرينغ فريدوم" والهادفة إلى مكافحة واعتقال المنظمات الإرهابية العاملة في المغرب الإفريقي وفي الساحل.ويتم التعاون بين أمريكا والدول الإفريقية في النواحي العسكرية من خلال البرنامج الأمريكي العالمي للتكوين والتدريب العسكري، وهو البرنامج الذي يعمل على تكوين الجيوش المعنية في الأكاديميات الحربية الأمريكية، حيث يلاحظ ارتفاع أعداد المكونين من خلال البرنامج خلال السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع الميزانية المخصصة لدول جنوب الصحراء داخل البرنامج، وهي الميزانية التي كانت تبلغ حوالي 20.6 مليون دولار سنة 2008 لتصل إلى أكثر من 33 مليون دولار خلال عام 2012.[1]

### 3. التنسيق والتعاون الفرنسي – الأمريكي بمنطقة الساحل:

بمناسبة بداية عملية سيرفال، يلاحظ أن سوزان رايس المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة وخلال أحد اجتماعات المنظمة الدولية وصفت المقترحات الفرنسية بشأن التدخل في مالي بالنازية، وذلك رغم أن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أخبر باراك أوباما صبيحة بدء العمليات بانطلاقتها.أما وزير الدفاع الأمريكي ليون

---

(1) **Ibid**.pp.3, 4.

بانيتا فقد صرح بكل وضوح عند بداية العمليات الفرنسية بأن المسؤولية تحتم على أمريكا تقديم المساعدات لفرنسا في حربها على الإرهاب ضد الإسلاميين. وتعالت أصوات كثيرة من الحزب الجمهوري الأمريكي مطالبة بدعم أمريكي أكثر لفرنسا، وأدانت تقاعس الإدارة الأمريكية.وقد أدى اختطاف الرهائن دورا أساسيا في مشاركة البرلمانيين نفس الموقف في أعقاب تعليق هيلاري كلينتون على الهجوم الذي تعرضت له القنصلية الأمريكية في بنغازي في سبتمبر 2012. وفي هذا الإطار تضمن تصريح وزيرة الخارجية الأمريكيةالسابقة هيلاري كلينتون أمام مجلس الشيوخ "بأنه أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى إعطاء عناية أكثر لقوات الآفريكوم والقوات الإفريقية".ومن ناحية أخرى فإن تدخل قوات الآفريكوم طرح أيضا من طرف جون كيري في الجلسة التي أيدت انتشار تلك القوات من جديد، ولكن التراخي في الأمر من لدن البيت الأبيض جاء بالخصوص بعد تغيير المسار الذي حدث عندما ذهب وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا إلى باريس في نطاق جولته الأوروبية ليس خوفا من أن تفسر هذه الزيارة على أنها دعم كبير لفرنسا بل هي تصحيح للخطأ الأمريكي خصوصا مع الزيارة الحديثة لجون كيري الذي قد يفهم على أنه نوع من التنسيق والتعاون المشتك في مثل تلك الأزمات الدولية.[1]

---

[1] **Ibid**. pp.4, 5.

وربما يعزز من هذا الاعتقاد تلك الزيارة التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي جوي بيدن إلي باريس في الثالث من فبراير سنة 2013 خلال جولته الأوروبية ربما لتأييد الرئيس الفرنسي هولاند على قراره الحاسم بالتدخل العسكري في مالي، مؤكداً على التزام أمريكا بمواصلة تقديم الدعم اللوجستي الذي تقوم به واشنطن للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الفرنسية منذ الحادي عشر من يناير سنة 2013 وأشار نائب الرئيس الأمريكي أثناء تلك الزيارة إلى أن الولايات المتحدة قدمت في الرابع من فبراير 180 طن من الوقود و700 طن من المعدات و600 شخص بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي. وربما تكون تصريحات بايدن هذه قد جاءت بعد أن وصفت فرنسا المساعدات الأمريكية في الحرب المالية بالخجولة في حين أن 4000 جندي فرنسي يقاتلون على التراب المالي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أوضحت أن تراخي الإدارة الأمريكية عن التدخل السريع في ماليمرده إلى أن الحكومة المالية غير شرعية لكونها ناجمة عن إنقلاب عسكري، كما تحفظت إدارة باراك أوباما على إقحام أمريكا في حرب جديدة وخصوصا في دولة مسلمة أخرى، ومن الناحية الداخلية فإن العاصفة انطلقت في المؤتمر الجمهوري خلال الحرب على ليبيا، حيث لاحظ عدد من نواب الحزب نقص الميزانية المبرمجة من طرف البنتاجون للعمليات في منطقة الساحل مقارنة مع ما تخصصه فرنسا للمنطقة، في حين أنه من الأكيد

---

[1] **Ibid**. p.1.

أن الفرنسيين والأمريكيين لديهم نفس الأهداف في مالي بل والساحل.ولا شك أن واشنطن تود العمل بشكل مشترك في أفريقيا، وقد أبدت رغبتها عدة مرات في التعاون المتبادل بشكل أعمق مع كل من فرنسا وبريطانيا مع استثناء شكلي يتعلق بالضربات التي وجهتها الطائرات الأمريكية بدون طيار والعمليات التي توجهها القوات الخاصة الأمريكية خارج نطاق التحالف.وفي مجال حرب الطائرات بدون طيار ومكافحة الإرهاب المدعوم من طرف باراك أوباما والداعمين للعمل الأمريكي الأحادي؛ تعتبر الولايات المتحدة أنه لا مجال للتعاون لأن القضية تتعلق بأمر جد سري وبالسياسة الدفاعية الأمريكية.إن الإستراتيجية البسيطة المتبعة من لدن واشنطن في إفريقيا والتي يتمناها الأمريكيون هي إقامة نموذج يمكن استخدامه مستقبلا في مناطق أخرى.وقد كثفت الطائرات الأمريكية بدون طيار عملياتها في الصومال سنة 2012 كعلامة أولى على انتهاء عملية "سمارت بوور" التي قام بها جهاز الأفريكوم. لكن فضول واشنطن يدعوها إلى معرفة ما إذا كانت مالي ستكون أفغانستان فرنسا، حيث إن الأمريكيين باعتبارهم أشخاصا واقعيين يريدون الحكم على الطريقة الفرنسية المتبعة في حربها ضد القاعدة بمالي.[1]

**ج. التصورات الأمريكية لمنطقة المغرب العربي:**

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي منطقة حيوية لمصالحها، وتتجلى أهميته في كونه يقع في منطقة تطل على البحر الأبيض

---

[1] **Ibid**.p.6.

المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي، كما أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي نابع من رؤية سياسية أمريكية تعمل على تحجيم دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية، رافضة المنطق الكلاسيكي للنفوذ، الذي كان يعمل به إبان الحرب الباردة، وتتبلور الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة في مجموعة من المبادرات المعلنة لصالح دول المغرب العربي ككل أو لكل دولة على حدة، وعلى رأسها مشروع الشراكة الأمريكية ـ المغاربية المعروفة بمبادرة "إيزنشتات" و"مشروع الشرق الأوسط الكبير"، واتفاقية للتبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2006، بالإضافة إلى التعاون العسكري، ويمكن الإشارة إليهما كالتالي:[1]

1. **مبادرة إيزنشتات:** تأتي مبادرة إيزنشتات Ezeinchtad في سياق المنافسة الأمريكية ـ الأوروبية على منطقة المتوسط بصفة عامة، والمنطقة المغاربية بشكل خاص، فإذا كان الاتحاد الأوروبي يعتبر المتوسط والفضاء المغاربي مجالا حيويا بالنسبة إليه، ومن أجل ذلك أدخل الدول المتوسطية الجنوبية في شراكة معه، فيما يسمى بمسلسل برشلونة سنة 1995، فإن الولايات المتحدة

---

(1) الغالب عبد المجيد، "التنافس الأوروبي ـ الأمريكي على المنطقة المغاربية: الإستراتيجيات والبدائل":
http://www.cmes- maroc.com/ar/index.php?option-com_ content&view - article&id- 147&catid-40&Itemid-69

الأمريكية لم تبق مكتوفة الأيدي تجاه هذه المبادرة التي تهدد بالطبع مصالحها الجيو- اقتصادية، لذلك انبرت سنة 1998 إلى اقتراح مبادرة شراكة أمريكية - مغاربية من أجل ضمان استقرار المنطقة، تنخرط فيها دول المغرب والجزائر وتونس في السوق المعولم، فمن خلال زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية ستيوارت إيزنشتات لكل من تونس (17 يونيو 1998) والمغرب (18 يونيو 1998)، شرح المسؤول الأمريكي ملامح المبادرة التي تنهض على الأركان الأربعة التالية:

**الأول:** إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغاربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، وفي كل من المغرب والجزائر وتونس من جهة ثانية.

**الثاني:** التعاون مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة، حيث صرح "إيزنشتات" في هذا الصدد: "نحن نأمل بأن نشجع اتحاد المغرب العربي، وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة".

**الثالث:** التأكيد على الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل الأمد والمستديم لهذه المنطقة.

**الرابع:** ضرورة قيام الحكومات المغاربية المعنية بإصلاحات اقتصادية هيكلية ترمي إلى وضع الأسس لقيام قطاع خاص متطور.

من هنا تظهر الأهداف الحقيقية لمبادرة الشراكة الأمريكية ـ المغاربية، التي تتوجه بالأساس إلى سوق قوامه 85 مليون نسمة يتوفر على يد عاملة مؤهلة، وغير مكلفة، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي وقربها من أوروبا مما يجعلها أرضية للإنتاج الموجه للتصدير، خصوصا أن إفريقيا كقارة لازالت تذخر بالعديد من الموارد غير المستغلة، وهي من المنظور الأمريكي الوجهة الاستثمارية للرأسمال الأمريكي في القرن المقبل. إلا أن مبادرة إيزنشتات لم يكتب لها النجاح بسبب الخلاف الجزائري ـ المغربي، وأزمة لوكربي، وعدم انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، ووقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي غيرت الأوضاع الدولية، مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة إطار جديد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، وأوسع مجالاً من مجرد الفضاء المغاربي، وأقدر على الاستجابة للإنشغالات التي أصبحت تؤرق صناع ومتخذي القرارات الأمريكية، وقد تجلى ذلك الإطار الجديد في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

2. **مشروع الشرق الأوسط الكبير:** من المهم في البداية أن نسجل بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير موجه نحو فضاء جغرافي يجمع كل الدول العربية والإسلامية، بما فيها منطقة المغرب العربي، التي أصبحت إحدى الساحات الأساسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير. ومن الأمور التي تثير الاستغراب، أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم في مشروعها مصطلح "الشرق الأوسط الكبير" وهو مصطلح لم يسبق أن استخدم في علم الجغرافيا أو في السياسة أو

في علم التخطيط الاستراتيجي، بل هو مصطلح صمم من أجل الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من خلال هذا المشروع، وهذا المشروع يضم بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، علاوة على ذلك لقد جاء هذا المشروع في ظل محددات أنتجتها أو ساهمت في إنتاجها سياقات متعددة تتمثل في:

أ- أنها تأتي في سياق المعطى الجيوسياسي الجديد الذي هيمن على السياسة الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2001، والمتمثل في إعطاء الأولوية لما يسمى بإستراتيجية مواجهة الإرهاب من منطلق أنه هو ما يهدد العالم وما يرتبط به من تخوفات مبالغ فيها بامتلاك بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل.

ب- يرتبط بالمقاومة التي تواجهها الإدارة الأمريكية عالميا، لفرض تصور أحادي للعالم يعتمد على القوة وتفضيل المصلحة الأمريكية، دون استشارة الحلفاء بمن فيهم الأوروبيون نفسهم.

ج- المعاينة التي تنطلق منها الإدارة الأمريكية للأوضاع في العالم العربي، التي تستحضر مرجعيات متنوعة من خلاصات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ودراسات خبراء عرب أنفسهم.

وقد أثار المشروع ردود أفعال عربية ومغاربية متباينة بي الرفض والتشكك في مضامينه، وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي والذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في بعض دول المغرب العربي، والذي تمكنت من خلاله تعزيز

حضورها الثقافي في هذه الدول ومنافسة الحضور الثقافي الأوروبي، فقد بقي مشروع الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي يواجه تحديات جغرافية وعقبات تاريخية وثقافية، لم تكن مطروحة على المشروع الأوروبي عندما انطلقت المفاوضات لإقامة شراكة أوروبية – مغاربية، ضمن إطار مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية. خلال هذه الفترة الانتقالية تسجل الولايات المتحدة الأمريكية تقدما ومكاسب نتيجة دخولها لتحل محل تأثير نفوذ الاتحاد السوفيتي ومعسكره سابقا بشكل عام أو بشكل جزئي، طبقا لأوضاع كل حالة أو كل دولة في أفريقيا ومن بين هذه الدول يوجد عدد من الدول الفرنكفونية، وهذا يحدث قلقاً واهتماماً في السياسة الفرنسية تجاه القارة الأفريقية فهي تسعى منذ فترة لطرح وتنفيذ إطار جديد أو إنشاء توازن جديد منضبط يحفظ نفوذها ووجودها الحالي كما يعمل بأساليب متنوعة لاستعادة ما فقدته من مراكز ونفوذ داخل القارة الأفريقية.[1]

إن حالة مالي هي مثال آخر لمزاحمة الوجود الفرنسي حتى داخل الدول الفرنكفونية (السنغال، والدول المغاربية، وجيبوتي وغيرها)، حيث تعتبر واشنطن أهم المتبرعين بالمساعدات في نطاق التعاون الثنائي مع مالي وخصوصا في المجال الحربي، تلك المساعدات توقفت ولو شكليا منذ إنقلاب عام 2012، حيث تم إلغاء قيمة 247 مليون دولار من المساعدات الثنائية بين مالي والولايات المتحدة، بينما تم تحويل 119 مليون دولار من المساعدات الإنسانية. كما تم بشكل رسمي

---

[1] د. عبد الملك عودة: السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

إيقاف جميع أنواع المساعدات الأمريكية منذ مايو 2012 إثر حادث وقع في نهر النيجر نجم عنه مقتل ثلاثة جنود أمريكيين كانوا متواجدين في مالي تحت اسم ما يعرف بالقوات الخاصة، وبالتزامن مع هذا الحادث قامت الطائرات الأمريكية بدون طيار صيف 2012 بقتل العديد من الجهاديين في شمال مالي، كما عقد اجتماع (سري) بالبيت الأبيض خريف 2012 من أجل التخطيط لضربات ضد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شمال مالي.[1] وهو ما يعني أن هنك توجداً أمريكياً واقعياً حتى في الدول الفرنكفونية.

(1)Maya Kandel," Les Etats-Unis, l'Afrique," **Observatoire de la défense** (Fondation Jean-Jaurès / Orion, N° 22, 7 février 2013) p.4.

## ثالثا:

## مستقبل التنافس الفرنسي - الأمريكي في أفريقيا

في إطار التناول لمستقبل التنافس الفرنسي – الأمريكي في أفريقيا، يمكن التركيز على بعض الجوانب ومنها:

**أولاً: المسارات المتعلقة بمستقبل التنافس الفرنسي- الأمريكي في أفريقيا**

**أ. تعاظم التنافس الفرنسي ـ الأمريكي في القارة الإفريقية:**

لقد كانت الفكرة السائدة في أوروبا عموماً وفي فرنسا تحديداً تشير إلى أنه لا يوجد مشروع أميركي في القارة الأفريقية وأن الولايات المتحدة الأميركية لا تملك طموحات كبيرة فيها، وأن أفريقيا في نظر واشنطن ليست سوى احتياطي كبير للمعادن، كاليورانيوم والنفط والذهب، والزنك، والكوبالت، والماس، وغيرها، إلا أن الواقع أشار إل غير ذلك فالأهداف الأميركية تمثلت في تشديد القبضة على وسط أفريقيا للتحكم بالقارة شمالاً وجنوباً ثم السيطرة على ثرواتها عبر إشعال الحروب والأزمات النشطة والمتنقلة، وإن الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) يمكن أن تصبح مستعمرة أميركية جديدة، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة، أخذت تعطي الامتيازات وتوقع على العقود والصفقات حتى قبل السيطرة من جانب حلفائها على نصف البلاد. ومن أهم الاتفاقيات التي وقعها هي تلك المتعلقة بالتنقيب واستغلال مناجم الزنك والكوبالت إلى شركة أمريكية هي أميركا بيزال فيلد، كما أعلنت شركة دي بيريز العملاقة استثمارها لمناجم الماس وفتح مكاتب لها في جمهورية الكونغو

- زائير سابقاً- وكانت هذه الشركة في الماضي تسوق ثلث الإنتاج السنوي المقدر بـــ 22 مليون قيراط من الماس. هذه هي حقيقة خارطة الصراع والتنافس الغربية، الأميركي - الفرنسي - الأوروبي في القارة الأفريقية.

بيد أن الولايات المتحدة الأميركية غالباً ما تحركت بمعـــزل عـــن أوروبـــا وسعىت جاهدة لوراثة وشغل النفوذ الفرنسي السابق، والمنحسر تدريجياً عن القارة الأفريقية خاصة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وقد بدت ملامح التنافس، إن لـــم يكن الصراع، واضحة منذ عام 1999 عندما قام الرئيس الأميركي الأســـبق بيـــل كلينتون بجولته الأفريقية، والتي أثارت الخوف والترقـــب والحـــذر الشـــديد فـــي فرنسا بالرغم من تصريحه بأنه " لا يريد طرد فرنسا من أفريقيا " إلاّ أن المواجهة الأمريكية - الفرنسية على الساحة الأفريقية باتت أكثر وضوحاً، فكلمـــا انســـحبت فرنسا من منطقة سيطرت عليها الولايات المتحدة وتجاوزتها إلى منـــاطق أخـــرى، فعندما قامت فرنسا بخفض عدد قواتها المرابطة في أفريقيا بمعدل الربـــع تقريبـــاً بادرت الولايات المتحدة إلى تشكيل وتدريب قوات أفريقية بديلة تقوم بمهمة حفـــظ السلام في القارة التي تمزقها النزاعات الإقليمية والمحلية والحروب الأهلية، بحجة مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين أوضاعها المستقبلية.[1]

---

[1] المرجع السابق.

**ب. محاولة فرنسا التكيف مع الواقع الأمريكي في أفريقيا:**

تحاول فرنسا جاهدة الدفاع عن مصالحها التقليدية فى إفريقيا ولاسيما أن دولاً عديدة من هذه القارة منخرطة فى عالم الفرنكفونية والثقافة الفرنسية، وترتبط بفرنسا بروابط اقتصادية وعلمية وسياسية ولغوية. وتدرك فرنسا أنها لا تملك إمكانات التصدى للنفوذ الأمريكى المتزايد، لذلك فهى تؤيد "تقاسماً" ودياً للنفوذ فى هذه القارة. لكن الولايات المتحدة تحاول إحداث تغيير عميق فى المفاهيم الجيواستراتيجية فى القارة الإفريقية بغية السيطرة النهائية على دولها ضمن النظام الأحادى القطبية الذى تهيمن عليه وتسعى لتكريسه، ويذهب اهتمام الأمريكيين فى إفريقيا إلى مجموعات من الدوائر تغطي مجمل القارة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى، والقرن الإفريقى الكبير، والوسط الأفريقي، وصولاً إلى الجنوب الأفريقي، والغرب الأفريقي، والشمال الأفريقي.[1]

لقد حاولت السلطات الفرنسية شرح خطواتها التراجعية بأنها تأتى في إطار خطة شاملة لسياسة فرنسا الأفريقية، بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة في عام 1994 (منطقة البحيرات الكبرى، والمجازر الجماعية في رواندا، وسقوط نظام موبوتو في الكونغو- (زائير سابقاً) والذي كانت تدعمه باريس، وأشارت الدوائر السياسية الفرنسية أنها تحاول إزالة صفة الوجود الاستعماري الفرنسي عن نفسها برغم حصول جميع الدول الأفريقية على استقلالها. والحقيقة أن النفوذ الفرنسي في

---

(1) د. ياسر أبو حسين،" العلاقات الإفريقية الفرنسية "**منارات أفريقية** (3 فبراير 2011).
http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/18/159

القارة الأفريقية كان في الماضي قوياً ومؤثراً لكنه مُني بهزائم متتالية وتفاقم النفقات العسكرية التي تثقل كاهل الميزانية الفرنسية في الداخل والخارج، خاصة وأنه كان على فرنسا ترشيد اقتصادها ونفقاتها للدخول في نظام العملة الأوروبية الموحدة. وحاولت فرنسا طمأنة الدول الأفريقية المرتبطة بها بالرغم من تقهقرها وتراجع نفوذها بأنها ستفي بكافة التزاماتها الدفاعية نحوهم. وأن القوات الفرنسية المتبقية في أفريقيا لن تتدخل في النزاعات القائمة بين مختلف القوى والأطراف الأفريقية في أي بلد كان وأنه سيعاد النظر في خارطة تواجد وتوزع هذه القوات ومواقعها.[1]

أما رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ليونيل جوسبان فقد صرّح " بأن السياسة الفرنسية الجديدة تجاه أفريقيا تهدف - بالاتفاق مع جميع رؤساء الدول الأفريقية - إلى أخذ الاهتمامات الأمنية للدول الأفريقية في الاعتبار بشكل أفضل، وشدد على رغبة فرنسا في إنشاء قوة من الدول الأفريقية لحفظ السلام لكي يتاح لها أن تملك زمام الأمور بنفسها، وبالرغم من ذلك تسعى باريس لإعادة توزيع قواتها في أفريقيا وفقاً لاستراتيجية أمنية جديدة، بعد أن كانت تتمركز في قواعد محددة موزعة في أفريقيا الوسطى، والجابون، وتشاد، وساحل العاج، وجيبوتي، والسنغال، وقامت وزارة الدفاع الفرنسية بالفعل بإغلاق قاعدة " بوار" في جمهورية أفريقيا الوسطى مقابل تقوية وتعزيز مواقع لها في الجابون وتشاد لأسباب استراتيجية. وبالرغم من

---

[1] المرجع السابق.

استمرار التواجد العسكري الفرنسي، وتقــديم المســاعدات الماديــة والاقتصــادية والعسكرية إلى الدول الأفريقية الشريكة. ويبدوأن فرنسا لم تستوعب جيداً التحولات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانتهاء مرحلة التنافس القطبي، مما كـان يترك لها مجالاً للمناورة في إطار التنافس على مناطق النفوذ بين الكتلتين الشــرقية والغربية. ولكن بعد حرب الخليج ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الدوليــة العظمى في العالم وباقي حلفائها يدور في فلكها مما أصابها بالغرور والانفــلات والتهور فقررت مراجعة الكثير من تحالفاتها وعلاقاتها الدولية وإعــادة صــياغتها وفق مصالحها الخاصة فقط.[1]

وبالتالي فقد ارتكبت فرنسا العديد من الأخطاء في تعاملهــا مــع الأزمــات والملفات الأفريقية مما قاد إلى خسارتها لمصداقيتها ومكانتها السابقة لدى العديــد من الزعماء الأفارقة والشعوب الأفريقية، وقد تخبطت سياستها في تلــك المنطقــة، وتورطت في أسوء الحروب دموية خاصة تلك التي حدثت في منطقــة البحيــرات الكبرى. فقدمت باريس الدعم لقبائل "الهوتو" في رواندا سنة 1994 إبــان حكــم الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران رغم أنها تعرف أن تلك القبائل كانت تقوم بمجازر ضد قبائل "التوتسي"، وذلك في أعقاب إسقاط طــائرة الــرئيس الروانــدي جوفينال هابيا ريمانا الذي ينتمي إلى قبيلة الهوتو وكانت نتيجة هذا التدخل وقوع مئات الآلاف من الضحايا. وقد دفعت فرنسا ثمناً باهظاً وحُمِّلَتْ مسؤولية ما حــدث

---

[1] المرجع السابق.

خاصة بعد استيلاء الجبهة الرواندية على الحكم، وبدء عمليات مطاردة وانتقام واسعة ضد "الهوتو" ومحاكمة المسؤولين منهم عن المجازر التي ارتكبوها ضد "التوتسي"، وهروب مئات الآلاف إلى زائير ليواجهوا الموت هناك أيضاً على أيدي مسلحي التوتسي الذي شاركوا في عملية إطاحة بنظام موبوتو الذي تدعمه فرنسا، وحصلوا على دعم وتعاون حكومة بوروندي " التي تحكمها قبيلة التوتسي أيضاً والتي تتمتع بالدعم الأميركي.[1]

لقد فشلت فرنسا في توفير الحماية لحوالي مليون لاجيء رواندي مشردين في الغابات الزائيرية (الكونغولية)، حتى تعرضوا للموت ولأنواع العذاب الشديد وهذه مسؤولية إنسانية تقع على عاتق فرنسا، ولم تنجح في حماية نظام موبوتو من السقوط بقيادة المعارض لوران ديزيريه كابيلا، الذي كان يحظى هو الآخر بدعم الولايات المتحدة الأمريكية. فأمريكا ماطلت وناورت لتمنع فرنسا من تشكيل قوة سلام دولية لا تكون فيها لأميركا اليد الطولى. وكذلك ممانعة الحكومة الرواندية الجديدة والانقلابيين الزائريين لقناعتهم بأن فرنسا تهدف من وراء مساعيها إلى إعادة الاعتبار للـ " الهوتو " المؤيدين للنظام الرواندي السابق الموالي لفرنسا. وأخطأت فرنسا مرة أخرى عندما حاولت مستميتة إنقاذ نظام موبوتو بمده بالمال والسلاح والمرتزقة الذين وقفوا إلى جانب جيش موبوتو، الذي كان تسعى الولايات المتحدة الأميركية للتخلص منه خلسة ووضع كابيلاً حليفها الجديد مكانه. وهكذا

---

[1] المرجع السابق.

ظلت أميركا أهم مؤيد وداعم ومساند لحركة التمرد الزائيرية بحجة تطويق النفوذ الشيوعي في أفريقيا واحتوائه. ولم تخف الولايات المتحدة علاقاتها مع كابيلا ولقاءات المسؤولين الأميركيين به عدة مرات. وأعلنت واشنطن أن موبوتو أصبح في عداد المنتهين ومن الماضي حتى قبل سقوطه، وأيدت ضرورة تخليه عن السلطة بعد أن ابتعدت عنه منذ سنوات وتركته عالة على فرنسا، حيث صرح نيكولا بيرنز بهذا الصدد "لقد انتهت صداقتنا مع موبوتو بانتهاء الحرب الباردة فلم تعد لنا حاجة إليه".[1]

وهكذا بقدر ما كانت فرنسا تتراجع بخطوات سريعة في شأن القضايا التي كانت تتبناها وتدافع عنها كانت أميركا تتقدم بخطوات أسرع لتربح مواقع جديدة في القارة الأفريقية، المواجهة الفرنسية – الأميركية في أفريقيا مستمرة ولم تنته بانتهاء الملف الجزائري بخسارة فرنسا وفوز أميركا. وقد انتصرت واشنطن على باريس في جولة أخرى تتعلق بمحاولة فرنسا التجديد للأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي وإصرار الولايات المتحدة الأميركية على إنهاء خدماته. كما سبق لوزير الخارجية الأسبق وارن كريستوفر إبان جولته الأفريقية عام 1995 أن رفع التحدي علنا في وجه الدبلوماسية الفرنسية ذات الحضور القوي في أفريقيا آنذاك. إن ما سبق يوضح إلى أي مدى تتحرك الولايات المتحدة داخل القارة الأفريقية بثقة وبفاعلية نحو تحقيق أهدافها ومصالحها، بل وتحاول الولايات

---

[1] المرجع السابق.

المتحدة التوظيف والاستثمار للوجود الفرنسي المتراجع لخدمة تلك الأهداف والمصالح الأمريكية، بالمقارنة بالسياسة الفرنسية التي تتبنى تارة سياسة تتراوح بين التردد تارة، أو الدفاع تارة ثانية، أو التكيف تارة أخرى وبهدف مجرد المحافظة على البقاء داخل أفريقيا.

إن السؤال المطروح بالنسبة للسياسة الفرنسية في أفريقيا هو هل سوف تتكيف وتعيش مع التواجد الأمريكي المتعاظم في أفريقيا؟ أما السؤال المطروح بالنسبة للدول الأفريقية فهو هل تستمر أم تتغير الارتباطات مع السياسة الفرنسية وخصوصا الدول الفرنكفونية منها؟

**ج. محاولة فرنسا التكيف مع الواقع السياسي للدول الأفريقية:**

يمكن بعد ذلك الإشارة إلى أنه منذ عام 1990 فصاعدا حدثت بعض التغييرات في سياسة فرنسا الخارجية تجاه أفريقيا أو ما يمكن أن يطلق عليه تكيف استراتيجي مع المتغيرات والمستجدات الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، والتي علي ما يبدو تشير إلى نهاية عصر ما بعد الاستعمار، كما تشير إلى حدوث تغير كبير في شبكة العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية السابقة، وتتسم عملية التكيف تلك مع الوضع الراهن وفي إطار علاقات فرنسا بأفريقيا بتحول في العلاقات العسكرية التي تربط فرنسا بالدول الفرنكفونية إلى علاقات متعددة الأطراف، وكذلك التركيز علي قضايا الأخلاق والحكم الجيد والسلام والبناء والاستقرار، بالإضافة إلى القيام بإجراءات إصلاح التعاون في باريس ذاتها وتتجسد

هذه الإجراءات بصورة أساسية في تحول مشروعات التعاون الفرنسية لتصبح ذات طابع عالمي ومن ثم أصبحت جزءا من مهام وزارة الخارجية وما يعنيه ذلك من انتهاء وزارة التعاون الدولي (أو ما كان يطلق عيه بشكل غير رسمي في باريس وزارة الشئون الأفريقية) التي كانت مهمتها الأساسية تنصرف إلى تعزيز التعاون بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في أفريقيا، وبالتالي يمكن الإشارة إلى أن مثل تلك التغييرات والتحولات قد تدفع إلى إنهاء الوضع الاستثنائي لأفريقيا، وبداية عودة القارة لوضعها العادي في أجهزة صنع السياسة الخارجية الفرنسية.[1]

إن ما سبق يعني أنه في إطار نظام عالمي قديم يختفي ونظام عالمي جديد يتشكل فان القلق الفرنسي له ما يبرره (من وجهة النظر الفرنسية) تحسبا وخشية علي النفوذ والمواريث والارتباطات التي تعبر عنها مؤسسات المنظمة الفرنكفونية خاصة أن عددا من المتناقضات والمشكلات الكبيرة تبرز في الساحة الأفريقية وفي الساحة الفرنسية ذاتها ومن الأمثلة علي ذلك موضوع الهجرة والعمالة الأجنبية في فرنسا، والقيود المفروضة عليها وترحيل أعداد كبيرة من هؤلاء العاملين إلي بلادهم الأفريقية، وموضوع انهيار وتصدع النظم السياسية الأفريقية التي تعاونت في فترة الحرب الباردة، وهي تقع حاليا تحت ضغط فرنسي وأمريكي للتحول نحو الحكم المدني الديموقراطي متعدد الأحزاب، وحقوق الإنسان وحرياته، وموضوع

---

[1] أناتولي ن. آبيسي، " تغير علاقات القوة والتكيف الاستراتيجي في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا" ترجمة د. صبحي قنصوة في، **آفاق أفريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الأول، العدد الثاني صيف 2000) ص ص49، 50.

الخصومة المستمرة بين اللغة والثقافة الفرنسية وبين اللغات والثقافات لوطنية في عدد من الدول الفرنكفونية، وشعور المثقفين الوطنيين في هذه الدول بأن هناك توجهات وممارسات تتمبغرض تهميش اللغة والثقافة الوطنية، ومن الأمثلة علي هذا ما تلاقيه دعوات وخطط التعريب في دول الشمال الأفريقي من ضغوط وعقبات من جانب النخبة المتفرنسة.[1]

**ثانياً: انعكاسات التنافس الفرنسي/ الأمريكي علي السلم والأمن الإقليمي الأفريقي**

ما تقدم يشير إلي أن تنافس كل من السياستين الفرنسية والأمريكية في القارة الأفريقية والذي يعبر بدوره عن حجم وكثافة الأهداف والمصالح لكل منهما، ففـــي ذات الوقت فسوف تترتب عليه انعكاسات علي حالة وواقع السلم والأمن الإقليمـــي الأفريقي، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

**أ. انعكاسات التنافس الفرنسي/ الأمريكي على الواقع السياسي في أفريقيا:**

إن اقتران التنافس بالأهداف وبالمصالح العليا للدولتين الأمريكية والفرنســية، سيؤدي إلى تغيير خريطة النفوذ السياسي لصالح أحدهما أو كليهما، ولكن ذلك سيتم على حساب الدول الأفريقية المستهدفة بممارسة التوسع والنفوذ عليها لقد أدَّى فشل سياسة فرنسا السابقة في كل من رواندا والكونجو الديمقراطية، إلى سعي بــاريس لإحداث نقلة شكلية في إستراتيجياتها في منطقة البحيرات العظمى، هذه النقلة تتمثل في استخدام وسائل السياسة الخارجية الأمريكية نفسها من إعلان دعمهـــا لحقــوق

---

[1] د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، **مرجع سبق ذكره**.ص ص82، 83.

الإنسان وتأييد الأنظمة الحاكمة، أيًّا ما كانت توجهاتها، أو بمعنى آخر: هل تمثل الأغلبية أم الأقلية، ولعل هذا يفسِّر أسباب حرص وزير خارجية فرنسا الأسبق هوبير فيدرين في جولته خلال الفترة بين 12 إلى 14 أغسطس 2001م على الاتصال بالدول التي تساند المتمردين في الكونجو، وهي رواندا وأوغندا، بل ولقائه بزعماء المتمردين الذين ينطلقون من هذه الأراضي لشنِّ هجماتهم ضد نظام الرئيس الكونجولي الحالي جوزيف كابيلا، في الوقت ذاته اعترض فيدرين خلال جولته على استخدام أسلوب الحسم العسكري من قبل النظام في كينيا، ومن ثَم تمثَّل الطرح الفرنسي في هذا الشأن في التأكيد على أهمية تنفيذ بنود اتفاق لوزاكا للسلام الذي تم توقيعه في يوليو عام 1997م، والذي كان يقضي بسحب القوات الأجنبية الموجودة في الكونجو سواء المساندة للنظام (أنجولا - زيمبابوي - ناميبيا) أو تلك المؤيدة للمتمردين (رواندا - أوغندا) ونشر قوات مراقبة تابعة للأمم المتحدة بعد أن يتم جمع الأسلحة من الميليشيات المتقاتلة، ودمج هذه الميليشيات في الجيش الوطني. ولقد عرضت فرنسا أن تشارك بالقسم الأكبر من القوات التي سيتم نشرها في الإقليم.

وهكذا يلاحظ أن باريس تسعى للحفاظ على نفوذها في المنطقة من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحية، وضمان الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية من ناحية ثانية، حتى وإن تطلَّب ذلك إحداث نقلة شكلية في أدوات تنفيذ سياساتها الخارجية في المنطقة، وهكذا تؤكِّد فرنسا كغيرها من الدول الكبرى أن مفهوم المصلحة سيظل هو الحاكم لتوجهات هذه الدول.

ثالث العوامل وأهمها على الإطلاق هو صراع النفوذ في داخل القارة الأفريقية بين فرنسا والولايات المتحدة. فتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا واتساع نفوذ اليمين المتطرف، اضطرت فرنسا لتخفيض معوناتها للدول الأفريقية وخاصة الدول الناطقة بالفرنسية. وترافق ذلك ولنفس الأسباب تقريبا مع تخفيض الوجود العسكري الفرنسي في هذه الدول حتى وأنه من بين 22 دولة تربطها معاهدات دفاعية مع فرنسا، انحصر الوجود العسكري الفرنسي حاليا في أربعة دول فقط. ومن الطبيعي أن تقود مثل هذه الإجراءات إلى التقليل من ارتباط هذه الدول ونخبها السياسية بفرنسا وبالتالي بحثها عن مصادر جديدة للمعونات والدعم السياسي والعسكري. ورغم أن الولايات المتحدة لم تقدم نفسها كبديل للنفوذ الفرنسي إلا أنها شجعت بروز أجيال جديدة من القيادات السياسية مستفيدة من غياب أي ماضي استعماري خاص بها ورافعة لشعارات التحديث والديمقراطية والتعددية.[1]

ومن ناحية أخرى فقد كانت هناك تصريحات صادرة عن رئيس وزراء فرنسا خلال زيارته إلي واشنطن في تلك الأثناء دارت حول استعداد فرنسا للقيام بتعاون جديد مع أمريكا في أفريقيا وأن الدينامية الأمريكية ليست مؤامرة ضد فرنسا، وأن استمرار فرنسا في الاهتمام وتقديمها للمعونات لا يمنع من التعاون مع جميع الدول ذات الاهتمام، وأن الوجود العسكري الفرنسي يشهد إعادة ترتيب

---

[1] رشيد سعيد: "العلاقات الفرنسية السودانية في سنوات الإنقاذ"، (3، ديسمبر 2000).

وتكيف مع الأوضاع العالمية والأفريقية ولن يتمر وجودا مكثفا وإنما سوف يتحول إلي قوات لحفظ السلام وتدريبها وتسليحها وبالتوافق مع ما تأخذ به بريطانيا وأمريكا أيضا.(1)

**ب. انعكاسات التنافس الفرنسي/ الأمريكي على الواقع الأمني في أفريقيا:**

إن اقتران التنافس بالأهداف وبالمصالح العليا للدولتين الأمريكية والفرنسية داخل القارة الأفريقية، سيؤدي إلى التوظيف والاستثمار المستمر لكل أنواع التدخل بصوره المباشر وغير المباشرة من أجل تحقيق تلك المنظومة من الأهداف والمصالح، وهو الأمر الذي سيكون على حساب سيادة واستقلال الدول الأفريقية، وأمنها واستقرارها، ويلاحظ في هذا الشأن أن كلا الدولتين تستخدمان حججا وذرائع لتبرير تدخلهما، ومنها ما يسمى بمعادلة الأمن والاستقرار والتنمية، فالسياسة الفرنسية تعطي الأولوية للفئة السياسية العليا التي ترى أن الأمن والاستقرار مدخلاً إلي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما تعطي السياسة الأمريكي الأولوية للفئة الاقتصادية العليا التي تري أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي المدخل إلي الأمن والاستقرار، وهذا الاتفاق والاختلاف في الأولويات السياسية بين الدولتين هو ترجمة وتعبير عن المصالح القومية لكل منهما في القارة الأفريقية، ففرنسا لديها قاعدة اقتصادية وثقافية ولغوية موجودة وموروثة وتريد أن تبني فوقها نفوذا سياسيا متناميا، بينما الولايات المتحدة تعمل علي توسيع

---

(1) د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، **مرجع سبق ذكره.** ص ص86، 87.

القاعدة الاقتصادية والثقافية اللغوية لتكون قاعدة متينة لممارسة النفوذ السياسي المتنامي في أفريقيا، وفي هذا الشأن تذهب وجهة النظر الأمريكية تجاه التركيز على أن أفريقيا تشكل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، لما فيهامن فرص وإمكانيات واعدة، وأنه سبق لرجال الأعمال والمال الأمريكيون أن تركوا أفريقيا لزمن طويل منطقة نفوذ للمنافسين الأوروبيين. وأن الظروف والمستجدات الراهنة لا تسمح بالإبقاء على هذا الوضع.

إن واقع ما بعد انتهاء الحرب الباردة والضغوط الداخلية والخارجية من أجل تبني الأيديولوجيا الليبرالية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، قد دفع الأجيال الجديدة من المواطنين داخل الدول الأفريقية للدخول في صراعات مع النخب الحاكمة المرتبطة بفرنسا مما خلق العديد من بؤر التوتر في القارة، ومنها على سبيل المثال الكونغو الديمقراطية، والكنغو برازافيل، ورواندا، وبوروندي، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، والقائمة تطول. ولم تستطع فرنسا بسبب كل ما ذكر التدخل مباشرة كما اعتادت في الصراعات السياسية داخل هذه الدول وحسمها في الاتجاه الذي تريده.[1]

ومن ناحية أخرى فإن حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة الداخلية وفيما بين الدول الأفريقية وإن ظل موضع اهتمام كل من السياستين الفرنسية والأمريكية، ولكن المداخل والأساليب فيها تختلف في كثير من الأحيان عن بعضها البعض،ففي حين سبق للسياسة الفرنسية أن اقترحت عقد مؤتمر دولي أفريقي لبحث مشكلات

---

[1] راوية توفيق، **المرجع السابق.**

ونزاعات هضبة البحيرات العظمي ووسط أفريقيا عامة بحضور الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً)، فإن السياسة الأمريكية لأسبابها الخاصة لم تستجب لهذا الاقتراح، ومن ثم قامت فرنسا بالدعوة لقمة فرنسية/ أفريقية شارك فيها الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية(الاتحاد الأفريقي الآن) وعرضت في مقدمة جدول أعمال المؤتمر البحث عن حل سلمي لأزمة الكونغو الديموقراطية، والنزاع الإثيوبي/ الإريتري، ودور التنظيم القاري الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا لحفظ السلام في أفريقيا.[1]

**ج. انعكاسات التنافس الفرنسي/ الأمريكي على الواقع الاقتصادي في أفريقيا:**

تجدر الإشارة إلى أنه مع منتصف تسعينيات القرن الماضي ساد التنافس على القارة الأفريقية بين الأقطاب المتعددة للنظام الاقتصادي الدولي نتيجة تزايد فرص استغلال القارة استثمارياً وتجارياً. ورغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (خاصة فرنسا) على الساحة الأفريقية فقد اتضح ذلك من خلال سياستيهما وردود أفعالهما تجاه أحداث ومشكلات وقضايا القارة، وإن كان هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس لعدة اعتبارات منها أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حلفاء، ولن يتصارع بعضهم مع بعض بشأن طموحات كل منهما على الساحة الأفريقية، كما يشير البعض إلى أن السلوك الأمريكي إنما

---

[1] د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، **مرجع سبق ذكره**. ص89.

هو مجرد إحياء للنمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد على أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في أفريقيا، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة.[1] وهذا الاعتقاد لا يتناقض مع الواقعية السياسية الأمريكية التي تفضل التوظيف والاستثمار لأكبر عدد من الحلفاء في إطار وضع أهدافها ومصالحها العالمية العليا موضع التنفيذ الفعلي.

ومن ناحية أخرى فإن كل من الولايات المتحدة وفرنسا تدركان في الوقت الراهن أن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين والهند وتركيا وإيران. وقد تطورت سياسات تلك الدول تمشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فاليابان انحصر دورها في البداية على تقديم المساعدات إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في القارة الأفريقية وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد الاتجاه إلى تهميشها؛ وذلك بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا - المعروف باسم تيكاد - عام 1993م ثم عقد المؤتمر الثاني عام 1998م. وبصفة عامة تركز اليابان في علاقتها مع أفريقيا على الجانب الاقتصادي مستخدمة في ذلك عدة أدوات أهمها المساعدات

---

[1] راوية توفيق: المرجع السابق.

والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعد اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية تسعينيات القرن العشرين.[1]

على الرغم من واقعية التنافس الفرنسي/ الأمريكي في القارة الأفريقية، وخصوصا منذ انتهاء الحرب الباردة، إلا أن الواقع يشير أيضا إلي إمكانية أن يكون هنالك نوع ما من التفهم والتفاهم الفرنسي/ الأمريكي حول هذا التنافس المحكوم والمنضبط في الأسواق الأفريقية طبقا لمبدأ العرض والطلب في الاستثمار والتجارة، وخاصة بعد الاتفاق بين الدول الصناعية الكبرى وموافقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نوفمبر 1997 علي تجريم رشوة المسئولين الأجانب عند عقد الصفقات التي تعرضها أو تتنافس فيها الشركات الدولية،وكان هذا مطلبا أمريكيا من قبل كما تظهر مؤشرات التفهم والتفاهم في قيام السياسة الأمريكية بإبلاغ الجانب الفرنسي مقدما بأهداف رحلة الرئيس كلينتون لأفريقيا في شهر مارس 1998 ثم الاتصال التليفوني بين الرئيسين كلينتون وشيراك قبل نهاية الرحلة التي زار فيها الرئيس الأمريكي دولة السنغال والحديث عن النتائج والرؤية لمستقبل التعاون بين الدولتين.[2]

**د. انعكاسات التنافس الفرنسي/ الأمريكي على الواقع الاجتماعي في أفريقيا:**

في إطار التنافس الفرنسي/ الأمريكي داخل القارة الأفريقية، يلاحظ أن ذلك سيركب تأثيراته على الواقع الاجتماعي الأفريقي، من خلال عملية التأثير على

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] د. عبد الملك عودة: السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، **مرجع سبق ذكره.** ص86.

النخب السياسية والشرائح المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المتلقية للمساعدات والمعونات والمنح من ناحية، ومن خلال التأثير أيضا على توجهات وسياسات وسلوكيات وممارسات تلك النخب. وستتفاوت ردود الأفعال لها وفقاً لمدى سلبية أو إيجابية تلك التأثيرات.

**هـ. انعكاسات التنافس الفرنسي/ الأمريكي على الواقع الثقافي في أفريقيا:**

يشير الواقع الأفريقي إلى انتشار وتمدد الثقافة الأمريكية وتوسعها داخل أرجاء القارة الأفريقية المختلفة، وخصوصا داخل الدول الفرنكفونية، وهو الأمر الذي يعطي انطباعا بأن هناك صراعا ثقافيا أيضا بين الدولتين في إطار التنافس بينهما، وأنه سيمتد لعقود قادمة من الزمان، وتجدر الإشارة إلى أن كلا من السياستين الفرنسية والأمريكية لم تعد تتقيد بحدود المفهوم الثقافي القديم لتقسيم أفريقيا إلي مناطق أنجلوفون وفرنكفون ولوزفون فالهجمة الاقتصادية الأمريكية لا تتوقف عند الحدود أو هذا المفهوم الموروث، والدليل علي ذلك أن زيارات المسئولين الأمريكيين والفرنسيين لا تلتزم ولا تتقيد بهذا التقسيم الثقافي الموروث، كما أن مجمل النشاط لا يتوقف علي النشاط الاقتصادي بمجالاته المتنوعة بل امتد إلي مجالات النشاط الثقافي واللغوي والإعلامي في صوره الحديثة مثل الإنترنت وقنوات الإرسال بالراديو والتليفزيون وإنشاء الجامعات والمراكز الثقافية والمنح الدراسية لطلاب الدراسات العليا بالجامعات والتدريب والمعونة الفنية.[1]

---

[1] **المرجع السابق.** ص89.

**ثالثاً: رؤية مستقبلية للتنافس الأمريكي ــ الفرنسي في أفريقيا**

**أ. تنامي السياسات الترغيبية (الإغوائية) تجاهالأنظمة الحاكمة داخل الدول الأفريقية:**

في إطار التنافس المحموم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الفرنسية في أفريقيا، يلاحظ أن الولايات المتحدة، تستخدم العديد من أنواع القوة الناعمة والصلبة، للإستحواز على ولاء الأنظمة الحاكمة في أفريقيا، سواء من خلال تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي، أو الدعم العسكري والأمني، أو الدعم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على المستويات الداخلية/ الوطنية، أو على المستويات الخارجية/ الإقليمية والدولية.

وفي هذا الشأن فقد دعت إلى إنعقاد القمة الأمريكية – الأفريقية الأولى التى فى الفترة من الرابع وحتى السادس من شهر أغسطس 2014 بحضور رؤساء دول وحكومات نحو خمسين دولة أفريقية. وتحت شعار «الاستثمار فى الجيل القادم» في أفريقيا، ولكن هل تحقق السياسة الأمريكية وأولوياتها كما انعكست فى أجندة القمة استثمارا أفضل فى الجيل الجديد فى القارة؟يبدو من أجندة القمة أن الملف الاقتصادى، وتحديدا زيادة الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، هو عنوان السياسة الأمريكية فى أفريقيا فى الفترة القادمة. وقد عبر عن ذلك بوضوح الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى كلمته الافتتاحية لمنتدى الأعمال الأمريكى-الأفريقى، حيث أشار إلى أفريقيا باعتبارها قارة الفرص التى تضم عددا من أسرع الاقتصاديات نموا فى العالم، ويتزايد بها حجم الطبقة الوسطى، وتجتذب استثمارات

مباشرة من الاقتصاديات الصاعدة. وقد بات واضحا أن الولايات المتحدة تسعى من خلال استحداث آلية القمة أن تلحق بالقوى الصناعية الأخرى التى ضاعفت حجم تجارتها واستثماراتها فى القارة الأفريقية، وعلى رأسها الصين التى وصل حجم تجارتها مع أفريقيا العام الماضى إلى أكثر من مائتى مليار دولار، أى ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال التجارة الأمريكية مع القارة.[1]

لذلك كان الحدث الأبرز فى القمة إعلان أوباما عن استثمارات أمريكية جديدة فى القارة بقيمة 14 مليار دولار فى مجالات الطاقة والبناء والنقل والقطاع المصرفى، هذا بالإضافة لتخصيص 7 مليارات دولار لدعم الصادرات الأمريكية لأفريقيا، والتى لا يتعدى حجمها حاليا.51% من إجمالى الصادرات الأمريكية. كما أعلن الرئيس الأمريكى عن دعم إدارته لتجديد وتوسيع نطاق قانون الفرص والنمو الأفريقى (أجوا)، الذى يسمح بدخول بعض السلع الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب ولمبادرة دعم الطاقة فى أفريقيا، والتى أطلقها أوباما خلال صيف 2013 لمضاعفة إنتاج الطاقة فى بعض الدول الأفريقية. وتبدأ المبادرة بست دول أفريقية، ثلاث منها من دول حوض النيل وهى إثيوبيا، وتنزانيا، وكينيا، بالإضافة إلى غانا وليبيريا ونيجيريا فى الغرب الأفريقى.[2]

---

[1] راوية توفيق،" القمة الأمريكية – الأفريقية: بشرة خير للجيل القادم؟" **الشروق** (9 أغسطس 2014).
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate-09082014&id-d08db088-a87a-4c2f-96d5-a68aeb15486c

[2] **المرجع السابق.**

وإن كان يمكن للمليارات الأمريكية التى ستتدفق إلى أفريقيا أن تعزز النمو الاقتصادى فى القارة وتعزز فرص الشركات الأمريكية فى ظل المنافسة الشرسة مع الدول الأخرى، فإن ذلك قد لا يترجم بالضرورة إلى حياة أفضل للشعوب الأفريقية بصفة عامة، وللجيل الجديد الذى تزعم الإدارة الامريكية بأنه تسعى للاستثمار فيه بصفة خاصة. فقد كشف تقرير صدر في يوليو 2014 عكف على إعداده عدد من منظمات المجتمع المدنى فى أفريقيا والمملكة المتحدة أنه فى الوقت الذى تستقبل فيه أفريقيا سنويا حوالى 134 مليار دولار فى شكل مساعدات وقروض واستثمارات أجنبية مباشرة، فإن حوالى 192 مليار دولار يتم تحويلها خارج القارة. وتشمل هذه التحويلات ما يزيد على 35 مليار دولار أموالا مهربة (سواء أموال منهوبة يهربها مسئولون أفارقة من صفقات فاسدة أو ضرائب يتهرب من دفعها الشركات الأجنبية العاملة فى القارة) وما يزيد على 46 مليار دولار فى شكل أرباح للشركات الدولية. ويعنى ذلك أن المدخل إلى تنمية أفريقيا والاستثمار فى الجيل القادم هو تحقيق استغلال أفضل للموارد الأفريقية التى تتحول معظم عوائدها إلى خارج القارة بوضع قواعد جديدة للاستثمارات الأجنبية والتصدى للفساد. وقد تناولت القمة قضايا الحكم والفساد على استحياء حيث خصصت لها جلسة أخيرة وضعت هذه القضايا فى إطار تهيئة مناخ جيد للاستثمار بدعم حكم القانون والشفافية. وحتى موضوعات الأمن والاستقرار فقد تراجعت إلى المرتبة الثانية على أجندة القمة رغم تصاعد دور جماعات العنف المسلح التى تتخذ من

فساد الحكومات وسوء الإدارة وهشاشة الدولة فى بعض الأحيان أساسا لتكوين قواعدها واستقطاب مؤيديها.[1]

كذلك لم تحظ قضايا الحريات وحقوق الإنسان إلا بإشارات عابرة فى لقاء وزير الخارجية الأمريكى مع ممثلي منظمات المجتمع المدنى، ثم فى إطار الحديث عن قضايا الحكم. ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد فضلت ألا تثير حفيظة الضيوف الأفارقة بطرح هذه المسائل الشائكة. وعلى خلاف مبادرات ومشروعات أمريكية سابقة، وعلى رأسها قانون الفرص والنمو الأفريقى، لا يبدو أن المبادرات الاقتصادية الجديدة المطروحة مشروطة، ولو حتى نظريا، بأى شروط سياسية. وكانت مجموعة من المؤسسات الحقوقية الغربية والأفريقية قد بادرت بإرسال خطاب مفتوح للرئيس الأمريكى والرؤساء الأفارقة بوضع قضايا حقوق الإنسان على أجندة أعمال القمة فى ظل ما رصدته هذه المنظمات من انحسار للمجال العام واستهداف لمؤسسات المجتمع المدنى وقمع للتظاهرات السلمية فى دول مثل مصر والسودان وأوغندا وإثيوبيا وأنجولا وموزمبيق. ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية قد أدركت أنها إذا أرادت أن تنافس الصين فى سباقها على اغتنام فرص الاستثمار فى القارة، فإن عليها أن تحذو حذوها فى غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان فى الدول الأفريقية، وأن تتجاهل تطلع الجيل الجديد لمزيد من الحريات. ومن ثم فإذا كانت القمة الأمريكية- الأفريقية الأولى قد جلبت أخبارا جيدة للشركات الكبرى

---

[1] المرجع السابق.

فى الولايات المتحدة وفى القارة الأفريقية وبشرت بثروات جديدة يصنعها رجال المال والأعمال فى قارة الفرص، ولكنها لا تحمل بالضرورة إستثمارات أفضل للجيل القادم في أفريقيا الذى جعلت الإدارة الأمريكية الاستثمار فيه شعارا للقمة.[1]

**ب. تنامي السياسات الإكراهية في مواجهة الحركات المسلحة داخل الدول الأفريقية:**

منذ أحداث سبتمبر أصبحت مكافحة الإرهاب تشكل حجر الزاوية في العلاقات الأميركية الإفريقية. فبعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها منطقة شرق إفريقيا من تفجير لسفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا عام 1998 ومن بعدهما تفجير السفينة الحربية الأميركية كول في خليج عدن عام 2000 وتزايد نشاط تنظيم القاعدة في القرن الإفريقي، تنبهت الولايات المتحدة إلى ضرورة التواجد العسكري والاستخباراتي المكثف في المنطقة. غير أن أحداث سبتمبر دفعت الولايات المتحدة الى التركيز على منطقتين إفريقيتين هما منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي. وبناء على هذا طرحت الولايات المتحدة العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب أبرزها: مبادرة عبرالساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. وبالتالي فإن محاربة الإرهاب أدخلت إفريقيا دائرة أولويات السياسة الخارجية الأميركية وعودة الاهتمام الأميركي بالقارة في هذا

---

[1] **المرجع السابق.**

الجانب تتجسد أكثر في الدول الفاشلة التي يمكن أن تمثل ملاذا آمنا للتنظيمات والتي تضعها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب.[1]

على الصعيد الأمني أصبحت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، فتحركت الولايات المتحدة لتعزيز التعاون بينها و بين دول المنطقة، كما شجعت تلك الدول على التعاون فيما بينها وعززت امكانات تلك الدول من أجل مكافحة الارهاب وتجفيف موارده. ان صناع القرار الأميركي يخشون من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما يخشون من تهديدال مصالح الأميركية في المنطقة في حد ذاتها، خاصة النفط. وتعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، ومما يؤسف له أن هذه الصفات موجودة في بعض دول الساحل.[2]

وجاء في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 أن "الولايات المتحدة ستستمر في منع الارهابيين من استغلال المناطق المضطربة كملاذ لهم، وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات،. سوف نقضي على هذه الملاذات تماما". وعلى هذا الأساس

---

[1] محمد نجيب السعد، " الأطماع الأميركية في إفريقيا .. دول جنوب الصحراء نموذجا " **جريدة الوطن.**

http://www.alwatan.com/graphics/2011/09sep/8.9/dailyhtml/qadaia2.html

[2] **المرجع السابق.**

جاءت المبادرة الأميركية المعروفة عبر الساحل (PSI) لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية، خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي، وقد أطلق سراحهم مقابل خمسة ملاين يورو دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004 وأصبحت الولايات المتحدة ترى أنه من الضرورة التواجد في الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى، وذلك في أعقاب إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال انضمامها لتنظيم القاعدة في سبتمبر 2006، وغيرت من اسمها إلى" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوروبا.[1]

والملاحظ أن الولايات المتحدة لم تقم بعمليات عسكرية مباشرة تستهدف الإرهابيين في المنطقة باعتبارهم مهددين لأمنها والأمن الدولي عموما، بل اكتفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات فقط وخاصة منها العسكرية لذلك يسود الأعتقاد بأن وراء هذا الاهتمام الأميركي بالساحل الأفريقي هو الاكتشافات النفطية الأخيرة في المنطقة. لقد دخلت إفريقيا قائمة الأولويات الاتراتيجية الأميركية بعد هجمات سبتمبر، ولعل ما جاء في وثيقتي استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة

---

[1] المرجع السابق.

الأميركية 2002 و2006، والذي يشير إلى أن القارة الإفريقية أصبحت تشكل أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة فقد أدرجت إفريقيا في وثيقة 2002 ضمن المناطق التي يتواجد بها الارهاب أو المهيئة لاندلاع الحروب الأهلية حيث تمت الإشارة إلى إمكانية انتشار الحروب الأهلية في إفريقيا، لذلك طالبت الوثيقة باستراتيجية أمنية تركز على العمل الثنائي وعلى بناء تحالفات بين الراغبين من الدول لمساعدتها على بناء القدرات المحلية وتأمين الثغرات في الحدود والمساعدة في بناء القانون والبنية التحتية للاستخبارات من أجل حرمان الارهابيين من الملاذ الأمن.[1]

وعلى الرغم من التنافس الواضح والصريح بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا في أفريقيا، ورغبة الولايات المتحدة الاستئثار بالنفوذ الواسع والهيمنة على مجمل التفاعلات والتعاملات داخل القارة الأفريقية، بل وتبني سياسة طموحة لملئ الفراغ الناجم عن الخروج الفرنسي من القارة الأفريقية، إلا أن الملاحظ أن هناك قدر من التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة وفرنسا في العديد من القضايا والمشكلات الأمنية، كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية كالسودان، والصومال، وحملة الناتو على ليبيا، والصراع في مالي والنيجر وأفريقيا الوسطى وساحل العاج ومحاربة ما يسمى بالإرهاب في الجزائر وغيرها، وتبني الدولتان استراتيجية إكراهية تكاد تكون موحدة، يوضح أن هناك بعض القواسم المشتركة التي يمكن أن

---

[1] **المرجع السابق.**

تسمح بدرجة ما من التوافق بينهما لخدمة الأهداف والمصالح وأيضا الاستراتيجيات الخاصة بكل منهما.

وإن كان البعض يرى إنه باتت هناك فجوة كبيرة وإنشقاق بين الرؤية الامريكية والرؤية الفرنسية للعالم، وخصوصاً في ظل اتساع الفجوة بين الولايات المتحدة وسائر دول العالم علي جميع الجبهات، والسبب الأساسي لذلك هو تجاهلها للقوانين الدولية والهيئات التي تمثلها، والتي أسهمت الولايات المتحدة نفسها في تأسيسها غداة الحرب العالمية الثانية بهدف إيجاد الآلية التي يمكن من خلالها ان تجد الدول المتصارعة الفرصة للحوار والوصول الي تسوية سياسية لنزاعاتهم بدلاً مناللجوء الي الحروب المدمرة. ولكن في الوقت الراهن تعمل الولايات المتحدة علي تجاهل كلالمبادئ التي نادت بها في السابق، فانسحبت من اتفاقية كيوتو الخاصة بحرارة الارض، ورفضت إقرار معاهدة ريو، واستبعدت الاتفاقية ضد صواريخ ايه بي أم، وعارضت منع الألغامالمضادة للبشر، كما واجهت معارضة دولية بسبب معاملتها غير القانونية لسجناء جوانتانامو، ورفضها القوانين الجديدة الخاصة بالحرب البيولوجية، ثم معارضتها لتشكيل محكمة جنائية دولية. وكذلك سلوكها في الحرب على العراق وتغيير النظام فيه مستبعدة بذلك الشرعية الدولية الممثلة في الامم المتحدة، وبالتالي متجاهلة شرعية كلالدول الاعضاء في الامم المتحدة. ولقد ادرك العالم وفرنسا بالأخص ان هذا التجاهل للشرعية الدولية ينبع من القوة العسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة والتي تجاوزت قوة أي دولة أخري بل أي كتلة إقليمية أو جغرافية مثل الاتحاد الاوروبي علي سبيل المثال. كما

أدركت فرنسا أن تلك القوة تعطي الولايات المتحدة الحق غير الشرعي علي تجاهل الرأي العام العالمي ورأي الدول الاخري بل يعطيها القدرة علي فرض سياستها تلك على العالم أجمع.[1]

إن هذا الوضع يشير إلى أن السياسات الإكراهية التي تمارسها الولايات المتحدة، لا تتم فقط تجاه الدول الأفريقية فحسب، وإنما توجه أيضا تجاه الدول الفاعلة في النظام الدولي ومنها فرنسا، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى الاصطدام الدولي على الأراضي الأفريقية وهو ما ستنعكس تأثيراته وتداعياته الرئيسية على الدول الأفريقية.

**خاتمة:**

تواجه السياسة الفرنسية في أفريقيا تحدياً رئيسيا مع مطلع الألفية الثالثة من جانب الولايات المتحدة، حتى داخل منظومة الدول الفرنكفونية، وهذا التحدي يتمثل في إمكانية انحسار دور وفعالية تلك السياسة الفرنسية داخل القارة الأفريقية، ولصالح الدور الفاعل والمتعاظم للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية،" سياسة فرنسا تجاه دول المغرب العربي\السياسةالخارجية لفرنسافي عهد جاك شيراك" **منتدى المهندس** (26 سبتمبر 2010) http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?t-72796. راجع أيضاً: د. وليد رامزعربيد،" نظرية تحليلية للعلاقات الفرنسية – الأمريكية "**مجلة الدفاع الوطني** (بيروت: الجيش اللبناني، 1 أكتوبر 2005).
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln-ar&id-9221

لقد ظلت فرنسا ولسنوات طويلة علي قناعة بأن الولايات المتحدة ستنأى بنفسها عن الولوج إلي القارة الأفريقية، لاعتبارات كانت تظنها كافية لإحجامها عن ذلك، ومنها أن تلك القارة لم تأت من قبل علي سلم أولويتها، حيث كانت الولايات المتحدة تهتم أساسا بتأكيد نفوذها في الأمريكيتين من ناحية، وكذلك الاهتمام بالشأن الأوروبي، وكذلك بمنطقة الشرق الأوسط وخصوصا بمناطق إنتاج النفط بالإضافة إلى منطقة جنوب شرق أسيا من ناحبة ثانية، وحتى عندما انهار الاتحاد السوفيتي ومن بعده الكتلة الشرقية فقد أخذت الولايات المتحدة في الاهتمام بالأوضاع في روسيا والجمهوريات المستقلة علي أثر انهيار الاتحاد السوفييتي بالإضافة إلى إعطاء أولوية إلي دول أوروبا الشرقية، كما أن عدم وجود ماض استعماري للولايات المتحدة في أفريقيا وتعاظم مشكلات القارة كلها من الأمور غير المشجعة علي أن تضعها الولايات المتحدة علي سلم أولوياتها وفقا للتصور الفرنسي.

ولكن ما حدث بالفعل وفي الواقع العملي أنه منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، والولايات المتحدة تتحرك باتجاه بسط نفوذها وسيطرتها علي القارة الأفريقية، وهو ما يعني ضمنا الخروج لفرنسا أو أن تقنع بما ترتئيه الولايات المتحدة لها في أفريقيا، وبما يتواءم مع أهدافها ومصالحها في القارة. وهو الأمر الذي سبب كثير من الارتباك لسياسة فرنسا الخارجية ومثل تهديد مباشرا لأهدافها ومصالحها ليس فقط علي مستوي القارة الأفريقية و إنما تهديد للسياسة الفرنسية بأسرها علي مستوى العالم.

وفي الواقع الحي والملموس لم تكتف الولايات المتحدة بالتواجد جنبا إلى جنب في القارة الأفريقية، وإنما تحركت باتجاه ممارسة نفوذها وهيمنتها ليس فقط علي الدول غير الفرنكفونية، ولكن أيضا باتجاه أكثر الدول الأفريقية تشبعاً بالفرنكفونية، فأخذت الولايات المتحدة في ممارسة سياسات الاستمالة والترغيب تجاه العديد من الدول الأفريقية الفرنكفوني مثل السنغال، والكونغو الديموقراطية ورواندا وبوروندي وجيبوتي وساحل العاج والمغرب وتونس وغيرها، وهو ما يعني ضمنا استمرار التأثير علي وضع ومكانة فرنسا أفريقيا ودوليا، وتفويت الفرصة علي فرنسا من مجرد البقاء في أفريقيا، لأن هذا إن تم ووفقا للتصور الأمريكي سيمثل خصما من مكانتها هي ولصالح فرنسا وهو الأمر الذي يتناقض مع التطلعات الأمريكية الجامحة بأن يكون القرن الحادي والعشرين قرنا أمريكيا خالصا. وطالما أن الفرصة سانحة لتهميش مزيد من القوي العظمي التقليدية في العالم، ولما لذلك من تأثير بالغ علي ما ترنو إليه الولايات المتحدة من الإبقاء علي مكانتها العالمية دون منازع لها في ظل الأحادية القطبية التي تتمتع بها.

في ذات الوقت وفي ظل تلك التهديدات الصريحة والمبالغ فيها من جانب الولايات المتحدة، تجد فرنسا ذاتها في وضع متأزم ويزداد تأزما، في الوقت الذي تبدو غير قادرة وغير راغبة في سياسة مضادة حتى ولو من باب الدفاع عن المصالح، وهو الأمر الذي يعني أن الأمور إن ظلت تسير وفقا لما يجري علي أرض الواقع فإن الخروج الفرنسي سيكون واقعاً لا محالة.

لقد اعتمدت فرنسا لسنوات طويلة على المنظمة الفرنكفونية كأحد الآليات الفاعلة في تنفيذ سياستها في أفريقية، وإذا كانت الفرنكفونية فكرة وتنظيما، والتي ظلت توظف لتحقيق أهدافها ومصالحها من جهة، ولتعظيم مكانتها الدولية من جهة أخري، والتي استمدت وجودها وبقاءها واستمراريتها من الدفع والدعم الفرنسي لها، فان السياسات والممارسات الأمريكية الجديدة في أفريقيا، وبالتحديد إذا استمرت علي وضعها الحالي فإنها ستتعرض للكثير من الصعوبات والمعوقات والتحديات التي يمكن أن تضعفها، إن لم تعصف بها، وهو الأمر الذي ربما ينعكس سلبياً ليس على فعاليها فحسب وإنما على بقاءها واستمرارها.

على الرغم من التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة في العديد من القضايا والمشكلات الأمنية، كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية كالسودان، والقرن الأفريقي، وحملة الناتو على ليبيا، والصراع في مالي والنيجر وأفريقيا الوسطى وساحل العاج ومحاربة ما يسمى بالإرهاب في الجزائر وغيرها، إلا أن حسابات الدولتين في هذا الشأن مجرد حسابات فرعية داخل الاستراتيجية العامة لكل منهما، والرامية بالنسبة للولايات البقاء المنافس الوحيد بلا منازع داخل القارة الأفريقية، وبما يخدم تعظيم أهداف ومصالح الولايات المتحدة الكونية، والرامية بالنسبة لفرنسا للبحث عن أي استراتيجية تسمح لها بالبقاء والاستمرار داخل القارة الأفريقية.

إن ما يمكن الإشارة إليه في هذا الخصوص أيضاً أن حسابات وتكاليف هذا التنافس الأمريكي ــ الفرنسي، بل وهذا التسيق الأمني المشترك داخل مناطق القارة

الأفريقية ستتحملها دولها سياسيا واقتصاديا وأمنياً، مهما كانت جاذبية الشعارات المرفوعة في هذا الشأن، لأنها تتم في إطار سياسات وممارسات الدولتين الرامية إلى التواجد والتمركز والتوسع والاستيعاب والهيمنة.

# الفصل الثالث

# واقع نظام السيطرة الجغراسي في المنطقة (المخاطر والمآزق)

الفصل الثالث

# واقع نظام السيطرة الجغراسي في المنطقة (المخاطر والمآزق)

## أولا:

## القاعدة في المغرب الإسلامي وإستراتيجية محاربتها

**الدكتورة. مليكة فريمش**

**جامعة قسنطينة 03**

**مقدمة:**

تشهد دول المغرب العربي لاسيما تلك التي عرفت ما يسمى بالربيع العربي تهديدات وعدم استقرار أمني يبرز أساسا في أنشطة التنظيمات السلفية والحركات الجهادية والقاعدة والاتجاهات السياسية أو الحزبية المواجهة لها، مما يعرض مسألة شرعية الدولة وأحقيتها في استعمال الإكراه والعنف وتحقيق الأمن محل شك، وهذا ما يظهر مواجهة الجماعات السلفية في تونس وليبيا. في الحقيقة حتى وان كنا لا يمكن أن نرد ظهور هذه الجماعات إلى ثورات الربيع العربي وإنما كانت موجودة قبلها. اذ احتضن المغرب العربي عمل عديد من الجماعات المتشددة يعود نشاطها الى بدايات العنف في الجزائر الذي ارتبط بالمسار التحول الديمقراطي وتوقف المسار الانتخابي سنة 1991 بعد فوز الحزب المعارض للسلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS" ثم ظهور بوادر لأعمال مسلحة في الجزائر التي قادت إلى شبه حرب

أهلية، وكانت امتدادا لبداية أعمال عنف داخل الأقطار المغاربية الأخرى، غير أن القاعدة في بلاد المغرب العربي أرادت استغلال فرصة الربيع العربي لتوسيع قاعدة الانخراط في صفوفها من خلال خلق وجه مدني-دعوي للقاعدة بتنظيم حملات لكسب العقول والقلوب من خلال العمل الدعوي والخيري تقام على هوامش المدن والقرى، وهو ما تم فعلياً من خلال تأسيس تنظيم أنصار الشريعة داخل البلدان التي عرفت حراكاً سياسياً مع الربيع العربي، لاسيما البلدان التي ظهر فيها فراغ أمني على غرار تونس وليبيا.

وبما أن القاعدة منظمة بنيت على فكر وايديولوجية معينة، ومن تم فإن استراتيجية محاربتها تقتضي الاعتماد كذلك على آليات مضادة تتمحور حول: صياغة مشاريع فكرية واضحة وقوية ومستنيرة، وإعادة قراءة للتراث الفكري القومي والانساني واخضاعها لروح العصر، وغرس قيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف والاخر، والاستثمار في التنشئة اجتماعية الصحيحة التي تنمي روح المواطنة اين تتكامل فيها أدوار كل من الأسرة والمدرسة ثم المجتمع في اطار مشروع مجتمع حقيقي، لكن ورغم ذلك من الضروري كذلك وضع استراتيجية اقليمية وقومية صارمة لمجابهة هذه الجماعات الخطيرة.

وعليه نريد من خلال هذه المداخلة البحث في الإشكالية الأساسية التي مفادها: ماهي الإستراتيجية الأنجع لمجابهة خطر القاعدة على أمن الدول المغاربية؟ بمعنى كيف يمكن للدول المغاربية محاربة خطر الجماعات المتطرفة والمسلحة التي طالت يدها أمن و إستقرارها الداخلي والإقليمي؟.

**أولا: التيار الإسلامي بين العمل السياسي والتكفير الديني**

**1- المرجعة التاريخية للتيار الإسلامي السياسي:**

يعتبر البعض أن مشروع الإسلاميين السياسي بدأ كفكرة عند جمال الدين الأفغاني الذي نادى السلطان العثماني بمشروع الجامعة الاسلامية التي ترعى شؤون المسلمين بإشراف جمهرة المثقفين وكبار العلماء. ثم تجددت الفكرة في قالب جديد على يد الأستاذ حسن البنا مؤسس وزعيم جماعة الإخوان المسلمين الذي نادى بتنظيم يرعى شؤون المجتمع يستمد سلطته وقوته من ذاته، وغير خاضع لسلطة الحكومة بل مهيمن عليها باسم الدين، ولم يكن حسن البنا متفقا مع قرار علماء الأزهر اللذين توصلوا إلى أن دولة أتاتورك التي أسسها عام 1924 هي بديل للخلافة الإسلامية[*]، ورفض الدولة القومية المسلمة التي أسسها. لقد كان هدف الإخوان هو إعادة إحياء سيادة الله وتأسيس حكومة تعمل وفق لقواعد الإسلام وقيمه[1]. ولما صفى هذا التنظيم في الستينات على يد رجال البوليس والمخابرات المصرية، أصل سيد قطب للمجتمع واتهمه بالكفر والجحود والردة، فظهرت فكرة تكفير المجتمع والحكومة بقيادة الإخواني شكري مصطفى[2].

---

[*] لقد اجتمع العلماء المسلمين سنة 1926 في جامعة الأزهر لمناقشة مسألة ش بإعادة تأسيس الخلافة الإسلامية في غياب القيادة التركية، لمنهم لم يتمكنوا إلى حل، غير أنهم أعلنوا أنه لا يمكن لأي مسلم أن يعيش كما ينبغي لأي مسلم العيش كمسلم حقيق بدون مؤسسة خلافة.

[1] Lawrence David. Islamic Fundamentalism : an Introduction. Westport.CT: Greenwood Press. 2003. P98

[2] راضي القداح. الإسلام السياسي (محاولة للفهم و مهداة للشباب). ص15 أنظر: *www. Kotobarabia.com*

لقد انتشرت بعد ذلك فكرة الإسلام السياسي في السبعينات و ساعدت على ذلك المتغيرات الدولية وسياسة الحكومة المصرية في محاربة الشيوعيين، فنشأت الجماعات الإسلامية في الجامعات. كما تأسس في المقابل تيار أخر وهو التيار السلفي الوهابي، حيث سافر العديد من شبابا الجامعات المصرية إلى المملكة العربية السعودية لدراسة الفكر الوهابي. وعلى إثر إتفاقية كامد دافيد ظهر في الساحة المصرية عدة تيارات منها:

- اتجاه الاخوان المسلمين القديم.
- الاتجاه التكفيري لشكري مصطفى.
- التيار السلفي الوهابي.
- مجموعة من المشايخ والوعاظ بلا انتماء سياسي على الأقل كما يقرون.

ثم إن الاعتقالات التي قامت بها الحكومة المصرية على إثر معارضة اتفاقية كام ديفد أدت إلى حرب صريحة بينها وبين الجماعات المسلحة لا سيما تنظيمي الجهاد والجماعات الإسلامية. ويعتقد كاتب كتاب الإسلام السياسي راضي القداح أن فكر تنظيم الجهاد لا يختلف في جوهره عن فكر جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه يركز على أن الجهاد هو ماينبغي على المسلمين في هذه المرحلة، لاسيما أنه كان يكفر الحاكم ولا يكفر المجتمع، ويرى هذا الفكر أن الجهاد يكون أولا من الداخل على اعتبار أن التمكين للدين يكون أولا على المستوى المحلي ثم على المستوى الدولي والخارجي. كما يعتقد نفس الكاتب أن الإسلاميون ينقسمون إلى قسمين:

**القسم الأول:** يدعو إلى فكر الإسلام السياسي ويرتكز عمله في بلورته وترسيخه في الأذهان، ويظهر في صورة إصلاح المجتمع عن طريق السلم، وعدم الخضوع في أمور الحاكمية السياسية، وهي استراتيجية للدعوة للعمل السياسي.

**القسم الثاني:** وهو المطبق لفكر ومبادئ القسم الأول عن طريق فرضه للجهاد والخروج عن الحاكم وسلطة الدولة بالقول والفعل والعمل ولكل قسم تنظيم خاص وأتباع[1].

**2- ثلاثية التنظير، التكفير، ثم التفجير:**

إن ظاهرة التكفير ليست جديدة على المجتمع الإسلامي، فهي تمتد إلى الحقبة الإسلامية الأولى، خاصة بعد معركة صفين وظهور فرقة الخواج التي يعتبرها البعض أول فرقة تكفيرية ودموية في التاريخ الإسلامي، من حيث حكموا بالكفر على مرتكب الكبيرة، بل ذهب بعضهم إلى غاية تكفير علي ﷺ لأنه رفض التوبة عن قبول التحكيم، فاعتبروه مرتكب معصية كبيرة. ثم شهد التاريخ الإسلامي بعدها مذاهب وحركات تكفيرية عديدة عبر مراحل مختلفة وعلى رأسها بعض الفرق التي لا تتورع عن تكفير كافة الناس أو رميهم بالشرك، لمجرد أنهم يتبركون ببعض أثار النبي ﷺ أو يحتفلون بمولده مثلا. أما في الفترة الأخيرة، فنجد أن موجة التكفير صارت ظاهرة منتشرة يشهر بها البعض ضد مخالفيهم في المذهب أو حتى الفكر

(1) نفس المرجع. ص ص20-34.

والتوجه السياسي، الأمر الذي شوه صورة الإسلام وأضعف المسلمين وفرقهم إلى ملل متناحرة وفرق متقاتلة[1].

أما وبعد ما يسمى بالثورات العربية، لقد حول الجهاديين سقوط الأنظمة العربية لصالحهم واعتبروها الخطوة الأولى نحو تحقيق أهدافهم ,و رغم أن طبيعة الثورات العربية والمطالب شعوبها مدينة في مجملها، لم يمنع هذا الجهاديين من تأويلها وصبغها بقالب يتماشى ومبادئهم ورؤاهم حيث عبروا عن ذلك في العديد من تصريحاتهم وتعاليقهم التي نشرت في مواقعهم في الأنترنت وكتبهم التي نشرت بعد سقوط الأنظمة العرب[2]، بعدما نصبوا أنفسهم قادة للعالم الإسلامي ككل.

**ثانيا: القاعدة، التنظيم الشبح**

**1- استراتيجية القاعدة:**

يختلف تنظيم وهيكل القاعدة عن العديد من المنظمات الإرهابية التي تعتمد تنظيما هيراريكي هرمي الشكل يتلقى أوامره من قمة الهرم، بينما نجد القاعدة مزدوجة التنظيم تعمل في شكل مسطح وعلى شكل خطي، حيث مكنتها هذه الإزدواجية التنظيمية من العيش أطور والصمود رغم الجهود المبذولة للقضاء

---

(1) الشيخ حسين الخش. **الإسلام والعنف: قراءة في ظاهرة التكفير**. المغرب: المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولى. 2006. ص ص13-16.

(2)John Turner. **Untangling Islamism from Jihadism: Opportunities for Islam and the West after the Arab Spring.** Pluto Journals available at : www.plutojournals.com/asq/

عليها، وعموما وحسب البروفيسور Bruce Hoffman تضم القاعدة أربع مستويات مختلفة لكنها غير حصرية:

1. القيادة العليا المركزية Al Qaeda Central Senior leadership : وتضم القيادة المركزية ويعتقد أنها متمركزة حول الحدود الأفغانية والباكستانية وهي في تنسيق متواصل.
2. أتباع وشركاء القاعدة Al Qaeda Affiliates and Associates: و تضم الأتباع والمنتمون للقلعدة لاسيما تلك الجماعات المسلحة التي تستفيد من القيادة الروحية للقاعدة وما تزال تتلقى التدريبات والأسلحة والدعم المالي واللوجستيكي منها، ويمكن ذكر مثال القاعدة في المغرب العربي والقاعدة في العراق والقاعدة في الجزيرة العربية وتنظيم شباب الصومال، ويمكن ذكر مثال القاعدة في المغرب العربي والقاعدة في العراق والقاعدة في الجزيرة العربية وتنظيم شباب الصومال، وعليه فإن التباين العددي والجغرافي لهذه التنظيمات دليل على استمرار وجود القاعدة وقدرتها على التأثير.
3. شبكة القاعدة El Qaeda Network وقد تكون محلية أو خارجية وهي مجموعة الخلايا والتنظيمات المتفرقة والمنتمية للقاعدة والتي كانت أو لاتزال لها علاقة مع القاعدة بما في ذلك في تدريبها.

4. مجرة القاعدة El Qaeda Galaxy: وهم الإسلاميون الراديكاليون من شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط أو جنوب أو جنوب شرق أسيا وكذلك الذين دخلوا الإسلام ويعيشون في أوروبا أو إفريقيا أو شمال أمريكا والذين قد لا يكون لهم علاقة مباشرة بالقاعدة ولكنهم مستعدون ومهيؤون للقيام بهجومات لمساندة ومؤازرة ودعم الأجندة الهجومية للقاعدة(1).

وعموما تتراوح وحسب دائما البروفيسور هوفمان إستراتيجيات القاعدة أو مستويات عملياتها بين ستة 6 وهي:

أ- الاستنزاف attrition من خلال سعي القاعدة إلى سحق وإرباك وقهر كل منافسيها. وتسببت في اضطرابات اقتصادية ومالية سواء للولايات المتحدة أو كل العالم.

ب- التفرقة division: وخلق انشقاقات وتفرقة داخل كل القوى التي تريد محاربتها.

ج- الدول الفاشلة failing States: حيث تواصل القاعدة حملاتها لخلق الاضطرابات داخل الدول، وتشكل الدول الفاشلة فرصة لتوسع ثروتها وتقوية توسعها، واعتبرت دول مثل أفغنستان وباكستان واليمن والجزائر ودول الساحل والصومال ومؤخرا ليبيا معقلا لها.

---

(1)Bruce Hoffman'.AL QAEDA'S STRATEGY " .https://globalecco.org/ctx-v1n1/alqaeda-stratey

د- القوة المضاعفة force Multiplier حيث تعمل على تقديم الدعم والتأطير والمساعدات المستمرة لإتباعها وفروعها من الحركات الإرهابية.

هـ- المعتنقون وذوي اليد النظيفة converters and clean Skins: حيث تسعى القاعدة إلى استخدام المعتنقون الجدد لإسلام في الدول الغربية والذين ليس لهم سوابق حيث بإمكانهم القيام بالعمليات الإرهابية بدون أي شك فيهم.

و- الانتهازية opportunism: حيث تسعى إلى استغلال الثغرات الأمنية والدفاعية وتستعملها وبسرعة قصد القيام بهجومات خاطفة.[1]

لقد تأثرت القاعدة بالإخوان الأوائل لاسيما عبد الله عزام قائد تنظيمات القاعدة وأيمن الظواهري قائدها الأيديولوجي، بينما وخلافا لمذهب القاعدة يسعى الإخوان للتغيير انطلاقا من الصيرورة والعمل السياسي.

**2- الجماعات المسلحة في المغرب العربي:**

يعود نشاطها عمل عديد من الجماعات المتشددة في المغرب العربي الى بدايات العنف في الجزائر الذي ارتبط بالمسار التحول الديمقراطي وتوقف المسار الانتخابي سنة 1991 بعد فوز الحزب المعارض للسلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS" ثم ظهور بوادر لأعمال مسلحة في الجزائر التي قادت إلى شبه حرب أهلية، وكانت امتدادا لبداية أعمال عنف داخل الأقطار المغاربية الأخرى، غير أن

---

[1] Ibid.

القاعدة في بلاد المغرب العربي أرادت استغلال فرصة الربيع العربي لتوسيع قاعدة الانخراط في صفوفها من خلال خلق وجه مدني – دعوي للقاعدة بتنظيم حملات لكسب العقول والقلوب من خلال العمل الدعوي والخيري على تخوم هوامش المدن والقرى وهو ما تم فعلياً من خلال تأسيس تنظيم أنصار الشريعة داخل البلدان التي عرفت حراكاً سياسياً مع الربيع العربي، لاسيما البلدان التي ظهر فيها فراغ أمني على غرار تونس وليبيا.[1]

وتعتبر الحركتان: الجماعة المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال الأكثر نشاطا، فبينما ركزت الجماعة المسلحة على الأهداف المحلية، قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد انظماهما إلى تنظيم القاعدة في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 وتغير اسمها إلى تنظيم قاعدة الجهاد ببلاد المغرب الاسلاميبتبني البعد الخارجي واعطاء عملها بعد دولي، حيث حولت المنطقة المغاربية قاعدة ومصدر تمويل، وشكلت الجزائر قاعدة الانطلاق الرئيسية للتونسيين الى العراق وتحولت تونس إلى قاعدة الانطلاقة نحو سوريا. وعليه أصبح تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال يلعب دورا محوريا على الصعيد الأيديولوجي والتنظيمي في التنسيق بينه وبين الجماعات الجهادية في تونس والمغرب، وقد زاد نشاط الجماعة السلفية في

---

(1) نظيم فتحي وجمال العرفاوي ."ليبيا وتونس على محك القاعدة في بلاد المغـرب الإســلامي" ارجع موقع:
http://magharebia.com/ar/articles/awi/reportage/2014/01/31/reportage-01

السنوات الأخيرة حيث نفذت أعمالا مسلحة في الصحراء والنيجر ومالي وتشاد وموريتانيا[1]، ساهم تدني الأوضاع في ليبيا بشكل كبير في تدعيم هذا الانتشار.

ويعتقد البعض أن تنظيم القاعدة في المغرب العربي يتجه نحو استراتيجية اقليمية أكثر منها تدويلية والدليل على ذلك صدور وثيقة في آذار/ مارس 2013، من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تسير في الاتجاه نفسه، حيث تحدثت عن ضرورة انضمام (هجرة) الشباب في تونس والمغرب والجزائر إلى جبهات القتال في شمال مالي وجنوب الجزائر لمواجهة النفوذ الفرنسي وأيضاً لمواجهة النظام الجزائري. وهذا ما يؤشر على تحول نحو "أقلمة" الجهاد بدلا من "تدويله"، مما يؤكد الطبيعة المحلية للتنظيم. وقد ألمحت إلى أفضلية البقاء في المنطقة المغاربية للقيام بأعمال الدعوة والاستقطاب، على الالتحاق ببؤر التوتر في سوريا وغيرها، واعتبرت أن هناك محاولة لإفراغ الساحة من المقاتلين عبر تسهيل عملية سفرهم للخارج، ما يحدّ من قدرتهم على التحرّك داخل بلدان شمال أفريقيا.

ورغم هذا البعد الإقليمي الذي تحدثنا عنه غير أن لجذور هذا التنظيم خصوصيات داخلية، حيث وجذت الحركة الاسلامية في بيئة الأزمة الاقتصادية ومأزق التعريب غير المكتمل أحسن الظروف للظهور والازدهار، حيث مع بداية السبعينات نشط اسلاميون أمثال الغنوشي وعبد الفتاح مورو واحميدة النيفر، حيث في عام 1981 أعلن راشد الغنوشي تحويل الحركة إلى حزب سياسي تحت اسم

---

[1] توفيق المديني. **تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 ص68).

"الاتجاه الاسلامي ورغم تأييدها لمجيئ بن علي الى الحكم سنة 1987 كمحاولة لاكتساب الرعية وتغير اسم الى حزب النهضة[1]. يمكن تحديد انتقال السلفية التكفيرية التونسية إلى العنف عام 2011 و ذلك بعد ما تعرض له الجهاز الأمني التونسي من ضعف لعدم استفادته من اي عملية اصلاح حقيقي . فيقر بعض الكتاب أن السلفيين الجهادين التونسيين هم جزء لا يتجزأ من شبكة دولية مرتبطة بتنظيم القاعدة وفروعها ويمكن اعتبار النموذج التونسي دليلاً على التوجه الجديد لتنظيم القاعدة في عدم الدخول في اشتباك مع الحكومات التي وصل إليها الإسلاميون عن طريق الانتخابات حيث حاول أنصار الشريعة في تونس- المرتبطون فكرياً بتنظيم القاعدة- بقيادة زعيمهم سيف الله بن الحسين (المعروف ب:ـــ أبو عياض التونسي) في البداية استفزاز حكومة حركة النهضة والدخول في اشتباكات معها - مثلاً من خلال الهجوم على السفارة الأميركية في أيلول/سبتمبر 2012- وهو ما أدى إلى توبيخهم ثم تهميشهم من طرف قيادات القاعدة مركزياً وإقليمياً. ومع ذلك فقد لوحظ انخفاضا في درجة التوتر بعد مواجهات كانت محتملة بين حكومة النهضة التي حكمت تونس في إيطار الترويكا وأنصار الشريعة عقب منع وزارة الداخلية وقتها لمؤتمر أنصار الشريعة الذي كان مزمعاً عقده بمدينة القيروان في أيار/مايو 2013، ونجحت جهود الوساطة بين بعض قيادات النهضة وأنصار الشريعة في امتصاص الغضب وتأجيل المؤتمر لموعد لاحق، كما أن وضع وزارة الداخلية التونسية لتيار أنصار الشريعة ضمن لائحة الإرهاب لم يدفع بردود فعل قوية.

---

[1] نفس المرجع. ص104.

أما ليبيا فقد اعتبرت منذ سنة 2008 قاعدة خلفية للقاعدة في المغرب الإسلامي في مجال تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، وتحول الربيع العربي في ليبيا إلى منعرج جد عنيف خاصة بعد الحرب الذي دامت حوالي 8 أشهر لإسقاط النظام والتدخل الأجنبي تحت غطاء دولي، وبالتالي استغلها هذا التنظيم وحولها إلى فرصة ذهبية من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة التي أصبح من الصعب معرفة حتى عدد ونوع ما ستحوزه،[1] كما كان لتشجيع المجلس الانتقالي على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال دون قيود ورقابة، أن أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة، بينما ظهرت جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابـــات، مستغلة غياب أية سلطة فاعلة تحتكر استخدام السلاح.

فقرب ليبيا من معاقل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مكنتها غير ما مرة من اختراق حدود أكثر من دولة، وحولت هذا الفضاء الذي تؤثثه الصحراء إلى ملاذ يحتمي به عناصرها خاصة في عمليات احتجاز رهائن الدول الغربية ومقايضتها بالأموال، ومنطلقا لشن هجومات خاطفة على الجيوش النظامية لإضعاف قدراتها الدفاعية[2].

---

[1] سلوى شرفي."**نهج شمولي بقيادة الجزائر**". متوفر على الموقع:
*http://zawaya.magharebia.com/old_zawaya/ar/zawaya/opinion/469.html*

[2] عبد العزيز قراقي." **مكافحة تنظيم القاعدة في المغرب الإســلامي بإيــديولوجيات إيجابيــة**" متوفر على الموقع:
*http://zawaya.magharebia.com/old_zawaya/ar/zawaya/opinion/468.html*

وزادت الحكومة الانتقالية من سوء الوضع بالتأخر في تنفيذ برامج تنموية حقيقية واكتفت بتنفيذ برامج ريعية توزيعية بصرف مبالغ مالية للمسلحين الذين اصبحوا قادرين على ارغامها في كثير من الأحيان على الرضوخ لمطالبهم، أو بالدعوة وإلى نظام امتيازات يعيد إلى الأذهان ممارسات نظام القذافي في تمييز مؤيديه من باقي الشعب. فهل من الممكن اليوم التغلب على القاعدة، والحد من توسعها في المنطقة المغاربية؟.

**3- القاعدة في المغرب الإسلامية: التنظيم الشبح**

يصنف البعض تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ضمن التنظيمات السلفية المسلحة، ويرجعون منشأه إلى **الجماعةالسلفية للدعوة والقتال الجزائرية** حين غيرت اسمها،وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن قبل أن يعلن ولائه لداعش مؤخرا، (رغم تضارب المعلومات في هذا الشأن، وعدم اتفاق قادة هذا التنظيم حول المسألة)، ففي 2007/1/24 أعلن عن تأسيس تنظيم القاعدة «فى بلاد المغرب الإسلامي»، وقد حظي الإعلان عن التنظيم بدعم قادة القاعدة وتأييدهم المطلق .لقد أكد مختار بلمختار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي زعيم ولاءه للقاعدة عندما أعلن وفائه لقائدة المصري أيمن الظواهري. وقد نسج علاقته مع شباب الصومال والتنظيم النيجيري Boko Haram والتنظيمات الأصولية الجديدة التي نشأت مند الربيع العربي خاصة أنصار الشريعة المتواجدة في تونس

وليبيا ورغم ذلك نجد أن الداخلية الفرنسية أقرت بعدم قدرتها على تحطيم كل قدرات بلمختار رغم مساعدة CIA الأمريكية[1].

وتميز تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي بالمرونة، مما شجع عناصر غير جزائرية للانضمام للجماعة (مغاربة وتونسيين وماليين وتشادين وموريتانيين وليبيين)، وأسهمت على القيام بعمليات تهريب الأسلحة والإغارة على القوافل بعمليات اختطاف السياح وطلب الفدية، وقد سبق الإعلان عن تأسيس هذا التنظيم مجموعة عمليات إرهابية سواء تلك التي شهدتها الجزائر عقب توقيف المسار الديمقراطي، أو تلك التي طالت أوروبا نفسها نذكر منها مشاركة عناصر السلفية الجزائرية، المتواجدة في أوروبا على شكل خلايا نائمة، في تنفيذ عمليات عسكرية إرهابية ضد أهداف أوروبية مثل عملية مدريد في مارس 2004.

واستهدفت معظم العمليات التي تم تنفيذها على الأراضي الجزائرية كانت مصالح حكومية وقوات جيش وشرطة، وأهدافا غربية خاصة في مجال النفط، حيث قدم قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فاتورة اعتماد القاعدة في شكل عدة عمليات إرهابية، توجب عملية كبرى ضد أهداف حكومية في 2007/4/11 وخلفت عشرات الضحايا. كما شهد العام 2008 تلاحق العمليات الإرهابية التي نفذها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي في الجزائر بشكل مكثف، وتليها موريتانيا، مع التهديد بتنفيذ عمليات في المغرب. تميزت هذه هي العمليات

---

(1) Djamel Bouatta. Dispositif Militaire Français au Sahal. Le Jounal Liberté. Lundi 14 Mai 2014.

بالأسلوب الانتحاري الذي يصعب التعامل الأمني معه، خلافا لأسلوب الكمائن والكر والفر الذي اعتمدته الجماعات الإرهابية في الجزائر في سنوات التسعينيات من القرن الماضي. ويعتبر الهجوم على قاعدة تقنتورين بالصحراء الجزائرية مند 19 شهرا أكثرها تأثيرا، بالإضافة إلى محاولة اختطاف الطاقم الدبلوماسي الجزائري في ليبيا من طرف جماعة مختار بلمختار والتي تصدى لها جهاز الأمن الجزائي، حيث أرادت الجماعة حجز الطاقم الدبلوماسي كرهائن واستبدالهم بعناصرها الموجودة في السجون الجزائرية بعد حادثة تقنتورين[1].

ومع استمرار تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية ظلت الساحة الجزائرية مرشحة لسيناريو الإرهاب مرة أخرى خاصةً، وأن الجماعات المسلحة تحاول جلب الدعم من التنظيم الجديد "داعش"، والذي يبدو أنه التنظيم المتصاعد في ساحة التنظيمات الإرهابية داخل المنطقة. وتتخوف الجزائر من وقوع موجة هجرة جديدة للجهاديين الجزائريين المتشددين والمغاربة عموما من العراق وسوريا، إلى المنطقة المغاربية، لاسيما في ظل المعلومات التي تتحدث عن آلاف الجزائريين والتونسيين، ومئات المغاربة الناشطين في الظرف الراهن،تحت لواء جبهة النصرة في سوريا وداعش في العراق. وأكدت تحقيقات غربية أن ما لا يقل عن 500 مسلح من أصول مغاربية، يقاتلون حاليا في صفوف داعش، بالإضافة إلى حوالي أربعة آلاف مسلح من تونس والجزائر منضوين تحت لواء جبهة النصرة المقربة من الدولة

---

[1]Le Journal Liberté. Le 19 Mai 2014

الإسلامية، وهو ما يشكل تحديا كبيرا لدول المنطقة في حال قرر هؤلاء العودة من العراق وسوريا إلى بلدانهم[1]. كما استفادت الجماعات المسلحة من حالة الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي خاصة جماعة الوحدة والجهاد MUJAO الذين وجدوا ملجأهم في جنوب البلاد الذي سيطر عليها انصار الشريعة ووجدوا المناخ المناسب لإعادة تنظيمهم واسترجاع قوتهم بعد الخسائر التي تكبدوها على إثر التدخل الفرنسي في مالي.

يعرف القليل على منظمة الوحدة والجهاد في غرب افرقيا MUJAO Mouvement pour lunicité et le jihad en Afrique de l ouest والتي قامت في 5 أفريل 2012 بإختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة قاو شمال مالي وكل ما يعرف عنها إسم قائدها "حمادة ولد محمد خيرو" حيث يبقى الشك والغموض يدوران حول هذا التنظيم منذ تأسيسه حيث استهدف مباشرة الجزائر رغم أن تسميته متعلقة بغرب إفريقيا وليس شمالها[2]. وتستهدف MUJAO بشكل خاص الجزائر وهذا ما جعل بعض المسؤولين الصحراويين كوزير الخارجية والأمين العام لإتحاد العمال الصحرواييين يصرحان بأن هذا التنظيم من تأسيس المغرب.[3]

---

[1]http://www.alarabonline.org/?id=30781

[2]Mounir Abi. QUI est le MUJAO. WWW.letempsdz.com/content /View/130321/1/

[3]Mourad Arbani.*Le MUJAO est une création marocaine, selon un responsable sahraoui*http://rapideinfo.net/index.php/politique/14488-le-mujao-est-une-creation-marocaine-selon-un-responsable-sahraoui.html, *Samedi, 23 Août 2014*

ورغم محاولة MUJAO السيطرة منذ تأسيسها من خلال القيام بعدة عمليات إرهابية تبنتها وتستعرضها في مواقعها على الإنترنت[1] بالهجزم على مركز رابوني، السطو على قيادة الدرك الوطني في تمنراست والأغواط، غير أن جماعة بلمختار Aqmi القاعدة في المغرب الإسلامي هاجمت مجمع الغاز تقنتوريت التي أرادت من خلاله استعراض قوتها وتهديد المصالح الجزائرية، غير أنها فقدت في هذه العملية الكثير من قيادتها وأرادت تعويض هذه الخسارة بالهجوم على السفارة الجزائرية في طرابلس[2]. وبالتصدي المسبق لهذه العملية من طرف قوات الأمن أظهرت الجزائر قدرتها على الوقاية واستشراف الأحداث ثم التدخل بفعالية وهي أهم آليات محاربة الإرهاب.

**ثالثا: استراتيجية محاربة القاعدة في المغرب العربي**

إن القاعدة منظمة بنيت على فكر وايديولوجية معينة، ومن تم فإن استراتيجية محاربتها تقتضي الاعتماد كذلك على آليات مضادة تتمحور حول: صياغة مشاريع فكرية واضحة وقوية ومستنيرة ؛إعادة قراءة للتراث الفكري القومي والانساني واخضاعها لروح العصر، غرس قيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف والاخر؛ الاستثمار في التنشئة اجتماعية الصحيحة التي تنمي روح المواطنة اين تتكامل فيها أدوار كل من الأسرة والمدرسة ثم المجتمع في اطار مشروع مجتمع حقيقي التعليم

---

(1) **المجموعة الرابعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سلسلة تحت ظلال السيوف:**
https://archive.org/details/TheShadesOfSwords4

(2) Le Journal Liberté. Le 19 Mai 2014

خاصة إعادة النظر في البرامج التربوية، كما يبرز في هذا الجانب أهمية دور دور مراكز البحث الإسلامية خاصة الجامعات كالزيتونة، الجامعات الإسلامية، وضرورة التركيز على تكوين الأئمة وإطارات المسجدية، وترشيد الخطاب الديني ورد الاعتبار للخطاب الديني الحقيقي، ومراقبة القنوات الدينية، كما يعتبر دور وزارات الدينية دو أهمية كبيرة، إذ نعتقد أنها لم تستطع القيام به لحد الآن، حيث مازالت تعاني إطارتها من الصعوبات للتصدي هذا الفكر التكفيري وبالتالي من الضروري تجنيدهم بالآليات القوية لمجابهته خاصة الفكرية للتصدي لهذا الفكر.

- تحسين الاتصال بين حكومات المغاربية لاسيما تلك التي تعاني أكثر من الظاهرة كتونس والجزائر وليبيا دون وقوف باقي الدول المغاربية موقف المتفرج لأن عمل هذه الجماعات أظهر امتداده وعدم امكانية حصره في بلد أو منطقة وبالتالي الاعتماد على الذات وعدم اللجوء إلى الأخر كالاتحاد الأوروبي الذي يتحجج بضرورة احداث تحسنا في ميدان حقوق الإنسان لتقديم مساعداته في الميدان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والذي في الحقيقة كثيرا ينظر للثورات العربية لاسيما الثورة الليبية من المنظور الرجعية.[1]
- الاستفادة من الخبرة الجزائرية في هذا المجال مكافحة الارهاب حيث يبد أن الجزائر اليوم هي الأقدر بين هذه الدولة على القيام بهذه المهمة وأن تجربتها الطويلة في الفترة السوداء مكنتها من ذلك.

[1]Joe Vella Gauci. Op-cit.

- وضع استراتيجية اقليمية وقومية صارمة لمجابهة هذه الجماعات ووضع برامج تبادل وتدريب لعناصر إنفاذ القانون وتقديم الدعم المالي لتحديث وتحسين معدات القوات المتخصصة في مجابهة الإرهاب".
- كما يمكن منع تجنيد مقاتلين جدد في صفوف الجماعات الإرهابية وذلك عبر "إيجاد حلول اجتماعية سريعة للأحياء المهمشة وتفادي الاقصاء الاجتماعي والسياسي لكل طبقات المجتمع.
- تفادي الاختلافات بين دول المنطقة حيث أن تنظيم القاعدة استفاد كثيرا **من أجواء التوتر التي تسود** بين المغرب والجزائر، وإذا أضيف إلى ذلك ما يجري اليوم في ليبيا، فإن منطقة شمال إفريقيا قد تتحول إلى جنة للقاعدة، ذلك أن اختراقها للبوليزاريو، سيمكنها من عناصر تتقن جيدا حرب العصابات، إلى جانب معرفتها بمسالك وممرات الصحراء، وتتقن استعمال الأسلحة المهربة من ليبيا بحكم أن العقيد معمر القدافي كان في بعض الفترات من بين المزودين الأساسيين لها.

أما ميدانيا فقد تم تسطير إستراتيجية لمكافحة هذه التنظيمات المسلحة في المنطقة تراوحت بين الحلول العسكرية التي حيث كبد من خلالها الجيش الفرنسي مند بداية جانفي 2013 خسارة كبيرة لجماعة بن مختار خاصة عندما اغتالت في بداية أفريل 2014 أبو بكر النصر المسؤوول على جماعة المرابطون المتأسسة عن طريق اتحاد بعض عناصره مع مالين من MUJAO, إلى جانب الحلول الدبلوماسية نذكر منها:

- تعاون دول مغاربية مع الولايات المتحدة الأمركية حيث أعلنت وزارة الخارجية المغربية ان اتفاقية امنية مغربية امريكية وقعت في 7 أوت 2014 بالعاصمة الامريكية واشنطن تهدف الى تعزيز تعاون البلدين في ميدان «مكافحة الارهاب» وتدريب خبراء متخصصين في التصدي للارهاب. حيث يلتزم البلدان بتعزيز القدرات الاقليمية في مجال تدريب قوات الامن المدني ومكافحة الارهاب في بلدان شريكة في المغرب العربي والساحل، عبر تعبئة الخبرات والتجارب المشتركة، وخاصة في مجال ادارة الازمات وأمن الحدود والتحقيقات.[1]

- ما خرجت به قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي مؤخرا بنيروبي بتوصية خاصة بإنشاء صندوق افريقي لمكافحة الإرهاب. حيث أدرك الأفاريقا وأخيرا أنه لا يمكن الاعتماد على الأجانب لاسيما فرنسا التي نصبت نفسها دركي إفريقيا خاصة بعد تدخلها في مالي مند 2013. كما تقرر في أخر قمة للإتحاد الإفريقي تأسيس مايسمى ب CARIC القدرة الإفريقية للتصدي الآني للأزمات حيث تـوصل قادة الدول الإفريقية أنه أمام الانتشار السريع لظاهرة الإرهاب الإسلامي في هذه القارة أنه على الإتحاد الإفريقي التحرك وأكد مجلس السلم والأمن الإفريقي أنه لا يمكن الاكتفاء بالخروج بقرارات بدون متابعة

---

[1] توقيع اتفاقية أمنية مغربية ـ أمريكية لتعزيز تعاون البلدين في مجال مكافحة الإرهاب. مـن موقع: *http://www.alwasatnews.com/4357/news/read/911380/1.html*

وتطبيق. وعليه أكد رئيس مجلس السلم والأمن لشهر سبتمبر 2014 الرئيس التشادي إدريس ديبي ايتنو خلال لقاء صحفي أنه سيتم عرض اقتراح انشاء هذا الصندوق خلال القمة المقبلة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي. وتشكل اتفاقية الجزائر 1999 المتعلقة بمكافحة الإرهاب والبروتوكول الإضافي ل 2004 وانشاء المركز الافريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب "قاعدة قانونية ومؤسساستية متينة" من أجل تعاون معزز بين البلدان الأعضاء لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات حول نشاطات وتحركات الجماعات الإرهابية حسب المشاركين في القمة. كما تم التأكيد على الأهمية البالغة للتعاون والتنسيق مع الشركاء الدوليين. وأكدت القمة على ضرورة عمل دولي "مجدد" من أجل حرمان الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة من كل دعم مالي أو آخر مباشر أو غير مباشر.[1]

**خاتمة:**

يعد البحث في موضوع الجماعات الإسلامية المسلحة عموما أو حتى السياسية، وخاصة تلك المنتمية إلى القاعدة في قمة الالتواء ومن أعقد الموضوعات التي تتناولها مجموعة من العلوم خاصة منها المتعلقة بالقضايا السياسية والأمنية، والذي يمكن أن يتناول بأكثر من طريقة ويبحث بأكثر من منهج، ويرجج ذلك لعدة

---

[1]http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/422425.html#stha sh.dRGYD9dI.dpuf

عوامل أهمها تعقيد وتعدد وتشعب هذه التنظيمات نفسها في المنطقة نجد أن كل منها يتحرك بمفرده لاستهداف قوات الأمن والمؤسسات والمواطنين العزل، حيث كلما تم القضاء على تنظيم ديني سياسي، يتم بعث تنظيم ديني أخر من نفس الفكر والاتجاه، وما يزيد من تعقيد الموضوع وضبابيته الاختلاف وتعدد الطرق التي يتناول بها عبر وسائل اعلام التي تظهره في صور مختلفة تتراوح بين الإرهاب وحق الدفاع الشرعي والطريقة وحيدة لتجسيد العدالة وحكم الله على الأرض. وعليه بات على الباحث التريث والتمعن للوصول إلى الحقيقة وإبرازها والتي نعتقد من خلالها أن أي مساس بأمن الدول واستقرار شعوبها أمر لا يمكن وصفه بالحق، بل لا يجب السكوت عنه ومن الضروري مكافحته بجميع الوسائل سواء العسكرية، أو الدبلوماسية وخاصة التوعوية والتربوية التي نعتبرها من أنجع السبل حتى وإن كانت تستغرق وقتا أطولا لأنها ترتكز على مخاطبة العقل والضمير وغرس فيهما قيم التسامح والتعايش وقبول الأخر، وأن الإسلام الحقيقي لا يمكن أن يكون في صورة التقتيل والترهيب والجمود الفكري الذي يعود بالناس والتقوقع بهم في عصور قديمة بعيدة خصوصيات ومتطلبات العصر الذي يعيشون فيه، ومنه يجب تضافر جهود الجميع من مؤسسات حكومية و تعليمية و وزارات الشؤوون الدينية والمجتمع المدني قصد التصدي ومجابهة الفكر التكفيري والقضاء على التنظيمات المسلحة التي تدعوا له قصد تحقيق غايات وأهداف سياسية مغطاة بغطاء ديني.

## ثانيا:

# الإنذار المبكر كآلية لدرء النزاعات

# في منطقة الساحل الإفريقي

**الأستاذة: ناصري سميرة**

**جامعة عباس لغرور خنشلة**

## مقدمة:

إن توقع النزاعات يعتبر ضروريا لاتخاذ إجراء فعال ومن مؤشرات العنف الأولية تشمل ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان، والقمع السياسي المتزايد واستخدام الإعلام للتحريض والتوجه نحو اقتناء السلاح فالوقائيين، سواء كانوا دولا أو منظمات دولية أو منظمات غير حكومية أو قطاعات أو رجال دين أو دوائر عملية يملكون القدرة كل بوسيلة على الإنذار المبكر.

فآلية الإنذار المبكر، حتى تكون فاعلة، يجب أن ترتبط بخطط محدثة ومستديمة للإجراء الوقائي ومصاحبة لها، وذلك يتطلب تطوير أنظمة الإنذار، سواء الدولية التي تعمل إلى جانب إدارة الشؤون السياسية سكريتاريا الأمم المتحدة، أو التي تعمل على مستوى الإقليمي.

بدأت فكرة ابتداع هذا النظام *EARLY WARNING SYSTEM* خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد اقترح بولدينغ *BOULDING* إقامة "محطات اجتماعية للمعلومات *SOCIAL DATA STATIONS* "، وقد شبه بولدينغ

هذه المحطات بشبكات الأرصاد الجوي وقد اعتبر هذا المشروع على قدر من الأهمية لرصد مناطق محددة يتوقع أن تنفجر فيها أزمات أو نزاعات مسلحة،وقد حدد لذلك المشروع نوعان من المهام هما[1]:

- تحديد نمط النزاعات السائدة ومواقعها، والتي يحتمل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة.
- رصد تطور تلك النزاعات وتقييمها، وذلك لمعرفة قدر أو درجة اقترانها من دائرة العنف المسلح.

وهناك منظمة هولندية تعمل في مجال مراقبة النزاعات وفق برنامج محدد (*PIOOM*) وتستخدم معيار انتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة والحكم كمؤشر للتعرف على النزاعات واحتمالات انفجارها وتحولها إلى نزاعات مسلحة،وتستخدم هذه المنظمة نموذجا من خمس مراحل للنزاع تمر بها الدول المعنية به،ووفقا لذلك الأنموذج تمر الدول بمرحلة من الاستقرار يعمها السلام، ثم تمر إلى مرحلة من التوتر السياسي، تليها مرحلة تتسم بالعنف السياسي، ثم مرحلة يصل فيها النزاع إلى درجة معينة من الحدة وأخيرا ترتفع فيها حدة النزاع[2].

وما يحصل بمنطقة الساحل الإفريقي الآن شبيه بالحوادث التي حصلت برواندا،كوسوفو،البوسنة والهرسك لذا وجب طرح آلية الإنذار المبكر وتفعليها وان

---

[1]Kerman C; CreativeTensions: The Life and Thought of Kenneth boulding and Arber Michigan. [w.p.e]: [w.b.e]; 1974; p82.
[2]Ibid; p 84.

ترتبط بخطط محدثة ومستديمة للإجراء الوقائي وهذا يتطلب تطوير أنظمة الإنذار المبكر سواء الدولية أو الإقليمية التي تعمل إلى جانب إدارة الشؤون السياسية بسكرتارية الأمم المتحدة أو التي تعمل على المستوى الإقليمي،قبل أن يحصل انفجار للعنف أو العنف المضاد فمن الصعوبة الحديث عن استجابة مبكرة وسريعة ومؤثرة مع عدم وجود ترتيبات وخطط أمنية مسبقة قبل فوات الأوان.

لذا سنحاول التطرق لآلية الإنذار المبكر كحل دولي وإقليمي من اجل إحلال السلم والأمن بمنطقة الساحل الإفريقي وما مدى فاعلية آلية الإنذار المبكر السيوارن cewarn كانموذج يحتذى به لتفادي النزاعات. ومنه نطرح الإشكالية التالية: ما هو نوع الإنذار المبكر الأكثر فعالية الذي يمكن تطبيقه لدرء الكوارث الإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي؟. وللإجابة عن هاته الإشكالية سنقسم بحثنا إلى:

1- مفهوم آلية الإنذار المبكر.
2- تحديات الإنذار المبكر.
3- مؤشراته.
4- تفعيل آلية الإنذار المبكر في منطقة الساحل الإفريقي.

**1- مفهوم آلية الإنذار المبكر:**

من البداهة القول بسهولة توقع الظروف التي تؤدي لانفجار النزاعات إلى عنف مسلح، وقد صدقت تلك التوقعات فيما تعلق بأزمة البوسنة والهرسك عام 1992، وكذلك بالنسبة لرواندا عام 1994، فقد ظهرت نذر ذلك العنف بصورة

مبسطة من خلال تدهور الظروف السائدة بالنظر لما كانت تبثه وسائل الإعلام وتقارير الدوائر الأمنية والاستخباراتية من المنطقة وعليه فان أزمتي البوسنة ورواندا طرحتا في إطار جهود الدبلوماسية الوقائية لأول مرة السؤال التالي :ما هو نوع الإنذار المبكر الذي يجب تطبيقه لدرء الكوارث الإنسانية؟. ومنه فآلية الإنذار المبكر أتت كفكرة لدرء هاته النزاعات والتنبؤ بحدوثها قبل أن تقع بمدة زمنية معينة، فبالتالي هاته الآلية لا تتطلب معلومات وقائية وإنما المطلوب نوعية هذه المعلومات، وما تعكسه من مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ إجراء سريع. فأي حكومة لدولة ما ترقب باهتمام مناطق التوتر في العالم والأوضاع المضطربة فيه، وتبعا لذلك تقوم بتحليل الأوضاع، ومدى تأثر مصالحها به، كما تقوم بتطوير قدراتها على متابعة تلك الأوضاع والتنبؤ باتجاهاتها، وإذا ارتبطت هذه المتابعة بمصالح دولة أخرى فان الحاجة تبدو ماسة لوجود آليةللإنذار المبكر تعمل بمنأى عن مصالح الدول،ولكن وجود الآلية في حد ذاته لا يعتبر إجراءا وقائيا ما لم يحدث تغير جذري في السلوك الدولي ينعكس في سلوك الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية اتجاه ما توفره آليةالإنذار المبكر من المعلومات[1].

ومن هنا لابد أن يكون هناك اتفاق حول ما يمكن أن تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال ورجال الدين والجماعات العلمية وأجهزة الإعلام والجمهور عموما، بصفة عامة كل بطريقته

[1]Mizuno; J: Humanitarian early Warning system; progress and prospects.1995.p20.

الخاصة بما يتوفر له من قدرات في مجال الإنذار المبكر،فالحكومات قامت بتطوير إجراءات ونظم لمواكبة الأحداث وتوفير المعلومات الضرورية للتحرك في الظروف الطارئة، وللمنظمات غير الحكومية القدرة على التعرف على مناطق الأزمات بما يتوفر لديها من معلومات من خلال معايشتها للعلاقات ما بين الجماعات.

ورغما من أهمية الإنذار المبكر في التنبؤ بما سيحدث فان التنبؤ بما سيحدث وتوفير المعلومات في حد ذاته للأنظمة الوقائية غير كاف ما لم يصاحب ذلك التحرك السريع في مواجهة تلك الأزمة بالإفادة من المعلومات المتوفرة بمعنى آخر الاستجابة المبكرة.

**2- الاستجابة المبكرة Early repense**

وللاستجابة المبكرة للازمة استراتيجيات وأدوات وقائية تبدأ بالوسائل الدبلوماسية وتمر بالإجراءات الاقتصادية وتنتهي بالترتيبات العسكرية الوقائية وستتناولها باختصار فيما يلي:[1]

1- **الوسائل الدبلوماسية:** عند استفحال الأزمة فان الدبلوماسية التقليدية تستمر في أداء وظيفتها ولكن تظهر الحاجة إلى بذل جهد اكبر يتماشى والأزمة وهذا لإيجاد وسائل تواكب الظروف المتدهورة التي تحدث في أي بقعة من العالم

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الثالث. الجزائر: دار هومة، 2004، ص 285-283.

ليس لان الظروف مأساوية ولكن لأنها قد تؤثر سلبا على مناطق أخرى.وهناك عدد من الخطوات يمكن أن تتبع وهي:

- **أولا:** لابد من إقامة اتصال مفتوح بين أطرافالأزمة عكس ما يفعل من قطع للعلاقات.
- **ثانيا:** يجب للحكومات والمنظمات الدولية أن تشير بطريقة واضحة للمصالح التي يمكن ان تهددها تلك الأزمة.
- **ثالثا:** على مجلس الأمنأن يدرج هاته الأزمة ضمن أجنداته وكذلك المنظمات والوكالات المعنية في وقت مبكر.
- **رابعا:** توسيع قاعدة المشاركة الدولية في معالجة الأزمة.

2- **الإجراءات الاقتصادية:** وتشمل التحفيز والمساعدات الاقتصادية بشرط تغيير السلوك العنيف أو العدائي أوكرانيا كمثال لذلك في أزمتهاالأخيرة.

3- **تحديات الإنذار المبكر:**

يجد المهتمون بدراسة الإنذار المبكر كإحدى آليات الوقاية المبكرة في النزاعات، يجدون أنفسهم مشدودين بين طرفي متناقضين، أنشطة متصلة وشك لا حدود له. فهناك معيار الاعتبار *considerationcriterion*، والذي يشير إلى التفاعل بحذر مع النزاع لكي لا تتجرف الأنظمة الوقائية أو الحكومات في عمليات ليس في مقدورها أن تجد بديلا لها لحل النزاع ومثال ذلك حالة الزائير (كونغو

الديمقراطية)، فالتحديات التي تواجه الإنذار المبكر عديدة. وسنتناول فيما يلي درجة التعقيد في النزاع من عدة جوانب[1]:

**أولا: التعقيد والوقاية:** *COMPLEXCITY PREVENTION*

إن الوقاية في مفهومها النظري، تعني التنبؤ والتوقع والتحرك بسرعة لدرء الكارثة قبل أن تقع، فالمفهوم الوقائي عندما يستخدم كأداة سياسية فانه يجب أن يضع في الحسبان الوسيلة التي تدافع بها السلطة عن مصالحها، ومدى القابلية في استخدام الأسلوب الوقائي في ظل البيئات الحالية للمجتمع الدولي تعتمد على الرغبة.

**1) الرغبة:** ***desirability***

لقد كان نظام الإنذار المبكر في فترة الحرب الباردة يهدف للحفاظ على الوضع القائم بين المعسكرين، فالإنذار المبكر كما يفهمه غير السياسيين يحتاج إلى قاعدة إستراتيجية عريضة للتنمية طويلة الأمد تهدف إلى القضاء على الفقر، وإرساء قواعد الديمقراطية السليمة، واحترام حقوق الإنسان، ودعم القدرات التي تحافظ على البيئة الطبيعية ففي الحالات التي يحدث فيها ضرر للسكان أو لجزء منهم في منطقة ما فانه يصعب تفادي النزاع[2].

---

(1) محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص334.

(2) Bertrand G Ramcharan;Preventive Diplomacy at the UN.Bloomington: Indiana University Press; 2008; p196.

بمعنى آخر أن يعمل الإنذار المبكر والوقاية بالدرجة الأولى على خدمة حاجات السكان وحماية حقوقهم، وليس العمل على إقرار الوضع القائم.

2) الإمكان النظري: *THEORETICAL POSSIBILITY*

لو حاول احد التعرف على المستقبل عن طريق التنبؤ فانه لا يستخدم نهجا جديدا، فمسالة التنبؤ قديمة بعمر الإنسان نفسه، ومع التقدم العلمي الذي حدث وبخاصة في العلوم الطبيعية التقليدية كان الأمل يحدو الجميع بان الأمر بقدر ما يتعلق بالفرع الإنساني في العلوم الطبيعية باستخدام قوانين محسومة، ولقد قيل قديما أن الرغبة هي أم الفكرة، إن هذا القصور لا يعود لقصور في الوسائل والمناهج القياسية لتحليل وإنما لان هذه الوسائل والمناهج لم ترتق إلى مستوى الآمال والتطلعات المعقودة.

3) الجدوى العملية وعلم الإجراء:

*PRACTICAL FEASIBILITY AND ACTIONSCIENCE*

هناك مسائل لا يصعب التكهن بها في منطقة مهددة بالمجاعة مثلا، ويمكن القول بان فرص التدخل الناجح قاصرة على حالتين:

- كلما انعدمت فرص التوازن في نظام كلما برزت أوضاع خطيرة، وبالتالي تصبح درجة التكهن أكثر وضوحا، وعليه فان ما يمكن عمله كإجراء سريع هو إزالة هذه الأوضاع بأسرع ما يمكن.

- بقدر ما كان الإجراء المتخذ ملموسا ومحدودا بقدر ما كان من الممكن السيطرة على بنيات النظام.

**ثانيا: تشريح النزاعات: *THE ANATOMY OF CONFLICTS***

1) **تعريف المفهوم: *CONCEPT DIFINITION***

هناك ثلاثة من المناهج المسلكية لتعريف النزاعات يمكن اختصارها في نموذجين:[1]

- النموذج الموضوعي للنزاعات والذي يحدث كنتيجة لتناقض المصالح أو تضاربها.
- النموذج الذاتي للنزاعات وهو يعرف النزاع على أساس وجود هدفين لا يمكن التوفيق بينهما.

وللنموذجين مضامين تشكل استراتيجيات الوقاية من النزاعات فإستراتيجية النموذج الموضوعي تتجه نحو إحداث التغييرات الهيكلية بهدف إزالة التناقضات بصفة كاملة، أما إستراتيجية النموذج الذاتي فان جهودها يجب أن تنصب في عملية التوفيق بين الأهداف التي يود تحقيقها.

2) **تصنيف النزاعات: *CLASSIFICATION OF CONFLICTS***

إن النزاعات تفسر نفسها بأشكال مختلفة ومتسعة وذلك وفقا للأسباب من ناحية والأطراف من ناحية أخرى،إن أنماط النزاعات التي تظهر لنا اليوم لا تبدو

---

[1] محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص340.

دائما من نفس النوع أو النمط الذي اعتمدت عليه الدراسات الميدانية،وهناك بعض الأنماط التي يمكن القول أنها تمثل دمجا لطبيعة النزاعات الحالية:[1]

- النزاعات التي تتعلق بالشرعية (*legitimacyConflicts*) وهي ذلك النوع من النزاعات الذي يترتب على فقدان النظام لشرعيته وهذا يعود إلى غياب المشاركة السياسية، والى إشكاليه توزيع الثروة والرفاهية.
- نزاعات التغييرات الانتقالية (*Transition Conflicts*) وهي ذلك النوع من النزاعات الذي يترتب على تغير النظام، حتى ولو أتت عملية التغيير من السلطة نفسها.
- نزاعات الهوية (*IdentityConflicts*) وهي نزاعات تظهر كنتيجة لقيام جماعة بالبحث عن هويتها وضمان سلامتها الجسمانية والثقافية،وتحقيق تطلعاتها في المشاركة في السلطة.
- نزاعات التخلف والتنمية (*DevelopmentConflicts*) وهي تترتب على اتساع الفجوة بين الغني والفقير أو تترتب على انتشار الفقر داخل المجتمع.

**3) علاقة تشريح النزاع بالوقاية:**

تمر النزاعات بمراحل متعددة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل، مرحلة ما قبل التصعيد ومرحلة النزاع المعلن ومرحلة حصيلة النزاع، ولكل منها وقاية معينة وفي ما يلي هذه الوقاية للمراحل الثلاث:[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص342–343.

[2] المرجع نفسه، ص344–347.

- **الوقاية في مرحلة ما قبل التصعيد:** وهي مرحلة تتطور عبر مراحل عديدة منها المرحلة الابتدائية وتسمى *Initial Stage*، إلى مرحلة الإدراك *realization* إلى مرحلة الوضوح *manifest*، إلى مرحلة الاستقطاب *polarisation*. وهناك مجموعة من المتناقضات التي تخلق العداء تعكسها مجموعة من الأهداف التي يصعب التوفيق بينها.

وتعتمد مراحل النزاع في تطورها على سلوك الدولة اتجاهها فيمكن على سبيل المثال تفادي الأزمة في مرحلتها الابتدائية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية، وتتنوع الإجراءات مابين قمعية وغير مستحبة أو تفاوضية، كما قد يعجل القمع بانتقال النزاع من مرحلة التصعيد إلى مرحلة التصعيد.

- **الوقاية في مرحلة النزاع المعلن:** إذا ما انتقل النزاع من مرحلة ما قبل التصعيد أو النزاع المعلن للأسباب التي ذكرناها، فيمكن القول بأنه قبل الوصول إلى مرحلة التصعيد العسكري تنتشر ظاهرة العنف الذي يستهدف العامة، وعند هذا الحد يصبح النزاع على درجة من التصعيد لا يمكن للدولة أن تنكرها، بينما تتناقض الوسائل الوقائية، وتميل إلى إحلالها بالوسائل العلاجية ولكن بعدم حدوث التصعيد يمكن القول بان هناك مجالا لعدد من المبادرات الدبلوماسية لحل النزاع.

- **الوقاية في مرحلة النتائج:** إن ما ذكرناه أعلاه من محاولة للسيطرة على النزاع هي في حقيقة الأمر محاولات سطحية تهدف إلى كسب الوقت لأن ما

أثير من محاولات لا يعالج جذور النزاع، ورغم أن نظام الإنذار المبكر غير جديد إلا انه قد تم تطويره في إطار مكافحة الكوارث الطبيعية، وهناك آليات للإنذار المبكر استخدمت أنظمة استخباراتية خلال فترة الحرب الباردة، صممت لتتبع الهجمات النووية العادية،وقد نما في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد بأنظمة الإنذار المبكر التي تعني بالبحث عن مناطق النزاعات عن طريق استخدام عدد من المؤشرات وذلك لتسهيل العمل الوقائي، فقد توصل عدد من المعاهد والمراكز الدراسية إلى ضرورة الاعتماد على معلومات، على درجة من الاحتراف والموضوعية لدرء النزاع، هذه التطورات دعمتها عدة اعتبارات وهي:[1]

- تقدم وسائل جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها.
- تزايد دور وأنشطة المنظمات الدولية في إدارة النزاعات، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.
- تناقص سلطة الدولة الداخلية واختصاصها الداخلي في إدارة نزاعاتها الداخلية.
- تحول النزاعات الداخلية إلى مشكلات تعاني منها دول الجوار أو دول المنطقة بسبب حركة اللجوء وما تفرضه من أعباء إنسانية.

---

(1) Bertrand G. Ramcharan;op-cit; p 196-201.

4) **مؤشرات الإنذار المبكر:**

إذا اعتبرنا جدوى قيام الإنذار المبكر وجود نزاعات تتطور بمرور الوقت فان ضرورة التشخيص من اجل درء في وقت مبكر مسألة أساسية هذه الأخيرة تتطلب ما يلي:[1]

- **جمع المعلومات:** إن جمع المعلومات مسألة هامة، وحتى تصبح هذه المعلومات ذات فائدة فلا بد أن تتوفر على الخصائص التالية:
  - **الوضوح** (*Clarity*): فيجب أن تكون المعلومات واضحة.
  - **الدقة** (*Accuracy*): ويجب أن تعكس حقيقة الأحداث الموجودة وان تعتمد على مصادر موثوق بها.
  - **المغزى** (*Meaningfulness*): بمعنى أن تكون ذات مغزى أن تسهم في فهم الوضع.
  - **الحداثة** (*Recentness*): وحتى تساعد في توقع أوضاع معينة يجب أن تكون المعلومات حديثة بقدر الإمكان.
  - **الكفاية** (*Adequacy*): بمعنى أن تكون المعلومات كاملة.
- **المؤشرات:** يتطلب الوصول إلى معلومات بالصفات المذكورة سابقا وجود مجموعة من المؤشرات منها:

---

(1) Carnegie Commission Report on Preventing Deadly Conflict; Preventing Deadly Conflict Final Report. NEW YORK: Carnegie Corporation; 1997. http://www.wilsoncenter.org/subsites/ccpdc/pubs/rept97/finfr.htm

- **الأمن الغذائي:** ويمكن استخدامه في معرفة ما يتناوله المواطن من الحريرات يوميا منسوبة إلى احتياجاته اليومية منها،وقياس نسبة ما ينتجه الفرد من الغذاء بالنسبة إلى حجم المستورد منه.
- **تأمين العمل والدخل:** ويستبدل عليه بحجم البطالة والمرتبات والأجور الحقيقية كذلك بمعدلات التضخم.
- **انتهاكات حقوق الإنسان:** ويستدل عليه من خلال عدد المساجين السياسيين وظاهرة الاختفاء والمفقودين وحرية الصحافة.
- **الاضطرابات العرقية والدينية:** ويستدل عليها بعدد السكان المنخرطين والمتأثرين بالنزاع وعدد الضحايا.
- **عدم المساواة:** ويستدل عليه بمؤشرات الفوارق في معدلات التنمية البشرية.
- **النفقات العسكرية:** ويعتمد هذا المؤشر على العلاقة بين النفقات وإجمالي النفقات الحكومية.

5) **تفعيل آلية الإنذار المبكر في منطقة الساحل الإفريقي:**

لإعمال آلية الإنذار المبكر لابد من الاستناد على مجموعة عامة من المؤشرات ومنها[1]:

- **أولا:** الظروف الخلفية للنزاع: وهنا يوجد عدد من المؤشرات نذكرها كمايلي:

---

[1] Doom.r: Early warning and conflict preventing; Minerva's wisdom a bos braderradestraat6.researche project for the purpose of preparing a policy on development: brussels.1995.p10.

- **مؤشر درجة التوتر الهيكلي وعدم المساواة الاجتماعية:** إذا كان هناك عدم مساواة بين الجماعات داخل هياكل المجتمع وبنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقدر ما ترتفع مؤشرات حدوث النزاع وهذا ما يسمى بالظروف الخلفية ومنها:

1- توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع.

2- عدم المساواة في التنمية الاقتصادية وفرص الحصول على وظائف والتعليم.

3- عدم المساواة بين مختلف الأقاليم من ناحية وبين الريف والمدن.

فعلى سبيل المثال لفهم الأزمة في شمال مالي، وعلى نحو أوسع موجة عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة، لابدّ من تجاوز دور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب والتنظيمات الجهادية الأخرى. إذ مكّن التنافس للسيطرة على عمليات التهريب وتسامح مسؤولي الدولة تجاه النشاط الإجرامي الذي يمارسه الحلفاء السياسيون الجماعات، المتطرفة من الازدهار. كما تسبّب تواطؤ وضلوع المسؤولين في مالي، واستعداد الحكومات الغربية لدفع الفدية، في ازدهار صناعة الاختطاف. فضلا عن ذلك، كانت هذه العوامل هامة بالنسبة إلى الديناميكيات التي تسببت في انفجار الصراع المتجدّد في شمال مالي في العام[1] 2012.

---

(1) الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، متحصل عليه من:
*http://carnegie-mec.org/publications/?fa-49370#*

- **مؤشر حجم وتكوين وتوزيع مجموعات السكان:** فعندما تعيش فئات مختلفة من السكان وجماعات اثنية ودينية ولغوية في منطقة واحدة فان فرص حدوث المواجهة تصبح عالية نتيجة لعدد من المؤشرات منها:

1- توزيع السكان تبعا للمجموعات العرقية والدينية واللغوية بنسبة مئوية على مجموع سكان الإقليم.
2- توزيع السكان عبر القطر كله.
3- وجود توترات ومداها.
4- القدرة النسبية للجماعات على الشحن.

وهذا نلاحظه فيما حصل من تقسيم السودان الى شمالي وجنوبي بسبب هذا التوزيع السكاني الديني والتفرقة بين مسيحي ومسلم ما أدى إلى تفاقم الأزمة ومنه الانفصال سنة 2011.

- **مؤشر التغيرات في الأمن الغذائي:** وهي كثيرة ويمكن إحصائها في ما يلي[1]:

1- إنتاج الغذاء مقاس بنصيب الفرد.
2- معدل الحصول على الغذاء مقاسا باستهلاك الفرد اليومي من الحريرات.

- **مؤشر الوضع البيئي:** حيث إن للطبيعة اثر على النزاع الكامن فقد يحدث النزاع عندما يوجد قصور في الانتفاع من البيئة لإشباع حاجات المواطنين.

---

[1] محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص362.

- **مؤشر شرعية النظام:** يعتبر قبول النظام ومؤسساته من قبل قطاعات المجتمع من عوامل التوتر أو الاستقرار وهذا القبول يعتمد إلى حد كبير على قدرة النظام على مقابلة الاحتياجات التي تعبر عنها قطاعات المجتمع.

فعلى مدى العقد الماضي، كان تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء مصدر قلق متزايد في أوروبا والولايات المتحدة. فقد ظلّ القلق يساور الحكومات الغربية لجهة أن ضعف سيطرة الدولة في المنطقة سوف يسمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الجهادية الأخرى بتوسيع نفوذها وإقامة ملاذات آمنة في مناطق خارج سيطرة الحكومة. ويبدو أن استيلاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات المرتبطة به بشكل وثيق مؤخّراً على شمال مالي برّر هذه المخاوف،ركّزت الحكومات الغربية بشدّة على وجود تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وقدّمت المساعدة التقنية في محاولة لتعزيز قدرة قطاعات الأمن والقضاء على مكافحة الجماعة. بيد أن الحكومات الغربية قلّلت من شأن، إن لم تكن تجاهلت، تأثير الجريمة المنظّمة الذي يزعزع الاستقرار في المنطقة. ويعتبر تنظيم القاعدة نفسه، وإن بصورة جزئية، شبكة إجرامية، حيث يختطف مواطنين غربيين بهدف ممارسة ابتزاز مزدوج يتمثّل بأخذ الفدية وإطلاق سراح أعضاء الجماعة المسجونين. كان تواطؤ الدولة مع الجريمة المنظّمة، حتى وقوع الانقلاب العسكري في مالي في آذار/مارس 2012، أهم عامل في نمو

التنظيم ومحرّك الصراع في شمال البلاد. إذ تمارس الجهات الفاعلة الضالعة في الجريمة المنظّمة حالياً نفوذاً سياسياً وعسكرياً حاسماً في شمال مالي[1].

وكما فعلت في الماضي، سوف تتجنب حكومات منطقة الساحل إلى استخدام الجريمة المنظّمة كوسيلة سياسية عبر السماح لحلفائها بالاستفادة من الأنشطة الإجرامية التي تترتّب عليها آثار واضحة بالنسبة إلى خطط عملها. ويعدّ التركيز على بناء القدرات في القطاعين القضائي والأمني هو المقاربة الصحيحة إذا مادعمت الحكومات الجهود الرامية إلى مكافحة الشبكات الإجرامية.

- **المؤشر الخارجي**: ويمكن إدراكه ضمن مجموعة من المؤشرات منها[2]:
  1- درجة التكامل الإقليمي.
  2- العلاقات مع الدول المجاورة.
  3- النزاعات المسلحة في المنطقة وطبيعتها.
  4- وجود اللاجئين على مستوى المنطقة وتدفقهم على الدولة المعنية..
  5- نشاطات السكان الأصليين الموجودين في الدول المجاورة.

فعلى مدى العقد الماضي، ركّزت الولايات المتحدة وأوروبا بشكلٍ متزايد على الأمن في منطقة الساحل والصحراء وهي محدّدة هنا بموريتانيا ومالي والنيجر وكذلك المناطق المجاورة في الجزائر وليبيابسب الخشية من إمكانية أن تصبح

(1) الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، مرجع سابق.
(2) محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص373.

المنطقة ملاذاً آمناً جديداً للجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة. وبدا أن هذه المخاوف قد تأكّدت من خلال التمرّد الذي جرى في العام 2012 في شمال مالي، والذي أسفر عن وقوع المدن الشمالية تحت سيطرة مجموعتين ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هما أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.(MUJAO)، في هذه الأثناء لم يحظ تنامي النشاط الإجرامي المنظّم في المنطقة سوى بالقليل جداً من الاهتمام. إذ يعترف المراقبون الخارجيون والمسؤولون في حكومة مالي بسهولة بأهمية الاتّجار بالمخدّرات، بيد أنهم ركّزوا بصورة رئيسة على دور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وتجاهلوا أو قلّلوا من أهمية علاقات المسؤولين في الدولة والقادة السياسيين بالشبكات الإجرامية. علاوة على ذلك، كان صنّاع القرار في الغرب ينظرون في المقام الأول إلى الفرع الإقليمي لتنظيم القاعدة بوصفه جماعة إرهابية، على رغم أن نشاطه سيء السمعة كان يتمثّل في اختطاف الرعايا الأجانب لابتزاز الفدية. لذا لابد من وجود تكامل إقليمي بين هاته الدول للمساعدة على الاستقرار الأمني عن طريق توفير معلومات دقيقة وصحيحة عما يحدث من نشاط إجرامي بالمنطقة ككل[1].

- **آلية الإنذار والاستجابة المبكرة *CWARN***

إن النجاح المحدود الذي شهدته عمليات حفظ السلام في بعض المناطق كالبوسنا وكوسوفو ومقدونيا، وإدراك المجتمعات المحلية أن الوقاية من النزاعات

---

[1] الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، مرجع سابق.

الداخلية خير من علاجها بعد انفجارها على الأقل من ناحية التكلفة البشرية، كل هذه الاعتبارات أدت إلى تزايد الاتجاه نحو تطوير نظام الإنذار المبكر في العديد من المناطق مما أدى إلى انتشار هذه الأنظمة بمعدل متزايد من خلال عمل المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي، ومن الأنظمة شبه الإقليمية أنشئت الهيئة الحكومية للتنمية "*IGAD*" لشرق إفريقيا "آلية للإنذار المبكر للنزاعات والاستجابة" سميت سيوارن *CEWARN*.

يعد هذا النموذج الذي يجب أن يعمم على منطقة الساحل الإفريقي ككل وهنا سنحاول تعريفه ومعرفة عمله لطرحه للعمل به في المنطقة ككل.

في مؤتمر القمة الثامنلرؤساء الدول في "أجاد" الذي عقد في الخرطوم في عام 2000، قررت منظمة "إيجاد" وضع آلية للصراع والإنذار المبكر والاستجابة كجزء من مهمتها الأوسع للتنمية والسلام والأمن. ويعكس هذا القرار أيضا إدراك "إيجاد" أن التدخل في الوقت المناسب لمنع التصعيد أو التخفيف من آثار الصراعات العنيفة هو أكثر فعالية وأقل تكلفة بكثير من التكاليف المادية والبشرية المشاركة في التعامل مع الأزمات بشكل كامل[1].

تسـمى هذه الآليـة ب:سيوران *Cewarn*حيث تضم مـنظمة الإيجاد كل من: السودان، يوغندا، وكيـنيا والصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وارتريا، تعمل هذه

---

[1] CEWARN;
*http://www.cewarn.org/index_files/Page355.htm*

الآلية على إيجاد منبر إقليمي يعمل بصورة جماعية على إدارة النزاعات وبناء السلام على أسس تحليلية ثابتة.

دخلت آلية الإنذار والاستجابة المبكرة لدول الهيئة الحكومية للتنمية مرحلة عملية بالتوقيع على البروتوكول في أعقاب انعقاد القمة التاسعة لدول الهيئة التي انعقدت في الخرطوم في يناير عام 2000، بوضع خطة تحدد أنشطة المرحلة الأولى، وتبدأ في نفس العام، فالخطة تركز على بناء القدرات الإقليمية ورفع مستوى الوعي الوطني.

إن الإنذار المبكر يعتبر خطوة شرطية مسبقة للقيام بإجراء وقائي فالذي يميز عملية الإنذار المبكر عن عملية بناء السلام، وتخفيف حدة النزاع هو أن عملية الإنذار المبكر هي عملية تسبق النزاع، فالإنذار شرط لدرء النزاع وليس نتيجة حتمية له.

فيتعامل هذا النموذج مع منظمات المجتمع المدني لبناء آليات تعتمد مؤسسات تتعامل بدورها مع الأوضاع المضطربة لإدارة النزاع. أي إنشاء منابر تضم منظمات المجتمع المدني ومنظمات قاعدية علي مستوى الجماعات والفئات ومنظمات غير الحكومية، تعمل هذه المنابر على إقرار السلم وإرساء قواعد الحكم الرشيد.

كما على آلية الإنذار والاستجابة المبكرة للقرن الإفريقي *Cewarn* أن تخلق لها صلات بالمنظمات الإفريقية والإقليمية كالجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، أو

جماعة التنمية لدول جنوب إفريقيا، أو بالمنظمات القارية كالاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة. تؤكد ورقة الخبراء أن إعلان الخرطوم مثل نقطة تحول في الانتقال بالإيجاد *IGAD* (الهيئة الحكومية للتنمية) من مهامها التقليدية، وفتح الباب أمام منظمات المجتمع المدني التي ظلت لأمد طويل متخلفة عن أداء مهامها[1].

فالنموذج الذي بنيت عليه (سيوارن) يقوم على أساس اشتراك منظمات المجتمع المدني على الأقل على المستوى الوطني في عملية جمع المعلومات وتحليلها.

تضع ورقة الخبراء ثلاثة نماذج فرعية تحت نظام الإنذار المبكر السهل (*sew*) يمكن للإيجاد أن تعتمد على أحداها في نظام جمع المعلومات وهي[2]:

- **الخيار الأول:** نموذج مركزي متكامل *Centralized-integrated model*).
    - يستأجر مراقبيه المحلين (*local monitor*).
    - يجمع كل المعلومات.
    - يقوم بنفسه بتحليلها.
    - ويضع سيناريوهات وخيارات.

---

[1]CEWARN UNIT;"CEWARN Strategy 2007-2011"CEWARN UNIT.ADDIS ABABA; November 2006; p 2http://www.cewarn.org/index_ files/Page355.htm. PDF.

[2] محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الثاني. الجزائر: دار هومة، 2004، ص200-202.

- **الخيار الثاني:** نموذج يتحكم في النوعية ويعتمد المناظرة *Quality –Control Dialogue Model*

- يعتمد على الآخرين في جمع المعلومات.
- يقدم المعلومات ويؤكد علي نوعيتها.
- يبادر بإجراء تحقيقات في مناطق معينة بتفويض محدد.
- بصيغ مستويات للتوثيق والاتصال والتقرير.

- **الخيار الثالث:** النموذج الاستسلامي*Model orPassive MODELsubmissive*

- ويعتمد على الآخرين في جمع وتحليل كل المعلومات, ويقوم بتمرير هذه التحليلات والسيناريوهات لسكرتارية الإيجاد.

يعتبر النموذج الأول المركزي المتكامل عالي التكلفة فهو لا يتناسب حسب ورقة الخبراء مع آلية الإيجاد والإنذار والاستجابة المبكرة.

كما يعتبر النموذج الثالث الاستسلامي أو السلبي يقع على نقيض النموذج الأول فهو غير مناسب لأنه لا يلقي بأي مسؤوليات على سكرتارية الإيجاد.

في ظل الاعتبارات المذكورة أعلاه يبدو فعلا أن نموذج الثاني الذي يتحكم في نوعية المعلومات على أساس المناظرة هو الأفضل والأجدى كي تتمكن الإيجاد من تأسيس آلية للإنذار والاستجابة المبكرة.

- تدافع ورقة الخبراء عن النموذج الثاني من خلال الأفكار التالية[1]:

• انه يتفق مع ما يتوفر لدى الإيجاد من موارد.

• يجنب الإيجاد القيام بتطلعات لا تستطيع الوفاء بها.

• يتميز بالتركيز على دورة الأزمة بكاملها (*life cycle of crisis*)، ولا يقتصر على مرحلة انفجارها فقط.

فالنموذج أو النهج الثاني القائم على ضبط نوعية المعلومات والمناظرة يقترب إلى حد كبير في دوره من الدور الذي تقوم به منظمة التنمية والتعاون في أوربا (*OEDC*)، والتي يمكن وضعها بأنها "منبر للحوار الموضوعي الماهر المستقل الذي يسمح بقيام تفاهم محكم وتقييم حقيقي لمشكلات يواجهها بصفة متزايدة عالم اليوم المعقد " لضمان الشفافية ووجود مستويات مناسبة من اقتسام المعلومات فقد نصحت ورقة الخبراء بتكوين لجنة فنية للإنذاروالاستجابة المبكرة من مهامها:

• مراجعة أداء آلية الإنذار والاستجابة المبكرة بصفة دورية.

• ترقية التعاون بين الدول الأعضاء على مستوى وحدات الإنذار المبكر الوطنية التي توجد علي المستوى القطري في كل دولة عضو.

• التحكيم في حالة ظهور النزاع بين آلية الإنذار والاستجابة المبكرة وسكرتارية الإيجاد بشأن اقتسام المعلومات.

• الموافقة على من يستخدمون المعلومات باقتراح من السكرتارية.

---

[1] المرجع نفسه، ص202-203.

بذلك تنشأ قاعدة مؤسسية لنظام شامل يقوم بتسهيل عمل الآلية وتحدد فيه مسؤوليات الإيجاد في الجوانب التالية[1]:

- القيام بمهمة المسهل المركزي لعملية اقتسام المعلومات.
- وضع ممارسات عامة يهتدي بها في التعامل مع المعلومات وتبادلها.
- القيام بمهمة تخزين المعلومات والإفراج عنها.
- صياغة إشكال عامة لإرسال تقارير حول الإنذار المبكر للنزاعات.
- إنشاء آليات لإرسال تقارير موجزة.

يقوم هيكل الإيجاد على أساس سلطة رؤساء الدول والحكومات الذين يلتقون مرة في العام إضافة إلى سلطة المجلس الوزاري للإيجاد الذي يلتقي مرتين في العام.

كما أشارت ورقة الخبراء إلى ضرورة أن تبدأ تجربة (*Cewarn*) في المنطقة بمثلث الحدود الإثيوبية الكينية الصومالية من ناحية، ومثلث الحدود الكينية اليوغندية السودانية من ناحية أخري. للاستفادة من التجارب والقدرات المحلية على تلك الحدود، ولإنشاء قاعدة مؤسسية لتسوية نزاعات الحدود، ويمكننا أن نضيف مثلث الحدود الكينية الإثيوبية السودانية.

خلاصة القول ترى ورقة الخبراء أن يقوم نهج آلية الإنذار والاستجابة المبكرة للنزاعات (*Cewarn*) على النهج المتكامل (*Approach –Intergated*)،

---

(1) المرجع نفسه، ص205.

وعلى نموذج النظام السهل (*Soft Early Warning*) القائم على أساس الشفافية واقتسام المعلومات والتعاون النشط بين دول الأعضاء في الإيجاد من ناحية والدول والفعاليات غير الحكومية من ناحية أخرى، وهذا ما يعنيه النهج المتكامل الذي يعزز فعاليات الوسائل والآليات التقليدية بأكتاف أفضل الممارسات الوطنية على المستوى الجزئي في تأسيس ذلك النظام، فالتعرف علي المبادرات الجذرية المحلية يمثل الخطوة الأولي في إي محاولة خارجية للانخراط في أنشطة درء النزاعات[1].

ذلك أن إقامة نظام فاعل للإنذار يجب أن يعمل علي مستوى صانعي السياسات الإقليمية والوطنية في آن واحد، ويطور من مبادرات درء النزاعات الموجودة على المستوى التقليدي والمحلي (كنظام الأجاويد) في السودان على سبيل المثال.

وقد وضعت الآلية موضع التنفيذ في ثلاث مجموعات معروفة هي كاراموجا *Karamoja* والصومالي *Somali* وعفر عيسى *Afar-Issa*، ولا تمثل المجالات المذكورة سوى جزء من المجتمعات الرعوية في منطقة القرن الإفريقي[2].

تنتج حاليا آلية CEWARN ثلاثة تقارير دورية وموجز تحذير:

- **تقارير الأساس:** تقدم تحليلات من التأثيرات الهيكلية والجذرية للصراعات في السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] المرجع نفسه، ص218.

[2] CEWARN;

كما أنها توفر لمحة عامة عن أثر الصراع والضعف في هذه المجتمعات وهذه التقارير يتم تحديثها بعد كل 5 سنوات.

- **تحديثات البلد والمجموعة (الكتلة):** وهي تقارير وطنية، وتستند تقارير 'الكتلة' إلى توثيق وتحليل حالة الصراع والسلام في مجالات الإبلاغ. ويتم إنتاج كلا التقريرين بعد كل أربعة أشهر.
- **إنذارات وحالة موجزة:** وهي تحذيرات تصدر حسب مقتضيات الحال، وهي عبارة عن تنبيهات وإنذارات في الوقت الآني على الصراعات العنيفة الوشيكة التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة. وتقرير موجز عن الوضع الواقعي (طبيعية أو من صنع الإنسان) الذي يمكن أن تهدد السلام القائم أو يتفاقم الوضع المتوتر بالفعل فيؤدي إلى صراعات عنيفة.

وجميع التقارير المذكورة في الأعلى توفر استجابة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل لتوصيات أصحاب المصلحة على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. والأمثلة الموضحة بالجدولين (01) و(02) تعطي تقارير ومعلومات عن ما يحدث بالمنطقة[1].

---

[1] Ibid.

**جدول رقم (01)**

**التقارير المذكورة هي لكتلة كاراموجا *"Karamoja"* –**

**تبدأ أول يوليو 2003 وحتى ابريل 2008**

| | **حوادث العنف** | **الوفيات البشرية** | **صافي الثورة الحيوانية المغار عليها الثورة الحيوانية المستردة في الاغارة)** |
|---|---|---|---|
| اثيوبيا | 197 | 247 | 18,925 |
| كينيا | 398 | 566 | 60,197 |
| اوغندا | 1,563 | 2,728 | 103,157 |
| المجموع | 2,158 | 3,541 | 182,179 |

المصدر:

*CEWARN;http://www.cewarn.org/index_files/Page355.htm .*

**جدول رقم (2)**

**التقارير المذكورة هي لكتلة صومالي " Somali" –**

**وتبدأ أول مايو 2003 وحتى ابريل 2008**

| | **حوادث العنف** | **الوفيات البشرية** | **صافي الثورة الحيوانية المغار عليها(الثورة الحيوانية المستردة في الاغارة)** |
|---|---|---|---|
| اثيوبيا | 68 | 73 | 925 |
| كينيا | 120 | 251 | 16,433 |
| المجموع | 188 | 342 | 17,358 |

المصدر:

*CEWARN;http://www.cewarn.org/index_files/Page355.htm .*

**1. الإطار القانوني لسيوارن *Cewarn* :**

إن معظم النظم الوقائية تفصل مابين آلية الإنذار المبكر وآليات إدارة النزاع، ولكن نجد أن حالة السيوارن مغايرة إذ أن هناك اتجاها قويا يدعو إلى إنشاء آلية إقليمية للإنذار المبكر للنزاعات والاستجابة يكون هدفها التنبؤ بالنزاعات ودرئها منعا لظهور نزاعات جديدة.

**2. أهمية هيكلة الآلية:**

يعنى مفهوم الهيكلة إعطاء آلية الإنذار والاستجابة المبكرة أساسا قانونيا متينا لصنع القرار. فالأساس القانوني للآلية الإقليمية يؤدى أيضا إلى إقامة علاقة رشيدة مع آليات إقليمية وشبه إقليمية مشابهة، فعملية الإنذار المبكر والاستجابة وإدارة النزاع عملية متشابكة لا تتم بمعزل عما يجرى في مناطق أخرى.

وهناك مستويات عدة يمكن للآلية أن تؤدى مهامها على ضوئها، فالآلية يجب أن تعمل علي ثلاثة مستويات هي[1]: المستوى دون الوطني، المستوى الوطني (*National*)، المستوى الإقليمي (*Regional*).

حيث يمثل المستوى الإقليمي أساس ضروري لأي آلية إقليمية تعمل في مجال الإنذار المبكر، كما أن المستوى الوطني يغطى الآليات التي تعمل داخل الدول العضو، بينما يعمل المستوى دون الوطني في إطار المناطق والمحافظات والوحدات المحلية داخل الدولة العضو.

---

(1)CEWARN UNIT; op-cit; p 15.

**3. الإطار القانوني للآلية الإقليمية:**

هناك عدد من الوثائق يحدد الإطار القانوني لآلية الإيجاد الإقليمية للإنذار، يأتي على رأسها الاتفاقية المؤسسة المنشئة لمنظمة الإيجاد.

كما أن هناك عدد من البروتوكولات يحدد مهام الآلية الإقليمية للإنذار والاستجابة (*cewarn*)، ويعتبر إعلان الخرطوم الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الإيقاد في نوفمبر عام 2000 وثيقة هامة من الوثائق القانونية التي تأطر لآلية الإنذار والاستجابة، فالإعلان يحتوى على قرار أصدره رؤساء الدول والحكومات بشأن موضوع محدد وهذا ما يعطيه الصفة القانونية.

ولذا رؤى إبرام بروتوكول واحد في ثلاثة أجزاء، يعنى الجزء الأول منها بإنشاء الآلية، والجزءان الأخريان خصصا لمسألتي التعاون في مجال اقتسام المعلومات[1].

للآلية الإقليمية هيكل له جانبه السياسي، أو ما يمكن أن نسميه بالجهاز السياسي بالآلية الإقليمية (*CEWERU*)، وهو جهاز حاسم في عملية الإنذار المبكر والاستجابة، وهذا لا يعني أن الهياكل الأخرى للآلية الإدارية وغيرها لا تندمج معا لانجاز المهمة، ولكن المعنى هو أن تعمل كل الأجهزة المختصة بصنع السياسة وصنع القرار في تناسق تام، فالهياكل السياسية للآلية تعنى بالمسائل التي لا يمكن

---

[1]Ibid; p17-22.

إدراجها ضمن الهياكل القانونية للآلية، ومع ذلك فان هذه الهياكل هامة لفعالية، وكفاءة أداء آلية الإنذار المبكر.

ويمثل الشكل رقم (03) الهيكل المطروح الحالي لآلية الإنذار المبكر والاستجابة للنزاع بمنظمة الإيجاد. ويمكن تلخيص مزايا ذلك الآلية في التالي[1]:

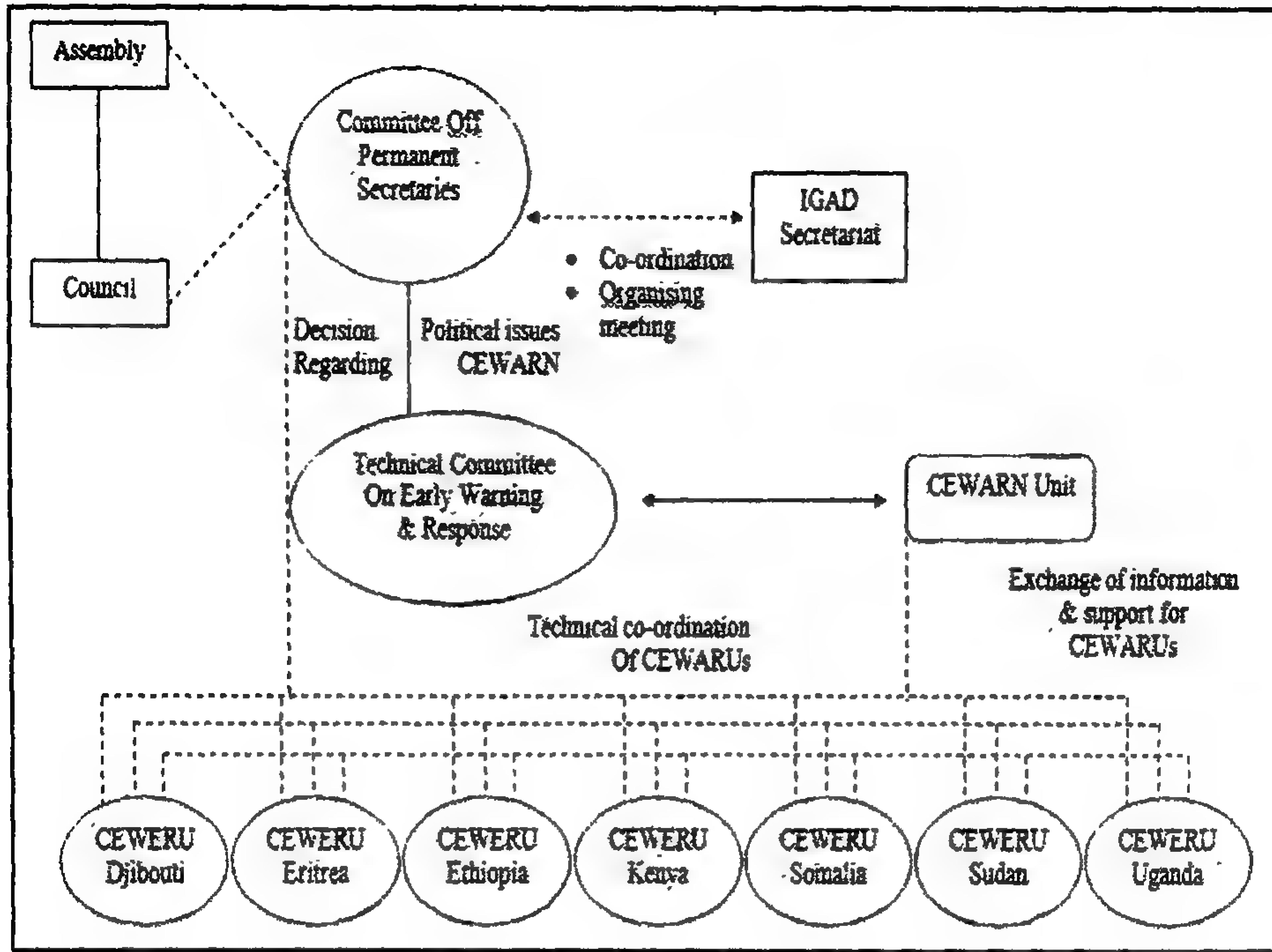
- إيجاد علاقة رأسية مباشرة بين الأجهزة السياسية والإدارية والفنية.
- إعطاء السكرتير التنفيذي الدور الفاعل في متابعة أداء الأجهزة الفنية ورفع تقاريره الدورية في دولة المقر للجنة السفراء، وعلى المستوى التنفيذي للجنة الوكلاء مرتين في العام، وعلى مستوى المجلس مرة في العام، وعلى مستوى الجمعية مرة في العام، وكذلك في الحالات الاستثنائية.
- إعطاء لجنة السفراء في دولة المقر الدور الفاعل كلجنة المتابعة.
- إعطاء اللجنة الفنية للإنذار المبكر باعتبارها أعلى جهاز فني يتبع للسكرتير التنفيذي، سلطة الإشراف المباشر على الوحدات الوطنية للإنذار، وما دونها من أجهزة ومجالس.

بعد دراستنا لآلية السيوارن يمكننا أن نوضع باعتبارنا ا نهاته الآلية ناجحة بجمع وتقصي المعلومات ودرء النزاع قبل حدوثه أن فعلت بطريقة الصحيحة .لذا واقتراح أن تعمم هاته الآلية على منطقة الساحل الإفريقي ككل وان تتعاون المنظمات سواء الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني على دراسة حثيثة

---

[1]CEWARN UNIT; op-cit; p 24-28.

لهاته المسالة من اجل الوصول إلى المعلومة وحجم تدفقها وصدقها ومنه التحرك السريع قبل استفحال الأزمة.




شكل 3: [illegible] هيكل الإيقاف [illegible]
CEWRN STRUCTURE

**خاتمة:**

منطقة الساحل والصحراء ليست منطقة محورية بالنسبة إلى الجريمة المنظمة العبارة للحدود الوطنية. وتنبع أهمية النشاط الإجرامي المنظم هناك من أن ثمة قلة من الأنشطة البديلة التي تحقق أرباحا وثراء سريعا مماثلا. وهذا ينطبق خصوصا على ثلاث مهمات توسعت بشكل ملحوظ منذ العام 2003 تقريبا: تهريب صمغ الحشيش المغربي، وتهريب الكوكايين، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية.

وقد حول الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية. ووضعت التجارة في السلع المهربة المشروعة، والتي تطورت في جميع أنحاء المنطقة في العقود السابقة، الركيزة المؤسسية لتطوير هذه الأنشطة ذات الربحية العالية.

من خلال دراستنا لآلية الإنذار المبكر وما يمكن أن تحدثه في درء النزاع توصلنا للنتائج التالية:

- لتحقيق هاته الآلية لابد من التغلب على نوعين من الصعوبات:

**الأولى:** المتعلقة بالمعلومات ومصادرها ومدى ملائمتها كذلك مشكلة الحصول عليها فيشكلها الكمي والنوعي في آن واحد.

**ثانيا:** فيما يتعلق بالجانب التحليلي لهاته المعلومات والتي لابد من إلا تصل بنا إلى نتائج خاطئة.

- يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية دورا هاما في دعم أجهزة الإنذار المبكر الحكومية وذلك بما تقدمه من معلومات فلابد للمؤسسات التي تعمل وتكثف مجهوداتها لتقصي الحقائق وتقديمها لما له من أهمية في درء النزاع قبل نشوئه.
- هناك من يعتبر مسالة الإنذار المبكر عملية تكهن ولكن حقيقة الأمر هاته الآلية تعتمد على الاحتمالات احتمالات بوبر Popper propensities الذي

وضع هذه النظرية والتي تعني بان الاحتمالات المعينة التي تتواجد في ظل ظروف معينة يكون لها انعكاسات معينة.

- جمع المعلومات التي تخدم الغرض المراد تحقيقه ويمكن توظيف عدد من المصادر كالبعثات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطرية وكذلك لجان شعبية.
- المشاركة بفعالية في الشبكات الدولية خاصة دول الشمال التي تتوفر بها التكنولوجيا والإمكانات المادية.
- جعل الصلة بين الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات صلة مؤسسية فتدفق المعلومات الى مراكز صنع القرار وتنفيذه يجب أن تعالج بكفاءة.
- مزاوجة الإنذار بالدبلوماسية الميدانية ففي مرحلة ابتدائية يجب دعم القوى الداخلية التي تسعى لإيجاد حل أساسي للنزاع وخاصة من الناحية التنفيذية.

# قائمة المراجع

1. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الثالث. الجزائر: دار هومة، 2004.

2. الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، متحصل عليه من:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49370#

1. Kerman C; Creative Tensions: The Life and Thought of Kenneth boulding and Arber Michigan. [w.p.e]: [w.b.e]; 1974.
2. Mizuno ;J :Humanitarian early Warning system ;progress and prospects.1995.
3. Bertrand G Ramcharan;Preventive Diplomacy at the UN. Bloomington: Indiana University Press; 2008.
4. Doom.r :Early warning and conflict preventing ;Minerva 's wisdom a bos braderradestraat6.researche project for the purpose of preparing a policy on development :brussels.1995.
5. Carnegie Commission Report on Preventing Deadly Conflict; Preventing Deadly Conflict Final Report. NEW YORK: Carnegie Corporation; 1997.
6. http://www.wilsoncenter.org/subsites/ccpdc/pubs/rept97/finfr.ht m

   CEWARN;http://www.cewarn.org/index_files/Page355.htm

7. CEWARN UNIT;"CEWARN Strategy 2007-2011". CEWARN UNIT.ADDIS ABABA; November 2006; p 2.http://www.cewarn.org/index_files/Page355.htm. PDF.
8. CEWARN;http://www.cewarn.org/index_files/Page404.htm




# الطوارق "الملثمون" يؤسسون دولة المرابطين

## مقاربة تاريخية وروحية "دينية"

الدكتور. عزالدين معزة

جامعة قسنطينة 02

**مقدمة:**

أسس المرابطون "الملثمون" دولة إسلامية سنية على مذهب الإمام مالك، قامت على الجهاد لنشر الإسلام وتثبيت الأمن والاستقرار في الصحراء، ومدوا نفوذهم السياسي والاقتصادي والمذهبي إلى شمال إفريقيا والأندلس، وذلك فيما بين القرنين الخامس والسادس الهجريين (11 و12م)، بنى المرابطون الطوارق دولتهم في وقت كان فيه المغرب الإسلامي يعاني من اضطرابات سياسية خطيرة، وصراع وقتال داخلي على السلطة، منع ذلك من ظهور سلطة مركزية قوية تستطيع فرض سيادتها في المنطقة، فالمغرب الأوسط "الجزائر" توالت عليه غزوات بني هلال، وبني سليم الذين عاثوا فيه فسادا ونهبا وفوضى.. والمغرب الأقصى في تلك الفترة الزمنية كان ممزقا، فكل منطقة فيه كانت توجد بها قبيلة تتولى أمرها بنفسها، فقبائل غمارة سيطرت على شمال المغرب "منطقة الريف" وانتشرت فيها الخرافات والجهل وابتعدت عن تعاليم الدين الإسلامي السمحة، وخرج فيهم أحد المشعوذين "حاييم بن من الله" أدعى النبوة ووضع ديانة غريبة، وألف للبربر قرآنا بالبربرية،

اسقط فيه فريضة الحج والوضوء للصلاة، محرما عليهم أكل السمك وبيض الدواجن، ومحلا لهم أكل أنثى الخنزير.. وأسس اليهودي "طريف بن شمعون" دولة بورغواطة بالقرب من مدينة الرباط، بعدما أعلن إسلامه، واتبع المذهب الخارجي الصفري، إلى جانب وجود الوثنيين والروافض في منطقة تارودانت بالقرب من مدينة أكادير، وكل هذه الحركات المنحرفة عن الإسلام، وغيرها من الدعوات الهدامة الأخرى، تمكنت من تشكيل كيانات سياسية تحتمي بها. ولم يكن في الأندلس دولة مركزية موحدة، بل انقسم إلى 22 دويلة متصارعة فيما بينها،وهو ما أطلق عليه المؤرخون عصر ملوك الطوائف، والدولة العباسية والفاطمية، لم يعد بمقدورهما فرض سيطرتهما على العالم العربي والإسلامي، مع كل هذه الفوضى السياسية في المغرب الإسلامي والمشرق العربي كانت هناك عوامل أخرى تتحرك لتزيد كل ذلك الصراع السياسي اشتعالا وتغذي الانقسامات وتثيرها، منها شدة الاختلافات المذهبية، وتآمر الصليبيين على المسلمين وكثرة الحركات الانفصالية في العالم الإسلامي.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية والحرجة، ظهرت بالصحراء دولة المرابطين، حيث وصل خبرتماسكها وقوتها ودعوتها إلى إتباع عقيدة أهل السنة والجماعة والأمر بالمعروف والنهيعن المنكر إلى علماء المغرب، فكاتبوهم يطلبون منهم النجدة، وكذلك فعل علماء الأندلس وبعض ملوك الطوائف.

وتتناول هذه الورقة دور المرابطين في الصحراء وغرب إفريقيا (السودان، النيجر، مالي، موريتانيا..) والمغرب،والأندلس، في نشر عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب الإمام مالكبحد السيف،وتثبيت الأمن والاستقرارفي تلك المناطق.وهذا ما جعل من دولة المرابطين أعظم قوة إسلامية في القرن الرابع الهجري.

وسنحاول الإجابة على بعض التساؤلات وهي:

كيف استطاع هؤلاء الطوارق الصحراويون البدو بقيادة الإمام الفقيه السني المالكي عبد الله بن ياسينأن يؤسسوا دولة قوية بحد السيف،وما هي الأسباب التي اتخذوها والأهداف التي حققوها؟ وكيف استطاعوا تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تطبيقهم ونشرهم للإسلام السني المالكي في المغرب الأقصى، والدفاع عن مسلمي الأندلس؟

من المعروف عن أتباع المذاهب السنية تاريخيا أنهم لا يخرجون عن طاعة أولي الأمر، فهل يعتبر عبد الله بن ياسين حالة شاذة حينما خرج عن قوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ**."[1] أم أن لكل مرحلة تاريخية أحكامها؟

وماذا استفادت منهم القبائل الصحراوية "منطقة الساحل الإفريقي" من خلال نشرهم للدين الإسلامي فيها وتوغلهم نحو مالي والنيجر والسنغال وغانا..؟ وماذا

---

[1] النساء: الآية 59.

أضافت دولة المرابطين للقبائل الصحراوية بصفة خاصة ولسكان المغرب الإسلامي بصفة عامة ؟.

**أصل المرابطين:**

ينتمي المرابطون إلى قبيلة لمتونة[1] وهي إحدى أكبر وأهم قبائل صنهاجة الصحراوية،وتنقسم صنهاجة على سبعين"70" قبيلة[2]، وقيل صنهاجة فخذ من هوارة، وهذه الأخيرة فخذ من حمير يمانيون[3]، ولكن أصل صنهاجة فقد اختلف فيه المؤرخون، فبعضهم ينسبهم للبربر[4] " إنهم من بطون البرانس من ولد برنس بن بربر، وقيل أنهم ينتمون إلى جدهم صنهاج بن عاميل بن زعزاع بن كيمتا بن سدر بن مولان بن يصلين بن يبرين بم مكسيلة بن دهيوس بن حلحال بن شرو بن مصرابيم بن حام بن نوح[5]، وقيل صنهاج بن اوريغ بن برنس بن بربر[6] بينما

---

(1) أبو بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي: الإشارة إلى أدب الإمارة، دراسة وتحقيق: رضوان السيد، ط 1، دار الطليعة والنشر، بيروت، 1981، ص7.

(2) أبن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص120.

(3) نفس المصدر والصفحة.

(4) ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد 6، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1986، ص ص370، 371

(5) نفس المصدر، ص184.

(6) أبو العباس أحمد القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق، 1981، ص417.

يرى آخرون أنها تنحدر من العرب اليمانية ويرجعونها إلى حمير بن سبأ[1] وقيل كذلك إن صنهاجة فخذ من هوارة من حمير يمانيون من ولد الصوار بن وائل بن حمير[2] وقيل أيضا إن صنهاجة فخذ من ولد شمس بن وائل بن حمير،[3] ويذهب بعض بالمؤرخين إلى أن الصنهاجيين بربر لا علاقة لهم بالعرب.[4] ومنهم المؤرخون الفرنسيون أمثال "ستيفان غزال" S Gsell[5] و"جان سيرفيي" Servier J[6] و"جورج هنري بوسكي"G.H.Bousquet.[7]

نرى أن الخلاف طويل في نسب البربر التي تنتمي إليهم قبيلة صنهاجة، وما يهمنا في هذا الموضوع هو نسب المرابطين الملثمين الذين استوطنوا الصحراء " هذه الطبقة من صنهاجة هم الملثمون الموطنون بالقفر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب، أبعدوا في المجالات هناك منذ دهور لا يعرف أولها، فأصحروا عن الأرياف ووجدوا بها المراد وهجروا التلول وجفوها، واعتاضوا عنها بألبان الإنعام ولحومها انتبادا عن العمران واستئناسا بالانفراد وتوحشا بالغر عن الغلبة والقهر،

---

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المجلد 8، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ص328

(2) ابن أبي زرع الفاسي: المصدر السابق، ص120.

(3) المصدر نفسه، ص119.

(4) سعدون عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والأندلس في عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص11.

(5) S Gsell:Histoire ancienne de l'Afrique du Nord,T1,Libraire Hachette, Paris

(6) Jean Servier:Les Berbères ، P.U.F. France، 2011

(7) Georges Henri Bousquet:Les Berbères (Histoire et institutions )P.U.F ,1967,Paris.

فنزلوا من ريف الحبشة جوارا وصاروا ما بين بلاد البربر وبلاد السودان حجزا، واتخذوا اللثام خطاما تميزوا بشعاره بين الأمم.."[1]

كما قلنا لا يهمنا كثيرا هنا أن نعرف بدقة من أين جاءت صنهاجة في عصور ما قبل التاريخ، سواء منهم الحضر أو البدو "البتر أو البرانس" سكان التل أو سكان الصحراء، لكن الملاحظ عليهم برغم اختلاف نمط حياتهم إلا أنهم كانوا يشعرون بأنهم من أصل واحد، ويعبرون عن شعورهم هذا بمظاهر التضامن فيما بينهم.[2] فقد بقيت رابطة الدم والثقافة المشتركة بين جميع القبائل الصنهاجية الاسمنت الذي يوحدهم في حال تعرضهم لأي عدوان خارجي، وهذا مكنهم من صنع تاريخ مجيد لهم، فقد أسسوا دولة بني زيري في المغرب الأدنى" تونس "وجزء من المغرب الأوسط "الجزائر" وأسس الملثمون في الصحراء دولة المرابطين في المغرب الأقصى، وكذلك أسسوا دولة غانية في جزر البليار.[3]

**سبب ارتدائهم اللثام:**

ولقد أطلق عليهم اسم "الملثمون" بسبب ارتدائهم لثاما يغطي وجوههم ولا يظهر منه إلا عيونهم[4] وقيل أن سبب وضعهم اللثام على وجوههم أن جماعة من

---

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، ص ص370، 371.

(2) الفرد بل: الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ص227.

(3) مليكة حميدي: المرأة المغربية في عهد المرابطين 448 هـ ـ 541 هـ 1056 ـ 1146 م دراسة تاريخية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2011، ص6.

(4) ابن الاثير: المصدر السابق، ص166.

قبيلة لمتونة خرجوا مغيرين على عدو لهم فخالفهم عدوهم إلى بيوتهم، ولم يكن فيها سوى الشيوخ والصبيان والنساء، فلما تيقن الشيوخ أن العدو قادم إليهم أمروا النساء أن تلبس ثياب الرجال ويتلثمن ويضيقنه حتى لا يعرفن ويحملن السلاح، ففعلن ذلك، وتقدم الشيوخ والأطفال أمامهن واستدار النساء بالبيوت، فلما أقبل العدو رأى عددا كثيرا من المسلحين فظنه رجالا وقالوا: هؤلاء حريمهم يقاتلون عنهن قتال الموت، والرأي أن نسوق النعم ونمضي، فإن اتبعونا قاتلناهم خارجا عن حريمهم، فبينما هم في جمع النعم من المرعى غذ أقبل رجال الحي، فبقي العدو بينهم وبين النساء، فقتلوا من العدو وأكثروا القتل فيه وكانت نساؤهم أكثر قتلا لعدوهم من الرجال،ومن ذلك الوقت جعلوا اللثام سنة يلازمونه فلا يعرف الشيخ من الشاب ولا يزيلونه ليلا ولا نهارا.[1] ويقول البكري عنهم:"وهم يلتزمون النقاب وهو اللثام، حتى لا يبدو منه إلا محاجر عينيه، ولا يفارقون ذلك في حال من الأحوال، ولا يميز رجل منهم وليه ولا حميمه إلا إذا تنقب، وكذلك في المعارك، إذا قتل منهم القتيل، وزال قناعه، لم يعلم من هو حتى يعاد عليه القناع، وصار لهم ذلك ألزم من جلودهم، وهم يسمون من خالف هذا من جميع الناس أفواه الذبان بلغتهم، وطعامهم صفيف اللحم الجاف مطحونا يصب عليه الشحم المذاب أو السمن وشرابهم اللبن قد غنوا به عن الماء."[2] ويقال أيضا عن سبب ارتدائهم اللثام أن جماعة من أعدائهم كانوا ينتهزون

---

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، المجلد 7، دار صادر بيروت، 1972، ص129.

(2) البكري: المسالك والممالك، المجلد 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص865.

فرصة غياب الرجال عن منازلهم، فيهجمون على مساكنهم ويأخذون المال والحريم، فنصحهم بعض العقلاء منهم أن يبعثوا النساء في زي الرجال إلى ناحية،ويبقى الرجال في البيوت ملثمين في زي النساء،فإذا أتاهم العدو ظنوهم نساء، فيخرجون عليهم، ففعلوا ذلك وثاروا عليهم بالسيوف، فقتلوهم، فلزموا اللثام تبركا بذلك الانتصار.

**موطن الملثمين:**

يمتد موطن الملثمين في الصحراء الكبرى من غدامس جنوب ليبيا إلى المحيط الأطلسي على الشريط الجنوبي من الشمال الإفريقي، عند حدود السودان وبلاد الزنج، وكانوا يملكون القسم الشمالي الشرقي من السنغال، وهذا الاسم الأخير يقال إنه مأخوذ من تحريف بلهجة صنهاجة (صناجة أو زناجة)[1] وهذه الأماكن ذات مناخ صحراوي جاف قليل الإمطار والمياه، وأحيانا يتوقف التساقط فيها لعدة سنوات. وتكون انعكاسات ذلك خطيرة على الطوارق، فيتعرضون للمجاعة والأمراض ويضطرون للرحيلبحثا عن الماء والكلأ، ويتفرقون حول الواحات الصغيرة في الصحاري الممتدة الأطراف، وبنوا قرى بدائية تتماشى مع ظروفهم البدوية الرعوية.[2]

ولهذا الموقع الجغرافي أهمية إستراتيجية فهو الممر الوحيد بين أواسط إفريقيا وشمال المغرب الإسلامي والأندلس، وكانت تقطعه القوافل التجارية على ثلاث

---

(1) الفرد بل: المرجع السابق، ص227.

(2) سعدون عباس نصر الله: المرجع السابق، ص13.

مسالك رئيسية: المسلك الأول، هو الطريق الساحلي على المحيط الأطلسي، ينطلق من أغادير مارا بنواقشوط حتى مصب نهر السنغال، يقابله طريق داخلي ليس بعيدا عنه لجهة الشرق هو طريق تارودانت أويل. وهو طريق تيفلالت–تيندوف–تنبكتو.

وأما المسلك الثاني: هو الطريق الوسط، ويمتد من أواسط المغرب إلى وسط الصحراء، حيث بلدان مالي والنيجر يبدأهذا الطريق من سجلماسة ويمر بأزكى حتى أودغشت في النيجر. كذلك من عين صالح –توات–تمنغست –زندر– اغادس– كانو.

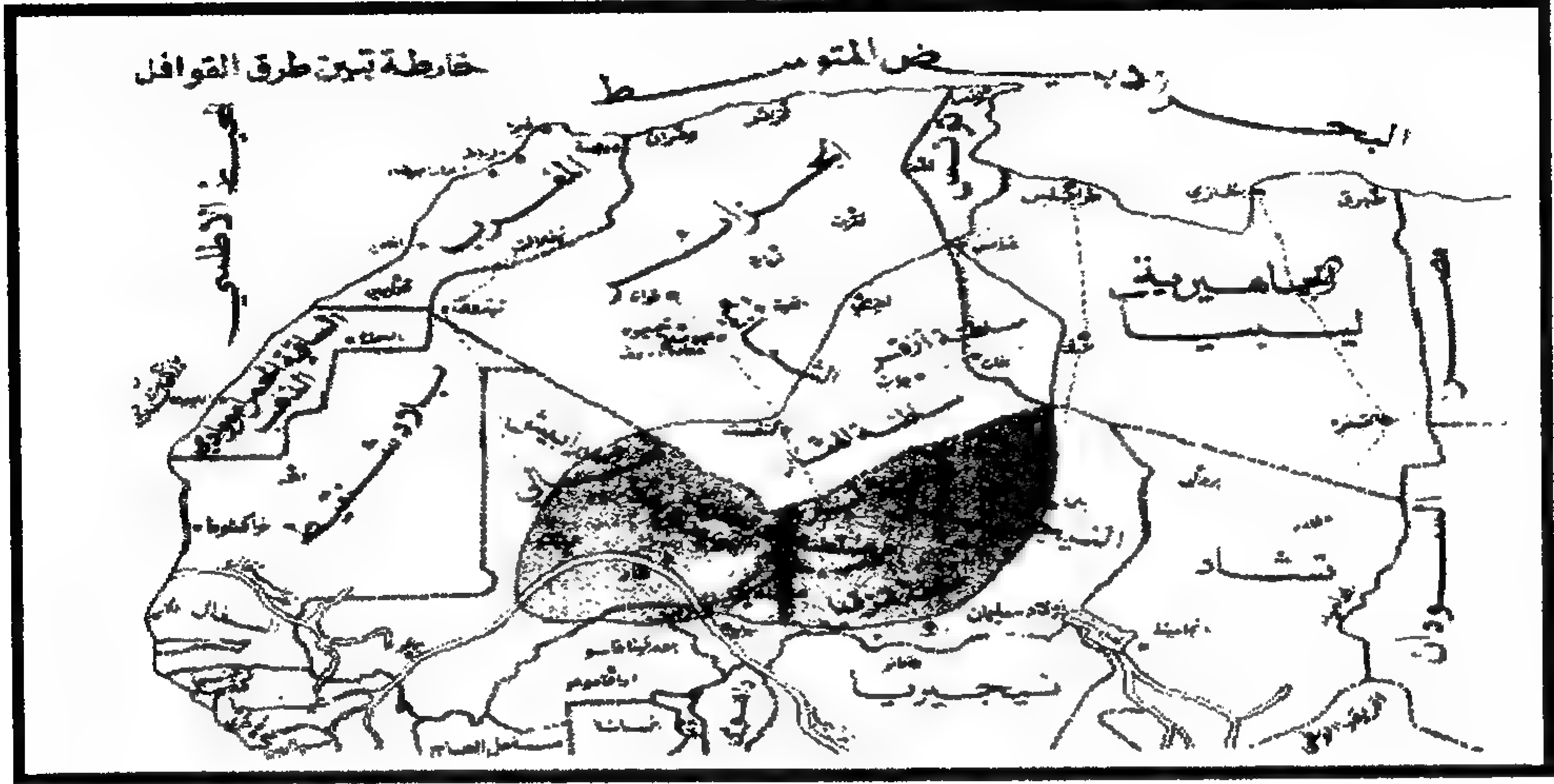
وأخيرا المسلك الثالث: هو طريق الصحراء، يمتد من السودان الغربي إلى أواسط الصحراء شرقا، وتوجد عراقيل كثيرة بهذه المسالك فتحرك الكثبان الرملية يمحي في كثير من الأحيان معالمها، ويعرض القوافل التجارية إلى التيه والضياع،[1] ولذلك احتاجت القوافل التجارية دائما إلى مرشدين ومسلحين من الطوارق الملثمين لكي يرشدوا ويحموا القوافل حتى تصل إلى بر الأمان مقابل مبالغ مالية، تقدر قيمتها على أساسقيمة البضائع، كما أن بعض القوافل تصطحب معها المرشدين والحراس المسلحين، وفي هذه الحالة تسير القافلة دون حماية الطوارق، ولكن الطوارق في معظم الأحيان يتعرضون لهذه القوافل ليثبتوا سلطتهم في أراضيهم،[2] ونشطت التجارة بين إفريقيا الغربية وشمال إفريقيا والأندلس،

---

(1) نفس المرجع والصفحة.

(2) إسماعيل العربي: الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائـر، 1983، ص182.

بسبب الدور الريادي الذي قامت به قبائل لمتونة، ومسوفة، وجدالة التي كونت حلقة اتصال للتجار من بلاد السودان والمغرب الإسلامي والأندلس، وكان التبادل في معظم الأحيان يتم بالمقايضة بين التجار أو بالذهب والفضة، ومن أشهر الأسواق التي اشتهرت في تلك البلاد: أوغشت، أغمات، وأسيلا.(1)




يقال أن الطوارق لم يكونوا مزارعين ولا يعرفون حراثة الأرض وثروتهم تنحصر في تربية الماشية وخاصة الإبل التي كانوا يشرون ألبانها ويأكلون لحومها ويستفيدون من أوبارها وجلودها، وكذلك اهتموا بتربية البغال والحمير لاستخدامها في النقل، وقد ينفذ عمر أحدهم وما رأى خبزا ولا أكله إلا أن يمر بهم التجار من بلاد المغرب الإسلامي أو الأندلس أو بلاد السودان فيطعمونهم الخبز ويتحفونهم بالدقيق.(2)

---

(1) سعدون عباس نصر الله: المرجع السابق، ص18.

(2) شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978، ص104.

**الحياة الاجتماعية في بلاد الملثمين:**

ساعدت القوافل التجارية في بلاد الملثمين على ظهور طبقة من الأثرياء والمتمثلة في الأمراء الذين استأثروا بالحكم، وكانت هذه الطبقة مستعدة للدفاع عن مصالحها ومكانتها الاجتماعية مستخدمين كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ولقوا مساندة الفقهاء لهم، احتكروا مناجم الملح وقطعان الماشية، وكانت بيوتهم تبنى بطريقة خاصة تدل على مكانتهم الاجتماعية، ولكن أغلب الناس فيهم ينتمون إلى طبقة الفقراء اضطروا إلى رعي ماشية الأمراء لكسب عيشهم، وكثيرا ماكان يتعرضون للمجاعات في حالة طول مدة الجفاف، وكانت بيوتهم بسيطة جدا يبنونهامن أغصان الأشجار ومغطاة بالجلود.

ولم يخل مجتمعهم من العبيد، سخروهم للعمل في مناجم الملح، ومعظمهم من أسرى الحروب التي حدثت بين الملثمين والوثنيين، ثم حولهم المرابطون إلى فرقة خاصة في جيشهم(1). في عهد يوسف بن تاشفين.

فمجتمع الطوارق لا يختلف عن مجتمعات العصور الوسطى من حيث وجود فوارق طبقية متباينة ومتمايزة، وأهم طبقات مجتمع الطوارق هي:

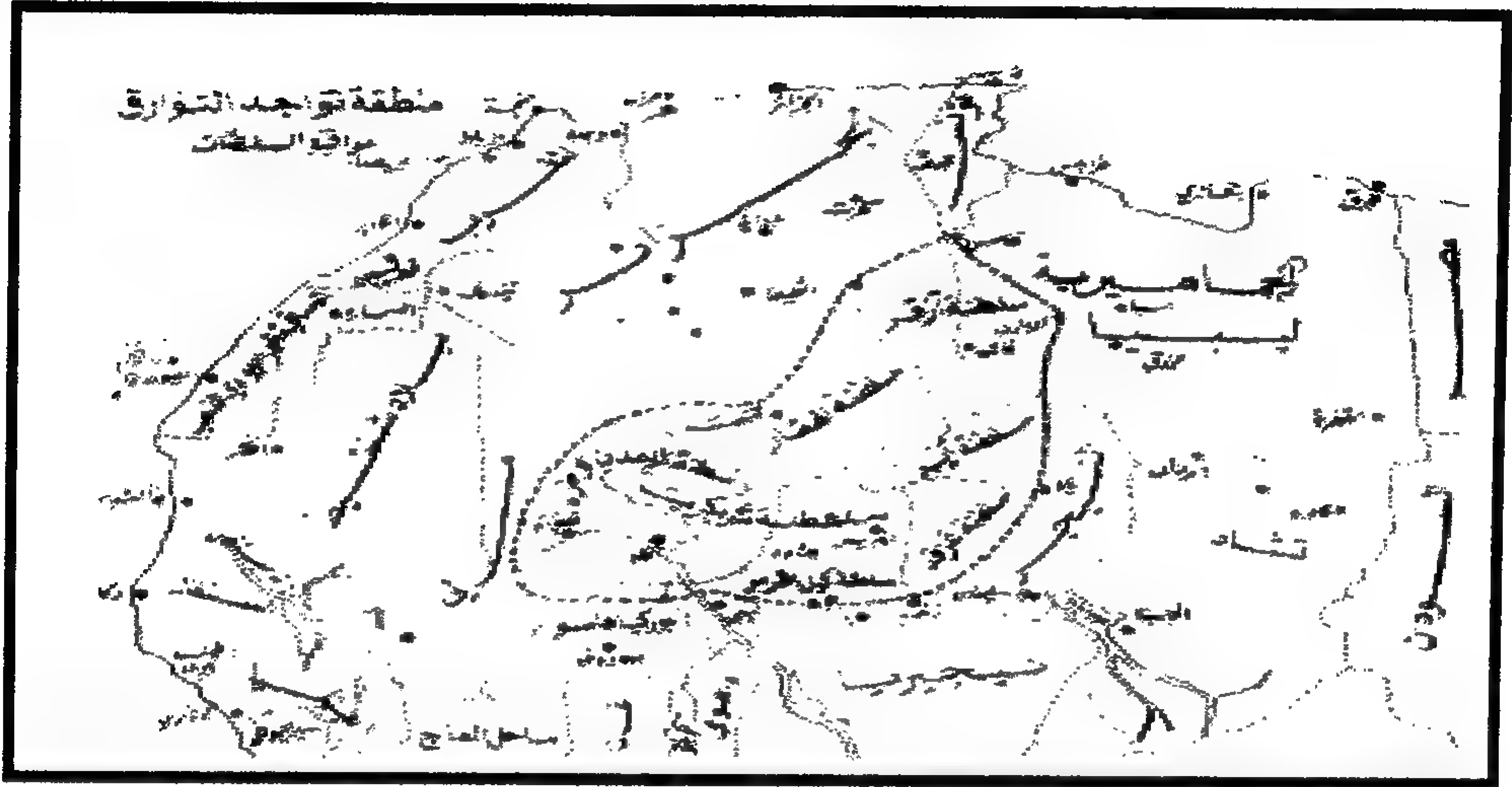
1- **طبقة النبلاء:** (إماجغن- إماشاغ- إموهاغ) وهؤلاء منهم الأمراء وشيوخ القبائل ويتمسكون بالعادات والتقاليد التارقية العريقة ومنهم قبائل:

---

(1) علي محمد الصلابي: فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2006، ص9.

- **في أزواغ الأوسط:** (كل نان– تكرمت– إخيرخيرن –تلميديس – إيظرياضن – أقيران – كل آظار).
- في أزواغ الغربي ومنحنى نهر النيجر: (كل اهارا – كل تهنبات –إغطفانن –أودالن– إلوغمان – تتكربكيف).
- **في آضر:** كل قبائل (كل اقرس) هي من النبلاء باستثناء عبيدهم ومواليهم.
- **في أزواغ الشرقي:** (الشريفن – إكزكزن – كيل فروان – إفوغاس – إلميطن– إمنان).
- **في أيير:** (كيل أواي – كيلتدلي إيكزكزن – كيل فروان – إفوغاس – كيل فداي – إهقارن – كل اغاروس )
- **الهقار زآزقر:** (كل اغلا – تيطوق – إمنغساتن – إفوغاس – أوراغن – إلمطين – إمنان).
- **وفي اضغاغ:** (جبل إفوغاس – إدنان) وتتشكل هذه القبائل النبيلة من طبقات:
- **الأهقار:** وهم النبلاء في أعلى الهرم.
- **الأمغاد:** أتباع القبيلة النبيلة.
- **الآكلان:** وهم العبيد والخدموأغلبهم من السود، ويطلق عليهم كذلك اسم ايدرفان وايروكن، والعبيد في المجتمع التارقي يعاملهم سادتهم معاملة لينة ولا يستخدمونهم في الأعمال الشاقة.

- وهناك طبقة أخرى ظهرت في المجتمع التارقي بعد دخولهم في الإسلام وهي:
- **طبقة الفقهاء (إنسلمن)** وهم مجموعة من الأشخاص تفقهوا في الدين الإسلامي، وعملوا على نشره وتحفيظ القرآن الكريم للأطفال، وهي طبقة محترمة من الجميع.




أما المرأة في القبيلة الصنهاجية فقد تمتعت بمكانة رفيعة، فكانت تشارك في مجلس القبيلة وتدلي برأيها في كل الأمور الهامة،وامتلكت الثروات،وقد برزت ظاهرة النفوذ الاقتصادي لبعض نساء الملثمين،[1] وتمتعت في أسرتها وقبيلتها بسلطة عظيمة،[2] والابن يرثالثروة والجاه من أمه، سواء كانت الأم تنتمي لعشيرة أبيه أو لغيرها، ولكن الميراث في مجتمع الطوارق "الملثمون " يجري حسب

---

(1) مليكة حميدي: المرجع السابق، 176.

(2) حسن احمد محمود: قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.ن، ص415.

الشريعة الإسلامية (للذكر مثل حظ الأنثيين)، والأرملة وأطفالها غير المتزوجين في أغلب الأحيان يعيشون تحت رعاية خالهم، ومتى يتزوج الابن تعيش أمه وإخوته معه.[1] (واحتفاظ الرجل بزوجة واحدة هو القاعدة المتبعة حاليا عند الطوارق).

ويبدو أن نساء الأمراء، ووجهاء القوم والعمال كن يتمتعن بنفوذ كبير، فقد روي أن تميمة بنت يوسف بن تاشفين كانت تطلب العلم، وتحفظ الشعر،[2] ومعظم الملثمين يسمون الرجال بأسماء أمهاتهن، وكان أبو عبد الله محمد بن يوسف بن تاشفين أعظم القادة العسكريين للمرابطين يعرف باسم أمه عائشة.[3] وكانت المرأة تتمتع بقسط كبير من الحرية،حتى أنها كانت تختلط بالرجال في الأماكنالعامة وكانت أيضا سافرة فقد اتخذ الرجال اللثام بينما النساء بقين سافرات[4]" وما زالت هذه العادة إلى الآن في مجتمع الطوارق".

وساد في المجتمع الصنهاجي تعدد الزوجات لأكثر من أربع حرائر، وهي عادات رفضها الفقيه عبد الله بن ياسين وعانى منها كثيرا حتى تمكن أخيرا بعد جهد أن يضع حدا لهالتتماشى مع الشريعة الإسلامية.[5] ولقد احتكرت الزوجة السلطة المطلقة في بيتها بسبب امتلاكها لوسائل الإنتاج "الثروة".[6] وهذا مكنها من

---

(1) إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص177.

(2) نفس المرجع، ص416.

(3) حسن علي حسن: المرجع السابق، ص ص 352، 353.

(4) المرجع نفسه، ص354.

(5) سعدون عباس نصر الله: المرجع السابق، ص ص18، 19.

(6) Henri Duveyrier: op cit ,p 339

فرض احترام زوجها لها، ومن عادة الطوارق أنهم لا يسمحون للبنت بالزواج من أجنبي، إلا في حالة استحالة زواجها من رجال قبيلتها.[1]

**الطوارق "الملثمون" يؤسسون دولة المرابطين:**

**مرحلة تأسيس دولة المرابطين:**

يطلق اسم المرابطين على زعماء وقبائل البربر "الصنهاجية" الذين انتقلوا من الصحراء الكبرى حوالي القرن الحادي عشر الميلادي لنشر الإسلام السني وفرضه بقوة السيف، وأسسوا دولة المرابطين في المغرب والأندلس،[2] وكان هؤلاء الطوارق الملثمون منتشرين في الصحراء على دين المجوسية قبل أن يعتنقوا الإسلام في القرن الرابع الهجري، وحاربوا جيرانهم من السودان فدانوا لهم وتمكنوا من الملك.[3]

ونتطرق إلى محاولة معرفة كيف كانت بداية ظهور المرابطين كحركة سياسية استطاعت أن تؤسس دولة تمكنت من نشر الإسلام السني المالكي في الصحراء والمغرب، وحافظت على الوجود العربي الإسلامي في الأندلس لعدة قرون.

ينتمي المرابطون إلى قبيلة لمتونة الصنهاجية (من البربر البرانس) وهي قبيلة متموقعة في شمال غرب إفريقيا (جنوب غرب الجزائر _ موريتانيا _ وجنوب

---

(1) مليكة حميدي: المرجع السابق، ص183.

(2) الفرد بل: المرجع السابق، ص226.

(3) ابن خلدون: المصدر السابق، ص373.

المغرب)، استشهد أميرهم أبو عبد الله بن تيفاوت اللمتوني المعروف بتارسنا في إحدى غزواته ضد قبائل السودان الوثنية، فتولى صهره الأمير يحيىى بن إبراهيم الجدالي رئاسة قبيلة لمتونه وواصل عملية الجهاد ضد غانا في الجنوب والسودان،وفي سنة 429هـ - 1037م توجه لأداء فريضة الحج مع جماعة من زعماء قومه،[1] وناب عنه في رياسة صنهاجة اللثام ابنه ابراهيم بن يحيى،[2] ويصف لنا ابن عذاري ذلك: "والموجب لخروجهم عن الصحراء إلى وطن المغرب أن أحد بني جدالة[*] ويعرف بحيي بن إبراهيم من جدالة، كان قد توجه لأداء فريضة الحج، واجتاز في إيابه على مدينة القيروان "[3] ولقوا بها شيخ المذهب المالكي أبو عمران الفاسي[4] ويقول ابن أبي زرع عن ذلك: "فمر في طريقه بمدينة القيروان فلقي بها الفقيه الصالح أبا عمران موسى بن الحاج الفاسي، كان قد رحل من مدينة فاس، فاستوطن القيروان يأخذ عن أبي الحسن القابسي..فلما وصل يحي بن إبراهيم الكدالي إلى القيروان ألفا بها أبا عمران الفاسي يدرس العلم، فجلس إليه وسمع منه، فرآه أبو عمران محبا في الخير فأعجبه حاله، فسأله عن اسمه وبلده ونسبه، فأخبره بذلك وأعلمه بسعة بلاده وما فيها من الخلق. فقال له: وما ينتحلون

---

(1) الفرد بل: المرجع السابق، ص228.

(2) عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص59.

(*) جدالة ولمتونة اخوة يجتمعون في أب واحد (انظر ابن ابي زرع، المصدر السابق، ص122.

(3) ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبـــار الأنـــدلس والمغـــرب، ج4، دار الثقافـــة، بيروت، 1983، ص128.

(4) ابن خلدون: المصدر السابق، ص ص373، 374.

من المذاهب؟ فقال له:أنهم قوم غلب عليهم الجهل وليس لهم كثير علم، فاختبره الفقيه وسأله عن واجبات دينه، فلم يجده يعرف منها شيئا، ولا يحفظ من الكتاب والسنة شيئا، إلا أنه حريص على التعلم،صحيح النية والعقيدة واليقين، فقال له ما يمنعك من التعلم للعلم؟ فقال له:ياسيديإن أهل بلادي قوم عمهم الجهل، وليس فيهم من يقرأ القرآن، وهم مع ذلك يحبون الخير ويرغبون فيه ويسارعون إليه لو وجدوا من يقرئهم القرآن..ويدعوهم إلى العمل بالكتاب والسنة ويعلمهم شرائع الإسلام ويبين لهم سنن النبي عليه السلام، فلو بغيت الثواب من الله تعالى بتعليمهم الخير لبعثت معي إلى بلادنا بعض طلبتك وتلاميذك يقرئهم القرآن ويفقهم في الدين... فيكون لك الأجر العظيم والثواب الجسيم عند الله.. " [1]رفض طلبة الفقيه المالكي الذهاب مع يحي بن إبراهيم واستصعبوا الصحراء" فاستوعروا مسبغة بلادهم"[2] فأشار أبو عمران على يحي بن إبراهيم بعالم مغربي وهو وجاج بن زلو اللمطي من السوس الأقصى[3] وطلب منه أن يسير إليه وكتب إليه الفقيه أبو عمران كتابا فيه: سلام عليكم ورحمة الله، أما بعد إذا وصلك حامل كتابي هذا وهو يحي بن إبراهيم الكدالي فابعث معه إلى بلاده من طلبتك من تثق بدينه وورعه وكثرة علمه ولك في ذلك الثواب والأجر العظيم. [4] فلما وصل يحي بن إبراهيم إلى الفقيه وجاج بن زلو سنة 430هـ/1039م، سلم عليه وأعطاه الكتاب فلما قرأه انتدب لتلك المهمة رجلا يقال

---

[1] ابن أبي زرع الفاسي: المصدر السابق، ص ص122، 123.

[2] ابن خلدون: المصدر السابق، ص374.

[3] شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص105.

[4] ابن أبي زرع الفاسي: المصدر السابق، ص123.

له عبد الله بن ياسين الجزولي وكان من حذاق الطلبة الأذكياء النبهاء من أهل الدين والفضل والأدب والسياسة، فخرج مع يحي بن إبراهيم حتى وصل بلاد كدالة، ولما دخل دار هذا الأخير، وجد عنده تسع نسوة فلما سأله عنهن قال له هن زوجاتي، فقال له الفقيه هذا لا يجوز لك في دين الإسلام، وإنما يجوز لك أربع، فطلق خمسا، وكان جميع رؤساء القبائل لهم عدد كبير من الزوجات،[1] وهي عادة منتشرة في مجتمع صنهاجة، في البداية استقبلته قبائل كدالة ولمتونة بالسرور وفرحوا به غاية الفرح وبالغوا في إكرامه وبره.[2]

ولكن "شارل اندري جوليان" يرى أن عبد الله بن ياسين بضاعته كانت محدودة،وكان شغفه بالنساء كبيرا، لقد كان رجل عمل محركا للجماهير أكثر منه رجل مذاهب، وفي أول الأمر نفر منه البدو المفطورون على الحرية والحريصون على إرضاء ميولهم أكثر من التقيد بقواعد أخلاقية.[3] ومع ذلك عمل على نشر تعاليم الدين الإسلامي بين البدو الصحراويين "الطوارق" ولكنه كان قاسيا معهم في بعض الأمور الشرعية خاصة الزواج بأكثر من أربع نساء،التي كانت من الأمور الشائعة بينهم، فقد قبلوا بالصلاة والزكاة ولم يجدوا فيهما صعوبة، ولكنهم رفضوا تحديد عدد الزوجات بأربع، وجلد الزاني أو رجمه، وقطع يد السارق وقتل القاتل،

---

(1) نفس المصدر، ص124.

(2) نفس المصدر والصفحة.

(3) شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص ص105، 106.

فهيمن الأمورالتي اعتادوا عليها وأصبحت جزءا من عاداتهم وتقاليدهم،[1] والعرف في بعض الأحيان يتغلب على الدين،فأخذوا ينصرفون عنه ويعرضون عن تعاليمه.[2] وكرهه الملثمون وانفضوا من حوله وحقدوا عليه وقاموا بإهانته وهدم داره، "فأعرض عنهم وترهب، وتنسك معه يحي بن عمر بن تلاكاكين من رؤساء لمتونة وأخوه أبو بكر، فنبذوا عن الناس في ربوة يحيط بحر النيل[*] من جهاتها ضحضاحا في الصيف وغمرا في الشتاء، فتعود جزرا منقطعة، فدخلوا في غياضها منفردين للعبادة، وتسامع بهم من في قلبه مثقال حبة خير، فتسايلوا إليهم، ودخلوا في دينهم وغيضتهم" [3] وهناك تفرغوا لدراسة الدين الإسلامي، ويقال أن ابن ياسين لم يكن من علماء الكلام، بل كان فقيها مالكيا لا يدرس إلا القرآن والشريعة والعبادات،[4] والمكان الذي انقطعوا فيه للتعبد والتفقه في الدين تحت إشراف – أستاذ – يسمى منذ القرون الأولى للإسلام باسم (الرباط) ولذلك أطلق عليهم ابن ياسين اسم "المرابطين" ومن هنا جاء اللفظ الفرنسي "Almoravides" والاسباني "Al – Muràbides"[5] اشتهر أمر عبد الله بن ياسين بين الطوارق وتوافد عليه كثير من أشراف صنهاجة للتعلم والتفقه في الدين، فكان يأمرهم بالمعروف وينهاهم

---

(1) الفرد بل: المرجع السابق، ص230.

(2) محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس،"ط 4، مكتبة الخزنجي، القاهرة، 1997، ص301.

(*) يجمع المؤرخون على أنه نهر السنغال، ولكن فيهم من يرى أنه نهر النيجر.

(3) ابن خلدون: المصدر السابق، ص3.

(4) الفرد بل: المرجع السابق، ص231.

(5) نفس المرجع والصفحة.

عن المنكر، ويشوقهم إلى الجنة ويحذرهم من عذاب جهنم، وفي نفس الوقت يغرس في نفوسهم حب الجهاد في سبيل الله ومقاتلة المخالفين لكتاب الله وسنة نبيه، ولما اجتمع حوله حوالي ألف رجل، واستمر في تدريسهم عشر سنوات،[1] ولما تيقن أنهم تشبعوا بفقه الإمام مالك وأصبحوا لا يعصون له أمرا، دعاهم إلى الجهاد بصورة عملية"أي بداية عملية التطبيق الميداني" وأرسلهم إلى قبائلهم لينذروهم ويأمرونهم بإتباع أحكام الدين والكف عن البدع والضلالات، قائلا لهم: "أخرجوا على بركة الله تعالى وانذروا قومكم وخوفوهم عقاب الله وأبلغوهم حجته، فإن تابوا وأنابوا ورجعوا إلى الحق وأطاعوا فخلوا سبيلهم، وإن أبوا وتمادوا في غيهم ولجوا في طغيانهم استعنا بالله تعالى عليهم وجاهدناهم" [2] ففعلوا ما أمرهم به،[3] ولم يحملوا معهم السيف، بل كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ولكن عبد الله بن ياسين آثر ألا يسارع إلى القتال إلا بعد تنظيم مجتمع الطوارق على أسس سليمة [4]، وأن عدد المرابطين أخذ يزيد بمضي الوقت حتى بلغ ثلاثة آلاف مقاتل[5]، ومع ذلك رفض عبد الله بن ياسين أن يبدأ بالقتال، لقد كان يعرف أن الجيش يحتاج إلى التنظيم وإلى المال، وان يختار له قائدا بعد أن توفي يحي بن

---

(1) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس، منير البعلبكـــي، ط 5، دار العلم للملايين، بيروت، ص318.

(2) أبن ابي زرع: المصدر السابق ص79.

(3) محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص302.

(4) حسن احمد محمود: المرجع السابق، ص149.

(5) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص29.

إبراهيم، ونقل القيادة العسكرية من قبيلة جدالة إلى قبيلة لمتونة، وهذه القبيلة الأخيرة كانت قوية وتتحكم في الطرق التجارية الساحلية،فجعل الزعيم اللمتوني يحي ابن عمر أميرا على كل صنهاجة الصحراوية[1] ويقول ابن أبي زرع: "وعبد الله بن ياسين هو الأمير على الحقيقة لأنه هو الذي يأمر وينهي، ويعطي ويأخذ، فكان الأمير يتولى النظر في أمر حروبهم، وعبد الله بن ياسين ينظر في ديانتهم وأحكامهم ويأخذ زكاتهم وأعشارهم" [2].

فالحقيقة أن السلطة الفعلية كانت كلها بيد عبد الله بن ياسين، فالأمير يحي بن عمر لم يكن يقرر أمرا إلا بعد موافقة الفقيه، وبهذه الخطة المحكمة استطاع عبد الله بن ياسين أن يحقق السياسة التي رسمها، استعان بجدالة وبزعيمها يحي بن إبراهيم في بث الدعوة وإقامة المجتمع الجديد، ثم رأى أن يستعين بلمتونة في تزعم حركة الجهاد وتوحيد قبائل الطوارق الملثمين تحت لوائه.[3]

لم يستطع الدعاة المرابطون نشر الدعوة في قبائلهم، وهنا خرج لهم عبد الله بن ياسين من رباطه بنفسه وجمع رؤساء وشيوخ القبائل الصنهاجية ودعاهم إلى التوبة، ولكنهم تمادوا في غيهم وفجورهم فلما يئس منهم، أعلن الجهاد، وبدأ بقبيلة جدالة سنة 434هـ /1042 م[4] فغزاهم على رأس ثلاثة آلاف من رجاله المجاهدين

---

(1) الفرد بل: المرجع السابق، ص232.

(2) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص91.

(3) حسن احمد محمود: المرجع السابق، ص148.

(4) عصمت عبد الله دنش: المرجع السابق، ص76.

فهزمهم وقتل منهم الآلاف واسلم الباقون إسلاما جديدا،وبايعوه على كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ،[1] وحقق هذا الانتصار آمال عبد الله بن ياسين، كما عرفت بقية قبائل الملثمين الأخرى، أن جميع المرابطين الذين استطاعوا دحر مملكة غانة، واستولوا على مدينة أودغشت، وزادوا في توسعهم نحو مملكة سنغاي في الجنوب، إنما يجاهدون من أجل التمكين للإسلام ومحاربة البدع والشرك،[2] وبعدها توجه إلى قبيلة لمتونة، ولكن يبدو أن خبر انتصار المرابطين على جدالة، وغانة، جعلت القبائل الأخرى لا تقوى على الحرب فقد دب إليها الخوف ولم تتمكن من المواجهة، "تأثير الصدمة" وهكذا استطاع عبد الله بن ياسين أن يسيطر على غانة وجدالة واستمال لمتونة[3] ومسوفة.

**مرحلة القوة:**

بعد إن فرض المرابطون دعوتهم على البطون الصنهاجية "الطوارق" في الصحراء، واستولوا على الطرق التجارية، هيأوا جنودهم بعد ذلك للقيام بغزوات في اتجاه الشمال،[4] ولقد استطاعوا أن يجمعوا ثلاثين ألف جندي، وهي قوة خارقة للعادة في مثل هذه البلاد الصحراوية،[5] فقد ظهروا كقوة جديدة أمدت المسلمين

---

[1] ابن ابي زرع: المصدر السابق، ص125.

[2] حسن احمد محمود: المرجع السابق، ص150.

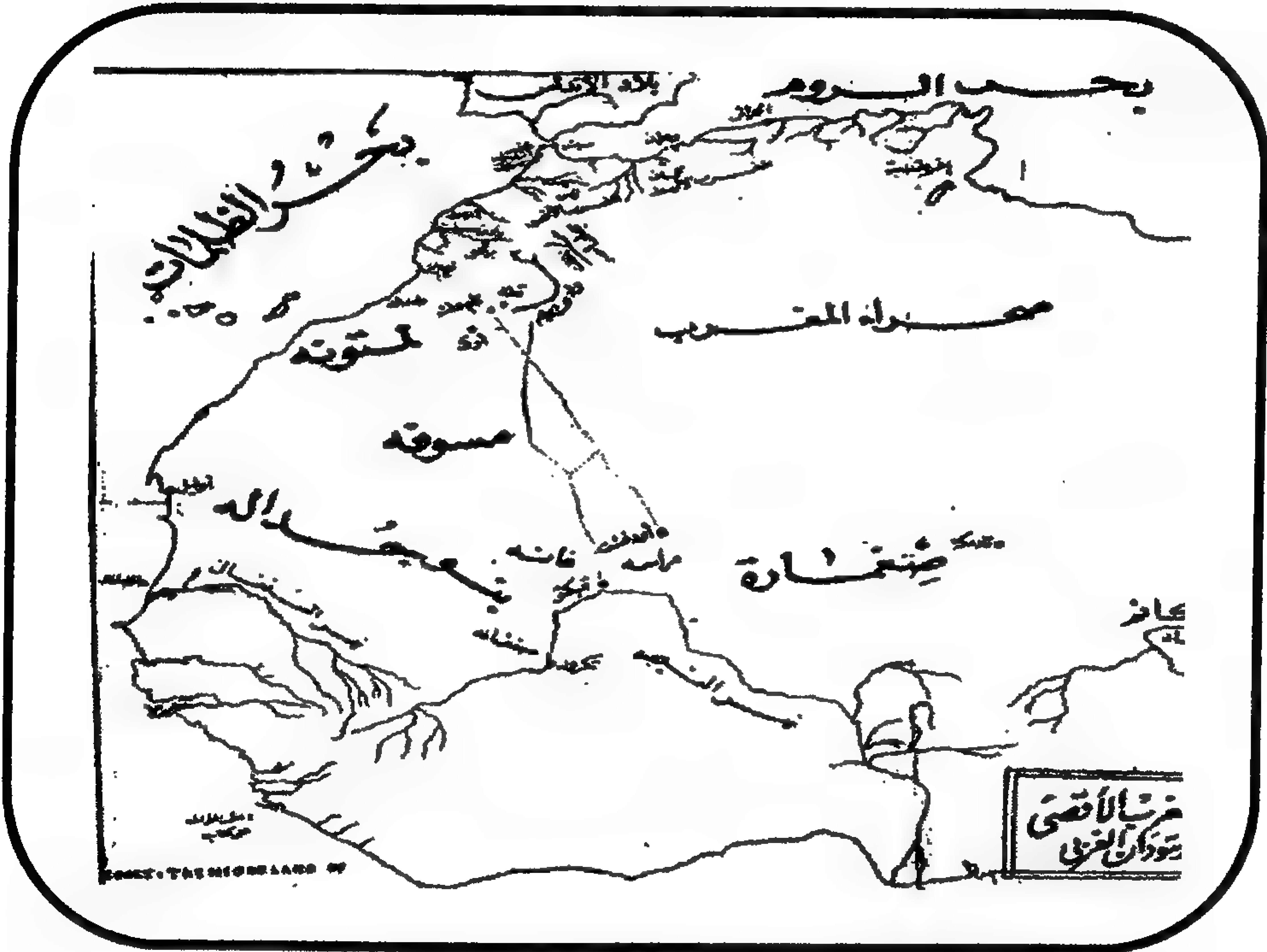
[3] نفس المرجع، ص152.

[4] الفرد بل: المرجع السابق، ص232.

[5] شارلاندري جوليان: المرجع السابق، ص106.

بطاقة كبيرة دفعت حركة الجهاد الإسلامي إلى الأمام، بعد أن توقفت نتيجة الفتن بين المسلمين وقيام دويلات إسلامية متحاربة فيما بينها.

اتخذت دولة المرابطين من الجهاد ونشر الإسلام هدفا استراتيجيا لها، ومذهب الإمام مالك منهجا لها،وفي سبيل هذا الهدف تحركت قبائل الملثمين "الطوارق" من الصحراء إلى السودان جنوبا، وإلى المغرب والأندلس شمالا.




وبدأ أهل المغرب يتطلعون إلى هذه القوة الإسلامية المالكية الجديدة.[1] وكان الوقت مناسبا تماما لهم، فالمغرب في تلك الفترة كان ممزقا، وكل منطقة فيه توجد بها قبيلة تتولى أمرها بنفسها، " فخرج المرابطون من الصحراء سنة 445هـ في

---

[1] حسن احمد محمود: المرجع السابق، ص153.

عدد ضخم ركبانا على المهاري أكثرهم، وعمدوا إلى درعة،ونهض إليهم مسعود بن وانودين أمير مغراوة وصاحب سجلماسة لمدافعتهم عن بلاده، فتواقعوا وانهزم مسعود بن انودين وقتل واستلحم عسكره مع أموالهم.. وقصدوا سجلماسة فدخلوها غلابا.. وأصلحوا من أحوالها وغيروا المنكرات.. وعادوا إلى صحرائهم.. فهلك يحي بن عمر سنة 447هـ، وقدم مكانه أخاه أبا بكر بن عمر"[1] "، وكانت هذه بداية الفتح المرابطي للمغرب"، وفي سنة 448هـ سار المرابطون نحو جنوب غرب المغرب قاصدين بلاد السوس، وجعل الأمير أبو بكر بن عمر على مقدمة جيشه ابن عمه يوسف بن تاشفين، وبدأ بغزو جزولة ثم فتح ماسة،و سار إلى مدينة تارودانت قاعدة بلاد السوس فافتتحها، وكان بـ"تارودانت" طائفة من الرافضة تسمى البجلية نسبة إلى مؤسسها، علي بن عبد الله البجلي الرافضي وقدم إلى المنطقة أيام عبد الله الشيعي في أواخر القرن الثالث الهجري ونشر بها مذهبه.[2] ولقد اختلف المؤرخون حول الرافضة الموجودين في مدينة تارودانت منهم من يقول أنهم من الرافضة الاثني عشرية، لكن معظمهم يقولون أنهم من بقايا العبيديين "الفاطميون" وهم على المذهب الإسماعلي الباطني.

ثم توجه المرابطون إلى بلاد يفرن وقتلوا زعيمهم بلقوط المغراوي، وكانت زوجته زينب بنت إسحاق النفزاوية على قدر كبير من الجمال فتزوجها الأمير أبو بكر بن عمر اللمتوني، ثم ساروا إلى تامنسا لمقاتلة دولة بورغواطة، (أسس هذه

---

[1] ابن خلدون: المصدر السابق، ص375.

[2] محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص350.

الدولة طريف بن شمعون اليهودي الذي دخل الإسلام ثم أصبح خارجيا صفريا، وكان قومها يسودهم الجهل فادعى النبوة قائلا إن قرآنا جديدا قد نزل عليه،وجعل الصلوات خمسا في النهار وخمسا في الليل، والصوم في شهر رجب، وأباح لهم الزواج بأي عدد من النساء وكثر أتباعه حتى أصبحوا أمة كبيرة يطلق عليها بورغواطة[1]) وكانت للمرابطين وقائع مع البورغواطيين[2] أما أهل البدع الخوارج من بورغواطة، فإنهم لم يعتنقوا بسهولة مبادئ السنة المالكية ولم تلن شوكتهم إلا بعد هجوم كاسح شنه عليهم من جديد أبو بكر، [3] وفي إحدى المعارك جرح عبد الله بن ياسين بجروح بليغة وتوفي يوم الأحد في 24 من جمادي الأولى سنة 451هـ (1058م) ودفن بموضع يعرف ب كريفلة.[4] "وعلى قبره اليوم مشهد مقصود ورابطة معمورة"،[5] وخلفه مرشد ديني آخر، ولكنه قتل بعد عام، ولم يعين المرابطون أي مرشد ديني آخر، ربما صاروا في غنى عن المرشد الديني، إما لأنهم أصبحوا يفقهون في الدين، وإما أن علماء المالكية في كل البلاد التي فتحوها في المغرب أصبحوا في خدمتهم، فقد غمروهم بالتشريف والاستقبال الرائع أينما

---

(1) نفس الرجع، ص306.

(2) احمد بن علي بن احمد القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص184.

(3) شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص107.

(4) الفرد بل: المرجع السابق، ص234.

(5) محمد عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، 1975، ص64.

حلوا.[1] وفي المغرب الأوسط، شرق المغرب الأقصى ظهر خطر شديد عليهم حيث أن سلطان قلعة بني حماد واسمه بلكين بن محمد بن حماد سار بجيش قوي نحو فاس واستولى عليها، ولكنه قتل عندما كان راجعا،[2] ولكن لا نستطيع أن نؤكد بأن المرابطين اصطدموا ببني زيري، ولم يحاولوا العودة مرة ثانية للمغرب ربما لصعوبة الغزو وخوفهم من قوة جيش المرابطين.

واصل الأمير أبو بكر بن عمر عملية الجهاد بعد وفاة عبد الله بن ياسين، وتمكن من فتح بلاد زناتة ومكناسة ولواتة سنة 452هـ (1060م) ثم عاد إلى أغمات ومنها توجه إلى الصحراء سنة 453هـ (1061م) للجهاد في بلاد السودان، واستخلف أبو بكر على المغرب ابن عمه يوسف بن تاشفين،[3] وتنازل له عن زوجته زينب بنت إسحاق وطلب منه أن يتزوجها.[4]

نشب خلاف حاد بين قبيلتي مسوفة ولمتونة سنة 453 هـ /1061م وعلى هذا السبب قرر الأمير أبو بكر بن عمر العودة بجزء من قواته إلى الصحراء لأن هذا الصراع بين هاتين القبيلتين لو يتطور سوف يعصف بالدولة المرابطية.

---

(1) الفرد بل: المرجع السابق، ص184.

(2) شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص ص: 107، 108.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي: المصدر السابق، ص8.

(4) ابن خلدون: المصدر السابق، ص377.

ولما وصل أبو بكر إلى الصحراء استطاع حسم هذا الخلاف، وإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، ثم واصل أبو بكر نشاطاته العسكرية في السودان "الصحراء". [1]

وفي المغرب واصل يوسف بن تاشفين عملياته العسكرية ضد القبائل الجنوبية واستطاع إخضاعها، ثم عاد بعد ذلك يوسف بن تاشفين لقاعدته في أغمات[*] سنة 454هـ، وفي نفس تلك السنة قام يوسف بن تاشفين بشراء أرض من قبيلة مصمودة، دفع ثمنها من ماله الخاص، هذه الأرض تقع شمال غرب مدينة أغمات، وقرر أن يخط عليها عاصمته مدينة "مراكش" وهي في وطاء من الأرض وليس حولها من الجبال إلا جبل صغير، ومنه قطع الحجر لبناء قصره [2] وبناء المسجد وكان يشارك بنفسه في عملية البناء، وذكر في القرطاس " كان يوسف بن تاشفين يحتزم ويعمل في الطين بيده مع الخدمة تواضعا منه وتورعا" [3] ومنع اليهود من السكن فيها ولم يسمح لهم بدخولها إلا نهارا ثم يخرجون منها في العشية.[4] بعد أن تم له بناء مدينة مراكش،ووفر لها كل ما تحتاجه من مياه،وبساتين،وأحاطها

---

(1) نفس المصدر والصفحة.

(*) أغمات: تقع بالقرب من وادي درعة في قبائل البربر وأهلها تجار مياسير يدخلون بلاد السودان بقناطير الأموال من النحاس الملون والأكسية وثياب الصوف والعمائم وصنوف النظم من الزجاج والصدف والأحجار.. الحميري: المصدر السابق، ص46.

(2) نفس المصدر، ص540.

(3) شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص109.

(4) نفس المصدر: ص46.

بأسوار، قام بعدها باقتناء العديد من عبيد السودان، وشكل منهم فرقة خاصة لحراسته، وكذلك اشترى من الأندلس العديد من النصارى العبيد، وشكل منهم فرقة من الفرسان، وبلغ عدد جيش المرابطين أكثر من مئة ألف، وهي قوة عظيمة جدا في تلك الفترة،ومعظم قواته كانت من قبائل صنهاجة "الملثمون" وزناتة ومصمودة وغيرهم من القبائل الأخرى، وفي سنة 455هـ تحرك يوسف بن تاشفين نحو مدينة فاس وهي أعظم مدن المغرب، ودخلها في أوائل سنة 455هـ وعين أحد رجاله من قبيلة لمتونة واليا عليها، ثم ناحية طنجة، واستغلت مغراوة فرصة خروج معظم جيوش المرابطين وهاجمت مدينة فاس وقتلوا والي المرابطين، اضطر يوسف بن تاشفين للعودة ثانية إلى مدينة فاس وحاصرها ثم دخلها، ونكل بمغراوة وبني يفرن وقتل ثلاثة آلاف منهم، وهرب من بقي منهم إلى مدينة تلمسان وذلك سنة 462هـ[1] ثم واصل عملية الفتح في كل من كرسيف ومليلة ومدينة وجدة وتلمسان وتنس ووهران وجبل الونشريش وضرب حصارا على مدينة الجزائر ثم رجع إلى مراكش،[2] وأينما حل يوسف بن تاشفين كان دائما يأمر ببناء المساجد.[3]

ونعود الآن إلى الأمير أبي بكر بن عمر الذي فضل العودة للصحراء لفض الصراع بين القبائل الصنهاجية، ولمواصلة الفتح في أرض السودان وغانة، بعد أن تمكن من تحقيق نجاحاته في تلك المناطق، رجع مرة أخرى للقاء ابن عمه يوسف

---

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، ص380.

(2) نفس المصدر: ص381.

(3) الفرد بل: المصدر السابق، ص239.

بن تاشفين في مراكش، ولكن هذا الأخير رفض التنازل عن الحكم لأبي بكر بن عمر، فسلم الأمر له وعاد إلى الصحراء بعد أن أوصاه خيرا بالمسلمين،[1] عاد لمواصلة الجهاد في السودان (مالي والنيجر ومملكة غانة) وفي إحدى معاركه هناك توفي في سنة 480هـ.[2]

تمكن يوسف بن تاشفين من إعادة فتح المغرب الأقصى، وأن يعلي فيه سيادة المرابطين الطوارق "الملثمون"وينشر فيه الأمن والاستقرار بفضل الإستراتيجية التي اتبعها. انتشر الملثمون فيه وأحسوا بنعمة النصر والأمن بعد جهاد دام عشرين سنة، أصبحت دولة المرابطين تطل على الأندلس في وقت كانت رحى الحرب تدور بين المسلمين فيه وبين النصارى، ولم يكن باستطاعة ملوك الطوائف الانتصار على النصارى، وأصبحت حياة المسلمين فيه شاقة وعسيرة،وظن المسلمون أن الساعة آتية لا ريب فيها، فتحكمت المصلحة الشخصية في الحكام والأمراء وأصبحوا يعيشون لساعتهم لا يحسبون حسابا لغدهم، وتهافتوا على الملذات والترف،[3]وحتى الخيانة والتعاون مع النصارى ضد إخوانهم.

اضطرت تلك الحرب المرابطينإلى ضرورة مساعدة إخوانهم المسلمين في الأندلس، (رأوه واجبا شرعيا) وشرعوا في بناء الأساطيل، يقول ابن خلدون: "اقتحم المرابطون اشبيلية عليه عنوة ستة 484هـ، وتقبض على المعتمد وقاده أسيرا إلى

---

(1) ابن ابي زرع: المصدر السابق، ص118.

(2) حسن احمد محمود: المرجع السابق، ص225.

(3) نفس المرجع: ص259.

مراكش، فلم يزل في اعتقال يوسف بن تاشفين إلى أن هلك في محبسه في أغمات سنة 470[1] [كذا]" والحقيقة أنه توفي سنة 490هـ، ومن أشهر وأعظم التي خاضتها جيوش المرابطين في الأندلس هي معركة الزلاقة سنة 479هـ، وشارك فيها يوسف بن تاشفين بنفسه، رغم تقدمه في العمر 79 سنة، وكان لهذا الانتصار الصدى العظيم في العالم الإسلامي بأجمعه، واعتبر منذ ذلك الوقت يوسف بن تاشفين أحد الأبطال العظماء الفاتحين في الإسلام.[2] ومنحه أمراء المسلمين لقب "أمير المسلمين" وهي أعلي رتبة بعد رتبة الخليفة. يقول عنه المراكشي: "فلم يزل اصحاب يوسف بن تاشفين يطوون تلك الممالك مملكة ممكلة، إلى أن دانت لهم الجزيرة بأجمعها، فأظهروا في أول أمرهم من النكاية في العدو، والدفاع عن المسلمين وحماية الثغور.. فزاد حب الناس لهم، واشتد خوف ملوك الروم منهم.."[3] أعادوا الأمن والهدوء والأمل لإخوانهم المسلمين في الأندلس بعد أن كادت أن تسقط في أيدي النصارى، وأمدوا في عمر المسلمين فيها لأكثر من أربعة قرون.

في سنة 500هـ "يوم 2 سبتمبر 1106م" توفي يوسف بن تاشفين في قصره بمراكش، بعد أن عاش قرنا كاملا،[4] وأوصى بولاية العهد لابنه علي، الذي تولى الحكم بعد وفاة والده، لكن دعوة الموحدين كانت قد بدأت في الاتساع، وما إن تولى

---

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، 385.

(2) شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص114.

(3) ابو محمد عبد الواحد بن علي المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2008، ص122.

(4) الفرد بل: المرجع السابق، ص236.

السلطة حتى شرع في خوض المعارك ضد الموحدين، وسقط قتيلا قرب وهران سنة 539هـ، وخلفه ابنه إبراهيم، وكان صبيا، فقام عمه إسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين[1] بانقلاب ضده واستولى على السلطة، وفي سنة 541هـ دخل الموحدون مراكش وقتلوا جميع حكام دولة المرابطين.[2] وانتقل الموحدون بعد هذا الانتصار على المرابطين في المغرب إلى الأندلس سنه 551هـ، وقضوا هناك على حكام المرابطين.

كان المرابطون قوما صحراويين بدويين "طوارق ملثمون"، ومع ذلك كانوا أهل دين، وقام لهم بالمغرب وغرب الجزائر والصحراء والأندلس ملك عظيم، فعدلوا في أحكامهم وواظبوا على الجهاد، وخطب لهم على أزيد من ألفي منبر، وكثرت الخيرات في دولتهم، وعمرت البلاد ووقعت الغبطة، ولم يكن في أيامهم نفاق ولا قطاع، وأحبهم الناس إلى أن خرج عليهم مهدي الموحدين سنة 515هـ.[3]

وقد كان الفقيه عبد الله بن ياسين يرسل الدعاة الذين كوّنهم في رباطه إلى القبائل الملثمة "الطوارق" والزنوج لدعوتهم إلى الدين الإسلامي، واستطاع بالفعل أن ينجح في مهمته إلى درجة كبيرة، حيث اعتنق ملك التكرور وارجابي بن رابيس الإسلام على أيدي دعاة عبد الله بن ياسين، واعتنق أهل مملكته الإسلام، وقام هذا

---

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، ص389.

(2) محمد السعيد القشاط: المرجع السابق، ص225.

(3) ابن ابي زرع: المصدر السابق، ص ص166، 167.

بنشر الإسلام في مملكته، وتكوّن من التكرور دعاة للإسلام بين قبائل الولوف والفولبي، وبنوا المدارس الدينية في السودان الغربي، واستعانوا بالدعاة المرابطين الذين كانوا يحظون بقدر كبير من الاحترام والتبجيل، ولم تكتف مملكة مّالي باعتناق الإسلام والحرص على مظاهره وتبجيل الفقهاء المالكية، وإنما عملت على نشر الإسلام بين الوثنيين، بل اقترنت جميع حروبها بالدعوة إلى الإسلام،[1] ففي عام 490هـ - 1096 م في عهد يوسف بن تاشفين أسست إحدى قبائل الملثمين مدين تنبكتو حيث بلغت مكانة هامة في الثقافة العربية الإسلامية، وأصبحت أهميتها لا تقل عن القيروان ومراكش وقرطبة وزارها فقهاء المالكية من البلاد الإسلامية.[2]

وفي دول السودان الغربي اتخذوا القرآن أساسا للحكم في المسائل الدينية، ويلاحظ أن انتشار الإسلام في بلاد السودان ابتدأ بالطبقة الحاكمة ومنها انتشر بين العامة.[3] (الناس على دين ملوكهم)، والملاحظة الجديرة بالاهتمام، أن المناطق التي انتشر فيها الإسلام في عهد المرابطين في الصحراء عم فيها الأمن والاستقرار، ونشطت الحركة التجارية فيها.

استطاعت الدولة المرابطية أن تحقق الوحدة السياسية والمذهبية في أقاليم السودان والمغرب والأندلس، وتوفير الأمن والاستقرار الداخلي، ومكن ذلك من

---

(1) عصمت عبد اللطيف دنش: المرجع السابق، ص151.

(2) نفس المرجع: ص223.

(3) نفس المرجع: ص ص150، 151.

ازدهار الحياة الاقتصادية، وانتقلت القوافل التجارية بين الشمال والجنوب بكل حرية وأمان، ومع هذه التجارة كذلك كانت تنتشر الأفكار والتعاليم الإسلامية، وكانت المراكز التجارية مراكز للتبادل التجاري والدعوة الإسلامية.

كما نقل الطوارق الملثمون في دولة المرابطين تقاليدهم وعاداتهم من الصحراء إلى الشمال، وحتى إلى الأندلس، فالأمير (أمير المسلمين) هو بمثابة سلطان الطوارق وهو الحاكم العام، يعين ويعزل الأمراء، وقادة الجيش، كما أن (أمير المسلمين) هو القائد الأعلىللجيوش المرابطية، وقد يخوض المعارك بنفسه كما فعل يوسف بن تاشفين وابنه علي.[1]لكن المستشرق الألماني كارل بروكلمان في كتابه "تاريخ الشعوب الإسلامية" يقول عن دولة المرابطين: "ولكن التعصب التقليدي، استغرق حياتهم الدينية كلها، فهم لا يتسامحون بأيما نزعة ولو طفيفة إلى التدين الفردي.."[2]

**مذهب الفاطميين في الفقه والعقيدة:**

بدأ عبد الله بن ياسين نشاطه الدعوي في الصحراء بين قبائل الطوارق "الملثمون" فقيها، يعلمهم القرآن الكريم، وأحاديث الرسول ﷺ، ويؤمهم في الصلاة، ويعظهم، ويحضهم على الأخلاق الإسلامية الحميدة، ويأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ولكن إستراتيجيته الدينية هذه لم تلق قبولا بل وجدت رفضا وكرها وحقدا من مجتمع الطوارق، فهددوه في حياته، وهدموا داره، وأرغموه على الرحيل إلى نهر السنغال، هل تجاوز عبد الله بن ياسين بمنهجه الديني على مذهب الإمام

---

[1] محمد السعيد القشاط: المرجع السابق، 175.

[2] كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص322.

مالك نفسية الطوارق، وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية وميلهم للحرية وكرههم للتشدد والتعصب الديني؟ صحيح أنهم اعتنقوا الإسلام في القرن الثالث الهجري، ولكنهم لم يتركوا ما تعودوا عليه، ولو كان يتنافى مع الدين الإسلامي.

لماذا فشلت سياسته المسالمة لهداية الطوارق إلى الإسلام الصحيح؟ لقد اختار عبد الله بن ياسين أسلوب الجهاد المسلح لإخضاع قبائل الطوارق الصحراوية، وردهم إلى حظيرة الدين بالقوة، وتطهير نفوسهم، إن هذه السياسة التي انتهجها الفقيه عبد الله بن ياسين قائمة على الحرب والدم والدموع والإرهاب، رفضها أستاذه فقيه السوس "وجاج بن زلو اللمطي"، ورأى فيها غلوا وتطرفا وتعصبا وإرهابا وخروجا عن رسالة الفقيه[1] الذي يهدي الناس إلى الحق بالتي هي أحسن، وإتباع قول الله سبحانه وتعالى لهداية الناس: **"ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ".**[2]

هل كل فقهاء المذهب المالكي على نهج الفقيه وجاج؟ لنعد إلى فقهاء المالكية ومنهم القاضي عياض يقول في كتابه المدارك:"وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه، وزين له سوء عمله ".[3] والفقيه المالكي سحنون

---

(1) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ص161.

(2) سورة النحل، الآية 125.

(3) ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، دار الثقافة، بيروت، 1983، ص22.

وقاضي القيروان (160هـ-240هـ) (776م-854م) يقول عنه القاضي عياض: "أول من نظر في الأسواق سحنون وضم وظيفة المحتسب إلى وظيفة القاضي، فنظر فيما يصلح من المعاش، وما يغش من السلع، ويجعل الأمناء على ذلك، وهو أول من نظر في الحسبة من القضاة، وأمر الناس بتغيير المنكر، وأول القضاة فرّق أهل البدع، وشرّد أهل الأهواء منه، وكانوا فيه حلقا، من الصفرية والإباضية المغيرية.. وأمره ألا يجتمعوا، وأدّب منهم جماعة بعد هذا، خالفوا أمره، وهو أول القضاة جعل في الجامع إماما يصلي بالناس، وكان ذلك للأمراء."[1]

لم يهتم فقهاء المالكية إلا بدراسة "الفروع" (الفقه العملي) ويشمل القانون المدني والعبادات، واعتبروها أقصى غايات علم الدين بدلا من أن تكون فرعا ثانويا وإنسانيا،[2] ولكن الذي لا يمكن نكرانه، هو أن المرابطين اقتلعوا جذور البدع العديدة التي انتشرت في المغرب الإسلامي والصحراء، وحققوا لهذه المنطقة وحدتها الدينية والمذهبية التي لم تتصدع إلى اليوم،[3] وهذا في نظرنا أهم إنجاز روحي حققه المرابطون لسكان المغرب العربي والصحراء يفوق كثيرا انجازاتهم السياسية، التي انهارت بنفس السرعة التي التأمت بها، ولم تحاول العامة الدفاع عنها ضد الموحدين، لأن المرابطين لم يتوصلوا إلى بناء جهاز حكومي قادر على الاستمرار لفترة طويلة غير أن أسياد الصحراء الطوارق عوّدوا قبائل المغرب

---

(1) نفس المصدر، ص ص: 347، 348.

(2) الفرد بل: المرجع السابق، ص241.

(3) شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص121.

الأقصى بالانقياد إلى السلطة والخضوع لها، وعدم الخروج عنها، وهذه الفلسفة ساعدت الحكام الذين جاؤوا بعدهم،ربما كان ذلك مأخوذا من أحاديث الرسول ﷺ: **"اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة "**[1] و **"إذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يدا عن طاعة".**[2]

فالمرابطون منذ بداية نشاطهم الدعوي والسياسي ساروا على الطريقة التي فرضها الفقيه المالكي عبد الله بن ياسين وطبقوها أينما حلوا، ولم يثقوا بغير فقهاء المالكية،يقول المراكشي في كتابه "المعجب" ما يلي: "ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلِم عِلْم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعُمل بمقتضاها ونُبذ ما سواها. وكثّر ذلك حتى نّسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء. ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام. وقرر الفقهاء عند أمير المسلمين تقبيح علم الكلام وكراهة السلف له وهجرهم من ظهر عليه شيء منه، وأنه بدعة في الدين، وربما أدى أكثره إلى اختلاف في العقائد، في أشباه لهذه الأقوال، حتى استحكم في نفسه بغض علم الكلام وأهله، فكان يكتب عنه في كل وقت إلى البلاد بالتشديد في نبذ الخوض في شيء منه، وتوعد من وجد عنده شيء من كتبه. ولما دخلت كتب أبي حامد الغزالي –رحمه الله– المغرب، أمر أمير المسلمين بإحراقها، وتقدم

---

(1) رواه البخاري في صحيحه: رقمه 7142.

(2) رواه مسلم في صحيحه، رقمه 1855.

بالوعيد الشديد، من سفك الدم واستئصال المال، إلى من وجد عنده شيء منها، واشتد الأمر في ذلك"،[1] ومما يثير الاستغراب أن حامد الغزالي أيّد يوسف بن تاشفين في بداية انتصاراته، واستخدم علمه ونفوذه في بغداد لدعم المرابطين، لأنهم أعلنوا ولاءهم الروحي لخلفاء الدولة العباسية.[2]

لم يسمح أمراء الدولة المرابطية إلا لفقهاء المالكية لتعليم الناس وإرشادهم، وهؤلاء الفقهاء نزلوا بالدراسات الدينية إلى مستوى دراسات قواعد التشريع، وأهملوا دراسة العقائد، وأفتوا بأمور تتنافى مع الشريعة، حتى أن بيع الخمر في الأحياء الإسلامية غض النظر عنه، ولم تراع قواعد الحجاب الإسلامية حتى بين نساء حكام الدولة المرابطية، وهنا وجد المجال واسعا أمامه المصلح البربري محمد بن تومرت الذي سيؤسس الدولة الموحدية.[3]

أدى هذا السلوك إلى القضاء على التفكير العقلاني للبحث عن تأويل القرآن ومنع الاجتهاد في الإسلام في المغرب والأندلس. ونتيجة لذلك التعصب المذهبي، انحطت وتراجعت الدراسات الدينية والفلسفية، سواء فيما يتعلق بالعقيدة أو العلوم الشرعية على يد فقهاء المالكية، ووقف إلى جانبهم أمراء الدولة المرابطية، ربما كان هذا التعصب المذهبي يتماشى مع نفسية الإنسان في المغرب الإسلامي.

---

[1] المراكشي: المصدر السابق، ص131.

[2] الفرد بل: المرجع السابق، ص244.

[3] نفس المرجع، ص246.

# المصادر والمراجع

**أ- المصادر:**


- سورة النساء: الآية 59.
- سورة النحل، الآية 125.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- أبن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المجلد 8، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.
- ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد 6، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1986.
- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، المجلد 7، دار صادر بيروت، 1972.
- ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4،، دار الثقافة، بيروت، 1983.

- ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، دار الثقافة، بيروت، 1983.
- أبو العباس أحمد القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق، 1981.
- ابو محمد عبد الواحد بن علي المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2008.
- البكري: المسالك والممالك، المجلد 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- محمد عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، 1975.

**المراجع باللغة العربية:**

- إسماعيل العربي: الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- حسن احمد محمود: قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.ن.
- سعدون عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والأندلس في عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

- شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978.
- علي محمد الصلابي: فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2006.
- الفرد بل: الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ط 5، دار العلم للملايين، بيروت.
- محمد السعيد القشاط: التوارق عرب الصحراء الكبرى، ط2، مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، القاهرة، 1989.
- محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، "ط 4، مكتبة الخزنجي، القاهرة، 1997.
- مليكة حميدي: المرأة المغربية في عهد المرابطين 448 هـ 541هـ 1056 – 1146م دراسة تاريخية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2011.

### ب- المراجع باللغة الفرنسية:


- Georges Henri Bousquet:Les Berbères (Histoire et institutions )P.U.F ,1967,Paris.
- Henri Duveyrier : Les Touareg du nord,éd,Challanel Ainé,Paris,1864.
- Jean Servier:Les Berbères, P.U.F. France, 2011.
- S. Gsell:Histoire ancienne de l'Afrique du Nord,T1,Libraire Hachette, Paris.

## رابعا:

# الإستراتيجية الأمريكية فى منطقة الساحل

أميره محمد عبد الحليم

باحثة متخصصة فى الشئون الأفريقية

مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

القاهرة

## مقدمة:

احتلت القارة الأفريقية موقعا استراتيجيا متميزا فى اطار العلاقات الأمريكية الخارجية خلال العقدين الأخيرين، فقد ظلت التطورات الأفريقية تعانى من التجاهل الأمريكى خلال العقد اللاحق لانتهاء الحرب الباردة، إلا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر أعادت القارة إلى دائرة الاهتمام الأمريكى، حيث انتشرت التحليلات السياسية الغربية التى تضع القارة فى إطار المناطق التى يمكن أن تصبح ملاذات آمنة للعناصر الإرهابية، واعتمدت هذه التحليلات على أوضاع عدم الاستقرار التى تشهدها العديد من دول القارة، وتبنت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين هذا التصور وخاصة بعد أن استهدفت الجماعات الإرهابية المصالح الأمريكية فى عام 1998، حيث قام تنظيم القاعدة بتفجير السفارتين الأمريكيتين فى تنزانيا وكينيا، وبدأت الولايات المتحدة فى تصميم مجموعة من الخطط والبرامج لمنع حصول العناصر الإرهابية على مواقع داخل القارة الأفريقية. وكان لمنطقة الساحل

والصحراء الأفريقية مكانة متميزة فى هذه الرؤية نظرا لنشاط احد أخطر التنظيمات الإرهابية فى القارة وهو تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى فى هذه المنطقة وضلوعه بعمليات تستهدف المصالح الغربية بصفة عامة، أهمها عمليات اختطاف الأجانب والتى تصاعدت منذ عام 2003.

ومع بذوغ الثورات العربية وانتشارها فى عدد من دول الشمال الأفريقى، ومنها ليبيا وما تبعها من آثار وتداعيات سلبية على منطقة الساحل الأفريقى، ظهرت فى تطورات الأزمة فى مالى خلال عام 2012 والتى أفضت فى نهاية المطاف إلى تدخل دولى بقيادة فرنسا، لاستعادة الاستقرار والامن ومنع انهيار الدولة بعد ان سيطرت الجماعات الإرهابية على مدن رئيسية فى الشمال واتجهت إلى تحويل هذا الاقليم إلى بؤرة تتجمع حولها الجماعات الارهابية، لتصبح منطقة الساحل جزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الأفريقي، ليضم هذه الدول ليصل إلى المحيط الأطلنطي غربًا.

وتعتبر منطقة الساحل هى الحافة الجنوبية للصحراء وتضم دول تمتد من المحيط الأطلنطى حتى البحر الأحمر وخاصة ست دول فى غرب أفريقيا هى السنغال وموريتانيا ومالى وبوكينا فاسو والنيجر وتشاد كما تنضم إليها ليبيا فى الشمال ونيجيريا جنوبا.

وتعانى منطقة الساحل من العديد من المشكلات الأمنية والإنسانية والاقتصادية أهمها انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والمشكلات الإنسانية فى ظل ضعف الحكومات والهياكل الأمنية لدول المنطقة.

فمن الناحية الأمنية هناك ثلاث دول فى الاطار الجغرافى لمنطقة الساحل تعانى من نمو الجماعات الإرهابية هى ليبيا ونيجيريا ومالى، وفى المقابل هناك عدد آخر من الدول فى المنطقة ذاتها يعانى من استهداف الجماعات الارهابية المتواجدة فى دول الجوار لبعض المواقع بداخله مثل موريتانيا والنيجر والكاميرون.

حيث تعانى ليبيا من الضعف والاضطرابات خلال الفترة الانتقالية التى أعقبت نهاية حكم القذافى للبلاد، وخاصة بعد أن ترك الرئيس القذافى ترسانة من الأسلحة بدون تأمين وقد استغلت الجماعات الإرهابية هذه الفرصة لتتحول ليبيا إلى أحد مراكز استقطاب وتجنيد العناصر الإرهابية، وبيع السلاح فى الشمال الأفريقى ومنطقة الساحل، فى ظل هشاشة الهياكل الأمنية وضعف مراقبة الحدود، ولم تؤد الانتخابات التى شهدتها ليبيا فى يونيو 2014 إلى تسوية الأزمة بين الجماعات المسلحة، فبعض الليبيين يطالبون بالتدخل الدولى لحل الأزمة فى بلادهم .

كما خرجت كميات كبيرة من الأسلحة الليبية إلى دول الساحل مما كان له تأثير واضح على تقوية الجماعات الإرهابية وتصعيدها لمطالبها ومحاولتها تحقيق أهدافها وقد ظهرت هذه التأثيرات بصورة جلية خلال الأزمة فى مالى، حيث لم

ينجح التدخل الدولى بقيادة فرنسا فى القضاء بشكل نهائى على الجماعات الإرهابية فى الشمال وظلت هذه الجماعات تحمل تهديدات لاستقرار الدولة خاصة فى المناسبات الديمقراطية مثل انتخابات رئيس الجمهورية، أما نيجيريا فتعانى هى الأخرى من تزايد العمليات التى تضطلع بها جماعة بوكو حرام، هذه الجماعة التى تصاعدت عملياتها منذ عام 2010 بشكل خطير أدى الى قتل الآلاف ونزوح ما يقرب من 300 ألف من السكان[1].

كما تنتشر فى منطقة الساحل الأفريقى عمليات الاتجار بالمخدرات التى يعتبرها البعض احد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية، هذا فضلا عن المشكلات الإنسانية التى تنبع من العوامل الطبيعية مثل الجفاف والتصحر الذى تعانى منه دول المنطقة ويؤدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء، هذا إلى جانب مشكلات اللاجئين الناجمة عن انتشار الصراعات والحروب فى دول المنطقة، فمع تطورات الأزمة فى مالى خرج فى يناير 2012 ما يقرب من 60% من سكان الشمال المالى إلى دول الجوار[2].

وأمام ما تحمله منطقة الساحل والصحراء الأفريقية من تهديدات على المصالح الغربية، وما تضمه هذه المنطقة من فرص استثمارية وتجارية، عملت

---

[1] Nicolas Cook,, Alexis Arieff, Lauren Ploch Blanchard, Brock R. Williams, U.S.-Africa Leaders Summit: Frequently Asked Questions and Background, July 23, 2014, Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov R43655, p.20

[2] للمزيد من المعلومات انظر، الجفاف يضرب الساحل الإفريقي والجوع يشتد، **جريدة الخليج الاماراتية**، 2012/04/06.

الإدارات الأمريكية المختلفة على محاولة لعب دور مؤثر إزاء التطورات فى هذه المنطقة لحماية المصالح الغربية والأمريكية بصفة خاصة، ومنع تحول هذه المنطقة إلى احدى البؤر المضطربة فى العالم وما تطرحه هذه الحالة من تأثيرات على الأقاليم الأفريقية، والدول المجاورة للمنطقة، وكذلك على أمن الدول الأوروبية جنوب المتوسط.

من هنا يمكن توضيح الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الساحل الأفريقى من خلال مناقشة القضايا التالية:

**أولا: المصالح الأمريكية فى منطقة الساحل الأفريقى**

يطرح الاهتمام الأمريكى بالتطورات التى تشهدها منطقة الساحل الأفريقى وخاصة خلال السنوات الأخيرة العديد من التساؤلات حول مكانة هذه المنطقة فى منظومة المصالح الأمريكية فى القارة الأفريقية، حيث تتضمن الاجابة على هذه التساؤلات البحث عن الأهداف الأمريكية فى هذه المنطقة وما يرتبط بها من رغبة الولايات المتحدة فى تعزيز الاستقرار والأمن فى منطقة الساحل الافريقى.

ويمكن تحديد مجموعة من المصالح الأمريكية المرتبطة بتحقيق الاستقرار فى منطقة الساحل الأفريقى من اهمها:

**أ- المصالح الأمنية:**

تعتبر منطقة الساحل الأفريقى من أهم المناطق التي أصبحت تشهد فى السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات

الأمنية بالمنطقة كنشاطات الجماعات الارهابية أبرزها نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الاسلامى، وتنامى نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات والأسلحة. وقد زادت التعقيدات الامنية فى هذه المنطقة بعد أحداث الربيع العربى وما نتج عنه من تداعيات خطيرة تحمل تفشى العداء للولايات المتحدة وتهديد لمصالحها وقد اتضحت هذه التداعيات فى الهجوم الذى شنته جماعة أنصار الشريعة على القنصلية الأمريكية فى ليبيا فى سبتمبر 2012 وراح ضحيته القنصل الأمريكى، ومن ذلك التاريخ أصبحت القيادة الامريكية الموحدة لأفريقيا (أفريكوم) تركز على التطورات فى ليبيا بصورة متزايدة[1].

وهنا يمكن الحديث عن ثلاث قنوات رئيسية تتأثر من خلالها المصالح الأمريكية بتداعيات عدم الاستقرار والفوضى التى تعانى منها منطقة الساحل.

1. ما يتعلق بالمصالح والعلاقات بين الولايات المتحدة ودول منطقة الساحل بل والدول المجاورة لها سواء فى إقليمى الشمال أو الغرب الافريقيين او حتى فى شرق القارة.
2. المخاوف الأمريكية من تداعيات انتشار تجارة المخدرات فى منطقة الساحل على أمريكا الجنوبية بما يطرح ذلك من احتمالات انتشار السلاح والمخدرات فى الفناء الخلفى للولايات المتحدة. وما يحمله من تهديدات للامن القومى الامريكى.

---

(1) Nicolas Cook,, **Op.cit,** P.21.

3. ما يتعلق بحماية الحليف الأوروبى، حيث تعد أوروبا أهم حليف للولايات المتحدة، وانتشار الإرهاب والاتجار فى المخدرات والجماعات المتشددة يؤثر بالضرورة على هذا الحليف بشكل مباشر، فيؤثر على مصالحه الحيوية فى المنطقة، وتتأثر عواصم الدول الأوروبية بهذه التطورات حيث تظهر احتمالات قيام الجماعات الارهابية بهجمات داخل هذه العواصم، ردا على مواقفها من الاحداث داخل دول الساحل(1).

هذا إلى جانب ما تؤمنه هذه دول منطقة الساحل والشمال الافريقى من امدادات النفط والغاز للدول الاوروبية، وخاصة الجزائر، التى توفر 14% من احتياجات الاتحاد الاوروبي من الغاز.

كما ترى الولايات المتحدة انها ليست بمنأى عن هجمات الجماعات الارهابية الصاعدة فى منطقة الساحل الأفريقى فعمر عبد المطلب النيجيرى المتهم بمحاولة تفجير احدى الطائرات الأمريكية كان يعيش على ارضها.

وأمام الآثار المترتبة على تدهور الأوضاع فى منطقة الساحل الأفريقى سعت الولايات المتحدة إلى الانخراط فى حماية مصالحها ومساعدة دول المنطقة لمعالجة الأزمات الناشئة فيها قبل ان تتفاقم.

---

(1) Mr. Nii Akuetteh, "Reviewing and Improving US Security Strategy inAfrica's Sahel Region", Independent Policy Analyst House Committee on Foreign Affairs, Tuesday, May 21, 2013, p p 6-7.

**ب- الطاقة:**

ويرتبط تأمين الولايات المتحدة احتياجاتها من الطاقة بالأمن القومى الأمريكى، وتبرز مجموعة من الدول المهمة فى استراتيجية الولايات المتحدة للحفاظ على امدادات الطاقة من أفريقيا، أهمها نيجيريا والجزائر وليبيا.

حيث تحتل القارة الافريقية المرتبة الثانية بعد آسيا فى انتاج المواد الهيدوكربوراتية، كما تضم فى اراضيها اكبر الاحتياطيات من انتاج اهم الموارد المعدنية مثل اليورانيوم والماس والذهب والنحاس والحديد... ألخ، كما أن أهمية النفط الإفريقي للولايات المتحدة تبدو واضحة من خلال الارتفاع المتزايد لنسبة واردات الولايات المتحدة النفطية من أفريقيا من إجمالي وارداتها، حيث كانت هذه النسبة تقدر بـــ 15 % منذ 5 سنوات، لتصل اليوم إلى 20 %، ويتوقع أن تفوق 25 % بحلول عام 2015. وتصدر نيجيريا وحدها - وهى ثامن أكبر مصدر للنفط فى العالم -40٪ من الانتاج الى الولايات المتحدة حيث تمثل 10٪ من وارداتها[1].

ويبدو أن الازمات التى شهدتها منطقة الساحل واقليم غرب أفريقيا قد تزامنتمع تقليل الولايات المتحدة من حصصها النفطية من هذه المنطقة، إلا أن هذا لا يعنى تنازل الولايات المتحدة عن استثماراتها النفطية فيها، وخاصة فى ظل المميزات التى يتصف بها النفط الأفريقى وكذلك سهوله شحنه عبر المحيط الأطلنطى.

---

[1] **فليب هيجون، الرهانات الاقتصادية للصراعات الطائفية.. معاناة نيجيريـــا مـــن الانقســامات الداخلية**، ترجمة: مصطفى بـــن بـــراح، 26 ينـــاير 2012 فـــي: *http://www.chaos-international.org/index.php*

فقد شهدت الشهور الأخيرة تراجعا فى واردت النفط النيجيرى إلى الولايات المتحدة حيث ذكرت شركة النفط الوطنية فى نيجيريا، أن الهند تجاوزت الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستورد للنفط من نيجيريا. حيث أصبحت الولايات المتحدة تشترى حوالي 250 ألف برميل يومياً، بينما تزيد مشتريات الهند بشكل كبير حوالي 30% من إنتاج نيجيريا اليومي البالغ 2.5 مليون برميل[1].

وقد أدى اعتماد الولايات المتحدة خلال السنوات الأربعة الأخيرة على نمو إمدادات النفط الخام الخفيف – الحلو من موارد الصخر الزيتي في الولايات المتحدة– وتزامن الارتفاع السريع في إنتاج النفط الأمريكى أيضا مع العديد من الانقطاعات في الإنتاج العالمي وتركزت التوقفات في اليمن، سورية، السودان/ جنوب السودان، إيران، ليبيا ونيجيريا، هذه الانقطاعات عملت على كتم تأثير الصخر الزيتي. مع تعويض هذه الانقطاعات بشكل فعال من أماكن أخرى، بدأ النفط الخام الأمريكي يضغط بوضوح على ميزان العرض والطلب العالمي، مما أدى إلى تغيير المفاهيم السابقة التي كانت معظمها تعتقد أن طفرة الصخر الزيتي هي شأن أمريكي داخلي يخص الأسواق المحلية فقط.

ومع تعطل الإمدادات من ليبيا وأماكن أخرى من العالم، وجد النفط الذي كان يصدر إلى الولايات المتحدة له أسواقا بديلة لاستيعابه بسهولة كافية حتى الآن. لكن

---

[1] الهند تتجاوز الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستورد للنفط في نيجيريا، في:
http://www.elnashrafinance.com/news/show/

قسما كبيرا من خام حوض المحيط الأطلسي، معظمه من نيجيريا، في حاجة ماسة الآن لإيجاد أسواق دائمة جديدة له.

وتواجه نيجيريا الآن متاعب في بيع نفطها الخام الخفيف الفائض، وسياستها في منح التجار المحليين عديمي الخبرة عقود تصدير مقابل امتيازات مالية جعلت من الصعب تأمين أسواق جديدة. وتعد الأسواق الآسيوية الوجهة الواضحة للنفط النيجيري، لكنها بالفعل تستوعب كميات نفط كبيرة من منتجين آخرين[1].

**جـ- محاربة النفوذ الصينى:**

تبقى منطقة الساحل الأفريقى منطقة تنافس بين القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد بدأت الصين توجه أنظارها بقوة صوب القارة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة وركزت اهتمامها على الجانب الاقتصادى حيث تمكنت خلال فترة وجيزة لتصبح أكبر شريك تجارى لأفريقيا فى العالم، اذ بلغ حجم التجارة السنوية للصين وأفريقيا الى 200 مليار دولار، أى ضعف التجارة الأمريكية مع القارة[2].

---

[1] أسواق النفط العالمية تشعر بوطأة الصخر الزيتي، 10 سبتمبر 2014م،
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/

[2] د. سامى السيد أحمد، الصين وأفريقيا، فى د . محمود أبو العينين (محرر): التقرير الاستراتيجى الأفريقى، (القاهرة : مركز البحوث الافريقية، الاصدار السابع أكتوبر 2011) ص387، انظر أيضا، القمة الأمريكية-الأفريقية في واشنطن: هل سيتمكن أوباما من منافسة الصين في القارة السوداء؟، 6-8-2014
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id-376920

وتستقبل الدول الأفريقية الاستثمار الصينى بالترحيب، نظرًا لجاذبية النموذج التنموى الصيني هذا بالاضافة إلى عدم اهتمام الصين بالتطورات السياسية فى الدول الأفريقية،فخلال عام 2009، أصبحت الصين أكبر مستثمر في العالم في شركات الطاقة وتوليد الكهرباء وثاني أكبر مستثمر في العالم في المواد الخام حيث مثّلت استثمارات الصين في هذه الموارد ثلثى صفقاتها الخارجية. ومنحت الصين للدول الأفريقية جنوب الصحراء قروضاً ميسرة واستثمرت مبالغ ضخمة في صناعات النفط والغاز، كما ساهمت ببرامج تنموية فى عدد من الدول،مما ساهم في تلبية احتياجات الصين من الموارد الطبيعية، وعززت العلاقات بين الجانبين[1].

وخلال جولته الأفريقية فى مايو 2014 أعلن رئيس الوزراء الصيني لي كي تشيانغ، زيادة استثمارات بلاده المباشرة فى أفريقيا إلى 100 مليار دولار بحلول نهاية العقد الحالى، من بينهم 56 مليون دولار، لبناء مركز متكامل للخدمات في الاتحاد الأفريقي الذى كانت الصين قد قامت ببناء المقر الخاص به فى أديس أبابا، كما أعلن فى العاصمة النيجيرية أبوجا إن بلاده تعتزم إقراض قطاع الطاقة فى أفريقيا حوالى 10 مليارات دولار دون شروط سياسية[2].

---

(1) دافيد سنودون، إقتصاد الصين: سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها؟، برنامج 2009، *http://www.nato.int/docu/review/2009/Asia/rise_china_geopolitical/AR/index.htm*

(2) 100 مليار استثمارات صينية في أفريقيا، 3 مايو 2014، الاخبار اللبنانية.

وترصد واشنطن الحضور الصيني في أفريقيا بصفة عامة وفى منطقة الساحل بصفة خاصة والتنافس المتزايد على الثروات الطبيعية في المنطقة وخصوصا الطاقة. حيث تستورد الولايات المتحدة من مختلف الدول الأفريقية أكثر مما تستورده من الشرق الأوسط، وتستحوذ الصين على 22% من صادرات أفريقيا من النفط الخام لتتصدر بذلك دول العالم فى حجم الاعتماد على الطاقة الواردة من أفريقيا، ضمن عدة كيانات تابعة لها ابرزها شركتا الصين الوطنية للبترول والصين للمواد البترولية والكيميائية.

كما تتباين العلاقات والاستثمارات الصينية مع دول الساحل، ففى الوقت الذى تمثل النيجر احد اهم الدول فى المنطقة بالنسبة للمصالح الاقتصادية والامنية الأمريكية، حيث تعد من اهم الدول المصدرة للولايات المتحدة، كما تستعد واشنطن لافتتاح ثانى قاعدة طائرات لها فى النيجر في إطار إستعداد البنتاجون لتوسيع عملياته فى أفريقيا لمكافحة الإرهاب .تعمل الشركات الصينية على تنفيذ استثمارات فى قطاع النفط والتنقيب على اليوارنيوم، مما يجعل الحضور الصينى فى المنطقة لا يزعج الأمريكيون فقط بل يزعج الفرنسيون أيضا، حيث تقوم شركة النفط الوطنية الصينية على استخراج النفط فى منطقة أوجاديم بالنيجر بناء على حق انتفاع أعطته لها حكومة النيجر منذ عام 2008 حيث تمتلك النيجر احتياطيات من النفط تقدر بنحو 324 مليون برميل، كماتعد النيجر خامس منتج لليورانيوم في العالم بعد كلّ من كندا وأستراليا وكزاخستان وروسيا، وتحتكر الشركات الفرنسية

استخراج هذا المورد وخاصة شركة "اريفا" للمفاعلات النووية، وقد حدثت خلافات بين حكومة النيجر والشركة الفرنسية خلال شهر يوليو الماضى انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة حيث تسعى النيجر إلى تنويع تعاقداتها مع الدول الراغبة في استغلال مناجم اليورانيوم، وإنهاء احتكار فرنسا في هذا المجال، وتعد الصين في مقدمة الدول الساعية إلى اختراق المناجم في النيجر خاصة في ظل حاجتها الماسة لليورانيوم لتشغيل مجمع حديث لديها لمفاعلات توليد الطاقة قيد الإنشاء، ويتهم الفرنسيون الصين بمقايضة اليورانيوم بالسلاح الذي تبحث عنه النيجر في مواجهة المتمردين[1].

كما منحت الصين دولة النيجر 50 مليون دولار فى ديسمبر عام 2012 لتعزيز طاقة انتاج المياه فى بلدة زيندر بجنوب البلاد،كما حصلت النيجر فى فبراير 2014 على قرض تبلغ قيمته مليار دولار من بنك الصادرات والواردات الصينى لتمويل العديد من المشروعات فى قطاعات مثل البناء والزراعة والصناعة[2].

---

[1] الرئيس الفرنسي في النيجر لاحتكار مناجم اليورانيوم،18-7-2014، *http://altagreer.com/uncategorized*، لمزيد من المعلومات، د.حمدى عبدالرحمن، النيجر وملامح المشهد الاستراتيجى فى غرب أفريقيا، **ملف الاهرام الاستراتيجى**، ابريل 2010.

[2] الصين تمنح النيجر 50 مليون دولار امريكى كمساعدة فريدة من نوعها في مشاريع المياه، جريدة الاتحاد، 24 ديسمبر 2012، *http://tanminak.com/news/item* انظر ايضا، الصين تقدم للنيجر قرضا قيمته مليار دولار أمريكى لإنشاء العديد من المشرعات، *14-2-2014*، *http://webcache.googleusercontent.com/search*

كما عرفت العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر نموا حقيقيا منذ عام 2000 انتهى باقامة "الشراكة الإستراتيجية العامة" بعد 10 سنوات بين البلدين، ووفقا لبعض الاحصائيات فإن فرنسا فقدت مكانتها كأول متعامل اقتصادى مع الجزائر للصين فى عام 2013، هذه المكانة التي احتفظت بها الصين خلال الثلاثالأول من 2014، حسب ما كشفت عنه الجمارك الجزائرية في حصيلتها الأخيرة، ببلوغ قيمة صادرات الصين نحو الجزائر 1.87 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2014 لتليها فرنسا بـــ 1.67 مليار دولار.

كما تعد الجزائر الشريك التجارى الأول للصين في المنطقة وأكبر سوق للتصدير في المغرب العربي، حيث تهيمن المبادلات التجارية بين البلدين على أزيد من 40 بالمائة من معاملات الصين في الحوض المغاربى، والذي يقارب 21 مليار دولار، كما بلغت قيمة الاستثمارات 14 مليار دولار في ظرف 8 سنوات.

وحسب ما كشفته الوكالة الصينية "كزينهوا"، فقد استثمرت الشركات الصينية في الجزائر اكثر من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء والأشغال العمومية، كما بلغت استثمارات الشركات الصينية فى الجزائر (بين 2005 و2013) 14 مليار دولار، مما جعل الجزائر ثاني سوق لشركات المقاولات الصينية فى أفريقيا بعد نيجيريا وواحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم[1].

---

[1] الصين استثمرت 14 مليار دولار لتعمير الجزائر، 5-5-2014،
http://www.manar.com/page-16463-ar.html

وتسيطر الصين على نسبة لا يستهان بها من حقول النفط فى السودان فيبلغ إجمالى استثماراتها فى ذلك المجال 4 مليارات دولار، وفى تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط بالتعاون مع الدولة التشادية، مصفاة نفطية فى عام 2011، ولمدة 99 عامًا وتستغل الشركة الصينية المصفاة بواقع 60% للجانب الصينى، و40 % للجانب التشادى.كذلك تستثمر الصين أيضًا فى العديد من الدول الأفريقية، من بينها غينيا وأنجولا ونيجيريا (40 شركة صينية من بينهم الشركة الوطنية الصينية للنفط خارج اليابسة والشركة الوطنية الصينية للنفط والشركة الصينية لبناء السكك الحديدية)[1].

حيث تعد نيجيريا من أكبر شركاء الصين في مجال التجارة في القارة الافريقية، إذ بلغت المبادلات التجارية بين البلدين 13.6 مليار دولار،كما بلغت الاستثمارات الصينية غير المالية المباشرة في نيجيريا 1.79 مليار دولار عام 2013، وتنشط الاستثمارات فى قطاعات الزراعة والطاقة والنقل الجوى والإسكان وتطوير السكك الحديدية[2].

كما سارعت الصين للاستثمار في غانا وهى إحدى الدول المنتجة النفط، إضافة إلى أنها ثاني أكبر دولة منتجة للذهب بعد دولة جنوب أفريقيا. بحيث بلغت

---

[1] إشتعال الصراع الصينى الأمريكى على النفط، 23 يونيو 2014،
http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID-158743

[2] الصين تستثمر في نيجيريا بحوالي 1.79 مليار دولار في العام 2013:
http://www.panafricapress.com/?p-7628&lang-ar

صادرات الصين إليها أكثر من 5 مليار دولار، كما نجحت الصين فى ان تكون الشريك التجارى الاول للسنغال عبر تنفيذ سلسة مشاريع بينها مطار العاصمة داكار، وبناء مستشفى للأطفال والتخطيط لبناء مجمعات رياضية، وارتفع حجم التبادل التجارى بين البلدين فى أغسطس عام 2013 إلى 633 مليون دولار بزيادة بنسبة 20,8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2012. حيث تتمتع 95% من المنتجات الأصلية السنغالية المصدرة للصين بتعريفة جمركية صفر[1].

**د- التجارة والاستثمارات:**

تركز السياسة التجارية والاستثماريةللولايات المتحدة تجاه أفريقيا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتشجيع التجارة الأفريقية مع الولايات المتحدة من أجل تعزيز النمو الاقتصادى، وكذلك تمكين الشركات الأمريكية من الاستفادة من الفرص الناشئة والاستثمار في القارة. حيث تعد القارة الافريقية مصدر رئيسى لعدد من الواردات الأمريكية من الموارد الطبيعية. وأدت التحسينات الاقتصادية والسياسية التى شهدتها بعض البلدان الأفريقية إلى زيادة الاهتمام بالقارة لتصبح ساحة لاستقبال البضائع الأمريكية، والخدمات، والاستثمار. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، فإن العديد من الشركات الأمريكية لا تزال تشكك فى احتمالات الاستثمار والتجارة في القارة. والعديد منهايتجنب الانخراط في مجال الأعمال التجاريةبها، سواء لأسباب تعود إلى استمرار عدد من البلدان الافريقية فى مواجهة

---

[1] رئيس السنغال يستقبل وزير خارجية الصين في إطار التعاون بين البلدين، 10 يناير 2014، http://www.roayahnews.com

العديد من التحديات الادراية الاقتصادية الحادة. هذا بالاضافة إلى الأزمات الأمنية الجديدة الجارية في أجزاء من القارة والتى أدت إلى تراجع اهتمام المستثمرين.

وفي عام 2013، واجهت الولايات المتحدة عجزا تجاريا مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتشمل الصادرات الأمريكية الرئيسية إلى أفريقيا، الآلات والمركبات، ومنتجات الوقود المكرر والطائرات والقمح. أما واردات الولايات المتحدة فتتركزإلى حد كبير في النفط (ما يقرب من 60٪، على الرغم من تراجع واردات الولايات المتحدة من الطاقة من أفريقيا فى ظل النمو فى انتاج الطاقة لديها) وتشمل الواردات الرئيسية للولايات المتحدة من أفريقيا غير الطاقة، المعادن، والمركبات، والكاكاو.

ووصلت حصيلة واردات الولايات المتحدة من أفريقيا جنوب الصحراء عام 2013 إلى 39 مليار دولار، فى حين وصلت صادراتها إلى القارة إلى 24 مليار دولار، حيث تعد نيجيريا أكبر مصدر للنفط لها، كما تعتبر نيجيريا وجنوب أفريقيا أكبر الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة.

وتركز استثمارات الولايات المتحدة المباشرة فى القارة على عدد قليل من الدول، حيث يحصل إقليم غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على نصيب كبير من هذه الاستثمارات، حيث تشمل هذه الدول، نيجيريا (تقدر قيمة الاستثمارات الامريكية لديها بـــ 8,2 مليار دولار)، موروشيوش (7,1 مليار دولار)، جنوب أفريقيا (5,5 مليار دولار)، وغانا (3,6 مليار دولار)[1].

---

[1] Nicolas Cook, **Op.cit,** P.8.

كما يرتبط اهتمام الولايات المتحدة بالقارة بكونها احد الاسواق الواعدة، فى ظل الزيادة السكانية الكبيرة، حيث كان يقدر عدد سكان أفريقيا عام 1994 بـــ703 ملايين نسمة من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 1,2مليار نسمة سنة 2014 أى بمعدل نمو قدره 21 مليون نسمة سنويا، كما تتمتع أفريقيا بأكثر سكان العالم شبابا. وسيستمر هذا الوضع لعقود أخرى في عالم يشهد سكانه شيخوخة سريعة. فمعدل أعمار سكان إفريقيا لسنة 2013 يقارب 20 عاما مقابل معدل عالمي من 30 عاما[1].

**ثانيا: المبادرات الأمريكية لمواجهة التهديدات الأمنية فى منطقة الساحل**

المتتبع للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في فترة ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمير يلاحظ أنها تجاهلت القارة الأفريقية، ولكن فى أعقاب هذه الاحداث زاد قلق الولايات المتحدة من الدول الضعيفة فى أفريقيا لأن هذه الدول ستفتح المجال امام توفير ملاذات آمنة للعناصر الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة والتى تستهدف المصالح الأمريكية، وهو ما دفع القيادة الأمريكية الى تبني منهجيقوم على تنفيذ خطوات استباقية في مجالات عديدة،إنسانية،اقتصادية،واجتماعية، وذلك جنبا الى جنب مع الخطوات العسكرية والأمنية بهدف تجفيف منابع الارهاب.

وهذا يرتبط بالترتيبات التى اتبعتها الولايات المتحدة، بداية من اقناع ليبيا بالتخلى عن برنامجها النووى 2003 ومكافاتها بعد ذلك بتكوين علاقات أكثر

---

(1) عدد سكان إفريقيا ينمو بـــ21 مليون نسمة سنويا، 2 اكتوبر 2013،
http://www.panapress.com/%

تقاربا، وانشاء قوة المهام المشتركة فى القرن الأفريقى والحصول على قاعدة ليمونير فى جيبوتى ثم انشاء الأفريكوم 2008 فى ظل الهدف المعلن وهو تدريب الجيوش الأفريقية لتصبح أكثر احترافية، واطلاق الانشطة التى تبلورت بعد ذلك فى شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتنظيم تدريبات العملية السنوية للفلينتلوك.

حيث اهتمت السياسة الخارجية الأمريكية بدعم الدول والأقاليم القابلة لاستيعاب العناصر والعمليات الإرهابية، وكان لمنطقة الساحل اهمية كبيرة وخاصة بعد عمليات اختطاف الأجانب التى شهدها صيف عام 2003 فى المنطقة والتى تبنتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال التى تحولت فيما بعد إلى تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامى، واعتمدت الولايات المتحدة على تبنى مجموعة من الآليات أهمها، دعم القدرات العسكرية الداخلية لدول الساحل، بالاضافة إلى دفع هذه الدول نحو اقرار عدد من الاصلاحات السياسية لتحقيق الاستقرار والحد من محاولات الجماعات الارهابية جذب الساخطين والمعارضين للانظمة الحاكمة.

ويمكن توضيح المبادرات الامريكية لحفظ الاستقرار فى منطقة الساحل كما يلى:

**أ- تقديم الدعم العسكرى وزيادة قدرات الجيوش الوطنية:**

فقد ركزت استراتيجية ادارة اوباما لمكافحة الإرهاب فى افريقيا على اجتثاث عناصر القاعدة فى القارة، وتقوية الشركاء المحليين ووفقا لهذه الاستراتيجية طورت وزارة الخارجية عدد من البرامج وذلك بمساعدة بعض الاجهزة الأخرى، لبناء اجهزة تنفيذ القانون واجهزة عسكرية ومعلوماتية، وقدرات قضائية وتقوية امن

الحدود والموانئ والطيران، ومنع تدفق التمويل الإرهابى، ومنع انتشار الايديولوجيات المتشددة، وقامت وزارة الخارجية الامريكية بقيادة برنامجين هما، شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء (TSCTP) والشراكة الاقليمية لمكافحة الارهاب فى شرق افريقيا (PREACT).

وفى اطار هذه البرامج قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة قيمة المساعدات الأمنية وبيع معدات عسكرية لنيجيريا من خلال برامج المساعدة الأمنية العسكرية الرئيسية مثل" برنامج التمويل العسكري الخارجي أو من خلال ترخيص مبيعات مباشرة من وزارة الدفاع الأمريكية بالإضافة إلى ذلك يحق للرئيس استخدام آلية تشريعية في حالة الطوارئ تسمح له بسحب أربعة مليون دولار لدعم برامج التدريب العسكرى في نيجيريا"، حيث أصبحت نيجيريا ثاني أكبر متلق للأموال فيما يخص برامج التدريب العسكري حيث تم تخصيص ما يقارب من 800مليون دولار لنيجيريا عام 2006. و400 مليون دولار لأنجولا" .

ويمكن القول أن سياسة الطاقة الأمريكية تتقاطع مع إستراتيجية الحرب على الإرهاب، حيث تشمل هذه الإستراتيجية برامج لمبيعات الأسلحة للحكومات الأفريقية من خلال البيع المباشر بالإضافة إلى برامج التمويل الأمريكي"(1).

---

(1) وشنان امال، الاهتمام الامريكي بالنفط في نيجيريا: دراسة في الاسباب والاليات، الحوار المتمدن-العدد: 4330 - 9/1/2014 - 17:03.

وبدء من عام 2002 سعت الولايات المتحدة لتسهيل التعاون بين حكومات المنطقة (الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مالي والنيجر وتشاد والسنغال ونيجيريا)، وتعزيز قدرتها على محاربة المنظمات الإرهابية، وكذلك لمنع الجماعات الإرهابية من تكوين قواعد في هذه المنطقة لأنها نجحت في القيام بذلك في أفغانستان قبل 11 سبتمبر، وفى نهاية عام 2002 اطلقت الولايات المتحدة مبادرة عموم الساحل (PSI)، وهو برنامج بميزانية سنوية قدرها 7,75 مليون دولار من أجل تدريب حشود عسكرية متخصصة في المعركة ضد الإرهاب في تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

وفي عام 2003 قامت القوات الخاصة الأمريكية من القيادة الأوروبية (EUCOM) بتدريب قوات الأمن فى هذه الدول. وفي أعقاب ذلك، قامت القوات العسكرية لكل من تشاد والنيجر بخوض معارك ضد عناصر من الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) في بلدانهم.

وخلال عام 2004 قررت الحكومة الأمريكية توسيع مبادرة الساحل (PSI) لتعزيز القدرات المحلية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وترسيخ ومأسسة التعاون بين قوات الأمن في المنطقة. لتصبح برنامج شامل من شأنه أن يتجاوز الحدود الإقليمية والبيروقراطية، والسماح للمساعدات الإنمائية والدبلوماسية العامة لتصبح جزءا من استراتيجية مكافحة الإرهاب فى المنطقة. واطلق على البرنامج الجديد مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP) وتمت الموافقة عليه فى يناير 2005.

وبالاضافة إلى دول مبادرة الساحل (PSI) (تشاد ومالى وموريتانيا والنيجر)، توسعت TSCTP جغرافيا لتشمل الآن الجزائر وبوكينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس.

وفى اطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تتلقى هذه الدول مجتمعة ما بين 90 و160 مليون دولار كل سنة من خلال المزج بين تمويل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، بتمويل من هيئات مثل صندوق الدعم الاقتصادى والمراقبة الدولية للمخدرات وتنفيذ القانون وبرنامج مكافحة الإرهاب وحسابات أخرى متعددة.

وبدأ برنامج TSCTP رسميا في يونيو2005 مع تدريبات فلينتلوك عام2005 (وهي مناورات عسكرية متعدد الجنسيات تقام منذ عام2005. وتنظمها سنويا قيادة العمليات الخاصة في القيادة الأمريكية لافريقيا (أفريكوم)، والهدف منها أساسا هو رفع القدرات العملياتية للقوات المشاركة في مجال مواجهة التهديدات اللانمطية، ويجرى سنويا بصفة دورية على أراضي إحدى دول المنطقة، وتكررت هذه المناورات بعد ذلك بعامين، وفى نوفمبر 2008 شاركت 14 دولة فى فلينتلوك 2009"، وخلال عام 2009 قامت القوات الخاصة الأمريكية بتدريب نظرائها في سبعة بلدان جنوب الصحراء، وتعليمهم التكتيكات العسكرية، ومنع الإرهابيين المزعومين من إقامة ملاذات آمنة في تلك المنطقة[1].

---

[1] YAHIA H. ZOUBIR, The United States and Maghreb–Sahel security, P P 989 – 990.

وعلى الرغم من تركيز برنامج مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الضيق على مكافحة الإرهاب (CT) ومواجهة التطرف العنيف (CVE)، إلا ان المشاركة فى TSCTP تخطت عشر دول. فعلى سبيل المثال، في معظم هذه البلدان، قام الجيش الأمريكي ببناء قدرات قوات مكافحة الإرهاب للـ"البحث، وإصلاح وإنهاء" المنظمات المتطرفة العنيفة، ورعاية فلينتلوك، وممارسة العمل المشترك لمكافحة الإرهاب فى الإقليم سنويا.

وخلال شهر فبراير 2013 استضافت موريتانيا (فلينتلوك 2013) بمشاركة عشرين دولة، منها الولايات المتحدة، وكندا، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا. ويشارك المغرب في هذه المناورات بصفة مراقب، بالاضافة إلى عدد من دول المنطقة[1].

وعلى جانب تنفيذ القانون في قطاع الأمن، تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء من الشرطة الوطنية والجمارك وحرس الحدود لتعزيز قدرتهم على حماية البنية التحتية الحيوية، وإجراء التفاوض بشأن الرهائن والتحقيق ما بعد الانفجار، وتوفير حدود آمنة لمكافحة الاتجار غير المشروع. وتوفير مستشار قانوني مقيم في نيجيريا يعمل مع السلطات لتنفيذ القانون ومراقبة الجرائم الإلكترونية والتحقيقات المالية، بينما نظيره في موريتانيا ينسق التدريب الإقليمي مع الجزائر وتونس وليبيا بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وفي

---

[1] المغرب مراقب في مناورات "فلينتلوك 2013"، *22- 02 – 2013*،
http://www.maghress.com/annahar/3938

المغرب، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وممثل عن وزارة الخارجية الأمريكية عن المخدرات الدولية وتنفيذ القانون بالعمل مع نظام تصويبات لتخفيف العقوبات ومنع التطرف من السجناء المسجونين[1].

وفى مالى، ونيجيريا وموريتانيا والنيجرو بوركينا فاسو وتشاد تعمل الوكالة الأمريكية للمساعدات مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ سلسلة من المهرجانات الموسيقية ومنتديات السلام في جميع أنحاء البلاد للترويج لرسائل التسامح والمصالحة والوحدة الوطنية، ووضع آليات لتعميق التفاهم بين الأديان وتخفيف الصراع، وزيادة فرص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المعرضين للخطر والحد من تجنيد السكان المهمشين فى المنظمات الإرهابية.

**ب- التدخل العسكرى المباشر وبناء القواعد العسكرية:**

ولجأت الدول الغربية إلى خيار التدخل العسكرى فى منطقة الساحل الأفريقىولاسيما فرنسا - بدعم من الولايات المتحدة - فى ساحل العاج وليبيا ومالى، هذا إلى جانب بناء القواعد العسكرية والتعاون الأمنى والتدريبات العسكرية وإرسال المستشارين وبعثات المهام الخاصة، وزيادة شبكة الإمدادات اللوجيستية والعسكرية وتظهر بعض التقديرات العسكرية أن القيادة الافريقية (أفريكوم) قد قامت ببعض أنشطتها العسكرية مع ما لايقل عن 49 دولة أفريقية.

---

(1) Lesley Anne Warner, Catch-22 in the Sahel America's fight against terror in West Africa—and its shortcomings. April 3, 2014, http://nationalinterest.org/commentary/catch-22-the-sahel-10176#.Uz3TQ_KEZRU.twitter

ففى بعض الحالات تنخرط العسكرية الأمريكية فى حرب سرية من خلال مراكز لتدريب الحلفاء من الأفارقة، أو استخدام الطائرات بدون طيار لاستهداف جماعة بوكو حرام فى نيجيريا أو تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى وفى حالات اخرى تنخرط الولايات المتحدة فى بناء المرافق الاساسية وتوفير الخدمات اللازمة فى كثير من الدول الافريقية، ومن أبرز القواعد الامريكية فى منطقة الساحل وغرب افريقيا قاعدة النيجر الخاصة بالطائرات بدون طيار، والتى أعلن عنها فى فبراير 2013، وثمة قواعد ومراكز اخرى فى واجادجو فى بوركينافاسو.

كما تحتفظ الولايات المتحدة بنحو عشرة مواقع أفريقية لتزويد سفنها بالوقود ومنها فى الكاميرون، ومندسلو فى جزر الرأس الأخضر، وأبيدجان فى ساحل العاج، وبورت جينتيل فى الجابون، وسيكوندى فى غانا، ولاجوس فى نيجيريا[1].

**ثالثا: صور التعاون الأمريكى الجزائرى لاستعادة الاستقرار فى منطقة الساحل**

تحتل الجزائر مكانة مهمة فى اطار استراتيجية الولايات المتحدة ازاء افريقيا بصفة عامة، وازاء منطقة الساحل واقليمى الشمال والغرب الأفريقيين بصفة خاصة، ففضلا عن قدراتها الاقتصادية وخاصة فى انتاج الطاقة، تمتلك الجزائر خبرة تاريخية كبيرة فى التعامل مع الجماعات الإرهابية أسفرت عنها سنوات مواجهتها للجماعات الإرهابية خلال التسعينيات من القرن الماضى.

---

[1] د حمدى عبدالرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة فى أفريقيا، فى **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 197، يوليو 2014) ص13.

كذلك لابد عند تتبع السياسة الخارجية الأمريكية، والشراكة الأمنية مع الجزائر أن نقف عند محدد رئيسي، وهو قرب الجزائر بجنوبها الشاسع من المناطق الحيوية (آبار النفط) في غرب أفريقيا ودول الساحل الإفريقي، التي تعول عليها كثيرا سياسة الطاقة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف التقليل من التبعية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط. وتعتبر منطقة غرب إفريقيا، وهي المنطقة الأهم لإنتاج النفط في إفريقيا. حيث تضم نيجيريا المنتج الأول في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك).

ويظهر التعاون الأمريكى الجزائرى فى التعامل مع التطورات فى منطقة الساحل الافريقى من خلال اطارين:

أ- الاطار الأمني:

ويتضمن هذا الاطار تقديم الولايات المتحدة دعما عسكريا للجزائر التى تقوم بدورها بالمشاركة فى التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع دول الساحل وكذلك قيادة هذه الدول عبر اطر وصيغ جديدة للامن مثل تجمع "دول الميدان" الذى يضم الجزائر ومالى والنيجر وموريتانيا ويتوقع ان تنضم اليه ثلاث دول اخرى فى المستقبل القريب هى نيجيريا وتشاد وبوركينافاسو، حيث تستضيف الجزائر مقر قيادة أركان جيوش دول الميدان.

فبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، ودفعت حادثة اختطاف سياح أوربيين في

عام 2003 واشنطن إلى الاعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا إستراتيجيا جديدا. وفي عام 2004، شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلنطي، لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال. كما أشركت الجزائر في مبادرة الساحل الأفريقى لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP أو TSCTI).

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقا. وبرزت الجزائر على ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، حتى عندما كانت باريس وواشنطن تتقاذفان الانتقادات حول الحرب على العراق. وفى هذا الاطار أصبحت الجزائر عنصرا من عناصر "محور الخير" مقابل "محور الشر".

**ب- الاطار الدبلوماسى:**

حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية، على التنسيق مع الجزائر فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بالنظر إلى خبرة هذه الأخيرة في هذا المجال، خصوصا أن منطقة شمال إفريقيا والساحل التى تشهد انفلاتا أمنيا غير مسبوق، يجعلها في قلب الحدث، إلى جانب الأزمة الليبية التي كان لها انعكاسات إقليمية ودولية هامة.

وتبحث واشنطن عن تأمين مصالحها في أفريقيا، مما دفع بها إلى طلب التنسيق من دول المنطقة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وعلى رأسها الجزائر، حيث جددت واشنطن تأكيدها شهر أبريل الماضي خلال زيارة وزير الخارجية الامريكى جون كيري إلى الجزائر – فى اطـــار عقد الاجتماع الثانى للحوار الاستراتيجى بين البلدين – على إرادتها في العمل بالتنسيق مع الجزائر لتأمين منطقة الساحل. كما شددت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشئون السياسية ويندي شيرمان، فى شهر يونيو الماضي، على أهمية التعاون مع الجزائر في جميع المجالات لاسيما مكافحة الإرهاب في الساحل. في حين أثنى مستشار الكونجرس الأمريكي وليد فارس، على دور الجزائر، موضحا أن الولايات المتحدة تعتبرها أقوى المرشحين لقيادة القاطرة الأفريقية بالنظر إلى قيادتها الحكيمة وقدرتها على الحفاظ على عامل الاستقرار والسلم[1].

وعُقد أول حوار استراتيجي على الإطلاق بين الولايات المتحدة والجزائر في 19 أكتوبر 2012، وقد تم خلاله اجراء مجموعة واسعة من المناقشات حول أنواع الطرق التي يمكن من خلالها توسيع العلاقات الأمريكية – الجزائرية، وقد تركزت على مسألة مكافحة الإرهاب، كما قام بتأطير العلاقات الثنائية السياسية بطريقة شاملة ومنسقة بما يشمل قضايا الطاقة والاقتصاد والأمن والشئون الثقافية

---

[1] واشنطن تستشير الجزائر حول سبل مكافحـــة الإرهاب في الساحـــل، مساهل يلتقـــي ممثلـــي خلية مكافحة الإرهاب الأمريكية، 5–8––2014،

http://www.elbilad.net/article/detail?id=18026

والاجتماعية. حيث تعتبر الجزائر اهم الشركاء التجاريين لواشنطن فى الشمال الأفريقى، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين ما يقرب من 17 مليار دولار سنويا.

وتمثل مكافحة الإرهاب أولوية في العلاقات الثنائية الأمريكية – الجزائرية، وكانت لدي واشنطن علاقة صعبة مع الجزائر، خلال التسعينيات إلا أنه فى أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 تطورت العلاقات بين البلدين، وبعد تسلم ادارة اوباما السلطة، وحتى قبل أن تجري حوارًا استراتيجيًا مع الجزائر، كانت ادارته قد عقدت اتفاقًا ثنائيًا معها حول مكافحة الإرهاب فى عام 2011، وقد واجهت الدولتان وقتها عدة قضايا ذات اهتمام مشترك، مثل عمليات الخطف للحصول على فدية.

ومن الواضح أيضا أن لدي ادارة أوباما تقاربًا طبيعيًا مع الجزائر، وقلقًا مشتركًا حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولذلك ترى هذه الإدارة أن للجزائر مستوى فريد من المعرفة حول مثل هذه المجموعات، على الرغم من أن بعض قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبعض كوادرها لا يزالون في شمال شرق الجزائر على امتداد سواحلها على البحر المتوسط، ثم نزولاً الى منطقة الساحل وبالأخص إلى منطقة شمال مالى[1].

---

[1] عبدالعظيم حنفى، العلاقات الامريكية الجزائرية و الاستحقاق القادم، معهد العربية للدراسات، 9 ابريل 2014،

http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%

**رابعا: استنتاجات**

فى ظل تنامى الخطر الإرهابى فى منطقة الساحل الافريقى، يستمر الحرص الأمريكى على التعاون مع الدول الأفريقية، لا سيما في ظل وصول استخبارات دول غربية إلى معلومات تشير إلى وجود تنسيق بين عدد من الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقى مع تنظيمات مسلحة مثل "بوكو حرام" في نيجيريا، وتنظيم "داعش" في العراق، وفي ظل الحديث عن تشكيل هذا التنظيم نسخة له في منطقة المغرب العربى باسم "دامس"، حيث كشفت تقارير أمنية تونسية عن ترأس أمير جماعة أنصار الشريعة التونسية، سيف الله بن حسين، الملقب بـ"أبو عياض"، لسلسلة اجتماعات مع قيادات تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام من جنسيات تونسية وليبية عادت من سوريا، بحضور قيادات من جماعة أنصار الشريعة الليبية، لتأسيس ما سمي بـ "دامس" وهو التنظيم الذى قد يخلف القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامي التى يقودها عبد الملك درودكال، الملقب بـ "أبو مصعب عبد الودود".

وتطرح الاستراتيجية الأمريكية فى التعاطى مع التهديدات فى منطقة الساحل مجموعة من الاستناجات: **فمن ناحية** تشير إلى ان الولايات المتحدة لاتزال تتعامل مع قضايا الإرهاب بالاعتماد على الجانب الامنى دون غيره من الجوانب، وعلى الرغم من أن منطقة الساحل تعانى من نشاط الجماعات الارهابية منذ اكثر من عشر سنوات وهذه الجماعات كانت تستهدف دولا فى الاقليم مثل موريتانيا والنيجر، إلا ان التركيز على الابعاد الامنية لايزال هو المسيطر على التحركات الدولية فى هذه المنطقة شديدة الخصوصية. حتى البرامج التنموية او الانسانية التى

تقدمها لمنع انتشار الافكار المتطرفة فى هذه المجتمعات لا يستفيد بها سوى بعض شرائح المجتمع فى ظل انتشار الامية بين السكان كما لم تؤد العمليات العسكرية التى قادتها فرنسا فى مالى إلى القضاء على الجماعات الإرهابية فى الشمال بل ظلت هذه الجماعات تمارس تأثيراتها على التطورات الداخلية وظهر هذا بصورة جلية فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فهناك أبعاد مختلفة لمعالجة نمو الجماعات المتشددة تتطلب تبنى مجموعة من البرامج الاجتماعية والثقافية وحلولفعالة لمشكلات انتشار البطالة والأمية والفساد بين هياكل الحكم فى دول الساحل.

**ومن ناحية ثانيه،** يظل قصور الهياكل الأمنية الأفريقية يشكل عائق كبير امام الاستقرار فى القارة، فعلى الرغم من سعى القادة الأفارقة سواء فى اطار الاتحاد الافريقى او حتى على مستوى الهياكل الإقليمية الفرعية لتسوية المشكلات الأفريقية بالإعتماد على الآليات الأفريقية إلا أن ضعف القدرات الأفريقية ونقص التمويل يظل عائقا أمام تحقيق هذا الهدف، وخاصة فى ظل بروز أنواع جديدة من الصراعات واعمال العنف غير التقليدية التى تحتاج إلى مهارات خاصة للتعامل معها مثل العمليات الإرهابية، مما يدفع فى اتجاه الاعتماد بصورة متزايدة على الدعم الدولى والقوى الخارجية فى استعادة الاستقرار فى الدول والاقاليم الافريقية.

**ومن ناحية ثالثة،** فإن التطورات التى تشهدها دول الساحل الأفريقى، تعبر عن حالة من حالات اخفاق الدولة الوطنية فى معالجة ازمة الاندماج الوطنى فى

أفريقيا كنتيجة لفساد أنظمة الحكم وانتشار اجراءات الاصلاح السياسى الشكلية التى لا تعبر عن مشاركة حقيقية لكافة الجماعات المشكلة للدولة فى الحياة السياسية والاقتصادية وبما يعنى اختفاء احتياجات بعض الجماعات فى اطار البرامج السياسية والاقتصادية، ولجؤ بعض هذه الجماعات للعنف او الإرهاب للقضاء على الانظمة الفاسدة وتغيير شكل الحكم، إلا ان اندفاع هذه الجماعات بعيدا عن الاطر القانونية أو استمرار الاستخدام القسرى للعنف ضدها قد يؤدى إلى تهديد بقاء الدولة.

# المراجع

**أولا: المراجع باللغة العربية**


(1) أسواق النفط العالمية تشعر بوطأة الصخر الزيتي، 10 سبتمبر /2014/09/2014م،

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq

(2) إشتعال الصراع الصينى الأمريكى على النفط، 23 يونيو 2014،

http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=158743

(3) الجفاف يضرب الساحل الإفريقي والجوع يشتد، **جريدة الخليج الاماراتية**، 2012/04/06،

(4) الرئيس الفرنسي في النيجر لاحتكار مناجم اليورانيوم،18-7-2014،

http://altagreer.com/uncategorized

(5) الصين تمنح النيجر 50 مليون دولار امريكى كمساعدة فريدة من نوعها في مشاريع المياه، جريدة الاتحاد، 24 ديسمبر 2012،

http://tanminak.com/news/item

(6) الصين تقدم للنيجر قرضا قيمته مليار دولار أمريكى لإنشاء العديد من المشرعات، 14-2-2014،

http://webcache.googleusercontent.com/search

(7) الصين استثمرت 14 مليار دولار لتعمير الجزائر، 5-5-2014،

http://www.manar.com/page-16463-ar.html

(8) القمة الأمريكية – الأفريقية في واشنطن: هل سيتمكن أوباما من منافسة الصين في القارة السوداء؟، 6-8-2014،

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=376920

(9) الصين تستثمر في نيجيريا بحوالي 1.79 مليار دولار في العام 2013م، 22-3-2013، http://www.panafricapress.com/?p=7628&lang=ar

(10) المغرب مراقب في مناورات "فلينتلوك 2013" ، 22 – 02 – 2013،

http://www.maghress.com/annahar/3938

(11) الهند تتجاوز الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستورد للنفط في نيجيريا،

http://www.elnashrafinance.com/news

(12) د.حمدى عبدالرحمن، النيجر وملامح المشهد الاستراتيجى فى غرب أفريقيا، **ملف الاهرام الاستراتيجى**، ابريل 2010.

(13) د حمدى عبدالرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة فى أفريقيا، فى **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 197، يوليو 2014).

(14) دافيد سنودون، إقتصاد الصين: سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها؟، برنامج 2009،

http://www.nato.int/docu/review/2009

(15) رئيس السنغال يستقبل وزير خارجية الصين في إطار التعاون بين البلدين، 10 يناير 2014،

http://www.roayahnews.com

(16) د سامى السيد أحمد، الصين وأفريقيا، فى د . محمود أبو العينين (محــرر): **التقرير الاستراتيجى الأفريقى**، (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، الاصدار السابع أكتوبر 2011).

(17) عبدالعظيم حنفى، العلاقات الامريكية الجزائرية و الاستحقاق القــادم، معهــد العربية للدراسات، 9 ابريل 2014، *http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%*

(18) عدد سكان إفريقيا ينمو بــ21 مليون نسمة سنويا، 2 اكتوبر 2013، http://www.panapress.com/%

(19) فليب هيجون، **الرهانات الاقتصادية للصراعات الطائفية .. معاناة نيجيريــا من الانقسامات الداخلية**، ترجمة: مصطفى بن بــراح، 26 ينــاير 2012، *http://www.chaos-international.org/index.php*

(20) واشنطن تستشير الجزائر حول سبل مكافحــة الإرهاب في الساحــل، مساهل يلتقــــي ممثلــــي خليــــة مكافحـــةالإرهاب الأمريكيـــة..، 5-8--2014، *http://www.elbilad.net/article/detail?id-18026*

(21) وشنان امال، الاهتمام الامريكي بالنفط في نيجيريــا:دراســة فـــي الاســباب والاليات، الحوار المتمدن-العدد: 4330-9/1/2014.

(22) 100 مليار استثمارات صينية في أفريقيا، 3 مايو 2014، الاخبار اللبنانية.

## المراجع باللغة الانجليزية:


1. *Nicolas Cook,, Alexis Arieff, Lauren Ploch Blanchard, Brock R. Williams, U.S.-Africa Leaders Summit: Frequently Asked Questions and Background, July 23, 2014, Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov R43655.*
2. *Mr. Nii Akuetteh, "Reviewing and Improving US Security Strategy in Africa's Sahel Region", Independent Policy Analyst House Committee on Foreign Affairs, Tuesday, May 21, 2013.*
3. *YAHIA H. ZOUBIR, The United States and Maghreb–Sahel security.*
4. *Lesley Anne Warner, Catch-22 in the Sahel America's fight against terror in West Africa –And its shortcomings. April 3, 2014, http://nationalinterest.org/commentary/catch-22-the-sahel-10176#.Uz3TQ_KEZRU.twitter*

## خامسا:

# النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية

الباحثة. عبير شليغم

## مقدمة:

شهدت دولة مالي العديد من الأزمات كغيرها من الدول الإفريقية، سواء أكانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو حتى الاجتماعي، فهو ليس بالأمر الجديد لا عليها ولا حتى على باقي الدول الإفريقية التي تمتازَ حكوماتها بالفساد والدكتاتورية فهي أنظمة شمولية تسلطية، حيث عرفت مالي انقلاب عسكري وكان ذلك تأثرا بموجات ثورات الربيع العربي التي حدثت في شمال إفريقيا وبالأخص ليبيا بانهيار نظام الرئيس القذافي، لما لهذه الأخيرة من دور بارز في تأزيم الأوضاع على دولة مالي عبر تمويل الجماعات الإرهابية، وعودة العديد من المتمردين الطوارق إلى الدولة الأم لتحقيق وتجسيد حلمهم بالانفصال الذي كان يفشل جراء المساعي والوساطة الإقليمية في كل مرة.

بناء على ما تقدم؛ ستحاول هذه الدراسة إبراز طبيعة النزاع من خلال الخلفية التاريخية له،وكذا بتناول مختلف الأسباب التي كانت وراء تأزم الوضع من أسباب داخلية وأخرى خارجية، تتجسد الأولى في الأسباب الطبيعية والبشرية، سياسية وأمنية،وأخرى اقتصادية واجتماعية، أما الخارجية في النفوذ الفرنسي، إضافة لتداعيات الأزمة الليبية التي كانت وراء هذا النزاع.

**إشكالية:** في ضوء ما تقدم، وبناء عليه تصاغ الإشكالية والتساؤلات المرتبطة بها على النحو الآتي: ما مدى تأثير الأسباب الخارجية على تأزيم وإعادة تفجير النزاع في مالي؟

- ما الخلفية التاريخية لنشأة وتطور النزاع في مالي؟
- فيما تتجسد الأسباب الداخلية للنزاع في مالي؟
- ما الأسباب الخارجية التي ساهمت في تأجيج النزاع في مالي؟

من خلال ما سبق ذكره؛ سيتم التطرق للدراسة من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- مقدمة.
- أولا: الخلفية التاريخية للنزاع في مالي.
- ثانيا: الأسباب الداخلية للنزاع في مالي.
- ثالثا: الأسباب الخارجية للنزاع في مالي.
- خاتمة.

**أولا: الخلفية التاريخية للنزاع في مالي:**

لمعرفة الأسباب الحقيقة ومختلف الدوافع من ثورات الطوارق الراهنة التي شهدها مالي* بشكل عام وشماله على الأخص كان لا بد في البداية تتبع مختلف الأحداث والتطورات بالعودة لاستقلال دولة مالي من الاستعمار الفرنسي، إذْ لا يمكن التطرقلما حدث مؤخرا في مالي-2012- دون فهم وتتبع جلّ الجذور التاريخية والوقوف عند أهم الأحداث والوقائع، التي بدورها قسّمناها على ثلاثة

مراحل بارزة أولاها ميلاد النزاع بعد الاستقلال، يليها مرحلة التنظيم والعمل المسلح، وختاما انفجار النزاع الراهن.

**- مرحلة ميلاد النزاع (1960 – 1989):**

تعد مسألة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963[1]. حيث يعود تاريخ النزاع في شمال مالي لبداية الاستقلال سنة 1960، حين قاد الطوارق في مالي تمردا ضد الحكومة المركزية التي يرأسها **موديبوكيتا**" Modibo Keita"، الذي حاول تطبيق النظام الشيوعي، والقضاء على الخصوصيات المحلية والثقافية[2].

وفي عام 1962 وقع أول تمرد للطوارق في مالي استمر نحو عامين أي حتى 1964، عُرف بـــ"تمرد الفلاقة" (وهو مصلح كان يستخدمه الجيش الفرنسي لنعت المقاومين أثناء احتلاله الجزائر وتونس) في منطقة كيدال، وتعرض لقمع

---

(1) Georges Mutin, **géopolitique du monde arabe**, 02e éd, (Paris, Ellipses, 2005), p.90.

(2) علي الأنصاري،صراع رعاية المفاوضات بين مالي والطوارق يعمــق الخــلاف الجزائــري الليبي، تم تصفح الموقع يوم: (25-5-2015)، من الربط:
http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights

شديد من الجيش المالي الذي دمر مخازن الغذاء وسمّم آبار المياه، وتمكن في نهاية المطاف من إخماد التمرد وفرض حكم عسكري على مناطق الطوارق[1].

كما شهدت سنوات 1972 حتى 1974 تغيُّر كبير في المناخ تميز بشدة الجفاف شمال مالي ما دفع بالعديد من الطوارق للهجرة نحو كل من الجزائر وليبيا، وفي هذا الصدد قال **إياد آغ غالي**[2]: "إن الذي لم يفقد عائلته أو قريب من أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة 1963 فقده بالموت جوعا خلال سنوات 1972 – 1973 وحتى 1974، وهو ما أدى إلى نزوح السكان والهجرة الثانية هربا من الفقر والجوع والموت".

**- مرحلة التنظيم والعمل المسلح (1990– 2010):**

في بداية التسعينيات عاد الطوارق للتمرد وانتصروا على الحكومة المركزية بعد حرب عصابات استهدفت ثكنات الجيش المالي،ما دفع بالحكومة وجيشها لشن عمليات إبادة ضد المدنيين الطوارق، واستمرت أوضاع اللاّإستقرار إلى أن وقع الطوارق والحكومة الديمقراطية بحضور دول الجوار والأمم المتحدة والدول

---

(1) طوارق مالي تمرد طويل أثمر أزواد، مركز الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم: (25-5-2015)، من الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/6534bf10-d60c-48c6-a770-afd95a43561d

(2) أحمد شنة، **العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة إنتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2000)، ص61.

الخمس الكبرى اتفاقية تمنراست بالجزائر في جانفي1991[1]، والتي نصّت على منح منطقة الشمال وضعية خاصة "لا مركزية" تمكن سكانها من تسيير شؤونهم المحلية وتكوين شرطة محلية وترقية لغتهم وثقافتهم المحلية وتمويل صندوق خاص بالمشاريع التنموية.

بيد أن جيوب المقاومة في دوائر الحكم خاصة الجيش، حالت دون تطبيق أيّا من بنود الاتفاقية، واستمر هذا الأخير في إعدام النشطاء الطوارق دون محاكمة،كما لم يكن هناك أي دليل على استعداد الحكومة المالية تطبيق الاتفاقية، وكذلك فالجزائر كانت ضد تطبيق الاتفاقية، خوفا من منح الطوارق في شمال مالي وضعية خاصة ما من شأنه تحفيز طوارق الجنوب الجزائري على المطالبة بوضعية مماثلة.

اندلع تمرد ثان استمر خمس سنوات حتى 1995 حيث بدأ بمهاجمة المسلحين الطوارق سجنا وثكنة عسكرية في منطقة "**ميناكا**" إلاّ أنّ الجيش المالي ردّ بعمليات عسكرية خاصة حول مدينة "**غاو**" مما تسبب في موجة نزوح جديدة، فسعى الرئيس "ألفا كوناري Alpha Oumar Konaré"-الذي كان يحكم البلاد آنذاك-لاحتواء التمرد عبر منح منطقة "**كيدال**" (الواقعة شمال مالي) حكما ذاتيا أوسع مما ساعد بالفعل على تخفيف الصراع، لكن المواجهات العسكرية استمرت[2].

---

[1] Georg Klute, « Hostilities et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali», **Cahiers d' E'tudes Africaines**, vol 35, No 137, 1995, p 58.

[2] طوارق مالي تمرد طويل أثمر أزواد، **مرجع سبق ذكره**.

وفي عام 2005 عاد الطوارق لحمل السلاح مطالبين بتطبيق اتفاقية السلام،عادت أجواء الحرب إلى شمال مالي لكن في ظروف مختلفة، انتشار الجماعات الإسلامية الإرهابية في المنطقة، عصابات تهريب البشر والمخدرات، نتيجة لتخلي الدولة عن دورها، استمرتالاضطرابات حتى شن"**تحالف23 ماي الديمقراطي للتغير**" هجوما على مركز عسكري للجيش المالي في" كيدال" و"مناكا" كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية للطوارق في مالي وعودة الجيش النظامي للمنطقة وكان ذلك في ماي 2006، وهذا ما دفع بالرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" لإشرافه شخصيا في يوليو/ جويلية من العام نفسه بتوقيع اتفاق سلام بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي في الجزائر، ونص الاتفاق على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال[1].

لكن رغم التوقيع على هذا الاتفاق إلا أنه لم يمنع من حدوث اضطرابات جديدة حيث شنت مجموعة منشقة تابعة لـ "**إبراهيم باهنغا**" هجوما على موقع "**تينزاواتين**" في مارس2007، وخطفت 23عسكريا، ما دفع بقوات الجيش المالي والنيجيري بمطاردة هذه الجماعة، بهدف تطهير المناطق الشمالية للبلدين من هاته العناصر المتمردة، فراح جراؤه العديد من الخسائر وصلت حد إبادة المدنيين حسب منظمة العفو الدولية[2] في ديسمبر 2007.

---

[1] Ferdaous Bouhlel Hardy," Crises touarègues au Niger et au Mali, Ifri Programme Afriquesubsaharienne", Janvier 2008 P.08, consulté le: (27/04/2015) .en ligne : http://www.ifri.org/files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR.pdf ,

[2] Frédéric Deycard," Le Niger entre deux feux. La nouvelle rébellion touarègue face à Niamey", **Politique africaine**, n° 108, décembre 2007, p.131.

- **مرحلة إنفجار النزاع الراهن (2011- حتى الآن):**

بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل "**معمر القذافي**" عاد آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي إلى شمال مالي مدججين بأسلحة ثقيلة ليبدأ التحضير لتمرد جديد يهدف إلى إقامة دولة للطوارق ما عجل بانفجار الأزمة في مالي[1]. حيث شهد يوم 17 جانفي 2012 هجوما على مدن "**أغيلهوك وميناكا وقاعدة تيساليت**[*]" الجوية في شمالي شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر، كان قد شُنّ من قبل مسلحوا" **الحركة الوطنية لتحرير أزواد**"واستغرق ذلك أسابيع، مما أجبر عشرات آلاف المدنيين للنزوح خاصة إلى الجزائر[2].

تطورت الأحداث وآلت إلى إنقلاب عسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة "**باماكو** "بقيادة النقيب" **أمادو سانوغو**[**]"Amadou Haya Sanog*o*

---

[1] International Crisis Group," Mali: Avoiding Escalation", **Crisis Group Africa Report**,( Dakar/Bruxelles, n° 189, 18July 2012),p8.

[*] قاعدة **تيساليت** أنشأها الفرنسيون إبان الحقبة الاستعمارية وغادروها عام1961، قاعدة جوية تضم مهابط للطائرات العمودية، ومهابط للطائرات ذات المحركات لنقل المؤن والجنود، تضم القاعدة كذلك حامية من700جندي، وتجهيزات للاتصالات السلكية واللاّسلكية، وتعد من أهم المواقع الاستراتيجية في منطقة الساحل جنوب شمال إفريقيا.

[2] خالد عبد العظيم، الجوار المالي " التداعيات الإقليمية لإنفصال أزواد في مالي "، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 189، جويلية 2012، ص ص112 – 115.

[**] ولد أمادو هياسانوغو في سيغو عام 1972، في عائلة مكونة من سبعة أطفال، قضى سنواته الأولى في سيغو قبل أن ينضم إلى الأكاديمية العسكرية في القاطي،تلقى جلّ دوراته العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذْ تلقى دورة أساسية للضباط في أكاديمية " فورت بيننغ " في ولاية جورجيا الأمريكية عام 1998، ودورة أكاديمية متقدمة في "كوانتيكو" بولاية فرجينيا عام 2003، ودورة ضباط مخابرات أساسية في" فورت هواتشكا " بولاية أريزونا عام 2007، ودورة مشاة متقدمة في أكاديمية " فورت بيننغ " بولاية جورجيا الأمريكية عام 2010.

برفقة ضباط آخرين متوسطي الرتب الخميس 22 مارس 2012[1] للإطاحة بنظام الرئيس "**أمادو توماني توري**"Amadou Toumani Touré[***]، والذي كان-الإنقلاب العسكري-قبل أيام قليلة من انعقاد انتخابات رئاسية كان موعدها في شهر أفريل 2012.

انطلاقا مما سبق بيانه واستنادا عليه نخلص أن دولة مالي شهدت انقسام الشمال عن الجنوب، فالأول تحت سيطرة الطوارق، والجنوب تحت سيطرة الانقلابيين من العسكر بقيادة الكابتن"أمادو سانوغو"Amadou Haya Sanogo، الذين أطاحوا بالرئيس"أمادو توماني توري".

**ثانيا: الأسباب الداخلية للنزاع في مالي**

تنوعت الأسباب الداخلية لما حدث في مالي لعدة أسباب لعل أبرزها تلك المتعلقة بالطبيعة الجغرافية والمناخية وحتى البشرية لشمال مالي عن جنوبه، إضافة للأسباب الأمنية والسياسية من تهميش وإقصاء للجماعة الطارقية،بما في ذلك من

---

[1] Alain Rodier, Mali la *situation* au sahel, cause du coup d'etat ?, cf2r Centre Français de Recherche sur le rensiengnement, note d'actualité N 271 °, en ligne :http://www.cf2r.org/fr/notes-actualite/mali-la-situation-au-sahel-cause-du-coupetat.php , consulté le:(21-05-2015)

[***] ولد Amadou Toumani Touré في 4 نوفمبر 1948، سياسي مالي شغل منصب رئيس جمهورية مالي بين2002-2012، إنقلب على الحكم العسكري لموسى تراوريفي 1991م،سلّم الحكم للسلطات المدنية في العام الذي تلاه، بعد عشر سنوات قدم تقاعده مـن الجيش،ودخـل السياسة كمدني حيث فاز في الانتخابات الرئاسية لعام 2002، تعرض لمحاولة إنقلاببعد اشتداد المعارك شمال البلاد.

أسباب اقتصادية واجتماعية كانت نتيجة حتمية للأسباب الأولى والتي سنوضحها بشكل أدق فيما يلي:

**- الأسباب الطبيعية والجغرافية:**

أدت جغرافيا الإقليم إلي نشوء وضعين سياسيين متباينين تماما: أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل، وغالبية السكان في الجنوب الذي يتلقي أمطارا تكفي لنشوء الزراعة وتوطن المزارعين، دفع ذلك لمطالبة الطوارق بالانفصال[1].

إضافة لذلك فقد لعبت العوامل الطبيعية دورا لا يستهان به في تدهور الوضع الاقتصادي لقبائل الطوارق مما ساهم في تصعيد حدة الخلافات بين هذه الأخيرة والدول التي تنتمي إليها وبشكل خاص في كل من مالي والنيجر،إذ شهدت منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام حالة من الجفاف إمتدت منذ 1975 إلى غاية 1983 قضت على الكثير من المناطق الرعوية في شمال البلدين،مما دفع المئات بل الآلاف من الطوارق للجزائر هربا مما حدث[2].

---

(1) خالد عبد العظيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص112 – 115.

(2) حسين بوقارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، **العالم الإستراتيجي**، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008)، ص8.

- **الأسباب الإثنية:**

تتميز المجتمعات الإفريقية عامة بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية وتعد مالي إحدى هذه الدول[1] التي يبلغ عدد سكانها 14,517176 مليون نسمة حسب إحصائيات عام2009[2] ووصل عددهم سنة 2012 حوالي14,533511 مليون[3] نسمة، كما قد تزايد عدد السكان ليصل إلى 15.968 مليون نسمة وذلك حسب الإحصاءات الأخيرة في جويلية 2013، إذْ يمثل الأطفال تحت سن 25 سنة نسبة 64% من السكان، في حين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و56 سنة نسبة % 52، و 1.1 % أكثرمن 55 سنة[4] (أنظر الشكل رقم 1).

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996)، ص30.

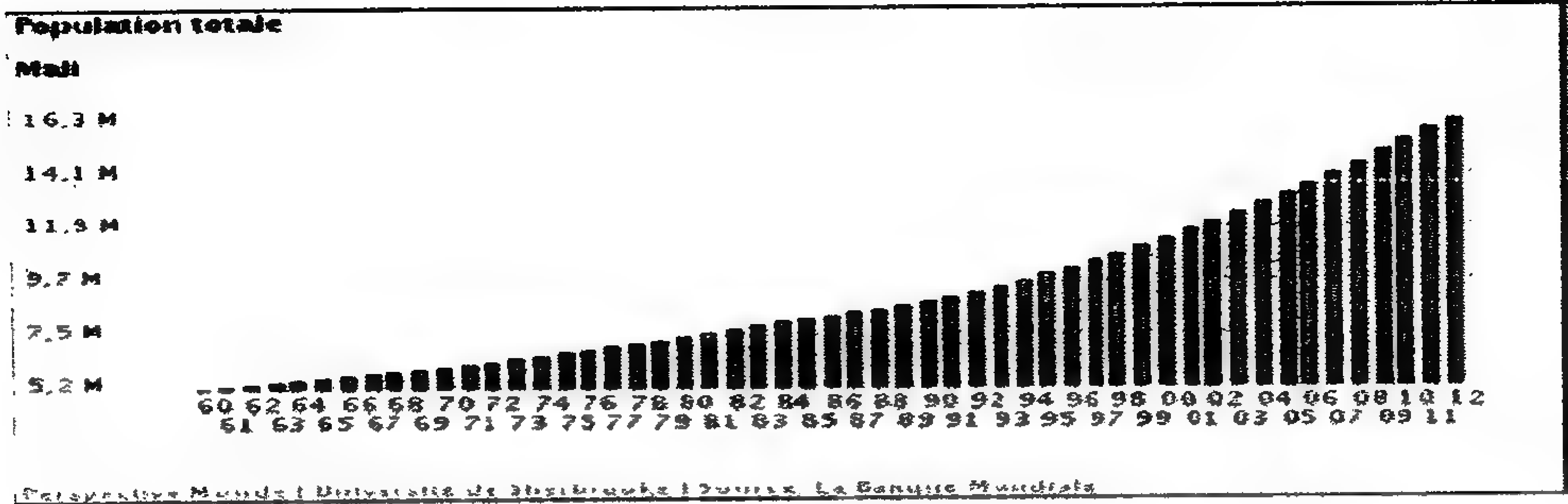
[2] Communiqué du conseil des ministre du mercredi 7 Octobre 2009, (ARCHIVE) sur Maliweb, en ligne :http://archive.wikiwix.com/cache/?url-http://www.maliweb.net/category.php, consulté le : (12 -05 -2015)

[3] US Census Bureau en ligne, http://www.census.gov/population/international/data/idb/country.php. , consulté le (25-05-2015.).

[4] WB 2010 , en ligne : http://data.worldbank.org/country/mali. , consulté le (23-05-2015).

**الشكل رقم 01**

**منحنى يمثل تزايد عدد السكان في مالي من سنة 1960 إلى 2012**




المصدر: http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMT

تضم مالي العديد من الإثنيات على غرار كل الدول الإفريقية شديدة التنوّع من الناحية الإثنية، وكان سبب هذا التنوّع الهجين نتيجة للحدود التي وضعتها المستعمرة الفرنسية[1].

فمع اختلاف التقديرات من مرجع إلى آخر إلا أنّ الثابت أنّ أكبر المجموعات الإثنية في مالي عددًا هي "الماندينغ" Mande نحو النصف 50% من إجمالي سكان مالي وتضمّ قبائل وإثنيات فرعية مثل "البامبارا"Bambaraو"المالنكي" Malinke و"السونكيين"Soninke ينتشرون في (باماكو، سيكاسو وسايغو وبقية المناطق الأخرى)، فهي التي تحتكر السلطة السياسية منذ الاستقلال، وبعدها "الفولان"، كما هو مبين في (**الشكل رقم 2**)، أما جماعات البوول Peul نحو 17% وينتشرون

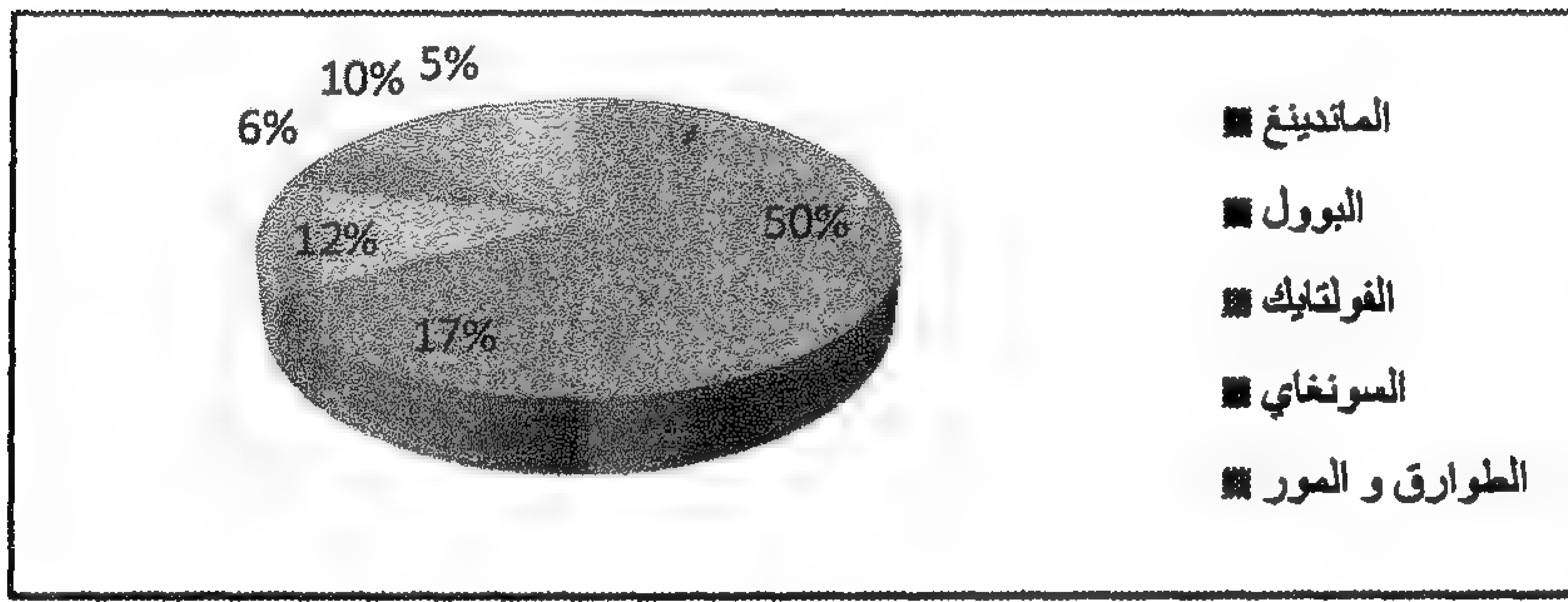
---

[1] عزمي بشارة، أزمة مالي و التدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم تصفح الموقع: (25-5-2015)، من الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

خصوصا في شمال مالي و"الميتيوناكا"، والفولتايك Voltaic بنسبة 12%، و"السونغاي" Songhai نحو 6 % حيث يتواجدون في سيكاس وبالجنوب، في حين الطوارق والمور Tuareg and Moor بنسبة 10% ومناطقهم هي "تمبكتو وكيدال وغاو"، أما المجموعات الأخرى نحو 5 %[1].

**الشكل رقم 02**

**دائرة نسبية تمثل المجموعات الإثنية في مالي**




المصدر: الباحث بتصرف.

جذير بالذكر الإشارة أنّ أقلية الطوارق(*) لا تنتشر في دولة مالي فحسب وإنما في خمس دول إفريقية أساسية إلى جانب مالي كما هو موضح في (**الخريطة**

---

[1] نبيل بويبة، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، 2011، ص33.

(*) شعب الطوارق هم مجموعة أمازيغية من البدو الرحل الذين يقطنون الصحراء، إسمهم مشتق من الكلمة الأمازيغية Targa التي تعني الساقية أو منبع الماء، كما يطلق عليهم إسم الملثمين أو الرجال الزرق، نظرا لطغيان اللون الأزرق على لباسهم وقيامهم بتغطية وجوههم لحمايتها من العواصف الرملية وتقلبات الطقس إلا أنهم يفضلون تسميتهم بـ إيماجيغن" أو "إيموهاغ" ومعناها بالعربية "الرجال الشرفاء الأحرار"، يتحدثون لغة "التماشق" Tamaciqوهي لغة بربرية، غالبيتهم يدين بالإسلام السني.

**رقم01)**، حيث يتمركز أغلبهم في دولة النيجر بما يقارب النصف أما البقية يتوزعون بين مالي بـــ 400000 نسمة و500000 نسمة في ليبيا أما بوركينافاسو 3500 نسمة وأخيرا حوالي 2500 نسمة في الجزائر[1]، من خلال هذه التقديرات نخلص أن الطوارق يتمركزون أكثر في كل من مالي [2]والنيجر، حيت تعتبر هذين الدولتين "**قلب عالم الطوارق**" أين يمثلون أربعة أخماس السكان، وُزّعت بشكل رئيسي في الشمال (بالضبط في جبال الجوية، والعرق أرواد، Tenere الصحراء).[2]

أما على صعيد **التعددية اللغوية** فتعد اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، لكن توجد أكثر من 40 لغة إفريقية تستخدم على نطاق واسع أيضا من قبل جماعات العرقية المختلفة، إلى جانب هذا يستطيع حوالي 80٪ من سكان مالي التواصل بلغة **البامبارا**، وهي لغة التواصل المشترك ولغة السوق[3]، كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية بجانب لغات محلية أخرى، أما العرب فيتحدثون اللغة العربية، إلاّ أنّ الطوارق يتحدثون لغة التمشق (tamasheq)[4] والتي تكتب وفق

---

(1) بوقارة حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

(2) Mehdi ,Tadje , sécurité et stabilité au Sahel Africain, Collège de Défense du NATO, **occasionnel paper** , N°.19, Décembre 2006, p 62.

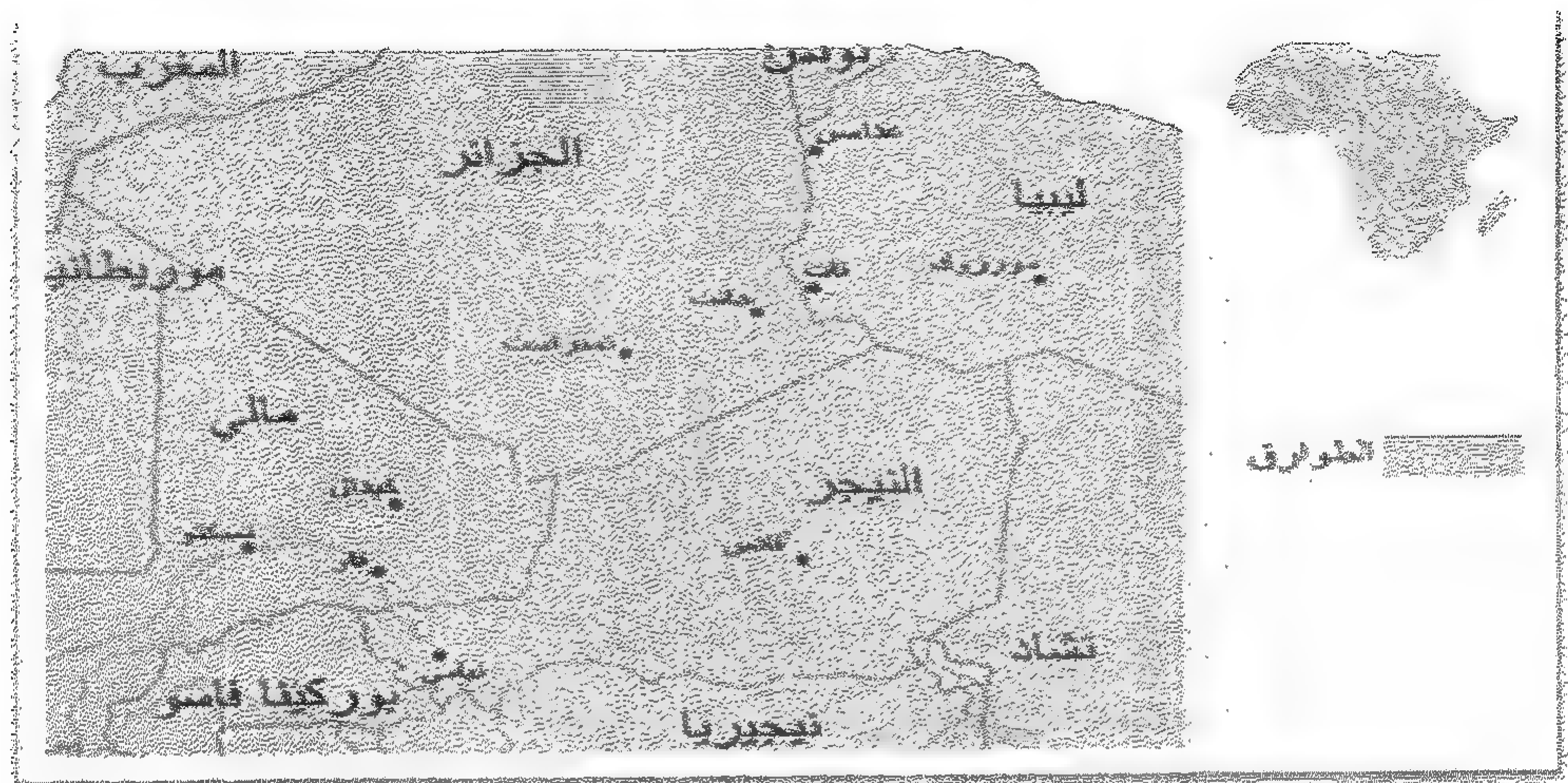
(3) Mériadec Raffery , **Les Rébellions Touragégues Au Sahehel**, Centre de Doctrine d'Emploi des Forces (CDEF ), Paris , Janvier 2013 ,p20 .

(4) نبيل بويبية، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

نظام هجائي متميز يعرف بـ "تيفيناغ (tifinagh) مؤلفة من 24 حرفا، شبيهة بالعلامات الهندسية[1].

**الخريطة رقم 01**

**خريطة: تبين مناطق إنتشار قبائل الطوارق**




**المصدر:**http://revfacts.blogspot.com/2012/04/blog-post_13.html

إلى جانب كل من التعددية الإثنية واللغوية فتتميّز دولة مالي أيضا بتعدد **الأديان والمعتقدات** بالإضافة للدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة، إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها[2]، ويعتنق أغلبية السكان الدين الإسلامي الذي دخل للمنطقة مع الفاتحين المسلمين القادمين من الشمال وحتى من جنوب مصر عبر ليبيا من خلال

---

[1] التينبكتي، **الطوارق: عائدون لنثور**، منشورات منظمة تاماينوت، ب س ن، ص16.

[2] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص36- 37.

القوافل التجارية ما قدّر بنسبة 94% إلى جانب المسيحية 2 % (2\3 كاثوليك، 1\3 بروتستانت) أما الوثنيين4%[1].

إلا أنه وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية فإن **التعددية الإثنية** تظل هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الموجودة والسائدة في المجتمعات الإفريقية[2] عامة بما فيها دولة مالي، وكذا فهي الدافع البارز وراء مطالبة الجماعات المحتلفة بالانفصال عن حكوماتها المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي، أو السعي للانفصال[3].

- **الأسباب السياسية والأمنية:**

علاوة على الأسباب الطبيعية وحتى التمايز الإثني الذي يفصل الشمال المالي عن جنوبه، فهناك أسباب أخرى تعود للأسباب السياسية وحتى الأمنية.

فيما يتعلق بالأسباب السياسية؛ فقد تعمّد رؤساء مالي المتعاقبين على تهميش الطوارق وعدم دمجهم في العملية السياسية وحتى إبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والجنوبية، ذلك ماعبّر عنه "**روبرت غار**" بـــ نظرية العنف السياسي والتي تعني وجود أشكال من العنف ليست مرتبطة بالجوع والفقر بل بوجود جماعات سياسية تتميّز بلجوئها إلى

---

(1) Idem, P20.

(2) **مرجع سابق**، ص25.

(3) محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية :إدارة الصراعات وإســتراتيجيات التســوية**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002)، ص57.

العنف لتحقيق مصالح غير اقتصادية، هذا إضافة لكون مالي تعاني من أزمات سياسية مركبة تمثّلت في أزمة الهوية، أزمة الشرعية أزمة العدالة التوزيعية أزمة المشاركة السياسية نُحاول إيضاحها كالتالي:

➢ **أزمة الهوية:**

التنوّع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، ما عزّز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقلّيات الإثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثّلة لمجموعة إثنية أو قبيلة تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسّسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام 1960[1].

كما كان يشتبه على نطاق واسع أيضا في أن لإدارة توري علاقات مع أنصار سياسين وأصحاب أعمال لهم صلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، فكان ينظر للتعاون بين هذه الجهات باعتباره ينطوي على منفعة متبادلة، حيث استفاد **أمادو تومانيتوري** وحلفاؤه بشكل كبير من الفساد والإيرادات المتحصلة من النشاط الإجرامي العابر للحدود وفي المقابل سمحوا له الاحتفاظ بالسلطة في باماكو[2].

---

[1] عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره.**

[2] أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، **أوراق كارينغي**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي بيروت، أكتوبر 2012، ص5.

- **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:**

الاقتصاد عصب الأنظمة التسلطية وانهيار اقتصاد دولة ما يكشف الغطاء عن نماذج الشرعية التقليدية، فالطوارق أنهم يقيمون في الامتداد الجغرافي الأكثر فقرا والأقل تنمية في الصحراء الكبرى بشكل عام وشمال مالي على الأخص حيث تمثّل كل من "تمبوكتو وغاو وكيدال" أهم مدنه، أما جنوبه فتقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد، إذْ تشهد مناطق الشمال المالي غياب برامج التنمية (عدم وجود طرق، مياه شرب، سدود ....).

وعليه ينعكس هذا التخلف الاقتصادي لشمال مالي في العديد من المؤشرات مثل: تدني معدلات النمو الاقتصادي، المستويات العالية للفقر إذْ أنّ أكثر من 60 % من سكان مالي يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم،[1] إضافة لتفاقم الديون، وتدني متوسط دخل الأفراد حيث بلغ معدل الدخل الفردي في مالي 1200 دولار سنويا وهي تقع في المرتبة 208 عالميا بعد أوغندا (1300 دولار)، وقبل رواندا (1100 دولار)[2]، وحتى تدني مستوى البنية التحتية.... إلخ.

---

[1] برقوق أمحند، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، **العالم الإستراتيجي**، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008)، ص ص2-3.

[2] عبد الجليل زيد المرهون، مستقبل القاعدة في مالي، **جريدة الرياض**، العدد 15873، الصادرة تاريخ (9-12-2011)، ص8.

أما مرد هذا الفقر يرجع لسببين أساسيين أولاهما ما تعلق بالأسباب الطبيعية من جفاف هذا ناتج عن الطبيعة الصحراوية ومميزاتها هذا من جهة، إلى جانب تلك الأسباب المفتعلة التي تجسدت بعدم استفادة الطوارق من الطاقات الحديثة ومختلف الموارد والإمكانات الباطنية التي تزخر بها الدولة التي ينتمون لها والتي تستفيد من ذلك مجموعات محددة على حساب أخرى[1].

فضلا عن ذلك؛ تُعاني دولة مالي العديد من المشكلات الاجتماعية فمعظم السكان فيها أميّون، ونحو 69% نسبة من هم فوق سن الخامسة عشرة ولا يستطيعون القراءة والكتابة، في حين أن 27% فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس، بالإضافة لعدم وجود مدارس أصلا في المناطق الريفية[2].

كما لا توجد جامعات في مالي فكثيرًا من الطلاب يفضّلون الحصول على درجات التعليم العالي من أقطار خارجية مثل فرنسا والسنغال، إذْ لا توجد مؤسسة تربوية تمنح درجة البكالوريوس في مالي فأعلى درجة يمكن أن تمنحها الدبلوم والشهادة الثانوية إلاّ أن هناك بعثات إلى فرنسا والولايات المتحدة الأميركية[3].

---

[1] ملاح السعيد، تأثير مشكل الطوارق على إستقرار منطقة الساحل الإفريقي، **العالم الإستراتيجي**، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد 7، نوفمبر 2008)، ص28.

[2] السيد على أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي.. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها، **قراءات إفريقية**، (مصر: المنتدى الإسلامي،العدد 16، (أفريل – جوان 2013)، ص41.

[3] حنان فهمي، أمريكا تلعب وراء الستار واليورانيوم كلمة السر في الحرب، تم تصفح الموقع يوم: (23-5-2015)، من الرابط: http://www.alwafd.org

**الجدول رقم 1**

**جدول يبيّن مؤشرات ومعايير التنمية في دولة مالي**

| مؤشرات ومعايير التنمية | دولة مالي |
|---|---|
| مؤشر التنمية البشرية | 0.359 |
| الإنفاق على الصحة ( % من إجمالي الناتج المحلي) | 2.9 |
| متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) | 53 |
| الإنفاق على التعليم ( % من إجمالي الناتج المحلي) | 4,4 |
| نسبة الأمية (القراءة والكتابة) فوق سن 15 | 69 |
| معدل الدخل الفردي (بالدولار سنويا) | 1200 |
| السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (بالنسبة %) | 51,4 |

**المصدر:** تقرير التنمية البشرية 2012: http://hdr.undp.org/fr/donnees/profils/

من مشكلات مالي أيضًا تَدنّي المستوى الصحي في البلاد حيث يوجد بضع مئات من الأطباء لخدمة السكان في مالي، فمتوسط العمر المتوقع فيها 53 سنة، ويموت فيها نحو نصف الأطفال حديثي الولادة، كما تنتشر فيها الملاريا التي تتسبب في أكبر نسبة للوفيات بين الأطفال، بالإضافة لارتفاع معدلات الوفيات بسبب الأمراض كالإيدز.

وبناء على ما تقدم نخلص إلى أن مشكلة الأزواد تُصنّف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي على أنه

ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة[1].

**ثالثا: الأسباب الخارجية للنزاع في مالي**

الدور الخارجي يسعى دوما لتغذية الصراعات الداخلية هدفا منه لتحقيق مصالحه الذاتية وعلى السيطرة على الموارد الهامة التي تزخر بها الدولة المعنية بالأزمة،وفيما يخص النزاع في مالي فقد تجسد هذا الدور من خلال فرنسا وليبيا.

**1- النفوذ الفرنسي في مالي:**

سعى المستعمر الفرنسي لتحقيق مآربه بانتهاج العديد من السياسات لعل أبرزها رسمه لحدود القارة الإفريقية العشوائية والمصطنعة، بالإضافة لتفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها وإعطائها نصيبا أكبر في الحكم من خلال سياسة فرّق تسد، كل هذه السياسات كانت سببا لمختلف الصراعات والنزاعات في إفريقيا بشكل عام ومالي على الأخص.

**- الحدود المصطنعة:**

إن الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون الأوربيون للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1885، هي التي أوجدت هذه المشكلة، إثر التقسيمات الجغرافية للصحراء إذْ تم تقسيمها بشكل اعتباطي وعشوائي لم تراع الحدود الأنثروبولوجية

---

(1) مصطفى صايج، اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر، حاوره محمد سلطاني، **جريدة البلاد**، 6-4-2013.

(العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية، بالاتفاق بين فرنسا[*] وإسبانيا وحتى إيطاليا، سعيا منهم لإعاقة الوحدة الوطنية داخل قارة إفريقيا وتحقيق أهدافهم[1]، وذلك موضح في الخريطة المرفقة رقم 2.

فكانت نتيجة هذا التقسيم العشوائي أن توزعت الجماعة الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية، وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات العرقية والثقافية المختلفة والتي لا تربط بينها أي صلات ولا يجمعها أي إحساس مشترك بالانتماء إلى قومية واحدة مما أدى في كثير من الأحيان إلى تنافر هذه الجماعات التي ربطت بينها الحدود المصطنعة وقادت في أغلب الأحيان إلى صراعات حادة ودموية بين الجماعات[2] المكونة للدولة وأكبر مثال على ذلك دول إفريقيا عموما وخاصة مالي، التي تضم العديد من الإثنيات المختلفة وقد كنّا تطرقنا لذلك سابقا في الأسباب الإثنية للنزاع في مالي.

---

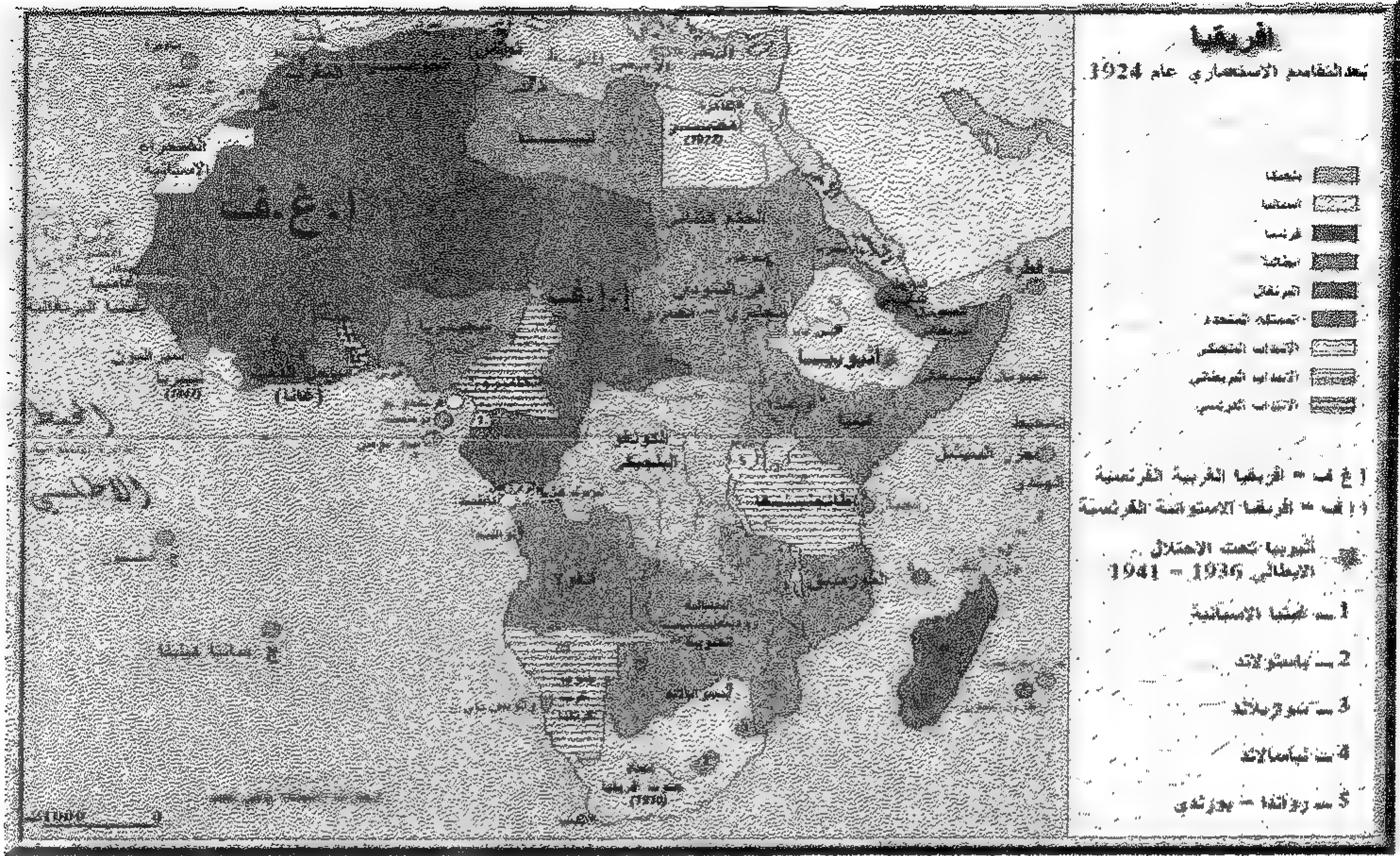
[*] حصلت فرنسا بموجب قرارات **مؤتمر برلين** على جل دول الساحل وهي "الجزائر، موريتانيا، النيجر، التشاد، مالي، بوركينافاسو، السينغال، ساحل العاج".

[1] أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص111.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

**الخريطة رقم 02**

**خريطة تبين التقسيم الجغرافي لقارة إفريقيا**




إلا أن موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مسألة الحدود السياسية في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقدة في القاهرة عام 1964 هو "أن تتعهد الدول الأعضاء في المنظمة باحترام الحدود الموجودة بين الدول عند حصولها على الاستقلال"[1].

**- تفضيل جماعات على أخرى "سياسة فرق تسد":**

إن دور القوى الاستعمارية في تفتيت وحدة القارة وإذكاء نيران الصراع بين أبنائها لم يقف عند وضع الحدود العشوائية، بل سعت فرنسا لتفضيل ودعم بعض

---

(1) أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا "الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة"، **قراءات إفريقية**، (مصر: المنتدى الإسلامي، العدد 6، سبتمبر 2010)، ص95.

المجموعات القبلية مثل "الهوسا" وجعلهم في الحكم وتهميش الغالبية من القبائل بما فيهم الطوارق، بالإضافة إلى تقسيمهم على عدة بلدان كنوع من زرع بدور الفتنة في القارة الإفريقية عامة، وهذا ما أصطلح على تسميته بـــ "فرق تسد" إذْ عملت على تقسيم الحدود طوليا وليس عرضيا.

بالإضافة لذلك فبعد حصول دولة مالي(*) حاليا على استقلالها الشبه تام سنة 1957 لم يمنح الطوارق استقلالهم، بل جعل الطوارق البيض الذين كانوا في السابق أسياد متساوون في الحقوق والواجبات مع الأفارقة السود الذين كانوا عبيدا لهم،ما دفع بالطوارق للتمرد[1]، وقد عبّر الأستاذ **مهدي تاج** عن هذه التقسيمات التي أوجدت الشعوب السيدة مع الشعوب العبيدة على نفس الامتداد الوطني بقوله: (السياسة باعدت ما قربه التاريخ وقربته الجغرافيا)[2].

**2- تداعيات الأزمة الليبية:**

يرجع تجدد النزاع في مالي مع سياق تداعيات سقوط نظام القذافي إبّان تدخل قوات الحلف الأطلسي في ليبيا بدعم من الدول الأوروبية لمساعدة المقاتلين المسلحين ضد القذافي سنة 2011[3] وما نتج عنه من عودة لآلاف المسلحين

---

(*) كانت مالي مستعمرة فرنسية تحت إسم "السودان الفرنسي"، إلى أن قررت فرنسا إنشاء "الاتحاد الفيدرالي المالي" الذي ضم "السودان الفرنسي ودولة السنغال" في أفريل 1959، ولكنه حـــدثت بوادر خلاف فتفكك هذا الاتحاد، وحصلت مالي علي استقلالها في سبتمبر 1960.

(1) نبيل بويبة، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

(2) ملاح السعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

(3) International Crisis Group," Mali: Avoiding Escalation", **op.cit**, p 8.

الطوارق مدججين بالأسلحة(*) الثقيلة والخفيفة إلى أزواد شمال مالي قادمة من مناطق "أوباري، غدامس وسبها" في جنوب ليبيا(1).

فكان ذلك بعد توجه العديد من الطوارق الذين اضطرهم الخوف والجوع إلى الفرار من أوطانهم صوب ليبيا حيث قام العقيد القذافي باستقطابهم ودمجهم فيما كان يسميه الكتائب الإسلامية، وهنا كتم تعسكرتهم وتدريبهم على استعمال شتى أنواع الأسلحة وممارسة مختلف أساليب القتال، ما أكسبهم خبرة قتالية بالغة الأهمية(2)، ومن بين هؤلاء العقيد **محمد آغ ناجم** الذي أصبح فيما بعد أحد قيادات كتائب القذافي الشهيرة، وقد لعب – إبان الثورة على نظام القذافي–دورًا مهمًّا في تهريب السلاح الليبي نحو الجبهات الخلفية التي كان يتواجد فيها عناصر حليفه **إبراهيم آغ باهنغا**، إلاّ أن هذا الأخير لقي مصرعه إثر حادث سير في شهر أوت 2011(3).

---

(*)أسلحة ثقيلة من بينها صواريخ سام7 وسام5 وصواريخ "إس أي9" المضادة للطائرات وصواريخ "ستنغر" و"غراد" وراجمات الصواريخ و"الآربي جي" والقنابل والمتفجِّرات، وملايين من قطع سلاح "الكلاش نيكوف"، و"البي كا"، و"الدوشكا"، و"14.5، و12.7"، وغيرها من أنواع الأسلحة، فضلا عن كميات ضخْمة من الذّخيرة، دخلت إلى الصحراء المالية والنيجرية مُسهرَّبة من ليبيا.

(1) محمد محمود أبو المعالي، السلاح اللِّيبي يُهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء، تم تصفح الموقع يوم: (25-5-2015)، من الرابط:
http://bchaib.net/mas/index.php?option=com

(2) محمد الأمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي، **ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الراهنة"**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17 – 18 فيفري 2013)، ص3.

(3) الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي: إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم، تم تصفح الموقع يوم: (25-5-2015)، من الرابط:http://studies.aljazeera.net/reports

في المقابل فإنه تم تدريب هؤلاء الطوارق وكان ذلك بفتح أول معسكر تدريبي لهم بليبيا لتوظيفهم من قبل الزعيم الليبي الراحل داخليا في قوات الشعب المسلح، وكذا خارجيا في حروبه المباشرة مع التشاد (ضد نظام حسين حبري في بداية ثمانينيات القرن الماضي) لاستعادة إقليم "**الأوزو**" Aozou[1]، وحتى في مناطق اشتباك خارجة كليا عن منطقة الساحل مثلجنوب لبنان إبّان الاجتياح الإسرائيلي لبيروت، فحضروا أحداث صبرا وشتيلا وعادوا بعد سنتين "نوفمبر 1982"[2] فمات بعضهم هناك وعاد آخرون.

كما لعب القذافي على وتر يشكل حلم الطوارق المتمثل في استرجاع الوحدة وحرية التنقل عبر فضائهم، وفي ظل هذه المعطيات أصبح القنصل الليبي في كيدال بمالي الآمر الناهي إلى غاية غلق القنصلية في جوان 2006[3]، مقدّما لهم عدة تحفيزات مادية بمجرد إلتحاقهم بمراكز التدريب المتواجدة بمنطقة "أوباري" بجنوب الجماهيرية الليبية كمنحهم الجنسية الليبية والمنح ...وغير ذلك، وليثبت صدق أقواله نظّم حفلا رسميا بتاريخ 15 يوليو/ جويلية 2005 منح خلاله الجنسية الليبية لأكثر من 500 مقاتل من جبهة تحرير الأزواد، تحت غطاء تقديم مساعدات لمنفيين تابعين لدولة شقيقة.

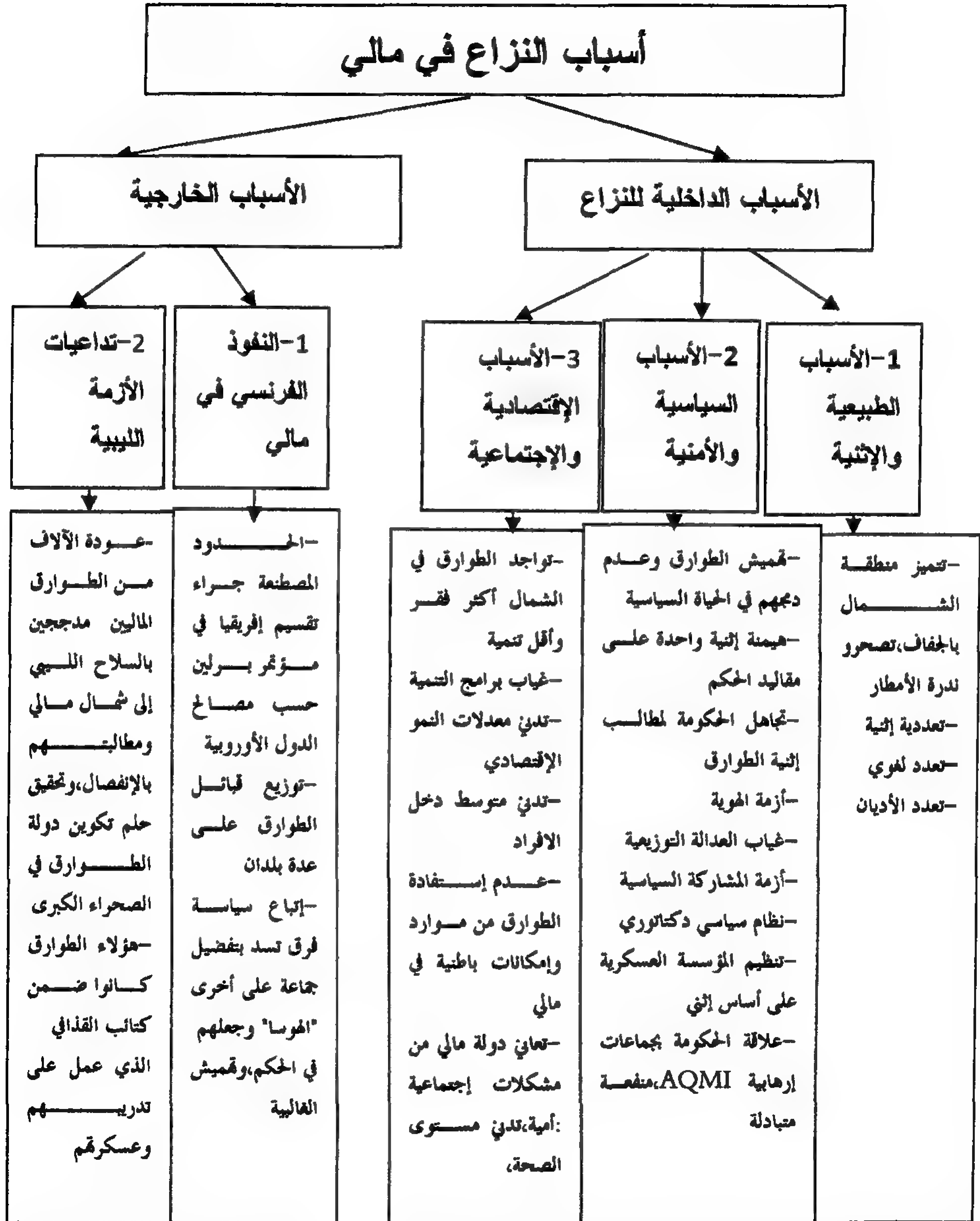
---

(1) Mehdi Taje, **L'instabilité du Sahel menace** : **La Sécurité du Maghreb** collége de défense de L'OTAN , Rome, December 2006, p 63.

(2) أحمد شنة، **مرجع سبق ذكره**، ص160.

**الشكل رقم 2**

**يوضح ملخص أسباب النزاع في مالي**



## سادسا:

# التعدد الإثني والمشكل الأمني في مالي

## (دراسة كرونولوجية لتمرد التوارق منذ 1963 إلى 2012)

**أ. أحمد إدابير**

**جامعة تمنراست**

## مقدمة:

تعقدت أزمة منطقة الساحل الإفريقي في الفترة الأخيرة بعد الانقلاب على السلطة في مالي وتزايد انتشار الأسلحة الناجمة عن الحرب الليبية، حيث أصبحت المجموعات المتطرفة في المنطقة أقوى من أي وقت مضى من حيث العدد ونوعية السلاح، لدرجة أن المنطقة أصبحت توصف بأفغنستان إفريقيا.

وبالتالي اصبحت جمهورية مالي بإعتبارها الحلقة الأضعف في المنطقة، تعاني من أزمات سياسية متعددة الأبعاد، منذ التمرد الأخير للتوارق في 17 جانفي 2012 وبعده الإنقلاب العسكري في 22 مارس 2012، الذي أطاح بنظام الرئيس "أمادو توماني توري"، فهذه الدولة تشهد انفصالا تاما بين شمالها وجنوبها منذ سيطرة حركة تحرير أزواد (المشكلة تماما من التوارق)، مدعومة في احيان كثيرة ببعض الجماعات المسلحة ذات التوجه السلفي على الجزء الشمالي من البلاد إلى غاية التدخل الفرنسي واسترجاع المدن الرئيسية في الشمال.

فقد اصبحت مالي تعاني من مشكلة أمنية حقيقية، فعلاوة على مشكلة التوارق، اصبح هناك تهديد من نوع آخر، والذي يتمثل بالأساس في المجموعات الارهابية والتي سيطرت منذ ذلك الانقلاب على الناحية الشمالية لمالي، وما يزيد الأمر تعقيدا هو ارتباط كل تلك الفصائل المسلحة فيما بينها من جهة، وتحالفها مع الجماعات الإجرامية المنظمة من جهة أخرى، وكل ذلك في ظل فشل البنى المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية بل والمنظومة العسكرية ايضا في مالي، وفشلها في بناء دولة قائمة على الحكم الراشد، ورفض التهميش، وانسنة التنمية واستدامتها، وبناء منطق العدالة التوزيعية، بالاضافة الى تكريس فلسفة المواطنة والهوية الوطنية. في هذا السياق لعل ما حدث في جمهورية مالي يعكس لنا علاقة التعدد الإثني بالأمن، إذ يمثل تمرد التوارق كونهم إثنية من الإثنيات الحية في مالي ومطالبتهم بالإنفصال تهديد أمني مباشر لسلامة وأمن التراب المالي، وخاصة بعد إرتباط ما يعرف بحركات التحرير بالتنظيمات المسلحة الأخرى والتي توصف بأنها جماعات إرهابية، والتي اتخذت من شمال مالي عرينا لها وهو ما زاد الطين بله إذ أصبحت تلك المنطقة قبل التدخل الفرنسي ملاذا للإرهاب، والمهربين المتورطين بما يعرف بالجريمة المنظمة في الساحل والصحراء، هذا الوضع هو ما يستدعي إلى طرح الإشكال التالي:

- **هل أزمة التوارق في مالي هي غياب لتوافق وطني، أو نتيجة لعامل الاثنية؟ وما علاقة هذا بالمشكلة الأمنية التي تعاني منها جمهورية مالي في المرحلة الأخيرة؟**

ومن هذه الإشكالية نصيغ الفرضيتين التاليتين:

- **أزمة التوارق في مالي هي فعلا نتيجة لعدم وجود توافق وطني وليست نتيجة لعامل الإثنية.**
- **أزمة التوارق في مالي من الأسباب المباشرة للمشكلة الأمنية في مالي.**

- **أولا: في تحديد مفهوم الإثنية**

في شأن تعريف الإثنية، فإن إيجاد تعريف محدد لهذه الظاهرة صعب المنال، وذلك لتعدد التعاريف المطروحة بصدده، إلا أنه لكي نطلق على جماعة ما مجتمعا إثنيا لا بد من تلاقي المعايير التالية:

- ✓ لابد للجماعة من اسم وذلك ضروري لأنه الرمز الشخصي للجماعة لأن إفتقار الإسم يعكس هوية جماعية غير مكتملة التطور.
- ✓ الإعتقاد الراسخ في أصل مشترك الذي يربط ميزة الجماعة فيما بينها، والإشتراك في تراث واحد، وهو غالبا ما يكون أساطير تتناقلها الأجيال.
- ✓ التاريخ والذي يمثل المذكرة الجماعية التي ترص الإلهام الفكري للجماعة، وهذا التاريخ غالبا ما يكون سببا في الشعور والإحساس بالماضي والمصير المشترك.
- ✓ الإشتراك في ثقافة واحدة تقوم علي توليفة من اللغة والدين والقوانين والعادات والمؤسسات والزى والموسيقى والحرف والمعمار والطعام، ولابد للجماعة من أن تشعر بالإرتباط لإقليم محدد قد تتوطن وقد لا تتوطن فيه.

لابد للأفراد أن يفكروا في أنفسهم كجماعة تسعى لتأسيس مجتمع إثني بمعنى الإحساس بإثنيتهم المشتركة، فالجماعة لابد وأن تكون مدركة لذاتها، ولابد أن تكون متضامنة،فهذا الأخير يحدد قوة تماسك الجماعة(1) وهذا ما أكده عالم الاجتماع البريطاني "أنطوني سميث، Anthony Smith " الذي عرف الإثنية "بأنها مجموعة السكان لها أسطورة الأصل المشترك، تتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة(2).

والثابت في الغالب الأعم أن هذه الجماعات تتقدم بمطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو منحها وضعا خاصا في البلاد كنوع من التخصيص التعويضي عن غياب المكاسب السياسية،وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلي التمرد والإنفصال، بمعنى أن قوة الجماعة الإثنية وتشعب الهويات التي تجمع بين أفرادها يصل بها إلى مرحلة من التنظيم في الغالب ما يؤدي إلى حالة تقرير المصير أو الإنفصال عن إقليم الدولة .وهذا هو ما تطرحه المجموعة الإثنية بزعامة تارقية في شمال مالي ولفهم حيثيات الأحداث الحالية يجب

---

(1)Smith,Anthony.D, " The Ethnic Sources of Nationalism",in Browne MichaelE,(ed) Ethnic conflict and International Security, Princeton, N.J,Princeton university press,pp29-30.

(2)Anthony D smith, National identity,london,pen guin books,1995,p39.

الرجوع إلى كرونولوجيا هذا النزاع القائم بين التوارق(*) والحكومة المالية .تشهد جمهورية مالي منذ أن إستقلت عن الإستعمار الفرنسي ما يعرف بتمرد التوارق، الذين في كل مرة يحملون السلاح ضد حكومتهم معلنين تمردهم عليها.

- **فما هي قضية التوارق في مالي وما هي أسبابها؟**

**ثانيا: مالي وأزمة التوارق:**

تعد مالي من الدول المركبة عرقيا وهذه الميزة تتصف بها معظم الدول في القارة الإفريقية، حيث تتكون من العديد من الإثنيات وهو ما جعلها عبارة عن فسيفساء من الأعراق تعيش في كنفها فمعظم السكان في مالي من الأفارقة الأصليين، ويكوّن الفولان وأقاربهم التكرو أكبر مجموعة سكانية في مالي، وينحدر أصل الفولان من الأفارقة والبيض، أما المجموعة الثانية من حيث الحجم فهم الماندينجو، وينقسمون إلى ثلاث مجموعات ثانوية هي: البمبارا والمالكيون والسوننكي، كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي الدوجن والسنغاي والفلتايك، وتشكل العناصر البيضاء 5% من مجموع السكان وهم العرب والأوروبيين والفرنسيين خاصة المغاربة والطوارق، وتشكل مجموعة الماندي

---

(*) **التوارق:** هم إتحادات ومجموعات قبلية كبرى، جمعتها خصوصية الصحراء من قرون ماقبل الميلاد إلى يومنا هذا، وقد إختلفت الآراء ونسب هذه الفئة العريقة والمختلفة، فالبعض إعتبرهم من الاصول العربية البحته والبعض الآخر يرجع نسبهم الى القوقازيين والفينيقيين والقرطاجيين.. ولمزيد من التفاصيل انظر:

– محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغيير: دراسة سوسيولوجية أنتروبولوجية في التغيير الإجتماعي، (الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986).

mande نحو 50% من إجمالي سكان مالي، أما البول peul فنحو 17%، والفولتايك نحو 12%، والسنغاي نحو 6%، والتوارق والعرب نحو 10%، والمجموعات العرقية الأخرى نحو 5%، ويبلغ تعداد سكان مالي 15.4 مليون نسمة، وفقاً لمؤشرات العام 2010، ويُقدر معدل النمو السكاني فيها ب 2.6%، مقارنة ب 3.6% في جارتها النيجر. علماً بأن المعدل العالمي هو 1.09%.[1] ذلك أن غرب إفريقيا شهد عدة مماليك ومن أقدمها مملكة {السونينكي، الهاوسة، السونغاي، برنو .....} و مملكة غانا التي قامت على أنقاذها مملكة مالي[2].

ففي نهاية القرن التاسع عشر أخضع الفرنسيون هذه المنطقة التي أصبحت مستعمرة فرنسية، وفي عام 1904 سميت بالسودان الفرنسية، وفي عام 1920 أصبحت جزاء من الإتحاد الفرنسي، استقلت كل من الجمهورية السودانية والسينيغال عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 باسم فدرالية مالي، وعندما انسحبت السينيغال بعد ذلك بشهور قليلة، تم تغيير تسمية الجمهورية السودانية الى مالي.[3]

تعود قضية التوارق إلي بدايات الاستقلال، فمنذ عام 1958 صعدت احتياجات قوية من معظم سكان أزواد ترفض تقسيم الصحراء، وكان على السكان

---

[1]Présentation du mali, Données générales et gographique :
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo-833/mali-350/présentation du mali-996/index-html.2010.04.21

[2] عبد العزيز يحي، إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20، (الجزائر: دار هومة للطبع والنشر، 2001)، ص19.

[3] مالي، عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة:http://ar.wikipedia.org/wiki

الشمال أن يصوتوا إما بالبقاء تحت السيادة الفرنسية، أو تقسيمهم إلي شتات بين دول الجوار، ولا يوجد حل ثالث، كما يقول الباحث التارقي "المختار أق عبد الرحمان" المقيم في نواكشط، ويضيف "وافق التوارق على الانضمام إلي مالي والنيجر، مفضلينها على السيادة الاستعمارية أملا أن يتفاهموا مع الأفارقة بعد رحيل الاستعمار، وهو الوعد الذي تحصلوا عليه من الحكام الماليين، إذا ما صوتوا بالبقاء معهم، وعندما استقلت مالي، أصبح "موديبو كيتا" رئيسا لجمهورية مالي بعد استقلالها عام 1963 أخذ في تطبيق مبادئه المتطرفة (السائدة حين ذاك في المنطقة) فكان أول قرار أصدره القضاء على الزوايا، وكل فكر إسلامي يحول دون تطبيق المبادئ الاشتراكية، وكان العلماء التوارق والأفارقة على حد سواء أول من عارضة هذا المشروع الذي يحاول به كايتا القضاء على الهوية الإسلامية للماليين، فكان أن أمر باعتقال كل معترض وتصفية جميع المناوئين لمشروعه من دون تفريق[1]، ونتيجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي حدثت في مالي، فقد تدهورت الأحوال في هذه الدولة، كما أن استمرار الرئيس في سياسة الاشتراكية التي لم يطبق فيها الديمقراطية في البلاد، أدت الى الإطاحة به في انقلاب عسكري قادة الملازم "موسى تراوري" في 1968 وأزاح كايتا من السلطة وعطل الدستور وتولى

---

[1] توفيق المدني،" **تداعيات إعلان التوارق إقامة دولتهم في مالي**"، جريدة المستقبل الصادرة عن الشركة العربية المتحدة للصحافة، الثلاثاء 01 ماي 2012، ص19.

رئاسة اللجنة العسكرية حتى كون حكومته في سبتمبر 1969، وتولى رئاستها[1] ومن تم، تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974 والذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الإشتراكي بزعامة "موسى تراوري"، وتضمن الدستور الدعوة إلى إنتخاب رئيس الدولة، وهيئة تشريعية، وأنشأ حزب الإتحاد الديمقراطي لشعب مالي، وأعيد انتخابه في 1979 إلى غاية 1991، و بالرغم من إعلان "تراوري "الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية، إلا أنه لم يف بوعوده واستمر في حكمه العسكري، مما زاد الأمور خطورة باشتداد قوى للمعارضة التي تطالب بالديمقراطية، وفي 26 مارس 1991، جرى انقلاب بقيادة الكولونيل "أمادو توماني توري" الذي مهد الطريق لقيام انتخابات ديمقراطية والتي أتت بـــ : "ألفا عمر كوناري "وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس"ألفا عمر كوناري " ولدى انتخابه عام 1997 سار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد وفي 2002 خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس "أمادو توماني توراي"[*]، والذي حصل على نسبة

---

[1] محمد أبو الفضل، « الأبعاد الإقليمية لإنقلاب مالي »، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، (1991)، ص193.

[*] خلفه " توماني توري" لأن " ألفا عمر كوناري" قال أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية في الأنتخابات الرئاسية القادمة إحتراما لدستور البلاد الذي ينص على أن لا يتولى الرئيس أكثر من فترتين رئاسيتين، فتنحى في 2002 وخلفه " أمادو توماني توري" الذي أعيد إنتخابه للمرة الثانية عام 2007، وكانت إنتخابات تحت إشراف قضائي على نطاق واسع لتكون حرة ونزيهة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

http://www.moqatel.com/behoth/dwal.mali/index.html

64.4 بالمئة من إجمالي الأصوات (07) وأعيد انتخابه عام 2007، وبقي في الحكم في إنتظار الإنتخابات التي كانت مبرمجة في افريل 2012.. إلى أن قام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة الكابتن "أمادو سانوغو" بانقلاب للإطاحة بحكم "أمادو توماني توري" في 22 مارس 2012 ليصبح ديان كوندا تراوري رئيسا للفترة الانتقالية إلى أن يتم تنظيم انتخابات رئاسية في مالي، والتي لم تجر إلى حد كتابة هذه السطور، وبعد عرض هذه الأحداث لانتقال السلطة نعود الي فترة التقسيم العشوائي للحدود من طرف الإحتلال الفرنسي الذي لم يراع خارطة توزيع الاقليات والاثنيات، وهو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها بذور الانقسامات والأطماع الخارجية، وهو ما انعكس على تلك المجتمعات والقبائل والتي من ضحاياها شعب التوارق بحيث وجدوا أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة وهي (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو)، خاصة بعدما اتفق رؤساء هذه الدول على ضرورة احترام التقسيمات الإستعمارية (تكريسا لمبدأ منظمة الوحدة الإفريقية المتمثل في الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار) متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي الذي ينتج عن ذلك، فكانت أول نتيجة لاستقلال دولتي مالي والنيجر، هي التفرقة بين قبائل التوارق على طول الخطوط الطبيعية للدولتين، فهو ما حد بقبائل التوارق للتفكير في إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولتي مالي والنيجر، وهو ما ادى الى قيام العديد من التمردات ضد الحكومة المركزية منذ ستينات القرن الماضي.

ولقد كانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق التوارق، وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين، بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في "تشين تبراضين" في 07 ماي 1990، ومنذ ذلك الوقت دخل التوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت حوالي عشر سنوات قادها عدد من الحركات(1)، وبعدها بدأت عمليات مسلحة أخرى وذلك بالإستلاء على مدينة " منكّا" في 26 جوان 1990 ثم الإستلاء على قاعدة "تايكاري" وذلك للتزود بالأسلحة، وتمكنت الحركة من بناء ثلاث قواعد عسكرية وهي" تايكاري"، وهي على بعد 400 كيلومتر من مدينة غاو، وقاعدة " بروسا" على بعد 250 كيلومتر من مدينة كيدال، وقاعدة "إن أغرغر" على بعد 200 كيلومتر من مدينة كيدال وتقول الحركة أنهم استطاعوا إلحاق الضرر بالجيش المالي، وامتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأزوادية "تمبكتو"،"غاو" بعدما كانت تشمل قبائل" آضاغ إيفوغاس"، لتمتد إلى قبائل عربية وتارقية أخرى، وبعد هذه الهجومات التي قامت بها الحركة، أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع، حيث استعملت كل أنواع الأسلحة لإسقاط هذه القواعد.(2)

---

(1)Modibo keita,La résoulustion du conflict touareg au mali et au niger,groupe de recherche sur Les interventions de paix dans les conflits inter ethniques,GPRPCI,canada,juiet 2006,p10.

(2)Abdenour Ben antar, « L sécurité nationale algeréienne dans les annéés 90 :entre la médditerranéé le Sahara,The maghreb Review ,vol118,3-4,1993,p158.

ويذكر أنه من الصعب وضع تمييز بين بداية وتطور التمرد في مالي والنيجر في الأشهر الأولى نظرا للتكتم والحصار الإعلامي الذي فرضه نظامي مالي والنيجر، وسرعان ما تطور النزاع حتى تدخل بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر والسنغال، والإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة مثل "إتفاق تمنراست" بالجزائر، بين المتمردين التوارق وحكومة موسى تراوري في جانفي 1991، والذي استكمل بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الإتفاق الأول.(1) ودعت تلك الإتفاقية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وإلغاء بعض المواقع العسكرية بالإضافة إلى خلق لجنة لإنهاء العداوات، فالحكومة الإنتقالية التي تلت النظام الدكتاتوري في 1991، لموسى تراوري، واصلت المفاوضات مما أدى إلى عقد ميثاق وطني في 1992، وإتفاقية سلام ثانية،(2) في أفريل بين الحكومة الإنتقالية المالية برئاسة الملازم الأول-الكولونيل "أمادو توماني توري" وممثلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد (MFUA)، التي كانت تطالب بالأساس بوضع خاص مميز في المناطق الشمالية الأزوادية.(3) وهذه الإتفاقية أدت في البداية إلى إنهاء التمرد، وضمنت إدماج التوارق في الجيش المالي، والخدمات العمومية، بالإضافة إلى مشاريع خصصت

---

(1) أحمد شنة، العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة إنتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، بدون تاريخ)، ص96.

(2) الحاج ولد إبراهيم، أزمة الشمال المالي، إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012، ص02، في: http:// studies.aljazeera.net

(3)Annette lohmann,op,cit,p06.

لأولئك الذين لم يرغبوا في الإلتحاق بالجيش، ولكن على الرغم من هذا إلا أنه كانت هناك عداوات بين القوات الحكومية وبعض المجموعات المتمردة مازالت متواصلة،[1] كنتيجة لعدم رضا أحد الأطراف أو تدخل القوى الخارجية وتحريض طرف ضد أخر، وهو مازاد في عمر القضية وأطال أمدها إلى غاية توقيع إتفاق السلام 1995 وهناك من يقول بداية مفاوضات أدت إلى إتفاقية السلام الثالثة 1996، وانتهى التمرد بالكامل وحطمت أسلحة المتمردين في نيران السلام.[2] وتم الإعلان عن نهاية الإشتباكات المسلحة بين الحركات الأزوادية وقوات الحكومة المالية، وانتهت الإشتباكات بين الطرفين، واستمر الحال هكذا إلى غاية 2005.[3] وظلت هذه الحالة سائدة في المنطقة إلى سنة 2006، إلى أن بدأت الأحداث هناك تدل على إندلاع رابع تمرد للتوارق في ماي 2006، بعد الهجوم على موقع عسكري ب"كيدال" و"منكا" من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير وقد جاءت ردا على تدهور الأوضاع الإقتصادية وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد التوارق، من طرف عناصر من قبيلة "كل آضاغ"، بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين "إبراهيم أق بهنغا" و"الحسن فغاغا"، الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل

---

(1)Philippe Baqué, Nouvel enlisement des espoirs de paix dans le conflit touareg au Mali,avril 1995 : http://www.monde.diplomatique.fr/cartes/touaregs.

(2)Annette Lohmann ,who owns the sahara ?old conflicts,New Menaces:Mali and the central sahara between the touareg,AlQaida and organized crime,Friedrich-Ebert Stifting,Abuja,Nigeria,2011,p06.

(3) Ibid.

وساطة غير معلنة قام بها زعيم تارقي آخر وهو " إياد أق أغالي" وفشل فيها بإقناع الرئيس أمادو توماني توري" بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الإثنين في 22 ماي 2006 في قصر كولوبا الرئاسي.[1]

بدأ التمرد بهروب العديد من زعماء التوارق السابقين من الجيش المالي، وبسرعة إنتظم أفراد التحالف الديمقراطي ل 23 ماي من أجل التغيير في مرتفعات "تغرغار" أين ليس بمقدور الجيش المالي التحرك هناك.[2] وانتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع إتفاقية السلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد الطوارق، وعلى أية حال هذه الإتفاقية، رفضها البعض والذي كان يرى أنها إعادة للميثاق الوطني في 1992، الذي لم ينتج عنه شيئا ولم يدم طويلا، بحيث أنها تدعوا إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمناطق الشمالية، وأيضا دمج متمردي التوارق في الجيش النظامي المالي كما دعا التحالف الوطني إليه، ومن جهة أخرى كليهما تضمنا إنسحاب الجيش الشمالي ولكن دون جدوى.[3] ولكن وكما في المرات السابقة اضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى بـــ" بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا،

---

[1] فريدة لكحل، الأزواد من قبائل مهاجرة إلى دولة تعلن استقلالها، في:
http://www.echorouk online.com/ara/article/126285.html2012.04.06

[2] الحاج ولد إبراهيم، أزمة الشمال المالي، مرجع سبق ذكره.

[3]Ferdaous Bouhlel, Hardy, Yvan Guichoua, Abdoulaye Tamboura, Crises touarégues au niger et au Mali, Ifri programme Afrique Sub saharienne, Janvier 2008, p05.

وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون التوارق على مركز عسكري للجيش المالي وهو ماشكل خرقا لإتفاقية الجزائر(1). ذلك أن مجموعة منشقة تابعة لــ " إبراهيم أق بهنغا"، عادت في 2007 لحمل السلاح ضد السلطات المالية وشنت هجوما على موقع "تين زواتين" حيث خطفت 23 عسكريا، وقامت قوات الجيش المالي والنيجيري بتعقب فلول هذه الجماعة حتى داخل حدود الجزائر، وقادت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة المتمردة، ما أوقع في كثير من الأحيان خسائر بين المدنيين العزل وهو الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR)، في تقرير لها صدر في أوت 2007 نبهت فيه نظام "مامادو طانجا" من إرتكاب جرائم في حق السكان المحليين. وفي سنة 2009 سلمت حركة التحالف من أجل التغييرأسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين، وفي 2010 أعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية.(2) وبعدها حوالي سنة "وفاة إبراهيم أق باهنغا" في اواخر صيف 2011 وذلك إثر حادث تسبب في موته. وهكذا وضعت الحرب بين الجانبين أوزارها لكن إلى حين، لأن بعض الفصائل المتمردة، التي كانت تعتبر الإتفاق مجحفا ودون سقف مطالبها، لم تتجاوب مع هذا التوجه، ولذلك تجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ بالهجمات الصاعقة التي شنتها " الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (MNLA)، على عدد المدن المالية يوم الثلاثاء 17 يناير

---

(1)Annette lohmann, op, cit, p06.

(2) الحاج ولد إبراهيم، أزمة الشمال المالي، مرجع سبق ذكره،ص، ص02، 03.

2012م، وهي "منكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر، و"تسليت" على الحدود مع الجزائر، وبعد ذلك جاء الدور على مدينة "أغلهوك" وهي مدن تقع في محافظتي "كيدال" و"غاو".[1] وهذا التمرد هو تمرد جزئي غير شامل لجميع التوارق، فكثير من قبائل التوارق لا يدعم هذا التمرد، ولكنه يعد أخطر من سابقاتها لأمور:

- أولها أن مطلب بعض المتمردين (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) هذه المرة ليس تحسين أوضاع مناطقهم فقط، ولكن فصل المناطق الشمالية كلها عن الدولة، تحت اسم جمهورية أزواد، وتحظى هذه الحركة برعاية دولية.
- ثانيا أن هؤلاء المتمردين مسلحون بأسلحة متطورة قد تفوق أسلحة الجيش النظامي بشهادة الخبراء، وهي أسلحة أستولو عليها من ليبيا التي كانوا يقاتلون فيها عن القذافي، بل وكانوا يمثلون نواة وخلاصة الجيش الليبي، وبعض هؤلاء له أكثر من عشرين سنة في الجيش النظامي الليبي، فبعد إشتداد الوضع في ليبيا تخلو عن القذافي واتجهوا بجميع مامعهم من أسلحة ومعدات إلى شمال مالي.
- وثالثا، إستلاؤهم الفعلي على جميع المناطق الشمالية، فإقليم "كيدال" و"غاو" و" تمبكتو" كلها تحت السيطرة العسكرية الفعلية لهذه الجماعات.[2]

---

[1] فريدة لكحل، الأزواد من قبائل مهاجرة إلى دولة تعلن إستقلالها، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد سعيد باه، **التمرد هل يقود إلى إقامة دولة "طوارقية" في غرب إفريقيا؟** ،مجلة المجتمع العدد 1999، (21 أفريل 2012). في: .http://magmj.com/index.jsp

بدأت الأحداث الأخيرة من تمرد التوارق بهجوم شنه المقاتلون التوارق على حامية للجيش المالي، في 17 جانفي 2012، حيث طوق التوارق قاعدة للجيش بمركبات رباعية الدفع، مثبت عليها رشاشات ثقيلة، ذات قوة نارية غزيرة، كما استخدم المسلحون في هجومهم الصواريخ المضادة للدروع، ومنظومة من الأسلحة الخفيفة وأجهزة إتصالات متطورة، أحضروها من الكتائب التي كانوا يقاتلون فيها داخل ليبيا، ويقود هذه الحركة الضابط السابق في الجيش الليبي العقيد "محمد أق ناجم" فالركيزة القتالية للتنظيم تتمثل في التوارق العائدين من ليبيا، الذين درّبهم نظام القذافي، على مدى سنين طويلة، ليكوّنوا قوة النخبة في جيشه، حيث كانت ثقته بولائهم تتقدم على ثقته بالليبيين أنفسهم، وتمثل الحرب الراهنة في أزواد، رابع إحتجاج مسلح يقوده التوارق منذ الإستقلال عن فرنسا عام 1960.[1]

ففي يوم 17 يناير 2012 فوجئ مالي، وخاصة سكان دائرة منّكا التابعة لإقليم غاو بدخول هؤلاء المتمردين المدججين بالسلاح مدينتهم وإنسحاب الجيش النظامي منها، ثم تتابعت وتيرة الهجمات المسلحة على البلدات الشمالية بشكل ملحوظ، وكان من أكثرها تأثرا الهجوم على مدينة " أقلهوك" التابعة لأقليم " كيدال" وما نتج عن ذلك من ذبح عدد كبير من الجنود النظاميين – يتراوح العدد بين 70 و150 حسب الروايات – وذلك بعد نفاذ ذخيرتهم، ثم محاصرة قاعدة أمشاش في "تسليت" والسيطرة عليها، وهي قاعدة إستراتيجية جدا في المنطقة، وقد طالب بها

---

[1] سيدي المختار محمد الصالح جالو، الأزمة في شمال مالي في: باماكو
http://www.iumsonline.net/ar/default.asp/2012-04-20

كثير من القوى الغربية، وخاصة فرنسا وأمريكا، ولكن السلطات المحلية كانت ترفض، وبها مطار عسكري دولي، وبعد سقوط "تسليت" حاصر المتمردون مدينة كيدال لمدة أسبوعين وقطعوا المدد بكل أنواعه عن الجيش النظامي.

يعرض البيان الذي صدر عن وزارة الدفاع المالية إثر المعارك التي دارت بين الجانبين، ما سماه بالخسائر الفادحة، فقد تكبد المهاجمون 35 قتيلا وعددا من الجرحى وتدمير آليات في "أغلهوك" بينما بلغت تلك الخسائر في "تسليت" 10 من القتلى وتدمير سيارات المهاجمين بينما لا تتجاوز خسائر الجيش الحكومي قتيلا واحدا و7 من الجرحى في "أغلهوك"، ومقتل جندي آخر و3 جرحى في تسليت، أما الجهة التي تقف وراء هذا الإنبعاث لأعمال العنف، فيقول بعض المصادر في الجيش المالي: أن هذه الهجمات قد وقعت بقيادة ضابط فار من الجيش المالي، وهو القائد " إمبام أق موسى" Mbam Ag Moussa، الذي سبق له أن قام بقيادة هجمات مشابهة سنة 2006، وكانت هذه القوات تتمركز في مدينة" زاكا"،قرب الحدود الجزائرية، إلى جانب عنصر المباغته، فقد تحدثت التقارير الواردة من مسرح الأحداث عن الدقة والشراسة اللتين صبغتا العمليات، وهو ما دفع العشرات وربما المئات من الجنود الحكوميين إلى الفرار بملابس مدنية واللجوء للبلدان المجاورة لمالي.[1] بحيث فاجأ تسليح ومستوى تدريب مسلحي جبهة تحرير أزواد، قوات الجيش المالي التي تراجعت في أكثر من جبهة تاركة الأرض والسكان لقوات

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون،الحرب الجديدة في مالي، في:
http://www.alriyadh.com/art/icle716527.html.2012-03-09

المعارضة،...[1] وقد وصلت أصداء الهجمات إلى العاصمة...وبخصوص الأسباب الكامنة وراء تجديد أعمال العنف بهذه الحدة، وفي هذا التوقيت بالذات، فقد طرح المراقبون في المنطقة عدة فرضيات للإجابة عن التساؤلات المطروحة بهذا الخصوص، ومن أهم التفسيرات:

- إختارت الحركة هذا التوقيت لتفجير الأوضاع، ودفع الوضع إلى حافة الهاوية على خلفية الإنتخابات الرئاسية التي كان ينتظر إجراؤها مابين 29 و30 جانفي أفريل 2012، وذلك لإحراج أو إضعاف موقف السيد" أمادو توماني توري"...
- ومن جانب آخر رياح التغيير العاصفة التي أخذت تهب على المنطقة من الجانب الآخر من الصحراء منذ إنطلاقة " الربيع العربي"، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تحولات سياسية، قد تكون غائرة وبعيدة المدى.

وهناك من يعزو دوافع هذا التجدد إلى سوء إدارة الحكومة المالية لملف التمرد في شمال وشرق البلاد، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي كانت قد طرحت في حينه، بإعتبارها جزءا من الحل.[2]

- يدعي بعض قيادات المتمردين بأن مبالغ طائلة صرفت دون جدوى، لأنها كانت تعود لتستقر في جيوب بعض المسؤولين في العاصمة على حساب

---

[1] محمد سعيد باه، التمرد في مالي...، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد بن أحمد، "**الحرب في شمال مالي منحت للقاعدة مزيدا من القوة**"، جريدة الخبر، العدد 6637، 21 فيفري 2012، ص03.

المناطق التي يعتبرونها منسية في الخطط التنموية التي تنفذها الحكومة، أما "حركة تحرير أزواد" فقد أعتبرت إستعدادات الحكومة بأنها بمثابة إعلان للحرب، وتشير بهذا إلى عمليات إعادة إنتشار الجيش الحكومي في المناطق التي كان يتمركز فيها المقاتلون السابقون للحركة في الفترة التي سبقت هجماتها، وبالتحديد في "تين زواتين"، وهي الخطوة التي نتج عنها تشتيت مقاتلي الحركة الذين كان قد تم تمركزهم في مناطق نتج عنها تشتيت مقاتلي الحركة الذين كان قد تم تمركزهم في مناطق تقع قرب الحدود الجزائرية، وقد رأت فيها القيادة " التارقية" نوعا من الإستقرار غير المبرر من قبل الحكومة المالية وتنصلا من الإتفاقية الأخيرة التي كان قد تم التوقيع عليها.[1]

ولهذا أعلنت تمردها لتجد قوتها وتمددها في منطقة صحراوية شاسعة مابين مثلث "كيدال"، و"غاو" و"تومبكتو" التي تمثل ثلثي مساحة مالي الإجمالية، عجزت السلطة المركزية في باماكو عن مراقبة هذا الفضاء الصحراوي الذي تصل مساحة إلى 800 ألف كيلومتر مربع، لكن في الوقت ذاته يفتقد للقوة البشرية التي لا تتعدى عشر سكان مالي، وبشكل بسيط فإن الدولة المالية التي تصنف ضمن الدول الفاشلة والهشة لا تمتلك القدرات البشرية والمادية لمراقبة هذه المساحة الواسعة، ويكفي أن نعلم أن مابين باماكو العاصمة ومقر القيادة العسكرية الذي يراقب الشمال في منطقة غاو مسافة تتعدى 1400 كلومتر، هذا الضعف هو الذي جعل مجموعة

---

[1] محمد سعيد باه، التمرد في مالي...، مرجع سبق ذكره.

من الضباط الصغار في ثكنة عسكرية قريبة من العاصمة باماكو بمسيرة إحتجاجية، تحولت إلى إنقلاب عسكري يومي الأربعاء والخميس 21،22،مارس 2012، على الرئيس أمادو توماني توري[1]، والباعث لهذا الإنقلاب هو إنكار الجيش بل وجميع أفراد الشعب لكيفية إدارة التمرد، وإتهام الرئيس المخلوع أمادو توماني توري بالعجز وعدم الصرامة في مقاومة المتمردين، واتهامه بالتواطؤ مع المتمردين، وبذلك أصبحت مالي تواجه أزمتين: أزمة المتمردين في الدولة، وما ترتب عليها من تهديد المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا بفرض حظر إقتصادي شامل، مع التلويح بالتدخل العسكري لفرض العودة إلى الوضع الدستوري للبلاد.

واستغل المتمردون هذا الفراغ الحاصل في الدولة فسيطروا على مدينة "كيدال"، يوم الجمعة 29 مارس 2012، وعلى دائرتي "أنسونغو وبوريم التابعين لإقليم "غاو" في اليوم نفسه، ثم على مدينة غاو في اليوم التالي السبت 30 مارس 2012، وواصلو تقدمهم نحو الجنوب فاحتلوا دائرة "دونتزا" التابعة لإقليم "موبتي"، وبالسيطرة عليها أعلنوا نهاية عملياتهم المسلحة، لأنهم على حد تعبيرهم توصلوا لتحرير كامل أرضهم منادين بإقامة دولة أزواد التوارقية على أرض الإقليم، والإنسلاخ عن جسم الدولة المالية، وقالت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في بيان على موقعها الإلكتروني، أنها قررت "باسم الشعب الأزوادي الحر" بشكل لا رجعة

---

(1) محمد سعيد باه، التمرد في مالي...، المرجع السابق.

فيه إعلان إستقلال أزواد، وأكدت الحركة في بيانها،" إعترافنا بحدود دول الجوار وإحترامها" و "الإنخراط الكامل في ميثاق الأمم المتحدة. وأما الإنقلابيون فرغم شعبيتهم وتأييد الشعب كله تقريبا لصنعهم، إلا أنهم إضطروا تحت وطأة الضغوط الدولية للتراجع والتنازل عن السلطة، بعد التوصل إلى حل وسط مع المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا "إكواس" يقتضي أن يقدم الرئيس المخلوع إستقالة رسمية من منصبه، ويتولى رئيس مجلس الشعب البروفيسور "ديانكوندا تراوري" منصب الرئاسة بالنيابة وفقا للدستور، ويتم تعيين رئيس وزراء بصلاحية كاملة لإدارة الوضع الحالي، الأمر الذي تم أيضا بتعيين الدكتور الشيخ "محمد عبدالله سعاد" الشهير بـــإسم "موديبو ديارا"، رئيسا للحكومة الإنتقالية،[1] إلى أن يتم إجراء إنتخابات لتحديد الرئيس الجديد لدولة مالي والتي لم تجر لحد كتابة هذه الأسطر.

**ثالثا: مالي ومشكلة الجماعات الإرهابية**

علاوة على مشكلة التوارق في مالي، والتي ظهرت مجددا وبقوة، وبالموازاة مع أن مالي قد دخلت في فراغ سياسي بعد الإنقلاب الأخير الذي قام به البعض من الجنود بقيادة الكابتن "أمادو سانوغو"، فإنها وزيادة على التهديد الأمني الذي تمثله الجماعات المطالبة بالإنفصال، فإن إرتباطها بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وبعض الحركات الجهادية، إضافة إلى تلاقي مصالح المجموعات الناشطة في تهريب السلاح والبشر والجريمة المنظمة – وخاصة مع الانكشاف الذي نتج عن

---

[1] مصطفى صايج، الحسابات الجيوبوليتيكية في الساحل، في:
http://www.facebook.com/notes/2012/03/27

التدخل الأخير في ليبيا- والمجموعات الإرهابية، بمصالح الجماعات السياسية المسلحة، وائتلفت معها. وبالتالي فإن الأمن بشتى أبعاده ومستوياته في مالي، قد بات أمام تحد غير مسبوق من ناحية الأخطار التي أضحت محدقة بها وعلى منطقة الساحل والصحراء بالكامل.

عموما صعدت الظاهرة الإرهابية على الساحة الساحلية والصحراوية بشكل واضح مع مطلع الألفية الجديدة، وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوامة أمنية معقدة، من بداية التسعينيات بعد توقف المسار الإنتخابي، حيث استمر إلى غاية قدوم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية التي توجت بتراجع الأعمال الإرهابية خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرارا نسبيا طوال هذه الفترة، بيد أن هذه السياسة لم تلق إستجابة من بعض الجماعات المتشددة خصوصا الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC[1]، فمع مطلع الالفية الجديدة بدأت هذه الجماعات في توسيع أهدافها باتجاه المناطق الصحراوية التي كانت تنعم بالأمن سابقا، ولتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل والصحراء، والمصالح الغربية هناك، وفي سبتمبر 2006 أعلن تنظيم القاعدة رسميا إنضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للشبكة العالمية، ليليه في 26 جانفي 2007 إعلان التنظيم تغيير إسمه، ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI، واليوم من الواضح أن الإنتشار الجغرافي الذي أصبح

---

(1) سيدي المختار محمد الصالح جالو، الأزمة في شمال مالي، مرجع سبق ذكره.

يتمتع به هذا التنظيم طرح تحديا حقيقيا من المغرب إلى موريتانيا، النيجر وبالأخص مالي وكامل المنطقة الساحلية الصحراوية حيث باتت التفجيرات هنا وهناك تحمل بصمات تلك التي تقع في الجزائر وذلك قبل التدخل الفرنسي بعملية سارفال[1].

فالأحداث التي أنتجها المشهد المالي منذ 2012 الى قبيل التدخل الفرنسي أثبتت تحول المنطقة إمتدادا من شمال القارة حتى أواسطها إلى تربة خصبة لتفريخ وتحضين الجماعات الإرهابية في ظل الفراغ الذي تركته الحكومات والانظمة الضعيفة غير القادرة على توفير الامكانات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة الآخذة في الصعود تدريجيا[2]. ولعل أن ماشجع المجموعات الإرهابية والإجرامية لجعل من شمال مالي الملجأ والمهرب، هو عدم إنضباط الحكومة المالية وضعف جيشها بتغاضيها عن هذه المنطقة بعد إتفاق السلام الموقع مع فصائل التوارق بواساطة ورعاية جزايرية سنة 1992، فهذا كانت له أثاره أيضا في تخلي الحكومة المالية عن المنطقة يعني خلق جو من الفراغ ميزه غياب شبه كلي للإدارة والمؤسسات الأمنية والعسكرية في شمال البلاد، وهو مامنع وجود نخبة سياسية ولا مؤسسات للمجتمع المدني مسؤولة. بل فقط مجتمع معسكر شجع على إنتشار شبكات مافياوية عديدة، وانفجار أزمات مسلحة تورط فيها المتطرفون من كل الأطراف، هذا لا

---

[1]Emily Hunt, " Islamist Terrorism in North Western Africa A'Thorm in Neck" of the United States?", policy focus, February 2007, p11.

[2] Daoud Arezki, " should North Africa brace for more terror attacks?", the North Africa journal, February 26, 2007.

يعني أن السلام لعب دورا سلبيا، لكن كان من الضروري إيجاد حلول وبدائل لإنسحاب الجيش المالي من المنطقة، وهو ماتداركه اتفاق 2006، وحسب مدير مخابرات مالي السابق "بوباي مايغا" يقول في حوار مع "الخبر": "يمكن القول أننا رصدنا بوضوح البدايات الأولى للجماعات الإرهابية في الصحراء، حيث يتقاطع جنوب الجزائر مع شمال مالي والنيجر، الى الحدود مع موريتانيا، سجلنا كيف عمل الإرهابيون على تهيئة المنطقة لإحتضان وجودهم باختراق نسيجها الإجتماعي عن طريق تمتين العلاقة مع زعماء القبائل وبعض التجمعات الإثنية، باستعمال أوراق المصاهرة وتزويج بناتهم من أمراء الجماعات الإرهابية مثل ما هو الشأن مع "مختار بلمختار"، أيضا رصدنا كيف بدأ التمازج وتوزيع الادوار مابين الإرهابيين وشبكات التهريب والممنوعات على الحدود، عن طريق توفير الحماية لهم وتأمين المسالك، أو بالتسيير المباشر لاستثمارات مالية في تلك النشاطات التي تدر مكاسب مالية هامة، يستعملونها في شراء الولاءات القبلية، وفي التزويد بالسلاح الذي يتم شراؤه من سوق سوداء مفتوحة، تزامن ذلك مع إنحصار الإرهاب في الجزائر، تحت ضربات الجيش الجزائري، لذلك فهمنا وهو مانقله عملاؤنا أن الجماعات الإرهابية تبحث عن منفذ جغرافي لتفك عنها الحصار، وتجنيد متطوعين جدد من أبناء المنطقة.[1]

---

[1] مدير مخابرات مالي السابق.." بوباي مايغا "، يكشف ل "الخبر" للكاتب: المدير العام، البوابة المعرفية في:
http://96.31.95.42/ELWEVA//NEWS.PHP?ACTION=VIEW&ID=85

فمنذ اندلاع التمرد الأخير في جانفي 2012، أصبحت تلعب هذه الجماعات أدوار بارزة وتمارس نفوذا سياسيا وعسكريا حاسماء، وهذه حقيقة لابد من أخذها في الإعتبار في أي مقاربة تهدف إلى إحتواء وحل النزاع، ويبدو هذا أكثر وضوحا في التحالف الذي سيطر على النزاع وهو تحالف الزعيم التارقي المتمرد "إياد أق اغالي" وأفراد آخرين في قبيلة "ايفوغاس" مع تنظيم القاعدة، وفقا لكل الروايات، فقد عقد "إياد اق اغالي" اتفاقا مع قيادات التنظيم بعد أن أحبطت طموحاته لتولي القيادة في تمرد التوارق في جانفي 2012، وبذلك تمكن من البناء على العلاقات التجارية التي كان قد اقامها مع التنظيم عبر جولات مفاوضات مختلفة للحصول على الفدية منذ العام 2003، من المرجح أن قوة تنظيم القاعدة المالية والعسكرية التي اكتسبها بصورة رئيسية من خلال عمليات الخطف للحصول على الفدية، كانت أساسية في اعتبارات "اق أغالي" التكتيكية، وربما كانت بالقدر نفسه من الأهمية حقيقة أن تنظيم القاعدة أستمر في احتجاز عدة رهائن غداة اندلاع النزاع، ما يعني أنه كان يتوقع الحصول على إيرادات مستقبلية كبيرة، وفي ميزان القوى الذي يتطور بسرعة بين مختلف الجماعات المسلحة في الشمال، ظهر تنظيم القاعدة بأعتباره الحكم الرئيسي بسبب نفوذه المالي، وقد اتاح التحالف لحركة أنصار الدين بزعامة " أق أغالي" بأن تحل بسرعة محل "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بوصفها القوة العسكرية الرئيسية للتوارق، إذا كان "أغ أغالي" رأى في هذا تحالف تكتيكيا ضروريا يمكن التخلص منه بمجرد أن يصبح تقارب "حركة أنصار الدين" مع تنظيم القاعدة عائقاً في مفاوضات تقاسم السلطة فإن قطع العلاقات بينهما ربما لن يكون بتلك السهولة غذ

يتفق من راقبوا التطورات في "تمبكتو و"غاو" عن كتب بين ماي وجويلية 2012، على أن قادة تنظيم القاعدة كانوا هم صناع القرار الحقيقيين في "حركة انصار الدين"، وإلى حد أقل فرع القاعدة "حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا"، وليس واضحا ما إذا كان "أق أغالي" سيحتفظ بنفوذه السياسي والعسكري، بعد إنشقاقه عن تنظيم القاعدة، هذا بالإضافة إلى حركة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، والتي برزت بوصفها القوة الرئيسية في "غاو" في ماي وجوان 2012، مايبين دور المصالح الإجرامية بصورة أكثر وضوحا، ظهرت الجماعة للمرة الأولى والتي ترتبط أبرز شخصيتين عامتين فيها بعلاقات وثيقة "بتنظيم القاعدة للوهلة الأولى، ولكن سرعان ما أصبحت قوة مؤثرة عبر إندماجها وإشتراكها مع شبكات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة خاصة بعد إنهيار وانكشافية الدولة الليبية بعد سقوط نظام العقيد" معمر القذافي"، والتي يرجح أن تعتبر "حركة الجهاد والتوحيد في غرب افريقيا اداة مؤقتة مربحة.[1]

ولكن وبالرغم من أن هناك إرتباط فيما بين كل هذه الجماعات (حركة تحرير أزواد العلمانية، حركة أنصار الدين السلفية، والقاعدة في المغرب الإسلامي)، إلا ان هناك صراعا خفيا فيما بينها، ولعل الشيء الوحيد الذي يجمع هذه الفصائل هو معاداتها للنظام في باماكو.[2]

---

[1] ولفرام لاخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، سبتمبـــر 2012، ص، ص16، PDF.17.

[2] نفس المرجع، ص17.

**رابعا: حقيقة وإستنتاج**

ففي ظل هذه الحالة التي وصل إليها شمال مالي، وهذا الوضع غير المستقر، جعل دولة مالي أمام أزمة أمنية حقيقة وامام مجموعة من التحديات بدءا من تنامي فكرة الإنقلابات وإشكالية بناء الدولة، وثانيا كيف تبني مالي إستقرارها إقتصاديا في ظل الإستدانة المالية من الخارج وبصفة خاصة من الدول المانحة، وبالتالي هذا الوضع يجعل مالي من بين الدول المرشحة للفشل في المستقبل القريب فقد احتلت مالي، في العام 2010، الرقم (0.309) في مقياس التنمية البشرية. وهو أقل من نصف المعدل العالمي البالغ (0.620). ويشير تدني الرقم في هذا المقياس إلى ضعف مؤشرات التنمية. ووفقاً لمؤشرات العام 2010 أيضاً، تحتل مالي الرقم (2.24) في مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index)، الذي يحوي خمس درجات ويشير الرقم (1) إلى أن الدولة المعنية تتمتع بوضع سلام نموذجي، ويشير الرقم (5) إلى غياب فادح لحالة السلم والاستقرار. ويبدو أنها الآن قد اقتربت نوعاً ما من هذا الرقم.

وتعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا، كما أنها منتج كبير للقطن في القارة والعالم. وكان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها دولة مستقرة وسط منطقة مضطربة[1].

---

[1] أزمة مالي ... ومستقبل الأمن بمنطقة الساحل، جريدة إسلام توداي، السبت 26 ماي 2012، في: http://www.alhassad.net/spip.php?article 7293.

وأياً يكن الأمر، ففي ظل تلك التطورات التي فرضت نفسها انذاك ولا تزال، فهي لا تخص مالي وحدها بل الأمن والسلم الإقليمي عامة، والدولي أيضاً، ولا سيما أن مالي أصبحت أمام مشكلة الإرهاب وجماعات التهريب وارتباطها بالجريمة المنظمة وكيفية التخلص منها، وهذا كله فضلا عن أزمة التوارق والتي كانت من الأسباب المباشرة لبروز كل هذه التهديدات التي تحيط بدولة مالي، بحيث طالب التوارق في الفترة الأخيرة بالانفصال وإعلان دولة أزواد.

**خاتمة**:

وهكذا فإن أزمة التوارق في مالي، وما أصبح يعرف اليوم بالمشكلة الأزوادية في شمال مالي نتيجة لعدم التوافق بين الحكومة المالية فيما بينها من جهة والإثنيات في الشمال بزعامة توارقية من جهة أخرى، وما نتج عن هذه الأزمة بالموازات مع التداعيات الإنسانية خاصة بعد التمرد الأخير ولغاية اليوم، قد ادخل مالي تلك الفترة في فراغ سياسي الأمر الذي ضاعف المخاوف بشأن عدم الإستقرار الإقليمي في عموم المنطقة. فقد شاهدنا كيف أصبحت منطقة شمال مالي، أكثر خطورة بلحاظ إضطراب الوضع السياسي في الدولة المالية ذاتها، هذا التطور فرض عليها مزيدا من التحديات حيث باتت معنية بالتصدي لنمط مندمج من التحديات، إذ تلاقت مصالح المجموعات الناشطة في تهريب السلاح والبشر بمصالح بعض الجماعات السياسية المسلحة، وائتلفت معها ما استدعى التدخل الفرنسي فيها بعملية "سارفال".

ومجمل القول أن الإثنيات لا تعد مصدرا ولا سببا في تفكيك الدول، كدولة كانت تعد من اقوى الديمقراطيات في افريقيا مثل جمهورية مالي، بل بالعكس فالتنوع يمثل عامل قوة وحضارة إذا ما استغل أحسن إستغلال، ولكن عندما يتم تسيسه داخليا أو خارجيا، يتحول إلى الحالة العكسية والمتمثلة في الصدام والتضارب، فاللاعدالة إجتماعية واللاعدالة توزيعية، وتهميش المركز للأقاليم الأخرى، يعد سببا لثورانها ودخولها متاهات التمرد والعصيان، وهو مصدر الوعي بالتنوع، وهو بالفعل السبب الرئيسي لتمرد التوارق في مالي ضد الحكومة المالية والذي طال أمده، ولكن من جهة أخرى كلما كانت هناك رغبة في الوصول إلى توافق في حالة مثل هذه النزاعات الطويلة الأمد، واللجوء إلى الحوار من خلال الوساطة، واتخاذ سياسات ناجعة في الأستجابة لمطالب الجماعات الإثنية، وترجمتها، كلما كانت هناك امكانية إدارة التعدد والتنوع الإثني والحفاظ على أمن الدولة ككل، وهو ما نشاهد اليوم من جهود دبلوماسية بزعامة جزائرية بعد الوصول إلى إتفاق بين جميع الفصائل المسلحة في الشمال والحكومة المالية.

# الفصل الرابع

# الأمن الإضطراري والثورة الحديثة في العمل الإقليمي

الفصل الرابع

# الأمن الإضطراري
# والثورة الحديثة في العمل الإقليمي

## أولا:

## إستراتيجية الإتحاد الأفريقي من أجل الساحل:
## الفرص والقيود

**الدكتورة. شمسة بوشنافة**

**جامعة قاصدي مرباح.ورقلة**

### مقدمة:

قبل التطرق لاهم بنود استراتيجية الاتحاد الافريقي في منطقة الساحل الافريقي،نشير الى ان جهود الاتحاد الافريقي في المنطقة قديمة وبدأت قبل تفشي المشاكل والارهاب في الفترة الحالية و في هذا السياق، فان تاسيس منظمة الوحدة الافريقية في الستنات كان يهدف للاضطلاع بمشاكل القارة الافريقية حيث ومنذ تلك الفترة، عملت المنظمة على مساعدة الدول الافريقية على التخلص من الاستعمار وتبعاته وتأسيس جبهة افريقية لمحاربة الصراع الاديولوجي شرق – غرب، كما عملت على بناء قواعد الدولة في افريقيا ومحاربة الفقر. فتم اصدار اتفاقية محاربة المرتزقة في افريقيا في سنة 1977 والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب في 1981، الى جانب برنامج الانعاش الاقتصادي في افريقيا

لسنة 1986-1990 واتفاقية محاربة الارهاب في 1999 وبرنامج النيباد2001-2002 واطار العمل للاتحاد لاعادة البناء والتنمية ما بعد النزاعات في سنة 2006، وغيرها من المشاريع والبرامج التي الاقتصادية والسياسية لمعاجة مشاكل القارة...الخ.

ومع مختلف التحولات التي عرفتها القارة بالموازاة مع التحولات الدولية،تطورت مسؤوليات الاتحاد الافريقي وتوسعت الى عملية حماية الدولة من تبعات العولمة والحروب الداخلية التي اصبحت افريقيا مسرحا لها منذ التسعينات. وضمن هذا المسار يندرج مشروع استراتيجية الاتحاد الافريقي في منطقة الساحل والذي يكرس الاستراتيجية الشاملة التي تمثلها اجندة 2063.

**I- مضمون استراتيجية الاتحاد الافريقي في منطقة الساحل:**

تعود بداية بلورة هذه الاستراتيجية الى تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية في منطقة الساحل التي تحولات الى بؤرة للإرهاب العابر للقارة وتجارة الاسلحة وكل انواع التهريب. ومع الازمة الليبية في 2011، والانفلات الامني الذي نتج عنها واصبح يهدد ليس الساحل ولكن افريقيا والعالم والذي تضاعف مع الازمة المالية، بدأ الاتحاد الافريقي في تنسيق جهوده مع الامم المتحدة للقيام بمهمة مشتركة ومتعددة التخصصات في منطقة الساحل في 7 الى 23، ديسمبر 2011. وفي هذا الاطار عقد الطرفان اجتماع للخبراء في اديس ابيبا في 14و15 مارس 2014، حول الوضع في الساحل وبناء على مقترحات الخبراء المشاركين، بدأ

الاتحاد الافريقي في بلورة استراتيجية خاصة بالساحل بقيادة مجلس الامن والسلم الإفريقي. وبناء على المهمة الدولية المتعددة المهام للأمم المتحدة لاستقرار مالي والتي كانت تحت قيادة افريقية MISMA، قرر الاتحاد الافريقي ابتداء من 1اوت 2013 انشاء مهمة الاتحاد الافريقي لمالي والساحل MISASAHEL، مقرها باماكو وكانت بذلك اهم خطوة نحو طرح مشروع شامل لبناء السلم و القضاء على عدم الاستقرار في منطقة الساحل، حيث توسعت هذه المهمة الى استراتيجية الاتحاد الافريقي في منطقة الساحل. وهي استراتيجية تعتمد على تطوير ثلاث مجالات اساسية لتحقيق الامن والسلم في افريقيا وتحقيق التنمية[1].

**المجال الاول: الحكم الراشد** هو المجال الاول لهذه الاستراتيجية، والهدف منها ادماج الافراد في ادارة الحياة السياسية والاقتصادية للدولهم. ومن ثم فان دور الاتحاد الافريقي يتمحور حول:

- **تدعيم دولة القانون وتقوية المؤسسات الديمقراطية** من خلال الورشات واللقاءات المشتركة واتفاقيات التعاون مع الجامعات والمعاهد التي لها نفس اهداف هذه المبادرة ودعم مؤسسات المجتمع المدني،بما فيها الجمعيات النسوية، البرلمان، الاحزاب السياسية.

---

[1]Voir le contenu de cette stratégie in :–UNION AFRICAINE. **Stratégie de l'union africaine pour la région du sahel**.. In :www.iag-agi.org.

- **الامركزية الادارية وتقاسم التجارب الناجحة في ميدان الحكم الراشد.** وتتم هذه العملية من خلال:

- تنظيم مؤتمرات لتقاسم التجارب بمشاركة الدول الافريقية والدول التي سجلت نجاح في هذا المجال وهذا في اطار الاحترام الكامل للوحدة الوطنية.
- تشجيع ودعم تبني نصوص تشريعية تكرس الامركزية ومشاركة السلطات والمجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية مع توفير المصادر المالية لتحقيق ذلك.
- تزويد حكومات المنطقة بالتقنية (الخبراء) ودعم الجهود الفكرية الوطنية حول افضل الاستراتجيات وتنفيذ اللامركزية النقابية.

- **محاربة الفساد وتشجيع المعايير الدولية لإدارة الاموال العامة** من خلال:

- القيام بعمليات تحسيسية للحكومات والافراد حول مختلف الوسائل الاقليمية والدولية لمحاربة الارهاب.
- تنظيم ورشات تكوين للاطارات الحكومية من اجل دعم قدراتهم في الادراة الجيدة للمصادر العامة وتذكيرهم بقواعد الادارة الجيدة.
- تنظيم ورشات تكوينية للاحزاب السياسية والبرلمانيين ومؤسسات المجتمع المدني لتمكينهم من المراقبة الجيدة للحكومة.
- دعم البنى الوطنية والاقليمية لمكافحة الفساد.

- **تشجيع الحقوق والعمل الانساني من خلال:**

- تعزيز وضع مؤسسات تشجيع و حماية حقوق الانسان تماشيا مع مبادئ باريس 1991.
- ضمان متابعة مستمرة لحقوق الانسان بالمنطقة من خلال المراقبين الدائمين واصدار توصيات من اجل اتخاذ الاجراءات الوقائية والقهرية في هذا المجال.
- المساهمة في الدعم المالي للعمل الانساني لدعم اللاجئين والمهجرين في الداخل.

- **دعم مسار المصالحة والعدالة الانتقالية وذلك من خلال:**

- مرافقة السلطات المالية في التنفيذ الفعال لاتفاقية واغادوغو في انجاز المهام الموكلة للاتحاد الافريقي في هذه الاتفاقيات بما في ذلك تسهيل المحادثات.
- مرافقة السلطات المالية في عملية الحوار والمصالحة الوطنية.
- جمع الأموال لدعم الأنشطة الميدانية للهيئات المسؤولة عن عملية الحوار والمصالحة في مالي، خصوصا فيما يتعلق بتطوير برامجها، ومشاريع أخرى.
- تعزيز ثقافة السلام عبر وسائل الإعلام من خلال، تنظيم ورش عمل تدريبية للمهنيين والإعلاميين والمجتمع المدني والشباب ومن ثم السماح لهم بلعب دور إيجابي في تعزيز قيم الحوار والتسامح في منطقة الساحل.

- **العمليات الانتخابية في المنطقة:**

- تعزيز مع الحكومات والأحزاب السياسية، مختلف الصكوك الإقليمية الخاصة بالحكم الراشد وتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية.
- تسهيل تبادل الخبرات بين هيئات المساهمة في تدريب موظفي وممثلي الانتخابات التابعين للأحزاب السياسية.
- المساعدة في تدريب الصحفيين المتخصصين في الانتخابات في بلدان المنطقة وخارجها.
- المساهمة في تعبئة الأموال للعمليات الانتخابية لدول المنطقة.
- تعزيز السلام والتماسك من خلال الزعماء الدينيين.
- تسهيل التبادلات الدورية بين ومع القادة الدينيين والتقليديين حول قيم التسامح واستراتيجيات إيصال هذه الرسائل بشكل أفضل في وسائل الإعلام.
- تعزيز موقف الزعماء الدينيين والتقليديين لتمكينهم من لعب دورهم بشكل أفضل، باعتبار ذلك عاملا من عوامل السلام.
- دعم المجتمع المدني والشباب العاملين في تعزيز التسامح وتوعية الشباب حول مخاطر التعصب والتطرف الديني.

- **المجال الثاني: الأمن وهو عملية تتحقق من خلال:**

- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل عبر عملية نواكشوط التي انطلقت في العاصمة الموريتانية في 2013 والتي تجمع دوريا رؤساء الاستخبارات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل، هدفها تعزيز التعاون الاقليمي في مجال الامن وتبادل المعلومات ومكافحة الارهاب في الساحل وتفعيل الهياكل الامنية للسلم والامن. كما يهدف مسار نواكشط ايضا الى التاكيد على تعزيز امن الحدود. والى جانب ذلك فان الاتحاد يناط به في هذا المجال الاضطلاع بالمهام التالية:
- ضمان تقاسم المعلومات وتنفيذ التوصيات من قبل دول المنطقة، في اطار استراتيجية الاتحاد الافريقي من خلال الاجتماعات الدورية ضمن مسار او عملية نواكشط.
- دعم اجراءات الثقة بين دول المنطقة والمساهمة في تدعيم التعاون الاقليمي في مجال تبادل المعلومات الامنية ومحاربة الارهاب والاشكال الاخرى من الجريمة المنظمة العابرة للقارة.
- مواصلة مهام التقييم التقني والتحسيسي في الدول المعنية ومكاتب الاتصال لمناقشة انماط الوحدات المشتركة والدوريات المشتركة في اطار رزنامة دقيقة للتنفيذ.
- تسهيل تفعيل ودعم هياكل التعاون الاقليمي مثل، من خلال نشر الخبراء في مجال تقييم الهياكل والمهام واجراءات العمل واقتراح حلول منسقة.

- تقييم هياكل واجراءات مكافخة انتقال الاسلحة في الساحل بما فيها الاطار القانوني وذلك بهدف اقتراح برنامج عمل منسق.

- **المشاركة في التفكير قصد تعميق مسار نواكشط وهو بدوره يرتكز على الاجراءات التالية:**

- ان مهمة الاتحاد الافريقي في الساحل تقوم بالمشاركة في تطوير العمليات العامة واطار قانوني لاقامة عمليات مشتركة بين دوريات الحدود وتأمين مخيمات المهاجرين.
- تنفيذ استراتيجية la CEDEAO، لمكافحة الارهاب وتفعيل عمل نظام الانذار المبكر التابع لهذه المنظمة وايضا نظام الانذار التابع CEEAC، والعمل على انشاء نظام انذار مبكر قاري تابع للاتحاد الافريقي.
- التفكير في القدرة الافريقية للرد السريع على الازمات.

- **دعم مشاريع نزع السلاح والتعبئة والادماج الاجتماعي-الاقتصادي للجماعات المسلحة في شمال مالي. وفي هذا الاطار فان MISAHEL، عليها:**

- نشر الخبراء والمراقبين بالتنسيق مع MINUSMA، لدعم مبادرات نزع سلاح الجماعات المسلحة في شمال مالي.
- تسهيل تنفيذ برنامج ازالة التلوث في المناطق الامنة في شمال مالي وفي منطقة الساحل عموما.

- **المشاركة في برامج اصلاح قطاع الامن (RSS) في منطقة الساحل.** ان مالي وكل دول الساحل معنية بهذه العملية والاتحاد الافريقي يستطيع القيام بالمهام التالية:

- ضمان الافراج عن سياسة الاتحاد الخاصة باصلاح قطاع الامن والعمل على تنفيذها في دول الساحل.
- دعم برامج التسجيل الالي لافراد قوات الدفاع والامن في دول المنطقة التي تفصح عن حاجاتها وذلك بتمويل اعداد ملف وبطاقات هوية عسكرية بيومترية.
- ارسال خبراء في مجال الامن RSS، للدول المحتاجة.
- تقاسم خبرات الدول الافريقية التي نفذت هذا النوع من البرامج مع الدول في منطقة الساحل.
- التحسيس بالحكم الراشد العسكري، احد عوامل الاستقرار والعلاقات المدنية العسكرية.
- التحسييس بدور الحماية المدنية والعمل على خلق وحدات ومراكز التنسيق لإدارة الكوارث الطبيعية.
- المساعدة على خلق مراكز الانذار المبكروالتنسيق من اجل ادارة الكوارث الطبيعية.

- **التعاون مع الشركاء في الميدان الامني. وذلك من خلال ثلاث دعائم وهي:**

- تسهيل ادماج وحدات حول الساحل في برامج التكوين والبحث، في بعض المؤسسات.
- المساهمة في الجهود الوطنية لمشاركة المجتمع المدني وتقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص في ادارة المسائل الامنية.

**المجال الثالث: التنمية: ان مشروع الاتحاد الافريقي لبناء السلم في منطقة الساحل يقوم على استثمار المبادرات التنموية المطروحة من خلال:**

- دعم التعاون بين دول المنطقة في مشاريع البنية التحتية والتنمية ويعتزم الاتحاد الافريقي القيام بمايلي:

- جرد مشاريع التنمية في المنطقة والعمل على تنفيذها.
- مباشرة التفكير حول فرص التعاون الاقليمي في مجال تنمية البنية التحتية المشتركة وتقييم هذا المجال بما في ذلك العمل الانساني.
- مساعدة دول المنطقة على تسخير الاموال لدراسة امكانية تحقيق بعض المشاريع المشتركة.

- **الادماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والمرأة وفي هذا الاطار، هناك العديد من الإجراءات التي تم اقرارها ومنها:**

- تشجيع برامج الخدمة المدنية في مجال التنمية والعمل على توفير الاموال لتلك البرامج.

- تشجيع تبني مشاريع الخدمة الوطنية، التي توفر مناصب شغل للشباب الكوادر.
- دعم التنمية الفلاحية والرعوية ودعم صمود السكان من خلال المساهمة في تبني مشاريع قادرة على تسريع النمو الاقتصادي، من خلال تنمية القطاع الفلاحي من اجل على الاقل القضاء على المجاعة. وتحسين الامن الغذائي وتنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية في افريقيا، التي جاءت في اطار النيباد.
- المساهمة في تنفيذ المخطط الاستراتيجي للاتحاد الافريقي-SAFGRAD، للفترة 2014-2017، الخاص بدعم وسائل العيش الريفي في المناطق الشبه الجافة في افريقيا.
- دعم الجهود الوطنية والاقليمية للادارة المستدامة للانظمة البيئية في الساحل من خلال المحافظة على التوازن بين النشاط الانساني والمصادر الطبيعية.
- العمل على تنفيذ مبادرة الجدار الاخضر العظيم للساحل والصحراء والتي تبناها الاتحاد الافريقي في 2007 والتي تتظمن محاربة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتصحر في منطقة الساحل.

مما يلاحظ على هذه الاستراتيجية، انها لخصت اضلع الازمة في منطقة الساحل وافريقيا وهي الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والجانب الامني وهي جوانب متداخلة الى درجة لا يمكن معها اصلاح جانب وتعطيل الجوانب الاخرى،

ولعل هذا ما يصعب من مشاريع بناء الامن .كما يلاحظ ايضا ان هذا المشروع لا يطرح اليات واضحة للتكفل بإنجاز مختلف الاهداف والاكثر من ذلك ان هذه الاستراتيجية تفتقر الى عملية ضبط دقيق للآليات وضبط برنامج عمل وهو بذلك تجميع للعديد من المبادرات التي تمت سواء في اطار الاتحاد الافريقي او في اطار بعض التجمعات الاقليمية.

**حدود مشروع الاتحاد الافريقي لبناء السلم في افريقيا:**

ان مشروع الاتحاد الافريقي لبناء الامن في افريقيا يتضمن ثلاث محاور اساسية تشكل جوهر المسالة الامنية والاقتصادية في منطقة الساحل و افريقيا ككل. وقد شكلت على مدى سنوات محور الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية. الا ان تفحص مضمون المشروع في جوانبه الثلاثة يثير العديد من الملاحظات والتساؤلات ولا سيما في وسائل وميكانزمات تنفيذه والاطراف الموكلة لها هذه المهمة. وهي تساؤلات ترهن تحقيق المشروع ومن ثم الامن والاستقرار في المنطقة.

فعملية بناء الامن في افريقيا تحديدا، تمثل اشكالا حقيقيا لأنها عملية معقدة وهي عملية اقتصادية اجتماعية بالدرجة الاولى، كما انها عملية ذات بعد داخلي وخارجي ومن ثم، فان الحديث عن مشروع الاتحاد الافريقي لبناء السلام في الساحل الافريقي، يتطلب بالدرجة الاولى ضرورة التخلص من العديد من العراقيل التي تتعلق بإمكانياته في تطبيق هذا المشروع، الذي نرى انه رهينة للعديد من العراقيل السياسة والاقتصادية الداخلية والخارجية والتي من اهمها:

- **ضعف الامكانيات العسكرية.** ان المشكل الامني في منطقة الساحل اصبح الهاجس الاول للاتحاد الافريقي حتى قبل تأسيسه، حيث ان الارهاب والجريمة المنظمة المتمركزة في المنطقة و الممتدة على حدود واسعة، وجدت في الفقر وسوء المعيشة وكرا للنمو والانتشار على نطاق واسع وهذا امام عجز مشاريع التنمية والاصلاحات السياسية التي انحصرت اغلبها في اجراء انتخابات من اجل تدعيم السلطة القائمة. وعليه فان طرح مشروع بناء الامن يتطلب بناء الاستقرار وتحقيق الامن، الا ان هذه المهمة ووفي ظل ظروف الاتحاد، تواجه العديد من الصعاب لعل ابرزها، انعدام او ضعف القدرة العسكرية والتي يقصد به خاصة الجانب الاستخباراتي ووجود قوة تدخل افريقية،قادرة على اقتحام الحدود السيادية للدولة محل صراع داخلي.

فاستراتيجية الاتحاد في محاربة الارهاب والجريمة المنظمة، تعتمد على مجلس الامن الافريقي والمنظمات المتخصصة ومنها لجنة الخدمات الاستخياراتية والامن لإفريقيا والمركز الافريقي للدراسات والبحث حول الارهاب، الى جانب مهمات التقييم التي انشأت في الدول مثل مالي والنيجر، موريتانيا والتشاد وليبيا. بالإضافة الى الاعتماد على التشاور مع الدول المعنية من اجل دعم التعاون الاقليمي، الى جانب إجراءات عملية نواكشط 2013، وهذه الميكانزمات غير كافية او غير فعالة في التصدي للعنف والارهاب وتجارة الاسلحة، بعد تمركز القاعدة وامتداد نشاطها على نطاق واسع وانتشار السلاح بعد تدخل الحلف الاطلسي في ليبيا.

كما يفتقر الاتحاد في مجال حفظ الامن لقوات خاصة تحت تصرفه. فطبقا للمادة 31 فقرة 1، الخاصة بإنشاء مجلس الامن والسلم الافريقي، تقرر انشاء قوة حفظ الامن في 2003، بغرض تدعيم الاتحاد الافريقي بقوات مدنية وعسكرية تسمح له بإدارة الازمات، الا ان تحقيق هذا الهدف يواجه بدوره العديد من المشاكل ومنها صعوبة التوفيق بين المجموعات الاقتصادية الموجودة في افريقيا وهي (اتحاد المغرب العربي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا CDEAO، المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطىCEEAC، المجموعة الاقتصادية لجنوب افريقيا Communuty La Southern Africain Development SADC، جماعة التنمية للجنوب الإفريقي Inter Covernmental Autourity Development IGAD، الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر ومن هنا، فان ارادة الاتحاد الافريقي لخلق قوة افريقية تصطدمبإشكاليةتوحيد هذه المجموعات والدول الافريقية التي تفضل صيغة الاقليمية الضيقة لإدارة النزاعات وذلك للعديد من الاسباب لعل اهمها المحافظة على مبدأ السيادة والريادة في كل تجمع هذا، الى جانب افتقار الاتحاد الافريقي للموارد البشرية والمالية لإدارة الازمات وهي نقائص تعاني مها ايضا المجموعات الاقتصادية.. وعلى المستوى المالي، فان تمويل عمليات حفظ الامن رهينة المساعدات الامنية الاوروبية والامريكية. كما يفتقر الاتحاد الافريقي حتى للوسائل الادارية لإدارة المبالغ المالية الضخمة المخصصة للغرض. فعلى سبيل المثال، فان اول عملية حفظ سلام قادها الاتحاد الافريقي في بورندي L'AMIB، قدرت ميزانيتها السنوية ب130 مليون دولار في حين لم

تتجاوز ميزانية الاتحاد في نفس السنة 32 مليون دولار. كما تعرف هذه العملية نقص التنسيق بين المانحين. وضمن هذا الاطار اقترح فريق الخبراء المشترك بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والذي يعنى بطرق دعم عمليات حفظ الامن، تشكيل صندوق في الامم المتحدة للمانحين متعددين من اجل وضع مخطط طويل المدى لقدرات حفظ الامن، وضمن هذا السياق تم تخصيص نسبة 20 بالمئة من ميزانية الاتحاد الاوروبي المخصصة لتسهيل الامن في افريقيا للفترة ما بين 2008-2013، لدعم القدرات الافريقية[1].

وفي اطار عملية تسهيل الامن في افريقيا التي انشاءها الاتحاد الاوروبي في سنة 2004، لدعم الجهود الافريقية في ميدان حفظ الامن والسلم في افريقيا (ان هذه المبادرة انشأت بطلب من الدول الافريقية وذلك اثناء قمة الافريقية بموبوتو سنة 2003)، يلتزم الاتحاد الاوروبي بتقديم المساعدات التقنية والمالية للدول الافريقية. واجمالا فقد بلغ حجم المساعدات الأوروبية حوالي 1،1 مليار اورو، وجهت للاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية الافريقية[2].

ان سيطرة الاطراف الخارجية على عملية تمويل حفظ الامن، يعني شل قدرة الاتحاد الافريقي في القرارات الخاصة بالعملية ولا سيما اذا كان الامر يتعلق

---

[1] Paul Chichlo et Laure Henicz .la FAA dans l’architecture africaine de paix et de sécurité. www.defense.gouv.fr.P1-3.

[2] European Commission. Facilite de soutien à la paix pour l’Afrique. Rapport annuel 2012.In : www.africa-eu-partnership.org .P8.9-11.

بمناطق نفوذ هامة. كما يعني ضعف المصادر المالية مقارنة ببؤر الصراع الاخذة في الانتشار والتمدد.

**تضارب الاستراتيجيات الامنية الدولية في المنطقة:**

لعله من المنطق الاشارة الى الاسباب الحقيقية التي ادت الى تفاقم المشكل الامني في منطقة الساحل خصوصا وفي افريقيا عموما. فليست الشعوب الافريقية شعوبا ارهابية وعنيفة كما اصبح يشاع اليوم. والمقصود بهذه الجملة ان تراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي التي انتجت الارهاب. ان المسؤولية تقع بالدرجة الاولى على القوى الغربية ذات المصالح الهامة في افريقيا وفي الساحل وفي المقدمة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية و هي مسؤولية اقتصادية وسياسية .مسؤولية اقتصادية ونعني بها دور هذه القوى في افقار الدول الافريقية واستغلال ثرواتها بداية من الاستعمار العسكري، الذي تحول بعد الاستقلال الى استعمار اقتصادي وثقافي وما صاحبه من نهب لثروات هذه الدول، التي اصبحت تقتات على المساعدات المشروطة، التي توجه اساسا لاستمرار المصالح الغربية.

كما ساهمت هذه القوى في انشار وتوسيع الصراع في المنطقة بعد تدخل الحلف الاطلسي في ليبيا والتدخل الفرنسي في مالي وتسهيل صفقات السلاح. ومن جانب اخر، فان هذه القوى تتصارع منذ نهاية الحرب الباردة على اعادة تمركز مصالحها في منطقة الساحل من خلال استراتيجيات مختلفة الاهداف .فقد اطلقت الولايات المتحدة مبادرة الخاصة بمكافحة الارهاب عبر الصحراء الكبرى في

2007، بغرض تعزيز قدرات دول الساحل لمواجهة الارهاب وتسيير التعاون بين الدول بما فيها دول المغرب العربي .كما اطلق الاتحاد الاوروبي في سنة 2012، استراتجية الامن والتنمية في منطقة الساحل للقضاء على الارهاب واسبابه الاجتماعية والاقتصادية. وعين في 2013، ممثلا خاصا بمنطقة الساحل ليقود مساهمة الاتحاد الاوروبي في الجهود الاقليمية والدولية لتعزيز استدامة السلام والامن والتنمية في منطقة الساحل. هذه المشاريع العديدة، الى جانب مشروع الامم المتحدة، تعبر عن تشتت الجهود الدولية والاقليمية واختلاف المقاربة في معالجة مسالة الامن والتنمية في منطقة الساحل من جهة وفي نفس الوقت، ادت هذه المشاريق الى حالة استقطاب بين الدول الافريقية وسط خلفيات سياسية وامنية، ولدت العديد من الشكوك لدى الاطراف المتنازعة وبين دول المنطقة والتي برزت في المنافسة على تقديم التسهيلات للدول ذات المصالح على حساب المشاريع والمصالح الافريقية. وقد وصلت في كثير من الاحيان الى الصراع بين الدول الافريقية الذي يعبر عنه فشل المبادرات الافريقية منذ سنوات الستينات. وبهذا فان جهود الاتحاد الافريقي مرتبطة اولا بإيجاد ارضية تفاهم افريقي حول ضرورة توحيد الجهود من اجل استقرار المنطقة وبعث التنمية فيها، ولا سيما واناالدول الغربية تلعب على الاختلافات والمنافسة بين هذه الدول لتسهيل اعادة اخضاع المنطقة في اطار الاستراتيجيات الجديدة.

ومن زاوية اخرى، فان تنفيذ المشروع يرتبط بدور القوى الافريقية. اذا تفحصنا المشروع او المبادرة سوف نجده تقوم على التعاون الاقليمي في مجال مكافحة الارهاب من خلال العمل الاستخباراتي ووتقاسم التجارب في ارساء دولة القانون ومكافحة الفقر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهذا التعاون كان دوما محل شك وصراع بسبب المنافسة والضغوطات الغربية لمنع نجاح المشاريع التكاملية، التي من شانها تحرير الدول والشعوب الافريقية من هيمنتها. وعليه يصبح من الصعب ايجاد صيغة موحدة تجمع الدول الافريقية سواء في منطقة الساحل او في افريقيا لمواجهة التحديات المختلفة في افريقيا.

ان التدخل العسكري الذي يمارس اليوم في مالي وفي افريقيا يكرس هيمنة المركز على المحيط وهو تدخل ضاعف من الازمة المعقدة، فأصبحت المنطقة مسرحا للمواجهة بين القوى الغربية والجماعات المسلحة وتجار المخدرات من جهة،و من جهة اخرى اصبحت هذه المناطق مسرحا لصراع القوى الدولية، الامر الذي عرقل جهود احلال السلام.

**نقص مصادر تمويل مشاريع التنمية:**

تمثل التنمية العنصر الحاسم في مشروع الاتحاد الافريقي كما انها العنصر الاساسي لضمان استقرار المنطقة والقضاء على الارهاب والجريمة المنظمة. وهي المسألة التي لا يمكن تأخيرها. وبتفحص المشروع لا نلمس اي إجراءاتملموسة سوى التركيز على ما تم فى اطار الاتحاد الافريقي او في الاطار الاقليمي بين

التجمعات الافريقية التي فشلت جهودها التنموية ولم تحقق نتائج ملموسة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

"ان اعادة بعث التنمية يتطلب مساعدات خارجية تكون موجهة بدقة مع تفادي اخطاء الماضي. يجب عدم اعادة الاخطاء التي ارتكبت في افغنستان، أين فضلنا المقاربة الامنية التي اسندت لقوى اجنبية وواجبنا متأخرين لاحتياج الدولة والتنمية الريفية، بمساعدات غير كافية وغير منتظمة "بهذه العبارة يلخص سيرج ميكيلوفت Michailof،Serge، المختص في سياسات التنمية ،معضلة التنمية في افريقيا. ويرى انه يجب استثمار على الاقل 1،5 مليار اورو في السنة ولمدة عشر سنوات لبعث التنمية الريفية في منطقة الساحل. ويضيف انه وبالنظر الى الازمة في مالي، يصبح من المستعجل ان يعمل المسؤولين السياسيين الأوروبيين على تفادي كوارث مثل كارثة مالي في الاشهر والسنوات القادمة من خلال مشروع مارشال اوروبي لإفريقيا ككل من اجل المحافظة على المصالح الاوروبية[1].

وعليه يبقى تنفيذ مشروع التنمية مرتبط بالمساعدات الغربية. ولكن اذا تفحصنا جدول المساعدات نجد انها وفي مواجهة المشاكل في المنطقة، غير كافية لسد الحاجيات المتزايدة. فحسب ارقام لجنة المساعدات التابعة ل OCDE، فان المساعدات الموجهة الى افريقيا انتقلت من47،9 مليار دولار في سنة 2010 الى

---

[1]Bernard Adam.de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat. Les rapports de Groupe de Recherche et D'information sur La paix et la Sécurité. In : P31www.grip.org/sites/grip.org. P31.

51،2 مليار دولار في سنة 2011 بارتفاع قدر 0،6 مليار دولار وهو ارتفاع يعزى الى ارتفاع المساعدات الثنائية مقابل انخفاض للمساعدات المتعددة الاطراف، التي انتقلت من 18،3 مليار دولار سنة 2010 الى 17،9 مليار دولار في سنة 2011[1].

ان هذه المساعدات التي لم تؤتي نتائجها منذ سنوات عديدة غير كافية للتصدي للمشاكل المعقدة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، قدرت منظمة الاغذية العالمية الاحتياجات المالية الفورية لحماية الزراعة والرعاة والزراعة الرعوية، الى جانب جماعات اخرى مهمشة ب 80مليون دولار امريكي من اجل مساعدة 6،2 مليون شخص في منطقة الساحل، أي ما يعادل 39%، من 16 مليون شخص يعيشون في الامن الغذائي وسوء التغذية. وبمساعدة الشركاء الماليين، فالاحتياجات المقدرة لتدخل الفاو من اجل الدعم الفوري تمثل 15% فقط من المبلغ الاجمالي لاستراتيجية الاستجابة المعتمدة من طرف اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة التصحر في الساحل IASC، والخاصة بالأمن الغذائي و10%، فقط من مجموع 723 مليون للأمن الغذائي والتغذية ولم تحصل الفاو الا على 21% فقط من احتياجاتها المالية. ومن المعروف ان الازمة الغذائية في الساحل تمس مساحات واسعة من موريتانيا، مالي، بوركينا فاصو، النيجر، التشاد، Gambie والسنغال بدرجة اقل[2].

---

[1] Investissement étrangers, aide, transferts des migrants et recettes fiscales en Afrique. In : www.africaneconomicoutlouk.org. P54.

[2] La crise alimentaire et nutritionnelle du Sahel : L'urgence d'appuyer la résilience des populations vulnérables. Cadre stratégique de réponse régionale. Burkina Faso, Gambie, Mali, Mauritanie, Niger, Tchad, et Sénégal. In : www.fao.org . : P5-6.

واذا حاولنا تفحص مبادرة النيباد الخاصة بالشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا التي تم تبنيها في سنة 2011 والتي حددت شروط التنمية المستدامة في :توفير السلام والامن في افريقيا، الديمقراطية والحكم الراشد ومبادرة الادارة الاقتصادية وادارة المؤسسات،نجدها مبادرة تعاني العديد من المشاكل التي ترهن استراتيجيتها في الساحل وفي افريقيا ككلومن اهم هذه المشاكل:

- جلب الاستثمار. تؤكد مبادرة النيباد على انه للوفاء بالتزاماتها يتعين عليها الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر الا ان نسبة الاستثمارات تبقى ضئيلة وتقدر ب3%، من التدفقات الاستثمارية على النطاق العالمي. كما انها استثمارات توجه للدول التي تتمركز فيها المصالح النفطية والاسواق التي تستفيد منها الدول المستثمرة وهو ما يعني حرمان الدول الافريقية الاكثر احتياجا من مصدر تمويل بحجة عدم الاستقرار.
- التمويل. تؤكد مبادرة النيباد على الاحتياجات الداخلية من خلال تطوير الموارد المحلية بالاستثمار المحلي والادخار، الا انه وفي ظل انعدام هذا المصدر، وجدت نفسها مجبرة على الاعتماد على التمويل الخارجي، الذي عطل مشاريع التنمية بسبب عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها.فالدول الغربية والولايات المتحدة لم تلتزم بدفع التزاماتها .فمن اصل 64 مليارا التي تحتاجها افريقيا للاستثمار سنويا لم يدفع سوى 6 مليار دولار فقط. ان حجم الاحتياجات المالية الذي تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترهن وبدرجة كبيرة هذه الاستراتيجية.

## خاتمة:

إن الاتحاد الافريقي ومن خلال الاستراتيجية التي اطلقها اتجاه الساحل، يحاول ان يمسك بقضايا منطقته في مواجهة المشاريع الغربية والاجنبية، التي ازدحمت بها منطقة الساحل وضاعفت من مشاكلها السياسية والاقتصادية. ورغم التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية، الا انه يمكن اعتبارها لبنة لوضع قواعد تعاون اقليمي وتكامل اقتصادي بين الدول الافريقية في اطار موحد وهي القواعد التي سوف ترسم ملامح مستقبل الامن و الاستقرار في منطقة الساحل وافريقيا ككل. فهذه الاستراتيجية توضح:

- ان التهديدات الامنية في منطقة الساحل ذات طبيعة فوق قومية .فهي تخص افريقيا الغربية والوسطى والشمالية والمجتمع الدولي.
- ان ديناميكية الصراع معقدة وذات اشكال متعددة ولا يمكن ابعادها وبصورة دائمة، الا من خلال استراتيجيات تجمع المدى القصير والبعيد والاخذ بعين الاعتبار بان رهانات الامن والتنمية متداخلة ومن ثم، فان الحلول يجب ان تبنى على هذا الاساس.
- ان فضاء الساحل والصحراء، يتوفر على امكانيات مشتركة قادرة على توفير التنمية لهذا الفضاء وللمناطق المجاورة.

وانطلاقا من هذه الحقائق المهمة ولضمان استقرار المنطقة ومساعدة الاتحاد الافريقي على تنفيذ مشروعه لمنطقة الساحل يجب:

فتح حوار موسع وشفاف بين الاقاليم الافريقية وهي: افريقيا الغربية،افريقيا الشمالية وافريقيا الوسطى من اجل المساهمة في استقرار وتنمية الساحل والصحراء، وهذا يسمح بتوحيد التصور الجغرافي لتسهيل تنفيذ الاستراتيجيات على المستوى الحدودي او الإقليمي او على المستوى القاري الدولي. ولقيام وبالتزامن، بنشاطات في مجال الامن والتنمية نظرا للتداخل بين العمليتين. ومن ثم، فان التركيز على التعاون الاقليمي المتكامل من شانه ان يدعم روابط التضامن الضروري للإدارة النزاعات والمساهمة في اعادة النظر في التعاون على المستوى العبر الوطني وعبر الحدودي في القضايا المطروحة في منطقة الساحل، والتي تتمحور حول الامن وخاصة فيما يتعلق باستخدام القوات العسكرية لمساعدة الدول الضعيفة، الى جانب الحوكمة وضعف الميزانية المخصصة للعدل والجيش، واخيرا التنمية وقضايا الفقر واللاأمن الغذائي.

## ثانيا:

# استراتيجيات التأثير والسيطرة للقوى المغاربية على منطقة الساحل: دراسة في الآثار المترتبة على مشاريع بناء السلام في المنطقة.

إسماعيل بو الروايح

جامعة جيجل

**مقدمة:**

تعتبر العلاقات بين المغرب العربي (الجزائر، المغرب، ليبيا) ومنطقة الساحل الإفريقي علاقات تقليدية ومؤصلة تاريخيا، إلا أنها تختلف باختلاف التوجهات والأطر التي تحكم السياسة الإفريقية لكل دولة، وتبقى الإرادة السياسية لضمان موقع اقتصادي في الأسواق الساحلية العامل المشترك الوحيد الذي تجتمع حوله القوى المغاربية.

فإلى جانب تطوير المد التجاري التقليدي، سارعت الجزائر إلى ترسيخ مبادئ سياسة اقتصادية إفريقية مشكلة من محورين أساسين هما: "الطاقة"، و"البنى التحتية". في حين اتجهت المغرب منذ سنوات التسعينيات إلى توسيع انتشارها التجاري في المنطقة عن طريق تعزيز "الجهاز الدبلوماسي"، و"القطاع الخاص". وراهنت ليبيا بشكل كبير على توسيع "الاستثمار" في المنطقة الساحلو- صحراوية منذ نهاية سنوات التسعينيات. وتتم هذه المقاربات المختلفة لدور كل دولة، عن

إدراكها لمختلف وسائل التأثير من جهة، ووجود مصالح اقتصادية متزايدة مؤسسة على تنافس سياسي- اقتصادي من جهة ثانية.

مع بداية التسعينيات عرفت منطقة الساحل الإفريقي تفاقما ملحوظا على مستوى المخاطر الأمنية، انطلاقا من المخاطر البيئية كالمجاعة والجفاف ومختلف الأمراض والأوبئة، مرورا بارتفاع حدة النزاعات الداخلية (وبالأخص النزاع التارقي)، وصولا إلى تزايد عدد الدول الفاشلة. وبروز ما يعرف بالتهديدات العابرة للحدود خاصة مع التزاوج المصلحي الذي برز بين مختلف عناصر الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية؛ التي عرفت نشاطا متزايد في المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتضاعفت مع إعلان الحرب الدولية على الإرهاب، وزاد من خطورتها تأسيس"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" التي وجدت في هشاشة منطقة الساحل الإفريقي ملاذا آمنا لمختلف أنشطتها. وهوماينم عن الترابط الموجود بين منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي، ويفضي إلى ضرورة توحيد السياسات الإقليمية للدول المعنية بالشكل الذي يخدم آليات بناء السلام في المنطقة بعيدا عن مصالح الدول المعنية من أجل خلق فضاء اقليمي آمن.

وعلى هذا الأساس تحاول هذه الورقة معالجة الإشكالية التالية:

يتميز المشهد الإقليمي بحراك سريع وتحولات كبرى، وهو ما يدفع بالدول المغاربية إلى ضرورة إعادة النظر في مبادئ سياساتها الإقليمية التي يبدو وكأنها لم تعد قادرة على خلق فضاء إقليمي آمن، في ظل ما تعرفه البيئة الدولية والإقليمية

من تغيرات، وهو ما يقودنا إلى التساؤل عن مستقبل بناء السلم في الساحل الإفريقي في ضل سياسات إقليمية مغاربية تنافسية.

انطلاقا من هذه الإشكالية سنعالج المحاور التالية:

أولا: السياسة الساحلية للدول المغاربية: مقاربة تاريخية.

ثانيا: الاستراتيجيات الاقتصادية الساحلية للدول المغاربية:

- الاستراتيجية الجزائرية
- الاستراتيجية المغربية
- الاستراتيجية الليبية

ثالثا: الأمن: الإتجاه الجديد للسيطرة على الساحل الافريقي.

رابعا: بناء السلم في الساحل الإفريقي: في ضرورة سياسات إقليمية تعاونية.

**أولا: السياسة الساحلية للدول المغاربية: مقاربة تاريخية:**

منذ العصر الوسيط هناك ثلاث محاور أساسية تربط الاقليمي المغاربي بمنطقة الساحل، هي: محور "أوداغوس/ فاس" "audaghost-fés"، محور "تومبكتو /غاو/ ميزاب" "tombouctou-gao-mezab"، ومحور "بيلما بالنيجر/ طرابلس" "bilrna-tripoli"، وترتكز هذه الطرق على واحات مرتبطة تمثل ملتقى للتجارة والتبادل. كما ساهمت هذه الطرق بشكل كبير على امتداد الاسلام إلى دول الساحل وإفريقيا من خلال انتشار القرآن.

وبرغم هذه العلاقات الضاربة في التاريخ إلا أن السياسات الساحلية للدول المغاربية تتسم بتناقض واضح، فمن جهة تستخدم الدول المغاربية علاقاتها التقليدية مع القارة الافريقية لابراز الفضاءات العابرة للصحراء على أنها فضاءات تعاون تقليدية بحكم العلاقات التجارية التقليدية التي تربطها[1]، ومن جهة أخرى نجد أن علاقاتها التعاونية جنوب – جنوب تتأسس على منطق لا توازن القوى، لأن توزيع القوى بالأساس فعل غير عادل بالنسبة للدول المغاربية. أكثر من ذلك لاتتوقف الدول المغاربية عند كونها في موقع قوة مقارنة بالدول الساحلية بل تعمل على إعادة إنتاج العلاقات التقليدية شمال – جنوب، التي تتيح لها فرصا أكبر لتوسيع هامش المناورة لدى الدول الساحلية. ومع تزايد وتزاوج الرهانات الاقتصادية والامنية، نلاحظ تأجج حدة التنافس الموجدود أصلا بين الدول المغاربية لاكتساب مناطق نفود أكبر داخل الفضاء الساحلي.

يتيح لنا تسليط الضوء على تاريخ السياسات الساحلية للدول المغاربية الإطلاع على حجم الاختلاف الذي يطبع مقاربات هذه الدول تجاه الساحل، وهو الاختلاف الذي يرتبط أساسا باختلاف دور كل دولة، ومدى إدراكها لوسائل التأثير في الجنوب. وينم هذا الاختلاف في المقاربات عن وجود مصالح اقتصادية متزايدة تتمظهر في شكل تنافس سياسي- اقتصادي بين الدول المغاربية على الأراضي الساحلية، وهو التنافس الذي يتمركز أساسا حول ثلاث قضايا أساسية: تموقع

(1) makhily gassama (sous dir), **50 ansaprès, quelle independence pour l'afrique**. Philippe rey, France, 2010, p. 227.

المصالح، قضية الصحراء الغربية، ومسألة الطوارق؛ هذه الأخيرة التي كشفت فشل الاتحاد المغاربي في انتاج ميكانيزمات للتعاون جنوب- شمال عن طريق تعزيز الاتفاقيات الثنائية مع بلدان الساحل الافريقي.

عرفت الحدود البرية لكل من الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا، والمغرب، تجارة المنتجات الشرعية منذ زمن بعيد، وتتمثل في المواد الغذائية الأساسية المدعمة من طرف الجزائر والمغرب، وكذلك السيارات والسجائر، إلا أن الامر المثير للقلق في هذا السلوك الانساني الطبيعي (التجارة) هو أن المنتجات غير الشوعية، بالاخص السلاح والمخدرات، أصبحت إما مرتبطة أو تحل محل المنتجات الشرعية على مستوى التجارة العابرة للحدود في مناطق رمادية آخدة في التوسع بشكل متسارع.

وتعتبر التجارة غير الرسمية فعلا شائعا في كل القارة الإفريقية، حيث كانت في بادئ الأمر مبادلات عبر حدودية في الجوار القريب، وتعتمد على المواطنين المحليين، وكانت وضيفتها الأساسية هي سد النقص الغذائي ومحاربة الفقر، وبهذه الطريقة تم الحفاظ على مستوى معين من الأمن الغذائي في منطقة الساحل الافريقي. وفي الحقيقة فالحدود بعيدا عن كونها حواجز أمام المبادلات التجارية غير الرسمية العابرة للحدود، أنتجت أطرا استغلت بذكاء وقدمت ميزات اضافية، وزادت منفعالية شبكات التجارة كإضافة التجارة التقليدية غير الرسمية ممثلة في وسائل الاستعمال اليومي التي نجدها في كل أسواق الاقليم الساحلي.

على الرغم من أن عمليات التجارة الكبرى ارتبطت تاريخيا بالشاحنات، إلا أنها تتوجه اليوم بشكل متزايد نحو السيارات الصغيرة التي تضمن خدمة السرعة والسرية، وتقوم بمبادلات رسمية وغير رسمية للسيارات الجديدة والمستعملة، السلع، والماشية، وهو ما يدل على التواجد القديم والانتشار الواسع لاقتصاد المقايضة، وبالاخص منه مبادلة منتجات شرعية بطرق غير شرعية، الذي يوفر سيولة معتبرة من خلال عائدات التهريب سواء في المنتجات الشرعية أو غير الشرعية. وفي ضل هذه الحالة من اللارقابة وجدت شبكات الجريمة لنفسها مكانا واسعا بالاستناد إلى النشاطات التقليدية المرتبطة باقتصاد المقايضة، وكذلك باستغلال الفضاءات الشاغرة التي تركتها الدول دون رقابة، وتتمحور أهم نشاطات شبكات التهريب في القنب الهندي، الكوكايين الآتي من أمريكا اللاتينية، الأسلحة الخفيفة، تهريب البشر، النشاطات الإرهابية.

بالنضر لامتداد الروابط بين إقليم المغرب العربي والساحل الافريقي في الزمن، يمكن تحجيم محاولات توسع المغرب العربي نحو الساحل الافريقي في أربع محطات أساسية كالتالي:

- المحاولات الليبية للتقدم نحو الجنوب في سنوات السبعينيات باستيلائها على شريط أوزو "la bande d'aouzou" سنة 1973، وتوقيعها على اتفاقية دفاع مع الرئيس النيجيري سنة 1974، وعليه أصبحت ليبيا جارة تشكل خطرا على الجزائر بحكم ما تمنحه لها علاقاتها مع كل من النيجر، مالي، موريتانيا، جبهة

البوليزاريو، والمغرب من فرص للتدخل في الصحراء الجزائرية على خلفية النزاعات الحدودية بين الجزائر وليبيا في ذلك الوقت.

- مسألة توتر الحدود الصحراوية الجزائرية المغربية مع احتلال الصحراء الغربية سنة 1979، التي أبانت عن الرغبة المغربية في التوسع نحو الصحراء.
- انضمام موريتانيا لتيار العروبة "panarabisme"، وللجامعة العربية سنة 1973، وهوما أعطى للجزء الصحراوي من المغرب العربي توسعا جغرافيا اضافيا.
- تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989، على حدود واضحة المعالم، وتلاشي فكرة وجود مغرب عربي صحراوي يضم منطقة الساحل، على الرغم من أن الصحراء تمثل بالنسبة لكل الدول المغاربية ليس فقط منبعا للثروة ولكن تمثل أيضا مكسبا وقاعدة جيوبوليتيكية.

من وجهة نظر الدول المغاربية التي باشرت في مشاريع جيوسياسية عبر حدودية تأخذ أشكالا متنوعة، فإن الأساس المشترك لعلاقاتها مع جيرانها في الساحل هو مسألة الحدود ما بين الصحراوية "frontiieres intra-sahariennes"، فالعديد من الأمور البينية ما زالت غير محددة، وكذلك إدراكهم المختلف للرغبة في حرارة أو فتور العلاقات بين الدول؛ فالحفاظ على هذه الحدود غير المستقرة يمنح السلطة شيكا على بياض لتنشيط النزاع في الوقت الذي تشاء، وحسب ما تمليه

حاجات السياسة الداخلية، وممارسة الضغط على جيرانها وإدامة الشك حول تصرفات الفاعلين، حسب التعريف التقليدي للحدود القائل بأن الحدود هي خطوط مجابهة. لكن في حالة ما إذا حافضت الحدود على درجة ثابتة من التوتر، فهي كذلك مصدر للردع قادر على حصر المتنازعين في حدود تمنع العودة إلى النزاع المسلح وتنقص من حدة النزاع، وبهذا المعنى، فالحدود هي كذلك مصدر للإستقرار، لأنها تلطف العلاقات بين الدول في سياق ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالسلام البارد "paix froide" (حالة الجزائر والمغرب).

بالنسبة لكل دول المنطقة سواء المغاربية أو الساحلية، تقع سلطاتها المركزية وعواصمها على مسافة بعيدة جدا من التخوم الصحراوية، وبالنسبة لبعضها بالكاد تثبت سيادتها على أقاليمها الصحراوية، ولهذا فهي مجبرة على التسوية في مقابل تجمعات وطوائف معروفة وتتحرك في العديد من الأقاليم الوطنية، بالاخص الطوارق، ومع وجود دول مغاربية تقودها الرغبة في الهيمنة، يصبح محيطها الصحراوي فناءا خلفيا موسعا لمارسة سياستها الخارجية، ودبلوماسيتها الاقتصادية، واستراتيجياتها الأمنية. كذلك تعتبر الدول الساحلية في تفاعلها مع دول المغرب العربي رهانا للتنافس على الزعامة والتأثير بين الدول المغاربية، وبسبب ضعفها تمثل الدول الساحلية منطقة انتشار موسعة للدول المغاربية رغبة منها في تأكيد وتعزيز قوتها، من خلال مجموعة من المبادرات غير العادلة التي أجبرت الدول الساحلية على استغلال التنافس بين الدول المغاربية ومحاولة قلبه لصالح مطالبها.

لم تدخر الدول المغاربية أي وسيلة تمكنها من الامتداد والتأثير على الأقاليم الحدودية المهمشة من طرف الجيران، وكانت أهمها الطرقات[1]، حيث يشكل تشييد الطريق العابر للصحراء "la route transsaharienne"، أو طريق الوحدة الإفريقية "route de l'unité africaine" خط تلاقي مؤكد بالنسبة للجيوبوليتيك الإقليمية لأنه يعني عدة دول: النيجر، مالي، تونس، والجزائر، حيث يمكن من فتح طريق إقليمية مفتوحة تجاه مجموعة غرب إفريقيا من خلال ربط محور الجزائر/ تنمراست بالمحور المالي تجاه منطقة غاو، والنيجيري تجاه أرليث "arlit"، وهي المناطق المرتبطة بالطوارق أساسا التي وجدت نفسها في مركز الطرق العابرة للقوميات، وبالتالي في مركز منطقة التأثير الجزائرية، أي تنمراست. ولكن اختارت مالي إعادة توجيه منطقة غاو تجاه الغرب بإنشاء شطر سيفاري/غاو "sévare-cao" والانظمام إلى شبكات طرقات غرب افريقيا.

وبالنسبة للجزائر تعتبر "سياسة الزفت" "politique de goudron" ضرورية جدا لإنشاء محور وطني شمال/جنوب من أجل كسر العزلة الاقتصادية على الصحراء عن طرق ربط المناطق المنتجة للبترول بالعاصمة (مركزا لسلطة السياسية)، والمراقبة الإدارية للسكان البدو. ويمثل الشطر الجزائري النيجيري الذي يصل إلى غاية أرليث "arlit" مصدر قلق كبير بالنسبة لفرنسا المتخوفة من التأثير

---

[1] شكلت الطريق ليس فقط وسيلة للسيطرة على الأقاليم الوطنية المكتسبة خلال الاستقلال من طرف الدول ما بعد الكولونيالية، ولكن أيضا أحد الوسائل الهامة للدلالة على الشرعية السياسية.

الجزائري المنافس، خاصة وأن حقول اليورانيوم تتواجد في منطقة نيجيرية قريبة للجزائر أكثر منها إلى العاصمة نيامي (أرليث "arlit"، وأغاداز "agadez". في حين طورت المغرب منطقة تأثيرها تجاه غرب إفريقيا عن طريق محور تانجي /نواكشوط /داكار "tanger-nouakchott-dakar" الذي يصل إلى غاية مدينة لاغوس بنيجيريا، ففي صيف 2000، ورغم احتجاجات جبهة البوليزاريو قررت الرباط المشاركة في تشييد جزءمن الطريق العابر للصحراء في موريتانيا، سنتين بد ذلك تم فتح أول نقطة عبور بين الصحراء الغربية وموريتانيا، وهي نقطة عبور ذات أهمية بالغة من وجهة نظر سياسية بالنظر إلى المشاركة المغربية ليس فقط في فتح قناة اتصال عبر إفريقية ولكن أيضا ما بين مغاربية.

**ثانيا: الاستراتيجيات الاقتصادية الساحلية للدول المغاربية**

- **الاستراتيجية الجزائرية:**

قبل أن تضم الجزائر فضاءها الصحراوي، تحول مركز إقليمها مقارنة بباقي القارة الافريقية وكانت تتجه بشكل خاص نحو المتوسط، لكن بعد ضم الصحراء سنة 1961، أصبح العمق الجديد للإقليم الجزائري يمثّل أفضلية حقيقية لو أن السلطات في ذلك الوقت راهنت على خيار الموازنة بين التوجه المتوسطي والتوجه الإفريقي[1]، وعلى الرغم من أن التوجه الافريقي كان رائجا بقوة في سنوات الستينيات والسبعينيات، ارتكزت ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية تجاه الصحراء

---

[1] john, p. entelis, phillip c. Naylor, **state and society in Algeria**.Westview press, usa, 1992, p. 221.

بشكل جوهري على القوة البترولية، عن طريق ومن أجل الشمال، إذ ليست الحدود بمعناها الجغرافي الدقيق هي التي رسخت قوتها السياسية، ولكن سيادتها التي اكتسبتها بعزة عالية، أكثر من ذلك يمكن القول أن الهوية السياسية للفضاء الصحراوي وكذا الثروات التي يحتويها هي التي رسخت انتماء الاقليم الصحراوي للدولة الجزائرية الجديدة.في جويلية 1999، أثناء القمة الخامسة والثلاثون للاتحاد الافريقي أخذت الاستراتيجية الجزائرية شكلها الاساسي حيث نسجل تبني مبادرة النيباد من طرف الاتحاد الإفريقي والتي تمثل أحد الابعاد الاقتصادية في السياسة الافريقية للجزائر، ومن بين أهم أولويات هذه المبادرة إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في إفريقيا والساحل، فخلال اليوم الاعلامي المنظم بتاريخ 19 ماي 2009 من طرف وزارة التجارة ووزارة الخارجية برزت الارادة الدبلوماسية الجزائرية في تعزيز تمثيلها السياسي والمراسيمي، وتقييم الهوة الموجودة بين الخطاب والفعل.

في الحقيقة يعتبر حجم التبادل بين الجزائر وإفريقيا متواضعا جدا، حيث لا يتجاوز 1% من الحجم الإجمالي فبين 2007/2002 بلغ حوالي 1694 مليار دولار، منها 859 مليادر دولار واردات و835 مليار دولار صادرات في أغلبها محروقات بقيمة 751 مليار دولار من اجمالي 835 مليار دولار سنة 2009.

بشكل عام ولاعتبارات استراتيجية وتجارية اعتمدت الجزائر على الموارد الطاقوية كدعامة أساسية لسياستها الإفريقية، فأهم مشاريعها مرتبطة بأنبوب الغاز

العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا والذي يمر عبر النيجر في آفاق 2015، وتوسيع الطريق العابر للصحراء نحو لاغوس.

كما وقعت سوناطراك التي امتدت مصالحها إلى غاية مالي، النيجر، وموريتانيا، في 2006 اتفاقية مع نيامي لاستغلال ثلاثة حقول في النيجر، وكذلك مشاركة هذه الأخيرة في تحقيق مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، كما تتيح هذه الاتفاقية تكوين الاطارات النيجيرية في المعاهد الجزائرية. اضافة الى هذا تهتم سوناطراك بمشاريع استغلال أخرى في كل من موريتانيا، تشاد، النيجر، نيجيريا، مصر، السودان، تصل في السنوات القليلة القادمة إلى احتياطي 500 مليون برميل، وقدرة انتاجية تصل إلى 120.000 برميل في اليوم.

إذن، فالسياسة الاقتصادية للجزائر تجاه الدول الساحلية تنحصر أساسا في التعاون الطاقوي، الذي يجد في الإشكالية الأمنية مجالا للتدخل المستمر في الساحل.

- **الاستراتيجية المغربية:**

تشهد علاقات التعاون المغربية مع دول الساحل تكثيفا واضحا منذ 1996، فخلال هذه السنة فقط تم توقيع 20 اتفاقية تعاون في حين نسجل 88 اتفاقية فقط مابين 1985/1972، وفعلت المغرب هذه الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز التموقع المغربي داخل الأسواق الساحلية من خلال إبراز الفرص المتاحة سواء على المستوى الثنائي أو الاقليمي في هذه الدول أمام القطاع الخاص، وحثه على اختراق النسيج الاقتصادي للدول الساحلية.

مع انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية بسبب قضية الصحراء الغربية سنة 1984، قامت المغرب بتعديل توجهات سياستها الإفريقية، بدءا بمقاطعة الدول التي اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (وكانت تقريبا أغلب الدول الإفريقية)[1]. لكن مؤخرا نلاحظ عودة المغرب إلى الساحة الإفريقية، وتخلت سياستها التعاونية عن طابعها الأيديولوجي، وأصبحت أكثر براغماتية، وعملت على توسيع اهتماماتها الاقتصادية.

وأمام فشل اتحاد المغرب العربي، طورت المغرب استراتيجية لكسر العزلة من خلال تعزيز الجانب الاقتصادي والقطاعاتي "sectoriel"، في تعاونها الثنائي مابين الإفريقي، وتم وضع حيز التنفيذ دبلوماسية اقتصادية مصحوبة بإشراك قوي للآلة الدبلوماسية المغربية على مستوى القارة، حيث تملك المغرب تمثيلا دبلوماسيا في 25 دولة إفريقية، فالزيارات العديدة التي قام بها الملك محمد السادس لإفريقيا تسمح بتكثيف التوجه الاقتصادي لتعزيز المصالح المغربية في الجوار الجنوبي. وعلى المستوى التجاري تعدت المبادلات التجارية بين الرباط وشركائها الأفارقة 533 مليون دولار في 1998 وقاربت 03 مليار دولار، وعليه شهدت ارتفاعا بـــ:460%.

(1)nassim oulmane, « politique commerciale et intégration r régional sus sud et souveraineté économique en Algérie », **confluences méditerranée**. N .71, 2009, p. 123.

- **الاستراتيجية الليبية:**

قرر القذافي، متأثرا بغياب دعم الأشقاء العرب في سنوات الثمانينيات، إحداث تغييرات جدرية على سياسته الخارجية، والتموقع كقائد افريقي، وعليه اختار النظام الليبي التوجه نحو إفريقيا، القارة التي دعم فيها العديد من حركات التحرر في سنوات السبعينيات[1]، وكذا الحكومات (شارل تايلور في ليبيريا)، وقدم الحماية للعديم من المتمردين الماسكين بزمام السلطة اليوم في دولهم. ومن أجل التقليل من حدة العزلة الدولية، قامت ليبيا بالسماح وتسهيل دخول الأجانب عن طريق البر وبالأخص أولئك القادمون من دول الساحل والراغبين في العمل في ليبيا، في إطار سياسة التضامن الجديدة العبر إفريقية، ومن هنا بدأت الالتزامات الاستراتيجية الليبية تتضاعف تجاه إفريقيا.

ومع انشغال الجزائر بإدارة الأزمة الداخلية في سنوات التسعينيات، طورت ليبيا من استراتيجيتها الهجومية نحو إفريقيا، وفي إطار مشروع الصحراء الكبرى، لعبت ليبيا دورا محوريا في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء سنة 1998، ومقرها طرابلس، الذي يشجع حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والأملاك، ويعتبر هذا التجمع بمثابة إطار لممارسة الزعامة الليبية على دول الساحل، وسجل هذا التجمع انضمام كل من تونس والمغرب سنة 2001، ومع انضمامها وجدت المغربفي هذا التجمع إطارا هاما للنشاطات متعددة القطاعات في شراكاتها جنوب جنوب.

---

[1] أنغولا، غينيا بيساو، موزنبيق، ناميبيا، وزيمبابوي.

وفي سبتمبر 1999، في سرت، كذلك ليبيا هي التي أصرت على القرار المنشأ للإتحاد الإفريقي، وكانت وراء انعقاد الجمعية العامة الأولى للإتحاد سنة[1] 2002، ومع هذه العودة القوية إلى إفريقيا الساحلو-صحراوية، تصاعدت القوة الإقتصادية الليبية بشكل معتبر في المنطقة بفضل العائدات الهامة لقطاع المحروقات والعدد القليل من السكان، حيث استثمرت ليبيا جزء كبير من هذه العائدات في مساعدة 30 دولة إفريقية، كما قامت ليبيا بتوجيه رأسمال قدره 08 مليار دولار لتمويل مشاريع كبرى في الطاقة والمناجم والهياكل القاعدية، والتي تعتبر مجالات اساسية للتواجد الجزائري في الساحل وعليه نشأ تنافس حاد بين الجزائر وليبيا، وتمس الاستثمارات الليبية كذلك قطاعات متنوعة من إقتصاديات دول الساحل أهمها: بناء الفنادق الراقية، وشبكات الاتصال، تمويل المنظمات الإسلامية، بناء المصانع ومحطات الوقود، استغلال مناجم الماس، بناءئ المساجد وتشييد الطرقات والمحلات التجارية الكبرى، تمويل القطاع الزراعي والمشاريع المرتبطة بالماء.

وفي ظل هذا الإطار الإقليمي المغاربي، يحدد عنصر التنافس طريقة التفاعل بين الدول المغاربية، وبالاخص السياسة الخارجية الليبية تجاه جوارها الجنوبي المباشر، فهذا التنافس الواضح الذي يطبع العلاقات الجزائرية الليبية في سياساتهم تجاه الدول الساحلية، يمكن كذلك اعتباره معيارا هاما في التوجهات الاقتصادية

---

(1)« le conseil de paix et de sécurité de l'union africaine, clef d'une nouvelle archutecture de stabilité en afrique ? », **Afrique contemporaine**. Vol. 4, n.212, 2004, p. 133,

لهاتين الدولتين في الساحل الافريقي، كما فتح النزاع التارقي في شمال كل من النيجر ومالي أبوابا أخرى للتنافس بين الجزائر وليبيا[1].

يعتبر القدافي شخصية مؤثرة في القارة الافريقية، على اعتبار أن ليبيا هي أحد كبار مؤسسي الإتحاد الإفريقي، كما أنها تمول هذا الإتحاد بأكثر من 15%، دون إضافة تكفلها بدفع مساهمات الدول العاجزة عن دفع مساهماتها، وهو ما يمثل ربع ميزانية الإتحاد الإفريقي، الأمر الذي يفسر رد الفعل الضعيف للإتحاد فيما يعرف بفتنة سنوات 2000،التي خلفت عشرات القتلى بين العمال المهاجرين، وكذلك تردد وانشقاق هذا الإتحاد منذ التدخل العسكري الغربي في الأزمة الليبية، وأيضا بسبب المكانة الإقتصادية القوية لليبيا على مستوى القارة الإفريقية من خلال قوتها المالية التي تبرز إما في شكل مساعدات أو استثمارات، حيث استثمرت ملايير الدولارات في كل الدول الإفريقية تقريبا.

**ثالثا: الأمن؛ الإتجاه الجديد للسيطرة على الساحل الافريقي**

تعرف منطقة الساحل الإفريقي ظاهرتين متلازمتين ومتناقضتين في نفس الوقت: فمن جهة نجد إضفاء الطابع العابر للقوميات على الفضائات الساحلية والغرب إفريقية من خلال النشاطات الإجرامية، ومن جهة أخرى نلاحظ مسار لتجزئة الأقاليم الساحلية من خلال النزاعات المسلحة:

---

[1] lt col rudolph, usaf, retired,"the tuareg revolt and the mali coup", **ASPJ Africa&francophonie**.vol.4, n. 1, 2013, p.66.

- إلتقاء الفضاءات الدولاتية مع المناطق الرمادية الآخذة في التوسع من خلال مجموعة من شبكات التحالف السياسي، الإقتصادي، الإثني، والإجتماعي، وهو ما أسس لفساد مزمن على المستويين العام والخاص، وسمح بتكثيف واستمرارية الممارسات الإجرامية بكل أشكالها، ضف إلى ذلك الدور المحوري للجغرافيا الإنسانية من خلال إذعانها للمنطق القبلي والعائلي الذي ينبثق عنه أشكال التبادل وأنواع الولاءات والنزاعات المسلحة.
- أدت النزاعات إلى تقسيم الإقليم الوطني الغير مراقب من طرف الدولة، وهو ما أدى إلى تعميق الشبكات العابرة للأوطان المحلية منها والإقليمية، السياسية أو الاقتصادية.

وفي شكل تزاوج مصلحي وجدت الشبكات الإرهابية مكانها بسهولة في هذا الفضاء المنقسم، حيث تقوم بحماية المهربين بالشكل الذي يظمن لهمنقل حمولتهم بكل أريحية، بينما تستطيع الشبكات الإرهابية التزود بالسلاح عن طريق المهربين النشطين في الساحل والمغرب العربي وغرب افريقيا.

مكن انضمام الدول المغاربية إلى الحرب الدولية على الإرهاب وتعاونها في مجال الهجرة السرية من استفادتها من دعم مالي غير مشروط، ودعم عسكري هام من طرف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذا الوضع العام وسيلة أساسية للدول المغاربية من أجل تعزيز تنافسها على الزعامة الإقليمية، التي تتمظهر بشكل خاص على مستوى إقليم الساحل، وكذلك التنافس الجزائري المغربي

للحفاظ على مستوى كافي من القوة بالنسبة للسلوكات المرتبطة بالأمن، وهو الأمر الذي يمكن إدراكه من خلال الفهم الذي يقدمه كل طرف لطبيعة التهديدات، فبينما تقدم الجزائر تورط القاعدة في عمليات إجرامية وإرهابية على مستوى إقليمها، تصر المغرب على توجيه أصابع الإتهام لبعض عناصر جبهة البوليزاريو المتواجدين في تندوف والتي تعمل لصالحها – حسب وجهة النظر المغربية– جماعات خارج الرقابة.

تعتبر قضية الصحراء الغربية شعار تلوح به كل الدول المغاربية، وأحد الملفات التي تعبر بصراحة على التنافس الدائر بين بلدين مهمين في المنطقة (الجزائر، المغرب)، وفي قلب هذه العلاقة تلعب طبيعة الإدراكات دورا هاما من خلال استخدام التاريخ، الماضي، والشرعيات التاريخية التي تلعب دورا خطيرا في صناعة العدو وهو الأمر الذي تشهد عليه الحرب الإعلامية الدائرة بين صحافة البلدين في كل ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية.

إن الخطير في هذه الإدراكات أنها توحي دائما بأن هناك نوايا حرب مبيتة لدى الطرف الآخر، كما يؤدي صداها إلى تطرف المواقف الرسمية للطرفين. أنتجت هذه التركيبات التي أسست عليها دبلوماسية الطرفين، تجربتين تاريخيتين مختلفتين، وأنتجت في نفس الوقت صورة سلبية عن الطرف الآخر، وعملت على ترسيخها والحفاظ عليها، وبالنظر إلى طبيعة المكانة والدور الذي تلعبه المؤسسة

العسكرية في هذه المجتمعات أصبحت المؤسسة العسكرية في حد ذاتها تهديدا، في حين أن دورها الأساسي هو مواجهة التهديدات.

إن غياب نظرة مشتركة لنظام عادل أو شرعي، وغياب التقارب في الخيارات الإقتصادية عزز التباعد بين الجيران، وما دام يعبر عن هذا العداء بشكل صريح في خطابات المسؤولين، وكذلك بين الشعوب، فإن تشييد منطقة اندماج إقليمي يلزمها وقت طويل جدا.

بالنسبة لموريتانيا[1]، وبقية الدول الساحلية يمثل استقلال الصحراء الغربية في حد ذاته تهديدا، لأنه سيؤدي إلى نشوء دولة ضعيفة يمكن أن تتحول إلى وسيلة في يد الجماعات الإجرامية، وفضاء لعد الإستقرار بالنظر إلى الارتباطات الموجودة منذ الآن بين الجمعات الإجرامية والإرهابية وهذا الإقليم.

من جهة أخرى تمثل الأطماع الليبية في الساحل وإفريقيا عموما تهديدا بالنسبة للجزائر، وبالأخص مشروع الولايات الصحراوية المتحدة[2]، ولهذا نجد أن جزءا كبير من الإستراتيجية الجزائرية في الصحراء والساحل موجه لمنع المغرب وليبيا من تثبيت سياسة وضع اليد في منطقة التأثير الجنوبية، كما يظهر في أحد التصريحات المشفرة للوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد

---

(1) لأنها الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي تنتمي وفي نفس الوقت إلى الإقليمين المغــاربي والساحلي.

(2) rene otayak, **la politique africaine de la libye**. Edition karthala, France, 1986, p. 59.

القادر مساهل، الذي يقول: "اطلعت على كل مقررات الجغرافيا ولم أجد أي رابط يفهم منه أن للمغرب حدود مع الساحل". وهو التصريح الذي يعني بشكل صريح قناعة الجزائر بأن الصحراء الغربية لاتمثل امتدادا جغرافيا للمغرب، ويعني بشكل خفي ومؤكد في نفس الوقت الأمن في الساحل يبقى تحت السلطة الجزائرية،هذه الأخيرة التي لها حدود صحراوية متصلة بالساحل، تنفي وجود أي ارتباط بين رهانات الأمن الإقليمي (تهريب المخدرات، السلاح، البشر، والنشاطات الإرهابية) والنزاع في الصحراء الغربية، وتبعد جبهة البوليزاريو عن أي تورط في المسائل الأمنية الإقليمية.

**رابعا: بناء السلم في الساحل الإفريقي، في ضرورة سياسات إقليمية تعاونية**

بالنظر لعدم استعداد الدول المغاربية للتجمع في هيكل أمني مشترك يقلص، في نظرهم، هامش المناورة ويحد من سيادتهم، اصطدمت الدول المغاربية بنفس التهديدات ونفس التحديات الأمنية ووجدت نفسها مقحمة برضاها أو عدم رضاها في وضعيات أمنية وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية (الحرب الدولية على الإرهاب)، والإتحاد الأوروبي (محاربة الهجرة السرية).

وعلى الرغم من المساعدات المقدمة بقي التعاون ضد الإرهاب بين الدول الحدودية (الجزائر، المغرب، مالي، النيجر، ليبيا، وموريتانيا) إلى غاية اليوم مشتتا ويطبعه اللاتوافق، فالجزائر التي تقوم بدور الوسيط بين باماكو والثوار الطوارق، تأخذ الجزائر على السلكات المالية تسامحها مع تنظيم القاعدى في بلاد المغرب

الاسلامي الذي قدم دعما ماليا هاما لتسليح المقاومين السلفيين في الجزائر، يضاف إلى ذلك نزاع الزعامة بين الجزائر وليبيا حول المنطقة الاستراتيجية كيدال في شمال مالي أين تتواجد حقول البترول واليورانيوم.

من جهة أخرى أدى غياب الإجماع حول طبيعة التهديد، وكذلك حول تعريف العدو إلى ظرفية الوسائل المستخدمة، فكل الدول المعنية بمكافحة الإرهاب تحاول استعمال سيطرتها المكثفة، هشاشة الحدود، ونقص التقاطعات التقليدية بين المهربين، التجار، وحديثا السلفيين، من أجل إزاحة خصومها الذين تحددهم حسب معاييرها الخاصة، وهو ما يخلق حالة عداء دائم لايخدم مساعي بناء السلام الذي يتطلب حالة ثابتة من الإستقرار.

ينم الصعود القوي للمغرب تجاه الدول الساحلية عن إرادتها في التموقع كمخاطب مركزي، خاصة في مجال الإستعلامات، وتبحث عن بناء علاقات ثقة تمكنها من التدخل في الملف الأمني لتمرير أجندتها حول الصحراء الغربية، حيث تعمل على تطوير حجج للتدليل على أن البوليزاريو تمثل خطرا على الأمن في المنطقة. لكن وبالنظر إلى إمكانياتها العسكرية المتفوقة، تتميز الجزائر بأولوية في الخبرة الأمنية، وكذلك تعتبر بديلا ممنوح الثقة لخلافة شركائها الغربيين في المنطقة، وتعتبر كذلك بمثابة الحامي لمصالحم العسكرية في الساحل، حيث التزمت الجزائر بطلب أمريكي بمهمة الحماية الجوية لشمال مالي ورخصت للطائرات الأمريكية بالتحليق فوق إقليمها من أجل القيام باستكشاف المنطقة الحدودية مع مالي وموريتانيا.

كشف أول لقاء لوزراء الخارجية للدول الساحلية الخمسة في 12 نوفمبر 2008 في باماكو عن نقص فاضح في التنسيق والتعاون العسكري، وبناء عليه التقى في أوت 2009 قادة أركان الجزائر، النيجر، مالي، وموريتاني في الناحية العسكرية السادسة بتمنراست من أجل التحضير لقمة موسعة حول الأمن والتنمية في الساحل.

بالنظر إلى بروز بعض مضاهر الإختلال على المضهر الجيوسياسي للمنطقة من خلال بروز تقارب موريتاني مغربي، وكذلك زيادة التنسيق بين مالي وموريتانيا، قامت الجزائر في سبتمبر 2010 بالدعوة لإجتماع طارئ لقادة أركان الدول الساحلية في تمنراست تمخض عنه وضع حيز التنفيذ لجنة مركزية لاستخبارات الدول الساحلية مقرها الجزائر العاصمة، وتبعته اجتماعات لوزراء الخارجية للدول المعنية من أجل تحديد سياسة أمنية مشتركة تحل محل السياسات الوطنية المتنافس.

من وجهة نظر عملياتية، يمكن تسجيل محطات متقدمات في تجسيد سياسة أمنية مشتركة تساعد على بناء السلام في المنطقة:

- سبتمبر 2010/ فككت قوات الأمن الموريتانية والمالية شبكة لتهريب المخدرات والسجائر بالقرب من الحدود الجزائرية تتشكل من إطارات عسكرية تابعة للبوليزاريو وبعض الطوارق.

- جانفي 2011/ اكتشاف مخبأ للسلاح تابع تابع لمجوعة يسيرها مغربي وتتكون منمواطنين صحراويين، كانت تهدف للقيام بهجمات في المغرب ضد مصالح وطنية وأجنبية.
- 02 فيفري 2011/ التطويق، لعدة أيام، الذي بدأ عند الحدود المالية وانتهى في نواكشوط، أحبطت من خلاله قوات الأمن الموريتانية التحضير لهجمات ضد البنايات الرسمية، وضد شخص رئيس الدولة.
- 14ماي 2011/ أوقف جنود تونسيون جزائريا وليبيا بأحزمة ناسفة في منطقة طاطاوين في تونس على بعد 130 كلممن الحدود الليبية.
- 19 ماي2011 / قتل الجيش الموريتاني عنصرين من تنظيم القاعدة في شمال شرق موريتانيا.
- 210 جوان 2011/ قادت القوات الخاصة الجزائرية المالية تمارين مشتركة في المنطقة الحدودية ما بين البلدان الثلاث (أقصى جنوب تمنراست) من أجل استباق الأخطار القادمة من ليبيا.

## خاتمة:

خلصت الدراسة إلى النتائج الأساسية التالية:

- أدت إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب من خلال تضيق الخناق على الجماعات الإرهابية في الجبال وداخل المدن إلى تأسيس ما يعرف بجبهة الصحراء، التي استفادت من هشاشة الأوضاع الأمنية في الساحل،

واستغلت نشاطات التهريب التقليدية لصالحها في شكل تحالف مصلحي عنوانه: الحماية مقابل تقديم الخدمات.

- بالنسبة للبلدان المغاربية الثلاث، نلاحظ أنها انتهجت استراتيجيات اقتصادية ذات منطلقات مختلفة، فأنتجت دبلوماسيات مختلفة وبالظرورة تنافسية، انعكست في شكل سياسات إقليمية نزاعية لاتخدم مساعي بناء السلام في الساحل باعتباره فضاء جغرافيا مفضلا لممارسة التنافس بين الدول المغاربية، ولأن هذه الإستراتيجيات تعيش على استغلال عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة، وفي الغالب تأخذ هذه الاستراتيجيات قوتها من حالة الشتات التي يشهدها الإقليم الساحلي.
- ضرورة تفعيل آليات اتحاد المغرب العربي لأنه المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق مصالح مشتركة، تؤسس لاستراتيجيات تعاونية بينية وتجاه إقليم الساحل، سواء كانت النتائج لخدمة المصالح العليا للإتحاد أو لمد جسور التعاون وخلق سياسة إقليمية تقع في خدمة الدول المغاربية والساحلية على حدسواء.

## ثالثا:

# تجربة المصالحة الوطنية والمقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي

الأستاذة. صليحة كبابي
كلية العلوم السياسية – جامعة قسنطينة 03

## مقدمة:

تُعتبر منطقة الساحل امتدادا جغرافيا لحدود الجزائر ومحورا استراتيجيالبناء سياساتها الدفاعية والأمنية نظرا لثقل انعكاساته السلبية وآثارها على الأمن القومي للجزائر في حال عدم الاستقرار والتهديد على جناحها الجنوبي. وقد أصبحت الأزمة في مالي من أهم المشاكل التي تهدد ليس فقط استقرا الجزائر ولكن استقرار الساحل الأفريقي بكامله،بعد أن تحولت المنطقة إلى مسرح لتمرير الاستراتيجيات الإرهابية وكل أنواع الأخطار والتهديدات المتجددة. الأمر الذي استدعى تدخل وتورط العديد من الدول في الأزمة وتوجهها إلى محاولة إيجاد مخرجا للمأزق الأمني الذي فتح المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية، وهي المحاولات التي حاولت بعض الفواعل من خلالها فرض نفوذها في ظل إستراتيجيات الدفاع عن المصالح الفردية والمشتركة.

سعيا منها للحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي ودرء التهديدات المترتبة عن الأحداث في شمال مالي وبخاصة بعد تدخل بعض القوى الدولية عسكريا،

وبالنظر إلى موقعها الجغرافي وانكشافها الأمني، حاولت الجزائر وتحاول التخفيف من حدة المعضلة الأمنية في المنطقة وانعكاساتها على أمنها القومي عامة واستقرار الوضع في مالي بصفة خاصة. وقد عملت الحكومة الجزائرية على تبني الحل الأنسب لاحتواء الأزمة بما يتماشى ومبادئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهي المبادئ التي مكنتها من لعب دور الوساطة بين الحكومة المركزية في مالي والمتمردين في الشمال. كما أنها نفس المبادئ التي توجه جهودها الرامية لمساعدة مالي على تجاوز مشاكلها الداخلية وإعادة بناء دولة شرعية متوازنة بين الشمال والجنوب من جانب، ومواجهة التحديات التي أفرزتها عمليات التدخل العسكري وزادت من حدة التهديدات الأمنية على الجزائر من جانب آخر.

وباعتبار دور الجزائر المحوري في منطقة الساحل وضرورة تعاملها مع الوضع بما يخدم مصالحها الأمنية فلقد رأت في تجربة المصالحة الحارب الحل الأمثل لأسباب الصراع ومكوناته. وأنه رغم حجم المشاكل الأمنية في الدولة إلا أن الجلوس إلى طاولة الحوار وإحداث التقارب الذهني بين مختلف فواعل المجتمع ووحداته، مع تقديم التنازلات من شأنه وقف النزاع.

**فما مدى إمكانية نجاح تجربة المصالحة في استرجاع الأمن والاستقرار في مالي، وهل يمكن عمليا تحقيق التقارب بين الفرقاء في دولة تكررت فيها الأزمات وطغى فيها عامل الصراع والعنف على المصالح العقلانية؟**

الإجابة على الإشكالية المطروحة تتطلب تناول وتحليل:

**أولا: جهود الجزائر والوساطة في الحد من النزاع.**

**ثانيا: إشكالية تطبيق تجربة المصالحة الوطنية في مالي.**

قبل التطرق إلى جهود الجزائر ومشاريعها المقترحة لحل الازمة في مالي لا بد من التذكير انه لا طالما اعتبر المراقبون والباحثون أن مالي هو الحلقة الأضعف في منطقة الساحل، والأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار وذلك لعدة أسباب.

لعل أهمها هو غياب وعلى حد تعبير الأستاذ "فرانسيس ستيوارت" التوازن الأفقي "والذي نشا نتيجة وضع متميز لمجموعة معينة من الناحية الاقتصادية على حساب مجموعة أخرى. بالإضافة إلى التقسيم الناتج عن الاختلاف العرقي المتأصل في المجتمعات الأفريقية، فيدفع ذلك الخلل في التوازن الاقتصادي بين المجموعات الأطراف غير المستفيدة إلى اللجوء إلى طرق أخرى للتعبير عن التهميش ورفضها له(1). وفي حالة الدول الافريقية فان الطريق الأوحد للمطالبة بالحق هو العنف وممارسته كشكل من أشكال رفض النظام ومؤسساته.

---

(1)Rice (Susan E), Graff (Corinne), Lewis (Janet)," Poverty and Civil War:What Policymakers Need to Know", Washington, DC, The Brookings Institution, December2006, p6,
(in http://www.brookings.edu/research/papers/2006/12/19globaleconomics-rice. )

وهو الامر الذي تؤكده مقاربة الاحتياجات الاساسية Needs Basic) (Human والتي تقوم على إفتراض أن لكل البشر احتياجات أساسية يسعون لإشباعها (أكل وشرب وتعليم وصحة وأمن...)[1]، وهو ما لم تحققه سلطات باماكو لأقلية التوارق في الشمال عكس ما كانت توفره لبقية أطياف الدولة في الجنوب فزادت حدة النزاع وتحول المطالبين بالحقوق إلى متمردين وارهابيين.

كما يثار في نفس السياق تصور الحرمان النسبي الذي استعمله"تيد غور"واعتبر من خلاله أن نسبة النزاع تكون كبيرة حين تكون هناك مجموعة اثنيه معينة تعاني الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما يسبب الكثير من النزاعات الداخلية. فالتفاوت المطبق عبر خطوط التجمعات الاثنية والتقسيم الاجتماعي والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة سيؤدي إلى انفجار الوضع لا محالة. خاصة عند إخفاق الدولة في احتواء الهويات المختلفة والتأطير لشخصيات مواطنيها، فتتسع الهوة بين المجتمع ويلجا الفرد إلى البحث عن إطار بديل للهويات الضيقة التي تكون فيها صلات القرابة والانتماء اقل تكلفة وأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي. مما يزيد من حدة المأزق الأمني المجتمعي على أساس أن نمط العلاقات البينية يقوم على لعبة صفرية.[2]

---

[1] زياد الصامدي، **حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني**، الأردن، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010، ص15.

[2] عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي"، (في HTTP://POLITICS-AR.COM/AR2/?P=3064 ، تاريخ دخول الموقع 2014/10/22، سا5:01).

هذه الوضعيات المتازمة وغيرها في شمال مالي ادت إلى تكرر اندلاع الاعمال المسلحة وتمرد الاقليات المضطهدة للمطالبة بالانفصال والدفاع عن مصالحهم خاصة مع استفحال الفقر والجفاف والبطالة. وكانت النتيجة دخول البلد في دوامة من العنف واللاّ استقرار، انتهت بانفجار الوضع في 2012. وهي الازمة التي اختلفت عن سابقتها من حيث الفواعل والتداعيات على الوضع الأمني في منطقة الساحل.

- **من حيث الفواعل:** الأزمة هي محصّلة تمرّد تحالف بين حركات طوارقية وطنية، ومجموعات إسلاميّة متطرّفة منجنسيات مختلفة (ماليّة، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه. ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرّد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الإسلاميّة المسلّحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادل اقتصادية وأمنيّة ومنفعيّة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ساهم تحوّل طرأ على بعض قيادات التمرّد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية السلفيّة الجهاديّة إحدى أبرز الحركات المؤثّرة في مناطق الطوارق.

فتحت الأزمة كذلك المجال لتدخل أطراف عدة في النزاع، فبالإضافة إلى الفواعل الداخلية المباشرة (الجماعات المسلحة والحكومة المالية) هناك القوى الإقليمية والدولية والتي أصبحت تشكل جزءا من عملية إدارة الأزمة وتوجيهها.

- **من حيث نتائجها:** أنّ كل اتفاقات السلام التي عُقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرّد، وكانت برعاية دولٍ مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنّها لم تكن ضمن إطار عملية سياسيّة كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيًّا على سكّان الشمال. وخلال السنوات الأربع الماضية لم تُطرح أيّ مبادرات لاتّفاقات بين طرفَي الأزمة، بل لم يكن هناك أي اهتمام من وسطاء اتفاقية السلام لسنة 2009 لمتابعة تطبيقها. ولذا فإنّ محاولات الوساطة السلمية التي تجدّدت خلال عام 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) كانت متأخّرة. لأنّ الوضع على الأرض قد تغيّر لفائدة حركة التمرّد. إضافةً إلى أنّ العناصر الفاعلة في حركة التمرّد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرّد السابقة. فالحركات الإسلاميّة المتطرّفة وكذلك الجناح السلفي للمتمرّدين الطوارق (جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد) أصبحت أطرافًا فاعلة في التمرّد، وقيادة هذا التمرد غير معنيّة أو مهتمّة بما يمكن أن تقدّمه هذه التسوية لها أو لسكّان شمال مالي. كما أنّ جهد دول الجوار للوصول إلى اتّفاق تسوية لم يكن مجديًا على الإطلاق، إذ كان

المستهدفون منها والمدعوّون للحوار هم الحركات الوطنية الطوارقية التي لا تملك أن تغيّر شيئًا على أرض الواقع بعد أن طُردت من الشمال بعد أن أصبح الإقليم تحت سيطرة الحركات الإسلاميّة المتطرّفة.

كما فتح التدخل العسكرى فى شمال مالى والدخول فى مواجهات مع الجماعات المتطرفة التى تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية المجال امام تزايد المتعاطفين مع هذه الجماعات. مما ادى لتصاعد عنف هذه الجماعات وتزايد أعداد المنضمين إليها بعد مشاهد القتل الجماعي دون محاكمة والذى نفذته الأجهزة الأمنية ضد كل من تراه يرتبط بهذه الجماعة.

نتائج الازمة وتداعياتها على الامن في منطقة الساحل ألزمت الحكومة الجزائرية باللجوء إلى بحث سبل تسوية الخلافات بين الماليين وايجاد ارضية صلبة لاعادة الاستقرار للمنطقة. وقد تباينت جهود السلطات الجزائرية خلال مختلف مراحل النزاع في مالي، وكانت في كل مرة تقدم البدائل الأفضل للقضاء على اسباب الصراع. خاصة وانها الأكثر عرضة لتصدير اللاّ أمن لأراضيها مع تزايد ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة وانتشار قطع السلاح الخفيف والثقيل من ليبيا والتدفقات المتسارعة للاجئين والهجرة غير الشرعية، وكذا التدخل الأجنبي الذي ساعد على هروب الارهابيين إلى الدول المجاورة لمالي والتوغل في الصحراء الجزائرية، مما قد يعرض الجزائر إلى مأزق أمني آخر.

**أولا: الجهود الجزائرية للقضاء على النزاع**

كان انهيار النظام في مالي أسرع من كل التوقعات، فبعد أقل من ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة في جانفي 2012 هُزِم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع عندما حاول قمع التمرد في الشمال وواجهته الجماعات المسلحة. وبعد الانقلاب الذي اطاح بالرئيس المالي "أمادو تومازي توري" حاولت الجزائر التحرك دبلوماسيا وعسكريا وفق مبادءها العامة والموجهة لسياستها الخارجية.

عملت الجزائر ومن خلال منطق الاستباق على لعب الدور المحوري في تسوية النزاع المالي، وذلك عبر الدبلوماسية النزيهة والنشطة والتي تمثلت في سلسلة اللقاءات والمفاوضات والتقريب بين وجهات نظر اطراف النزاع للوصول إلى حلول تلتقي فيها مصالح المتنازعين. وقد ظلت الحكومة الجزائرية وبعد انفجار الازمة من جديد في جانفي 2012 حريصة وبشكل حصري على تنفيذ كل اتفاقيات السلام الموقعة سابقا بين الطرفين، كما حاولت ربط اتصالات مباشرة ومتكررة مع الجانبين لوقف اطلاق النار والجلوس إلى طاولة التفاوض مرة أخرى. وهذا ما استجابت له باماكو بارسالها وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي"سومايلو بوباي مايغا" إلى الجزائر العاصمة في فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الازوادية[1].

---

(1) الحـــاج ولـــد بـــراهيم، "أزمـــة شـــمال مـــالي..انفجـــار الـــداخل وتـــداعيات الاقلـــيم"، (http://studies/aljazeera.net تاريخ دخوا الموقع 2012/02/19)

كما لم تتوقف جهود الجزائر لإعادة الاستقرار للمنطقة وذهبتللعمل على عدة جبهات ومع مختلف الفواعل الداخلية والاقليمية والدولية، كالتنسيق في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والمخذرات وغيرها مع دولة مالي والفواعل الاقليمية الأخرى، وذلك من خلال سعي وزارة الدفاع الجزائرية لأخذ المزيد من الترتيبات لتأمين الحدود البرية مع دول الساحل للحد من تهديد الجماعات الارهابية وتدخل القوات الأجنبية. والتمسك بالأهداف التنسيقية بين حكومة باماكو والجزائر لدعم مسار السلام وانشاء وحدات خاصة للأمن في شمال مالي مهمتها مراقبة الوضع(1).

ويشكل محور محاربة التنمية المستدامة اطارا آخرا للتعاون الجواري بين باماكو والجزائر في مجال الأمن الاستراتيجي الجماعي، انطلاقا من أن تكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان وإزدهار المناطق الحدودية ومنها شمال مالي هو السبيل الأمثل للقضاء على اسباب الجريمة المنظمة وأوكارها والتخلص من أسباب العنف وممارسيه.

وبالرغم من التوافق المالي- الجزائري إلا أن العجز عن التنسيق الاستخباراتي واللوجستي وعدم توفر القوات والبنى الأساسية اللازمة للاتصالات(2)

---

(1) AIT HAMADOUCHE(Louisa), «Touareg du Mali : du conflit local à l'enjeu transnational », Publié dans La Tribune le 19 – 01 – 2010, (in http://www.djazairess.com/fr/latribune/28473)

(2)OUAZANI Cherif, ( PERDRIX Philippe), «crise malienne: Alger se fait attendre », Jeune Afrique, 21Juin2012, p26.

صعبت من دور الجزائر في تحقيق مشاريعها التنموية ودفع بها إلى غلق حدودها الممتدة مع مالي في الرابع عشر من جانفي 2013.

غير أن غلق الحدود لا يعني تراجع الجزائر عن مواقفها الداعمة لحكومة مالي ودعمها لسكان الشمال. وهو ما تجسد عبر استجابتها لنداء التوارق من خلال تقديم المساعدة لهم وتوفير الشروط الضرورية لتمكينهم من استعادة الكرامة وتوفير عناصر الأمن الإنساني والحق في العيش بكرامة، حيث وضعت الجزائر مبلغا قدر ب2 مليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية لاستخدامه في تطبيق الاتفاق الوطني وشراء أجهزة وتوفير خدمات تساعد فيها شركات جزائرية مستعدة لدراسة كل الامكانيات والتعاون وذلك بالتعاون المتبادل وتكرار اللقاءات الدورية بين المواطنين في أقصى ولايات الجنوب الجزائري ومواطنين من مناطق الشمال المالي.

**ثانيا: إشكالية تطبيق أنموذج المصالحة الوطنية في مالي**

فشل سياسة التوازن الهش في شمال مالي وتعرض النفوذ الجزائري في مالي لضربات متتالية من حركتي التوحيد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة (اقتحام القنصلية الجزائرية في مدينة غاو في شمال مالي في افريل 2012، وإعدام الدبلوماسي الطاهر تواتي على يد حركة التوحيد في سبتمبر من نفس السنة). وخشية الحكومة الجزائرية من انعكاسات التدخل الفرنسي على أمنها واستقرار الساحل، فتح المجال لبحث إمكانية تطبيق نموذج المصالحة بين الشمال والجنوب

في مالي والقضاء على الخلافات بإيجاد نقاط للالتقاء ضمن استمرارية وانسجام وشمولية لائحة مجلس الأمن 2085 والتكفل بالابعاد السياسية والانسانية والأمنية للأزمة في شمال مالي.

فالحل بالنسبة للجزائر كان دائما الحوار كأساس لعملية تفاعل حقيقي يُنصت من خلالها الأطراف إلى بعضهم البعض بعمق ليتغيروا ويتعايشوا، شريطة أن لا يكون هناك أي شكل من أشكال الارهاق للحوار، وفتح المجال أما مصالحة الفرقاء في البلد الواحد.

وتعد المصالحة الوطنية نتيجة حتمية تتبناها عادة الدول التي تعاني من خلافات جذرية أو صراعات داخلية وهي تعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية تنشأ علي أساسها علاقة قائمة علي التسامح والعدل بين الأطراف السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة[1].

ويتطلب الحديث عن المصالحة الوطنية الانطلاق من مفهومها العام والذي يعني البحث عن الحقيقة التي يريدها الأطراف، والاتفاق على تطبيق العدالة والقضايا التي يتم الصفح فيها والتنازل. وضمن كل هذا ايجاد أساليب وطرق لاستقطاب المشمولين بالصفح أو المصالحة. مع التأكيد على ضرورة التخلي عن

---

[1] المستشار عادل ماجد، "أصول المصالحة الوطنية"، في جريدة الأهرام اليومي، السنة 137، العدد: 46258، 31 يوليو 2013.

فكرة الانتقام وضمر الأحقاد وقبول العيش بشكل مشترك يساهم فيه الجميع في إعادة البناء دون شروخ طائفية أو قومية أو سياسية أو دينية أو منطقية[1].

وقد أثبتت التجارب في كثير من الدول ان المصالحة هي أحسن آلية لتحقيق السلم الاجتماعي في المراحل الانتقالية في الدولة التي تعاني العنف، وأن لا بلوغها هو شكل من أشكال إقرار العدالة، فلا سلم دون عدالة ولا عدالة إلا بقبول الآخر ومشاركته نفس الأهداف والمصالح. ولعل احسن تجربة هي التجربة الجزائرية وكذلك تجربة جنوب افريقيا وسيراليون وغيرهم من الدول التي تخطت حجم أزماتها بالمصالحة.

كما اوضحت التجارب الدولية أن العفو عن الجرائم ذات الطابع السياسي قد يكون خيارا متاحا أو حافزا للتخلي عن العنف وضمان استحضار الفرقاء إلي مائدة الحوار[2].

وتشترط المصالحة بداية الكشف عن حقيقة الوقائع والأحداث التي أدت إلى انفجار الأزمة وتقصي جذور العنف وأسباب الفرقة والانقسام بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بمعالجتها واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب عليها، واستئصال جذورها بصورة تسهم في الانتقال المتدرج بالمجتمع إلى

---

(1) زهير كاظم عبود، الكتاب الشهري 2: المصالحة والتعايش في مجتمعات الصـراع العـراق نموذجا،**الحوار المتمدن**-العدد: 1672 – 2006/09/13.

(في http:// www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-92237)

(2) نفس المرجع.

الاستقرار والسلم الاجتماعي وتحقيق العدالة الانتقالية وذلك بالرجوع إلى مقدمات أساسية تتمثل في:[1]

1. **تحديد أطراف المصالحة:** وهنا يتوجب على الحكومة المالية الاقتراب من كل حركات التمرد ومعرفة هوياتها للقدرة على التعامل مع خصوصية كا مجموعة والتعرف على مطالبها وحاجاتها وابداء النية في مناقشتها.
2. **محاولة استشراف مدي استعداد وقابلية كل الاطراف** للوقف الفوري لأعمال العنف والانخراط في عملية المصالحة، وهو أمر يسهل تطبيقه بالنظر إلى دور الجزائر الوسيط والمتكرر لإدارة الأزمة، وتقديم الخيارات للدخول في حوار جدي بين المتمردين والحكومة في مالي.
3. **القدرة على اختيار الوقت المناسبللبدء في محادثات عملية المصالحة:** وقد يكون الوضع اليوم أكثر ملائمة لتهيئة الماليين لمراجعة حجم وتكلفة الأزمة وتبني الخيارات الأفضل بالنسبة لهم. خاصة مع تازم الوضع والتدخل الفرنسي الذي فتح المجال للعديد من الخروقات والانتهاكات باسم حقوق الانسان من ناحية، واستغلال بعض الحركات الارهابية للوضع لتحقيق أغراضها دون مراعاة لمصالح السكان الأصليين في الشمال. وقد يؤدي التأخير في الحوار إلى تعطيل كل المشاريع والحلول والقضاء عليها.

---

[1] المستشار عادل ماجد، مرجع سابق.

4. **تهيئة الرأي العام والعمل عل الحصول على رضي كل الشعب لإنجاح ومساندة عملية المصالحة:** وقد يكون التواصل مع زعماء القبائل المتمردة وشيوخهم افضل سبيل لإقناع المتمردين بأهمية المصالحة لأن طبيعة النظام القبيلي في مالي تقضي بالتعامل مع رؤساء القبائل على أساس أنه صاحب القرار وممثل كل أفراد القبيلة ومصالحهم.
5. **إجراء تقييم شامل لأسباب الصراع وخلفياته، مع وضع تصور واضح للقضايا محل الخلاف:** وذلك من خلال عمل حكومة باماكو على اكتساب شرعية نظامها بتلبية مطالب سكان الشمال والتوزيع العادل للسلطة بين كل الفصائل بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والدينية.
6. **وضع إستراتيجية وطنية محددة واتخاذ سياسات شاملة لمعالجة القضايا محل الخلاف**، والتركيز على الأهداف الرئيسة واللازم تحقيقها لبلوغ المصالحة، وتقديم المبادرات والبرامج اللازمة لتكريس ثقافة الحوار وتحقيق الوئام والوفاق بين أطياف الشعب المختلفة.
7. وضع خطة زمنية لمراحل وإجراءات المصالحة ومراجعة كل التفضيلات بالعودة الى الدستور المالي ومبادئ حقوق الانسان.
8. **البناء علي الجهود والمبادرات السابقة** مثل اللقاءات والوساطة الجزائرية التي أسهمت في حل النزاع في مختلف مراحله في مالي.

هذه أهم المقدمات التي قد تُؤسس لعملية مصالحة حقيقية في مالي، لكنها لن تكون بالعملية السهلة والبسيطة وسيتطلب تحقيقها فترة زمنية طويلة. وذلك بالنظر إلى طبيعة النزاع وتشابك عناصره، وكذا تعدد القضايا التي يجب معالجتها بشكل عام وعلى كل المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعقائدية الطائفية خاصة. فالمشكل في مالي هو في حالة الاحتقان الاثني والانقسام المجتمعي الحاد. والذي يقتضي توفر عنصر العقلانية والحياد في التعامل مع حجم المشكلات من جانب، وبما تقتضيه متطلبات العدالة الانتقالية في حماية المجتمع من الانفلات الامني والرغبة في ابقاء الوضع غير المستقر[1] من جانب آخر.

فعلى الماليين التركيز على الثوابت الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابية، وتطبيق مبدأ التضمينية بالعمل علي تمثيل مصالح كافة أطياف المجتمع وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب، واتباع إطار مؤسسي شامل للمصالحة تتولاه جهة محايدة ومستقلة تعني بتقييم نتائج المصالحة في مراحلها المختلفة وبشتى الوسائل الضرورية لذلك.لأن المعضلة الحقيقة التي تكمن في المشهد المالي هي تعدد الفواعل التي ارتبطت بالازمة وأقصت أطرافها الفعلية والمعنية بالنزاع مما زاد من الهوة بين الحكومة والمتمردين وقد تتعطل كل مشاريع المصالحة وتؤجل، خاصة مع غياب مناخ الشفافية وسيادة القانون، وضعف الأداء السياسي وتغييب كامل لدور المجتمع المدني في مالي.

---

[1] زهير كاظم عبود، مرجع سابق.

ما يمكن قوله في الأخير انه ورغم تعقد المشكل الأمني في مالي، ومع نقص فعالية الوسائل والإمكانات وهشاشة الدولة وضعف مؤسساتها، إلا أن وجود رغبة فعلية من قبل أطراف النزاع في حل الأزمة سيسهل عملية المصالحة. كما أن لجوء باماكو إلى تجسيد اتفاقيات السلام بينها وبين المتمردين تجسيدا فعليا سيقضي عل بعض أسباب الخلاف وسيزيد من عامل الثقة في خلق أرضية للحوار والتصالح.

فالازمة هي مشكلة بناء الثقة التي تقوم عليها علاقة الشمال بالجنوب، والتزام الجنوب بتحمل مسؤولياته في تحقيق الامن الانساني بمركبيه: الكرامة والتحرر من الخوف من جهة. وإعادة وضع صيغة جديدة لشكل العقد الاجتماعي الذي يجمع الحكومة المركزية بأطرافها ويكون مُؤسس على التزام طرف وحقوق طرف آخر، وعلى طرفي العقد الالتزام بشروطه والتقيد بها.

# قائمة المراجع

**باللغة العربية:**


- زياد الصامدي، حل النزاعات:نسخة منقحة للمنظور الأردني، الأردن، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010، ص15.
- المستشار عادل ماجد، "أصول المصالحة الوطنية"، في جريدة الأهرام اليومي، السنة 137، العدد: 46258، 31 يوليو2013-
- الحاج ولد براهيم، "أزمة شمال مالي..انفجار الداخل وتداعيات الاقليم"، في (http://studies/aljazeera.net تاريخ دخول الموقع 2012/02/19)
- عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي"، (في http://politics-ar.com/ar2/?p-3064 ، تاريخ دخول الموقع 2014/10/22، سا5:01).
- زهير كاظم عبود، الكتاب الشهري 2 : المصالحة والتعايش في مجتمعات الصراع العراق نموذجا،الحوار المتمدن-العدد: 1672 - 2006/09/13.(في www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=92237)

**باللغة الاجنبية:**


- AIT HAMADOUCHE(Louisa), «Touareg du Mali : du conflit local à l'enjeu transnational », Publié dans La Tribune le 19 - 01 – 2010, (in http://www.djazairess.com/fr/latribune/28473)
- OUAZANI (Cherif), ( PERDRIX Philippe), «crise malienne: Alger se fait attendre », Jeune Afrique, 21Juin2012 .
- Rice (Susan E),. Graff (Corinne), Lewis (Janet)," Poverty and Civil War:What Policymakers Need to Know", Washington, DC,The Brookings Institution,
- December2006,p6,(in http://www.brookings.edu/research/papers/2006/12/19globaleconomics-rice. )

رابعا:

# الأبعاد الإستراتيجية للجزائر

# تجاه منطقة الساحل الإفريقي

الأستاذ. عبد الحق بورحلي

جامعة الحسن الثاني - المملكة المغربية

**مقدمة:**

يعتبر إقليم الساحل بخصوصياته وتناقضاته وصراعاته من الناحية الجيوإستراتيجية خط واصل بين البحر الابيض المتوسط وإفريقيا، وهذا ما جعله يواجه تحديات تتجاوز في خطورتها حدود الدول فالتحولات الدراماتيكية التي تعيشها منطقة الساحل من تناحر على السلطة، (أزمة مالي وفراغ الأمني في ليبيا) أي اضطرابات أمنية متعددة الأطراف، كل هذه العوامل مجتمعة زادت من التخوف عند صانع السياسة الخارجية الجزائرية وإلى صياغة إستراتيجية محكمة وفي عدة مجالات (أمنية، اقتصادية، سياسية وثقافية).

وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، خصوصا في السودان والتشاد كونهمايتمتعان باحتياطي نفطي هائل،كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لا سيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذ المنطقة صحراوية.

ومن خلال ماسبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خفية، مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا المشاريع الامريكية في المنطقة والتدخل الفرنسي عسكريا وتواجده ثقافياً (الحزام الفرانكفوني)، والصين إقتصادياً وبروز الجماعات المسلحة بقوة.

تعاني دول الساحلمن مشاكل متعددة مثل: التعدد والتنوع على أسس: إثنية، طائفية دينية، لغوية،قبلية كل هذه العوامل أورثت نوعا من الجهوية والتشدد المجتمعي الضيق والذي قد يؤدي إلى تصاعد الطابع العنفواني لهذه الجماعات المسلحة على حساب الحوار في ظل انتشار سياسات التهميش والفقر والأوبئة والمجاعات ونقص التغذية والتعليم وغياب التنمية التي تتماشى مع الزيادة الديمغرافية.

لكن منطقة الساحل والصحراءذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا.

وأمام تطور الأوضاع في منطقة الساحل وتسارع وتيرة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الداخلية وكذا الخارجية، والتركيز على المنطقة لما تشكله من أهمية بالنسبة لمختلف الفواعل، وما تحتويه من عوامل جذب لكل فاعل، في ظل المواقف المتخذة من طرف النظام الجزائر سعينا إلى محورة مداخلتنا حول الإشكالية التالية:

ما هي الأبعاد الإستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل والصحراء؟

الإجابة ستكون من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو البعد الاستراتيجي الأمني تجاه منطقة الساحل والصحراء؟
- ✓ ما هو البعد الاستراتيجي الاقتصادي تجاه منطقة الساحل والصحراء؟
- ✓ ماهي استراتيجية الجزائر الثقافية والسياسية في المنطقة؟

سنعتمد على ثلاث مقاربات رئيسة:

المقاربة التاريخية للمنطقة أي تسليط الضوء على منطقة معينة من قارة الإفريقية ونعني بها منطقة الساحل والصحراء[1] باعتبارها كأحد الجيهات الأساسية المؤثرة في صناعة الأبعاد الاستراتيجية الدولة الجزائرية. كذلك مقاربة أمنية ومقاربة الجيوإقتصادية.

ستنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

**أولا: البعد الاستراتيجي الأمني**

أخطر ما فرزته الأوضاع في مالي هو إنسداد كل سبل الحوار والتفاوض وفتح مجال المواجهة المسلحة والتدخل الفرنسي في المنطقة. وبارونات الجريمة

---

(1) دول الساحل" تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا، على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة تناهز 3 ملايين كلم2، ويلامس هذا الخط الدول التالية: السنغال، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، واريتريا، لكن هذه المنطقة أخذت معنى جيوسياسيا جديدا يأخذ بالاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى، بالإضافة إلى دول المغرب العربي.

المنظمة (مهربي المخدرات، إنتشار السلاح، الهجرة الغير شرعية والبضاعة) حولوا منطقة الساحل إلى محررة من لتجارة وتبادل الممنوعات بعدما وجدوا في الجماعات الإرهابية، الوسيلة الأمثل لتأمين الممرات من أفريقيا باتجاه أوروبا مرورا بالمغرب العربي أو العكس. كل هذا المعضلات يحتم على الجزئر إيجاد استراتيجية للتعامل مع التهديدات ليس للجزائر وفقط بل للمنطقة ككل(1).

إن التدخل العسكري ضد متمردي الطوارق والجماعات المسلحة في شمال مالي، وإن كان قد نجح في إلحاق الهزيمة العسكرية بخصومها، فإنه أسهم في إيجاد نوع من التضامن بين العديد من الحركات الجهادية من دول الساحل والصحراء الافريقية مع نظيراتها في شمال مالي، ومن ذلك احتجاز المئات من الرهائن في منطقة عين أميناس في الجزائر، وهجمات بوكو حرام، وأنصار المسلمين في بلاد السودان ضد القوات النيجيرية، وضد الرعايا الغربيين، خاصة الفرنسيين، بسبب مشاركتهما في الحرب ذد الجهاديين في مالي(2).

كما أن الاقتراب الأمني لا يكفي وحده لتحقيق الاستقرار في مالي، وإنما يتطلب الأمر الاستمرار في تقديم الدعم للحكومة الانتقالية، والنخبة السياسية في مالي، لإدخال إصلاحات سياسية واسعة النطاق، من شأنها التأسيس لحكم ديمقراطي

---

(1) حسام حمزة، " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2011 ص(73-75).

(2) *Alain rey, «Définition de Doctrine», le grand Robert de la langue Française* النسخة الالكترونية *2010*

حقيقي في البلاد، وانتهاج استراتيجية شاملة للإصلاح، وإعادة بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى[1].

وعلى ضوء ذلك، تبدو أهمية اتباع اقتراب تكاملي في مواجهة تلك الجماعات، لايقتصر على المواجهة الأمنية فحسب، وإنما يركز بالأحرى على استئصال العوامل الداعمة لظهور تلك الجماعات، عبر اتباع حكومات دول الساحل الافريقي سياسات تؤكد سيادة القانون، احترام حقوق الانسان، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، الشفافية، تنويع الشركاء الدوليين، وعدم التبعية للقوى الغربية، ومع تجديد الخطاب الديني لاحتواء الشباب المسلم، والحيلولة دون تجنيده في إطار تلك الجماعات.

**ثانيا: التنافس الاقتصادي للقوى الدولية الكبرى على منطقة الساحل الافريقي وفرصة الجزائر في الاستفادة منه**

ظلت القارة الافريقية ولاسيما منطقة الساحل والصحراء طيلة فترة الحرب الباردة تحتل مراتب متدنية في أجندة واهتمامات القوى الاقتصادية العظمى، كما ظلت إحدى ساحات تصريف تناقضات الإيديولوجية وخلافاتها السياسية، وشكلت الحروب بالوكالة أو بالنيابة لأحد أبرز مظاهرها وذلك خدمة لمصالح هذه القوى الاستراتيجية وعلى حساب دول القارة وشعوبها التي دفعت ثمنها غاليا سواء على مستوى أمنها واستقرارها أو على مستوى نموها ونهضتها، فحسب تقارير العديد

[1] أيمن شبانة، الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية، السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، ص112 وما يليها.

من المنظمات الدولية حول التنمية البشرية ظلت هذه القارة تحتل المراتب المتأخرة، حيث تدنت معدلات النمو في دولها، وارتفعت ديونها الخارجية[1]، وتدهورت الاوضاع المعيشية لمجتمعاتها إلى درجة غير مسبوقة، وجاءت ظاهرة العولمة لتزيد من تعميق هذه الأوضاع، حتى كادت أتن تتحول إلى أحد ثوابت البيئة الاقتصادية العالمية، وتحول معها القارة إلى عنوان للأزمة والفشل في كافة نواحي الحياة[2].

ولقد كان ينبغي انتظار نهاية الحرب الباردة حتى تبدأ هذا المشهد في التغير، حيث بدأ الإدراك الغربي بأهمية القارة الافريقية في التطور، وذلك بسبب الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها كالنفط والغاز وغيرها من الموارد الاولية الحيوية فضلا عن فرص الاستثمار الواعدة التي توفرها لاسيما في مجال البنية التحتية وكذا أسواقها الكبيرة الضرورية لتصريف المنتجات العالمية، وهو ما فرض على الدول الكبرى إعادة توجيه سياساتها الخارجية في اتجاه تعميق وتشبيك علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة ومنها دول الجوار الجزائري، كخيار إستراتيجي في تفاعلاتها الدولية، وذلك بهدف النهوض بأوضاعها المتردية التي زاد من تعميقها الأزمة الإقتصادية العالمية التي يصنفها الخبراء الاقتصاديون بأنها الأخطر منذ

---

(1) الأزمة المالية العالمية، مجموعة من الباحثين، في بحوث اقتصادية غربية، العـددان 55و56، صيف خريف 2011، ص8 وما يليها.

(2) Francis, sempa. « US National security doctrines Historically reiewed», American Diplomacy,2003 www.americandiplomacy.org

أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي،[1] وهو المسعى الذي أدركت القوى بأنه لن يتحقق إلا بتوفير بيئة آمنة ومستقرة في هذه المنطقة والقارة ككل.

وبالفعل بدأت الولايات المتحدة من خلال المتغيرات الدولية الجديدة المشار إليها بإعادة رسم خطوط تفاعلاتها الخارجية مع دول القارة،[2] وذلك بهدف تحقيق مجموعة من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، وهو الهدف الذي رصدت الولايات المتحدة لبلوغه مجموعة من الآليات والإجراءات، وهي:[3]

1. دعم سياسة المساعدات الامريكية اتجاه المنطقة وذلك من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي فيها.
2. إقرار قانون التجارة المسمى "قانون النمو والفرص في إفريقيا" الذي يعتمد مبدأالشراكة ويهدف إلى التخفيف من الحواجز الجمركية أمام صادرات دول القارة.
3. العمل على منع وحل النزاعات في دول القارة لخلق بيئة ءمنة ومستقرة تخدم المصالح الحيوية الامريكية.
4. تعزيز علاقات التعاون الامني- العسكري مع دول المنطقة والقارة ككل سواء منه الثنائي: قواعد عسكرية أمريكية، في جيبوتي مثلا- أو المتعددة

---

(1) نفس المرجع ص12.

(2) حميد عبد الرحمن، السياسة الامريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد 144 افريل 2001، ص193 وما يليها.

(3) لحسن الحسناوي، التنافس الدولي على افريقيا الأهداف والوسائل، المجلة المغربية للعلوم السياسية، عدد 29 شتاء 2011، ص108-109.

الأطراف- قيادة الأفركوم- والتي حددت أهداف في: حماية مصادر الطاقة، مكافحة الإرهاب، حماية طرق الملاحة البحرية من عمليات القرصنة، وأخيرا احتواء المد الصيني المتصاعد في المنطقة والقارة عموما.[1]

إن الهدف من تقديم هذه المعطيات في خطورتها العامة هو إبراز حقيقة مفادها أن هناك كتغيرات جديدة على الساحة الافريقية، عنوانها الرئيسي والابرز هو اشتداد التنافس الدولي على ثروات القارة بين متنافسين كبار وأقوياء ينسجون خيوط تفاعلاتهم الدولية على أساس عامل المصلحة"ماذا تريد" وليس على أساس عامل الهوية" من أنت"[2]، كما كان عليه الأمر في فترة الحرب الباردة. وإذا كانت هذه المتغيرات الجديدة تحمل في طياتها مخاطر عديدة وتحديات كبرى، خاصة على الأطراف الأضعف والأصغر، بحيث سينجح في التعامل معها، وتستفيد منها الدول والشعوب الفاعلة، وتتحمل تبعاتها الدول الضعيفة والشعوب التابعة، إلا أنها تنطوي في المقابل على فرص واعدة وفوائد متنوعة، يمكن الاستفادة منها لتعظيم قدرات دول القارة، ومنها الجزائر. ومن ثم فإن إمكانية أن تستفيد منها الجزائر من هذه المتغيرات وتنجح في استثمارها لتدعيم مكانتها الإقليمية والقارية.

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009، ص92 ومايليها

[2] إيمان أحمد رجب، الهوية أم المصلحة ما الذي يتحكم في العلاقات الدولية الخارجية؟، ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، لعدد 186، أكتوبر 2001، ص وما يليها.

إن البحبوحة المالية التي تزخر بها الجزائر نتيجة الطفرة النفطية، والإقلاع الاقتصادي خاصة في مجال الهياكل القاعدية، فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تتمثل في تنمية الجنوب الكبير، وإمتداد خطط وبرامج التنمية إلى المناطق الحدودية بل حتى إلى المناطق الشمالية لكل من مالي والنيجر، وشرق موريتانيا، حيث يجب القيام بمشاريع استثمارية في هذه المناطق مثل تونس والمغرب، بهدف توطين التوارق وإستقرار المنطقة.

وكذلك الثروات الباطنية التي تزخر بها المنطقة من ملح، الذهب، البترول، الغاز، الفوسفات، النحاس واليورانيوم فتح باب المنافسة أمام قوى دولية (الولايات المتحدة، الصين، وفرنسا) التي أرادت لعب دور المنقض من أجل استغلال هذه الخيرات،ولكن فرنسا التي لا تريد أن تفقد نفوذها سارعت للتدخل قبل غيرها لاستنزاف هذه الخيرات وحماية مصالحها المهددة وغلق باب المنافسة وكذلك الوجود الجزائر في المنطقة المتمثل في تنقيب على البترول كل هذه المعطيات تحتم وضع استراتيجية محكمة للبقاء والحفاظ عل مصالحها في المنطقة.

**ثالثا: البعد الثقافي والديني**

إن الصراع على السلطة في مالي وليبيا مما ينتج عنه إضطربات أمنية لا تخدم مصلحة أي طرف من الأطراف كما يمكن أن تعصف بمستقبل المنطقة كلها. فالبحث مثلا عن احتواء التوارق من خلال التوارق الجزائريين وخاصة الوساطة التي قامت بها الجزائر بين الشمال المالي والسلطة الحاكمة وكذلك في النيجر.

بالإضافة إلى تكوين الإطارات الإفريقية، هي من أبرز المواقف التي اتخذتها الدولة الجزائرية، حيث: قامت الجزائر منذ الاستقلال بتكوين المئات من الاطارات الثقافية التي تتبوأ الآن مناصب عليا في بلدنها غير أن هذا التكوين توقف في منتصف الثمانينات ليعود في بداية التسعينات، وقد فقدت الجزائر جراء انقطاع اتصالات بالاطارات الإفريقية المكونة بالجزائر ورقة جد مهمة، كما أن استغلال العلاقة الموجودة بين هذه الاطارات روابط طويلة الامد، وتحقق مصالح كثيرة للجزائر بأقل التكاليف، وفي أحسن الحالات عدم خلق هذه الإطارات مشاكل للجزائر[1].

## خاتمة:

حسب المنطق الإستباقي للإستراتيجية فإن من واجب الجزائر العمل بمنطق يجمع بين الإستباقية والوقائية والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل دول المنطقة، والحروب الداخلية والإرهاب، والجريمة المنظمة، فالمنطقة مرشحة للتأزم في بحر من التناقضات الداخلية مع تزايد الحسابات الخارجية.

- نحاول في هذا المداخلة التركيز على تقديم دراسة تحليلية هادفة لتفسير وإدراك العوامل السببية التي تقف وراء المشكلة الأمنية بالدرجة الاولى في منطقة الصحراء الكبرى وآثارها الواقعة والمحتملة على الأمن القومي

---

[1] نبيل بويبة، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3 ، 2011.

الجزائري وما هي الاستراتيجية الوقائية التي يتعامل بها النظام الجزائري في المنطقة.

- المشاريع الأجنبية في منطقة الصحراء الكبرى يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة.
- استغلال وتقوية روابطها بالمنطقة والبعد الثقافي المميز للمنطقة (الدين الاسلامي، اللغة العربية، الهوية الأمازيغية، والطريقة التيجانية التي تنتشر تقريبا في كامل الصحراء الكبرى).

وفي الختام إن منطقة الساحل الافريقي تعد مسرحا لتجاذبات الدول الكبرى التي تحاول فيها كل دولة كبرى أن تسجل نقاطا وأن تثبت سلطاتها على حساب الدول الكبرى الأخرى وعكس هذا يهدد منطقة المغرب العربي بأكملها.

# قائمة المراجع

- أحمد قوراية، عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية، الجزائر، دار هومة، 2003.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط5، 1991.
- الحسان بوقنطار، السياسة العربية للملكة المغربية (مالطا، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1 ، 1997.
- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط.1، 1985.
- حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي (الجزائر، دار هومة، 2010).
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005).
- محند برقوق، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج، من

تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي- ولاية جيجل، أيام 5-6 نوفمبر 2007).

**المجلات والرسائل:**

1. حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2011 ص(73-75).
2. - Alain rey, «Définition de Doctrine», le grand Robert de la langue Française 2010.
3. أيمن شبانة، الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية، السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، ص112 ومايليها.
4. الأزمة المالية العالمية، مجموعة من الباحثين، في بحوث اقتصادية غربية، العددان 55و56، صيف خريف 2011، ص8 ومايليها.
5. - Francis, sempa. « US National security doctrines Historically reiewed», American Diplomacy,2003 www.americandiplomacy.org
6. حميد عبد الرحمن، السياسة الامريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد 144 افريل 2001، ص 193 ومايليها.
7. الحسن الحسناوي، التنافس الدولي على افريقيا الأهداف والوسائل، المجلة المغربية للعلوم السياسية، عدد 29شتاء 2011، ص108-109.

8. خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009، ص92 ومايليهَا

9. إيمان أحمد رجب، الهوية أم المصلحة ما الذي يتحكم في العلاقات الدولية الخارجية؟، ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، لعدد 186، أكتوبر 2001، ص وما يليها.

10. نبيل بويبة، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3 ، 2011.

## خامسا:

# الإعتماد الأمني المتبادل واستراتيجية بناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي

أ.أبصير أحمد طالب

جامعة عبد الحميد بن باديس / مستغانم

## مقدمة:

إن الحديث عن إفريقيا هو الحديث عن جيبوليتيك إفريقيا أو كيف هي إفريقيا؟ هذه القارة التي أضحت تشكل معضلة لمصفوفة تحقيق الأمن والتنمية معاً وحتى لا نقع في دائرة ومعضلة من يتحقق أولاً هل الأمن بدلالة التنمية أم العكس سوف نتناول في هذه الورقة المدلولين بمستوى واحد هذا من جهة ومن جهة ثانية تكمن الإجابة عن التوزيع الجغرافي لإفريقيا في خمسة أقاليم وهي:

1. Afrique du nord
2. Afrique De l oust (CEDEAO + Mauritanie)
3. Afrique Centrale (CEMAC + RDC)
4. Afrique Orientale (EAC + en partie COMESA)
5. Afrique Australe (SADC)
6. Océan Indien (COI)[i].

إن ما تشكله تلك المناطق الستة أو الخمس هي حلقة تأثر وتأثير متبادل تتحكم فيها العوامل التالية:

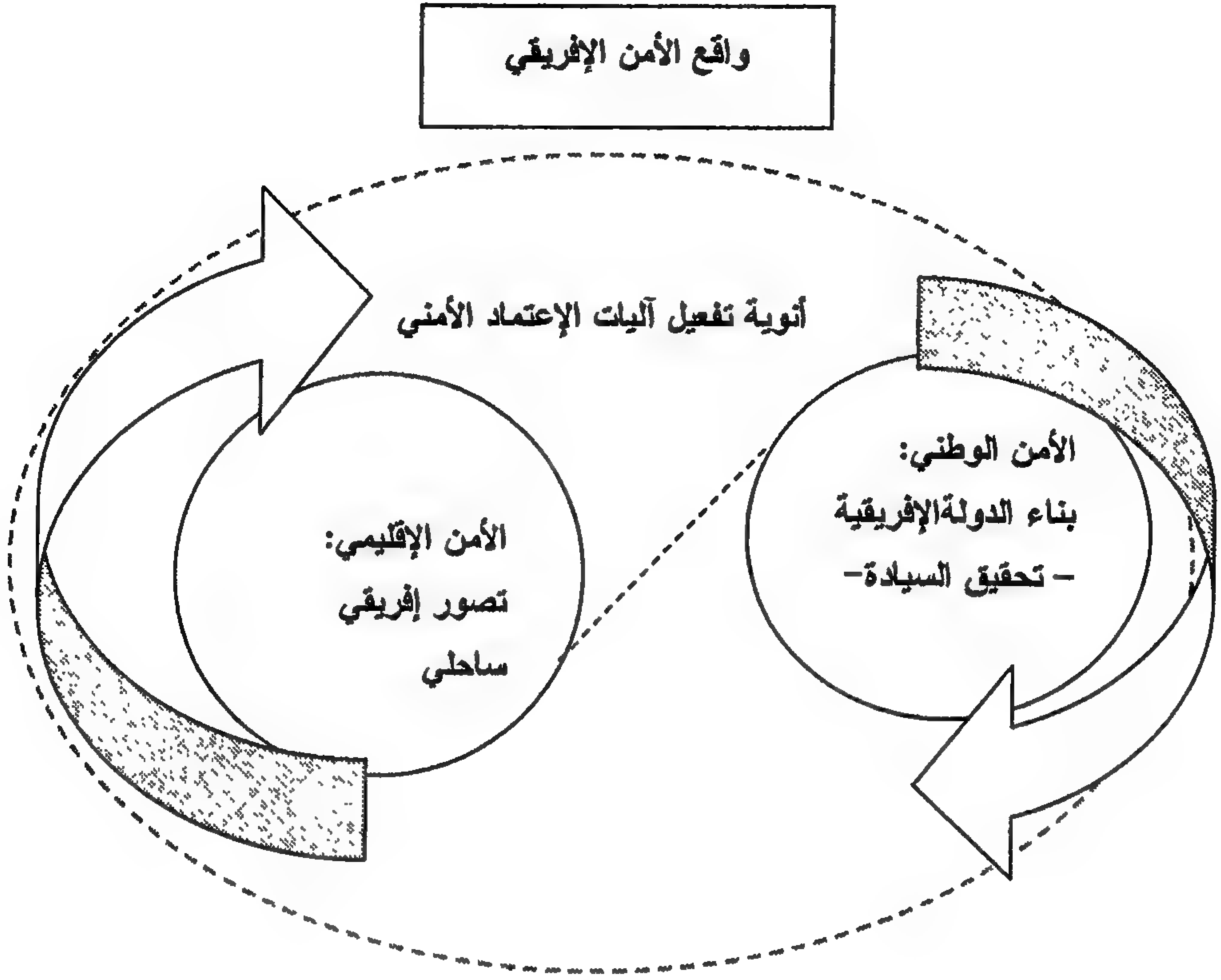
- **التجربة التاريخية**[ii]
- **حالة التنمية الاقتصادية**[iii]
- **التنمية السياسية (الضعف البنيوي و الأثر التراكمي و حدود الانقسام).**
- **حالة التماسك الاجتماعي (جدلية Elements of Ethnocentric Perception)**[iv]

ولكن مايهمنا في دراستنا هذه هي منطقة الساحل الإفريقي، والتي تجمع بين المناطق الخمس تلك و ذلك من منطلق جيبوبوليتيكي وحتى من زاوية المعضلة الأمنية وأبعادها.[v]

I. **إشكالية بناء الأمن في إفريقيا – سلّم منطقة الساحل الإفريقي-:**

سوف نقوم بالتطرق إلى ثنائيتي الأمن الوطني وإشكالية بناء الدولة الوطنية الإفريقية كثنائية مترابطة ومتلازمة كمدخل لتوضيح جانب من جوانب المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ومن ثم كتصور للواقع الأمني الإفريقي. وعليه سوف تكون هذه الورقة وفق التصور التالي:

**الشكل رقم 01**



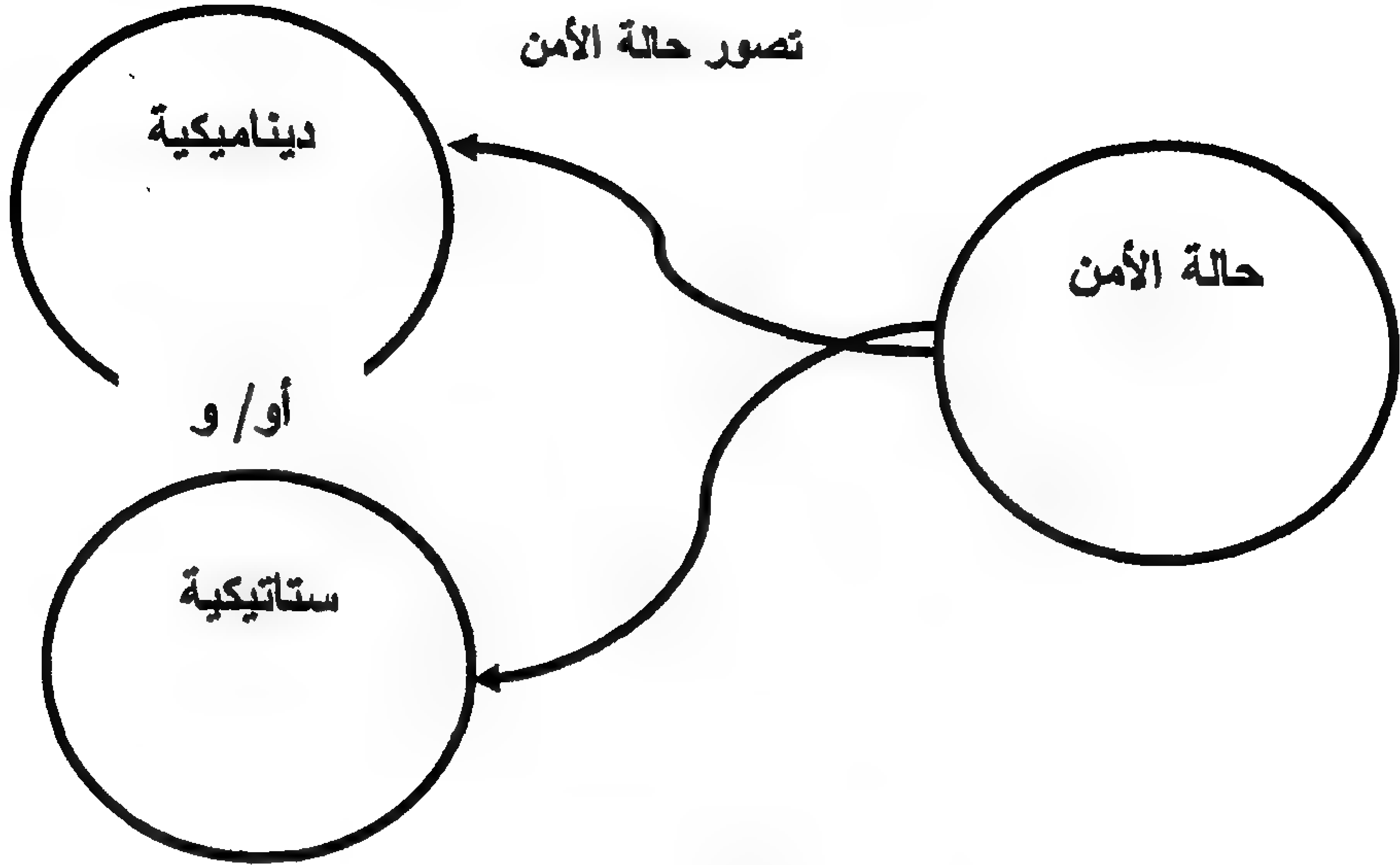

## 1. الأمن الوطني وتحديات البناء في منطقة الساحل الإفريقي:

إن نقطة الانطلاق سوف تكون من خلال الطرح التصوري الافتراضي الجامع بين تحقيق ثنائيتي الأمن الوطني وبناء الدولة الإفريقية– حتى لا نغوص في إبتيمولوجية الدراسات الأمنية–، هذه الثنائية التي سوف نبني عليها تصور العلائقية التي عن طريق ترابطها يتحقق الأمن الوطني كمكتسب لمتغير بناء الدولة الوطنية في أو عبر إفريقيا؛ هذا من جهة ومن جهة ثانية حقيقة البيئة **الفوضوية للنظام الإقليمي الإفريقي– مثال منطقة الساحل الإفريقي– ومنطق البقاء السياسي**. وعليه

أولاً لابد من الإشارة إلى تصورين:الأول حالة الأمنو الثانيمستوياًت وقطاعات تحليل الأمن[vi]. أي:

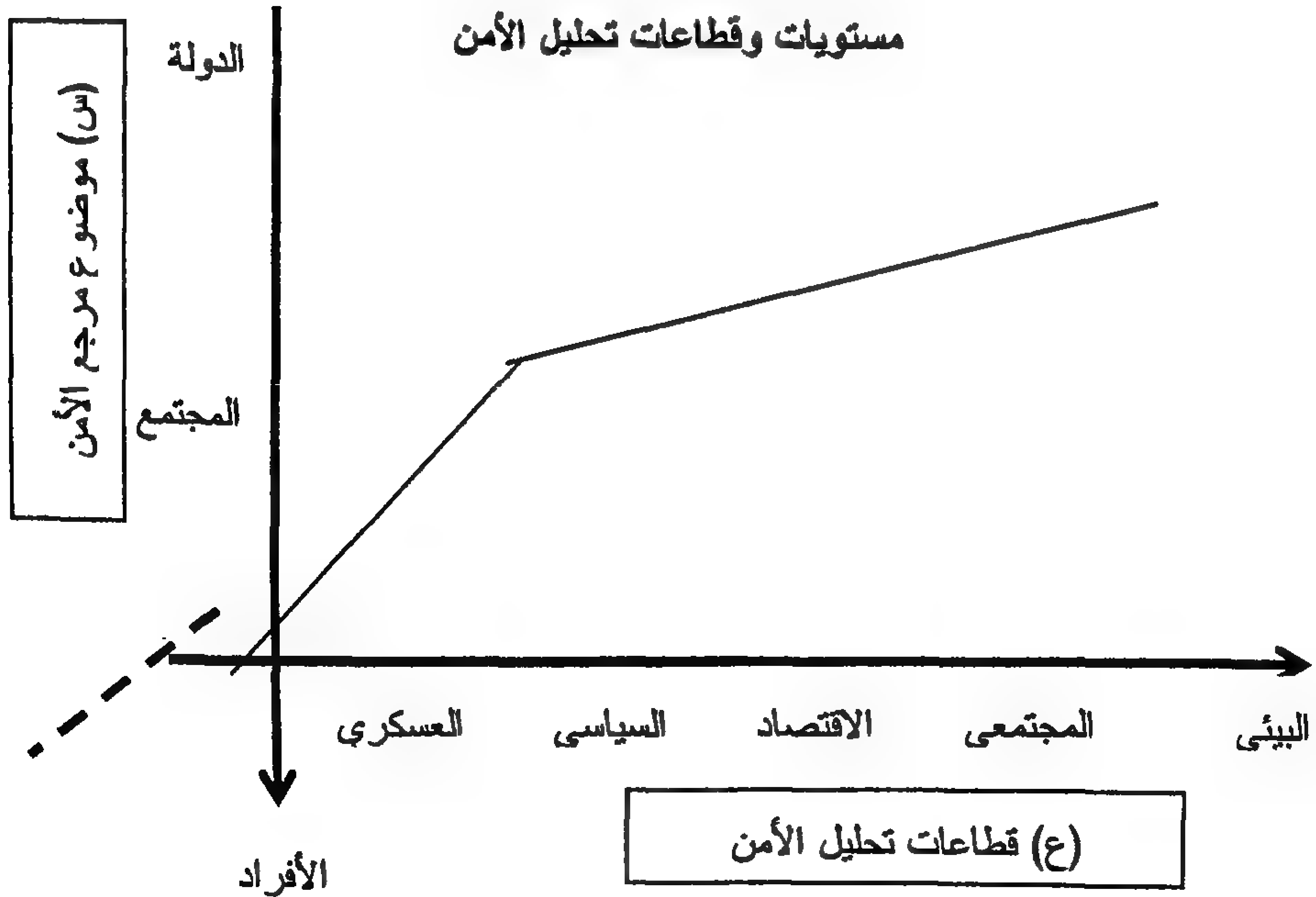
الشكل رقم 02

تصور حالة الأمن




الشكل رقم 03:

مستويات وقطاعات تحليل الأمن



هذا التصور الموضح أعلاه يرمز إلى حالة أو مفهوم الأمن بمعنى كيف يُنظر إلى مفهوم الأمن كمكتسب وكغاية وكسياسة وحتى كبناء نظري.

إن الصورة التي طرحها الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي هي صورة تتفق مع الظروف والمتغيرات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية لتلك الدول الإفريقية الباحثة عن تحقيق أو بناء أمنها القومي أو الوطني. فهذه الدول أصبحت دائمة البحث عن غائية تحقيق أمنها الوطني – كمستوى أول– يمكنها بعده تحقيق مصفوفة الأمن الشامل أو على الأقل وضع ركائز المستوى الثاني– الأمن الإقليمي– ويبقى هذا طرحاً افتراضياً يمكن البحث فيه.

إن المقصود بالمستوى الأول للأمن هو أمن الدولة ذاتها، أو بما يطلق عليه الأمن المنفرد والأمن الداخلي؛ بمعنى أن الدولة هي التي تحاول بناء أو تحقيق أمنها بما يتماشى مع حجم سيادتها وكذا علاقتها بالدول الأخرى أو مع المجتمع الدولي[vii]. وهو العنصر نفسه الذي يعكس مفهوم الأمن الجماعي –بمعنى الأمن الدولي– ولكن كتصور نسبي يوازي بين المفهومين أي الأمن الجماعي والأمن القومي للدولة[viii].

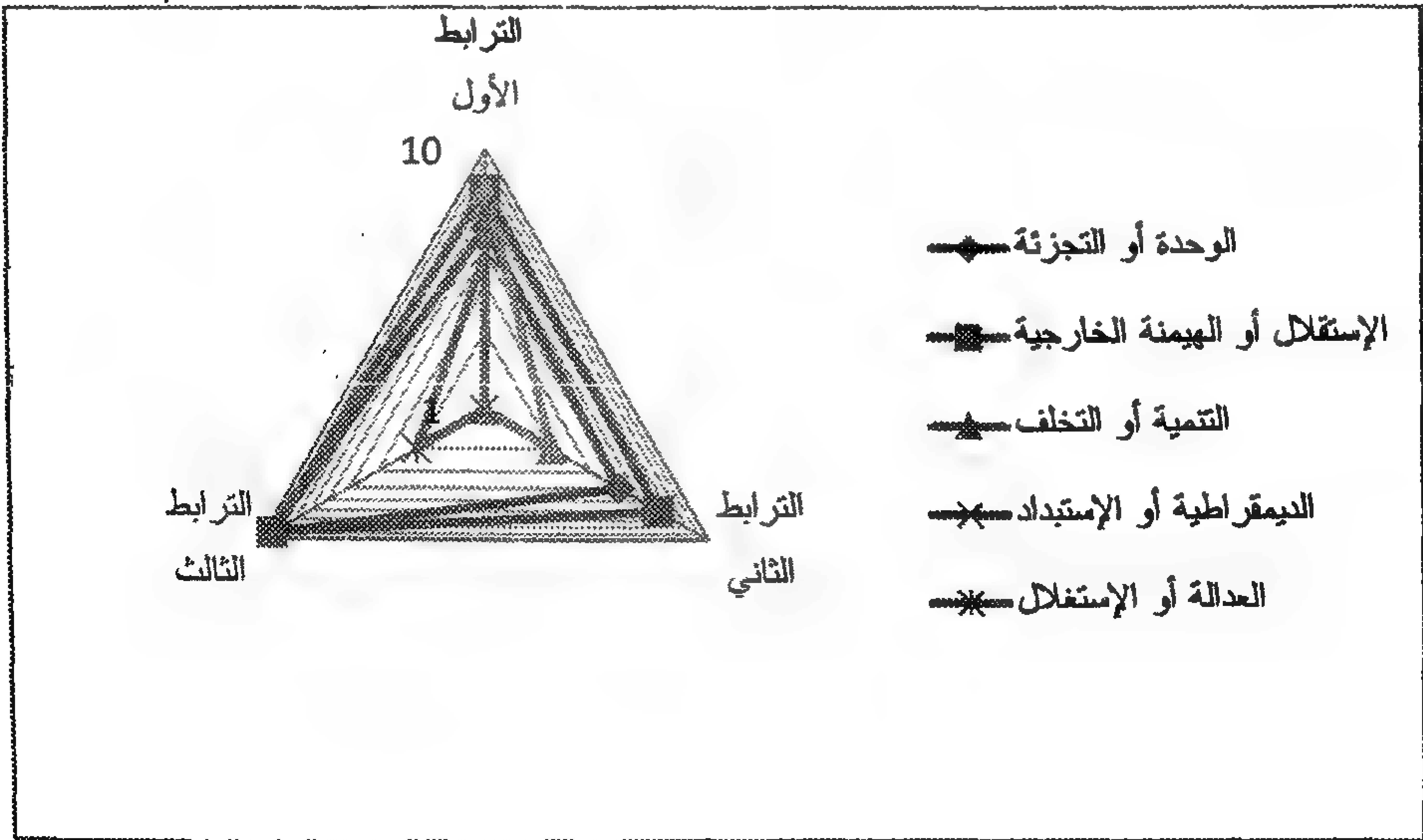
وأما عن المستوى الثاني أو الأمن الإقليمي فلقد تعددت التفسيرات لهذا المفهوم وذلك بالتركيز على **عملية التنسيق العسكري** المشترك بمعنى " ***اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة لمصادر التهديد و سبل مواجهتها*** "[ix]. وهنالك من

حاول تفسيره من زاوية " ***هو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري إقليمي لمنع تدخل أي قوة أجنبية في ذلك الإقليم***"[x]. وتحت هذا المفهوم يمكن التركيز على كتابات باري بوزان وويفر وأيضاً كين بوث.[xi]

وبالعودة إلى ثنائية تحقيق الأمن الوطني-داخل الدولة الإفريقية- وبناء الدولة الوطنية فإننا سوف نقف أمام الكثير من التفسيرات التي عبرها يمكننا بناء مصفوفة الأمن الوطني الإفريقي، أي شكل التفاعلات بين عوامل هشاشة الدولة في إفريقيا والاحتمالية الأمنية لتصدع الأمن الوطني أو الداخلي. وعليه يمكن طرح التصورات التالية.

**الشكل رقم 03**

**تصور-إفتراضي-لأزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي***



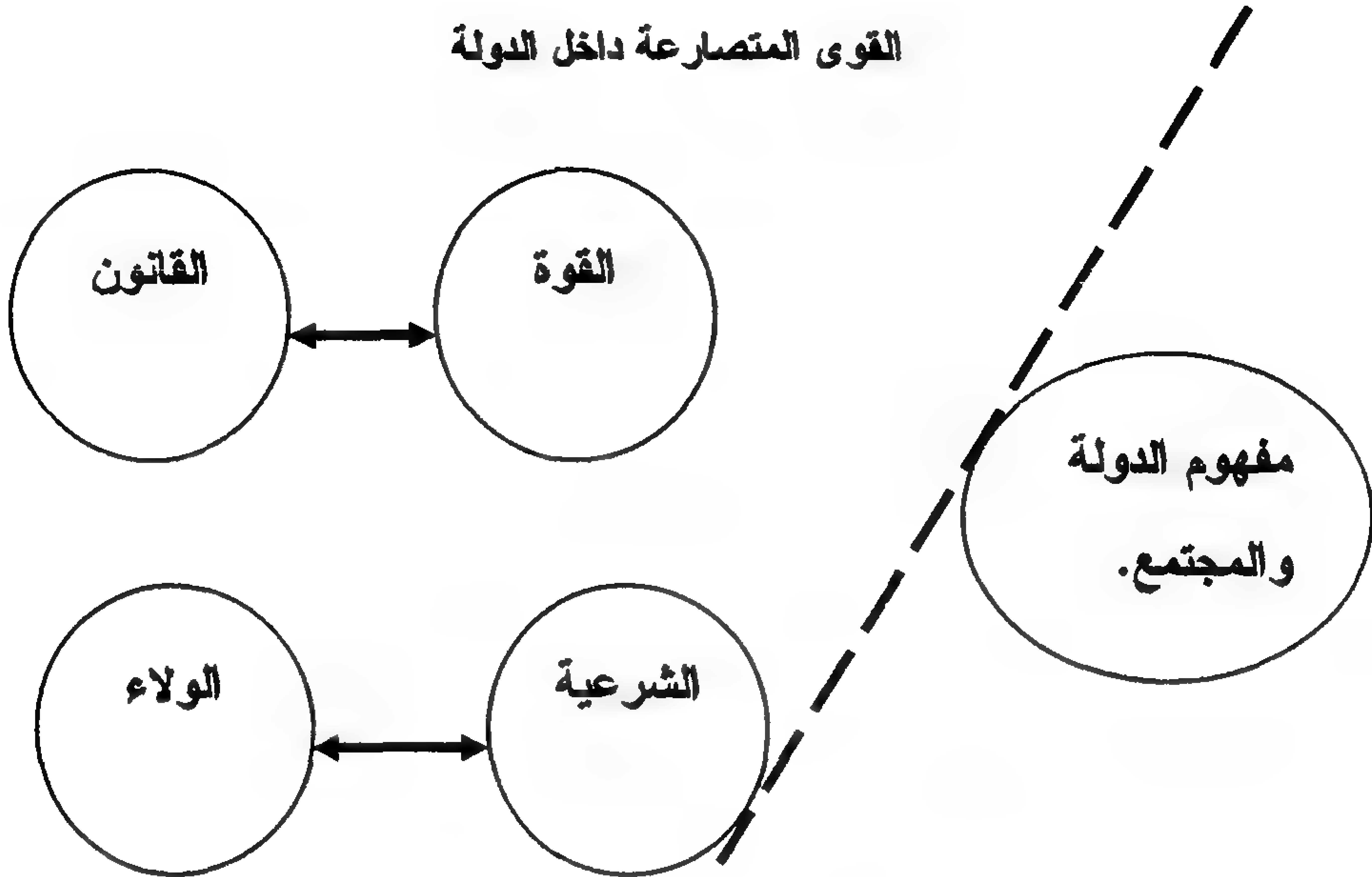
بمعنى أن ما تعانيه الدولة الإفريقية هي **سلبية التواجد والاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي**[xii]؛ وأيضاً تزايد صورة **العنف البنيوي**[xiii]؛ حيث يمكن اختصار ذلك في صور أو أزمات الدولة الإفريقية وهي:

- **أزمـــة بناء الدولة القوميـــة،**
- **أزمـــة التعدديـــة السياسيـــة،**
- **أزمـــة العلاقات المدنيـــة العسكريـــة،**
- **أزمـــة الإنجاز التنموي الاقتصادي،**
- **أزمـــة الشرعيـــة السياسيـــة.**[xiv]

فالدولة كعنصر يتم التعامل معه داخل مجتمعات الساحل الإفريقي على أنه شيء يكتسب بالقوة والدولة ليست أسمى غاية تسعى تلك المجتمعات لتحقيقها؛ بل هي وسيلة لضمان أو إخضاع الآخرين[xv]. وإذا لم يتم تحقيق ذلك قد تكون المواجهة حتمية، أي صورة **مجتمعات اللادولة أو اللادولتية**[xvi]. إن نقطة الارتكاز هذه هي الشكل- على وجه التحديد- الذي آلتإليه الدولة في إفريقيا، فانهيارها من جهة أو النسبية المتزايدة للإحتمالية حدوث ذلك؛ وبروز وحدات وأنماط سيطرة وفاعلين جدد مكانها من جهة ثانية سوف يهدد أمن الدولة و قيامها في إفريقيا.[xvii] وعليه يمكن استخلاص الحلقات التالية في الشكل التالي:

**الشكل رقم 04**

**القوى المتصارعة داخل الدولة**




إن فكرة هذا الشكل قائمة على مفهوم الدولة أو State In Society.[xviii]

وعليه يتبقى غاية تحقيق الأمن الوطني الإفريقي مبتغى لا يحدده فقط عامل تشكيل الدولة الوطنية بل يتعداه إلى حلقات أخرى هي مرتبطة بالأساس بمدى فاعلية الدولة الإفريقية في تحقيق سيادتها الحقيقية والكاملة والغير دائمة التنازع عليها.

**2. شبكة المخاطر الجيوسياسية:**

سوف نقوم بتلخيص شبكة المخاطر الجيوسياسية المكونة لجملة القلاقل الأمنية داخل / عبر منطقة الساحل الإفريقي في الجدول التالي:

| العوامل التي تتحكم في حالة اللااستقرار | العوامل التي تتحكم في خلق حالة الاستقرار |
|---|---|
| العوامل التاريخية:<br>الإثنية، الدين، تعدد اللغات<br>العلاقات المجتمعية مبنية على الهرمية الطبقية والاستعباد<br>الحروب الأهلية و حركات التمرد | نفس الانتماء الإثني أو القبلي أو الديني أو استعمال لغوي موحد<br>لا وجود للطبقية والاستغلال والعبودية<br>غياب تاريخي للحروب الأهلية |
| العوامل المرتبطة بالبيئة واستغلال الموارد الاقتصادية:<br>موارد اقتصادية غير كافية (أراضي، مياه،....)<br>غياب عدالة في توزيع الموارد، حيث تسيطر إثنية معينة على حصة الأغلبية | وجود فائض في الموارد الاقتصادية<br>عدالة في توزيع الموارد الاقتصادية<br>تنمية قدرات فنية محلية متخصصة في المجال الاقتصادي |
| عوامل مرتبطة بالدولة:<br>غياب العدالة المجتمعية وغياب مركزية المؤسسات مع تهميش مناطق وحرمان سكانها من الخدمات العامة<br>عدم التمثيل العادل لفئات المجتمع المختلف داخل الحكومة و داخل المؤسسات العامة<br>غياب حقوق الأقليات | عدالة مجتمعية في فرض الضرائب والحقوق السياسية<br>تمثيل عادل داخل الحكومة وعبر المؤسسات الإدارية العامة لجميع فئات المجتمع<br>احترام حقوق الأقليات |

المصدر: Azam and al., **op.cit, p.1**

## II. حتمية التواجد الأمني عبر منطقة الساحل الإفريقي والجهود الدبلوماسية من منظور إقليمي:

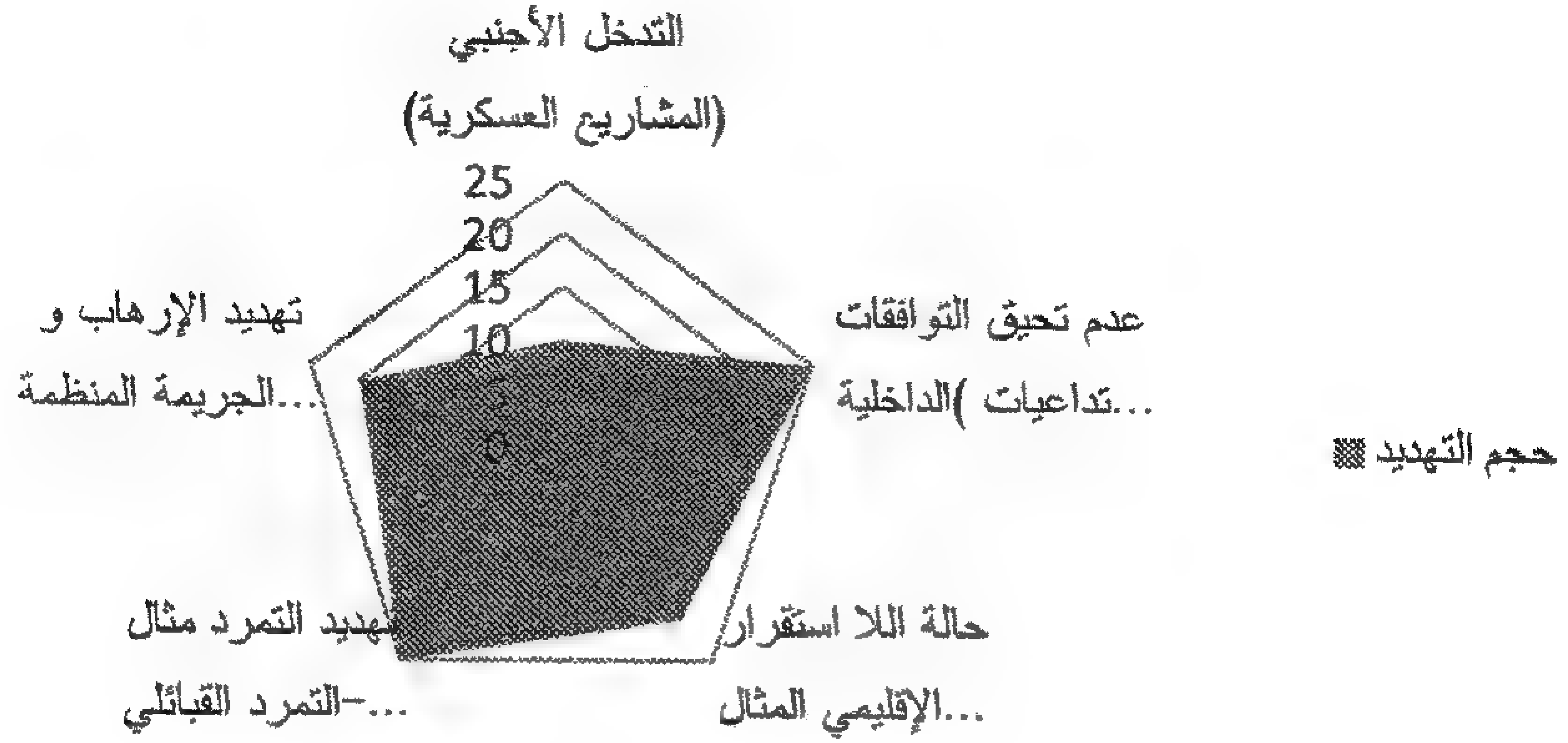
### 1. بناء تصوري للمعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

سوف نقوم بطرح تصورين لحجم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك للوقوف على الحجم التصوري للمعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.[**]

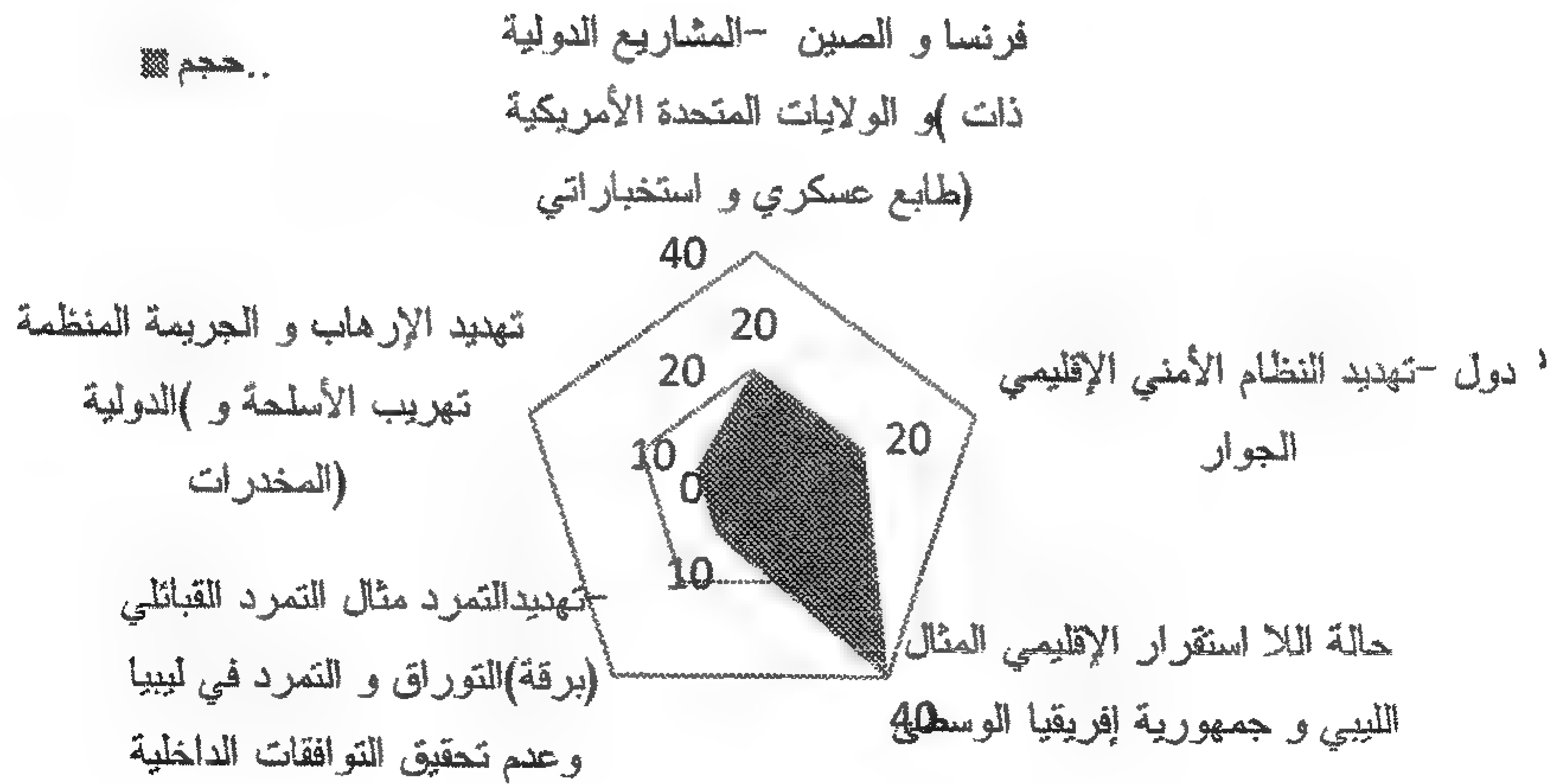
### 2. الدور والمقاربة الجزائرية:

انطلاقاً منحتمية ومعادلة أن استقرار منطقة الساحل الإفريقي من استقرار الجزائر، عملت الجزائر على بناء استراتيجيات أمنية شاملة في تصورها تجمع بين ثلاثية السياسية والاقتصاد والأمن[xix]. أي وفق التصورات التالية:

**الشكل رقم 05**

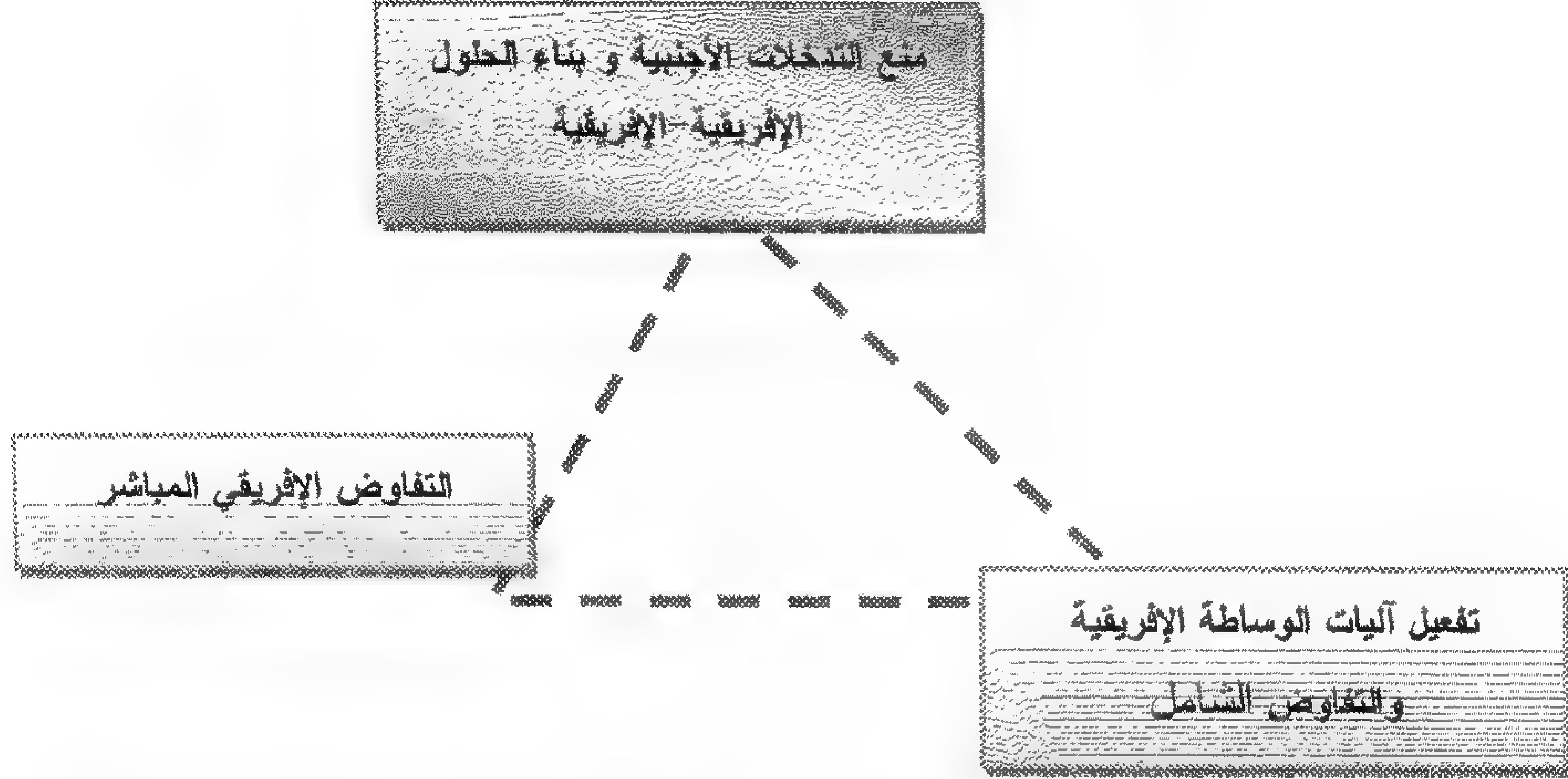



**الشكل رقم 06**



**الشكل رقم 07**

**مثلث الإستراتيجية الجزائرية الإفريقية**




ومنه يمكننا طرح التصور الآتي كتلخيص للمقاربة الجزائرية ودورها الإقليمي:



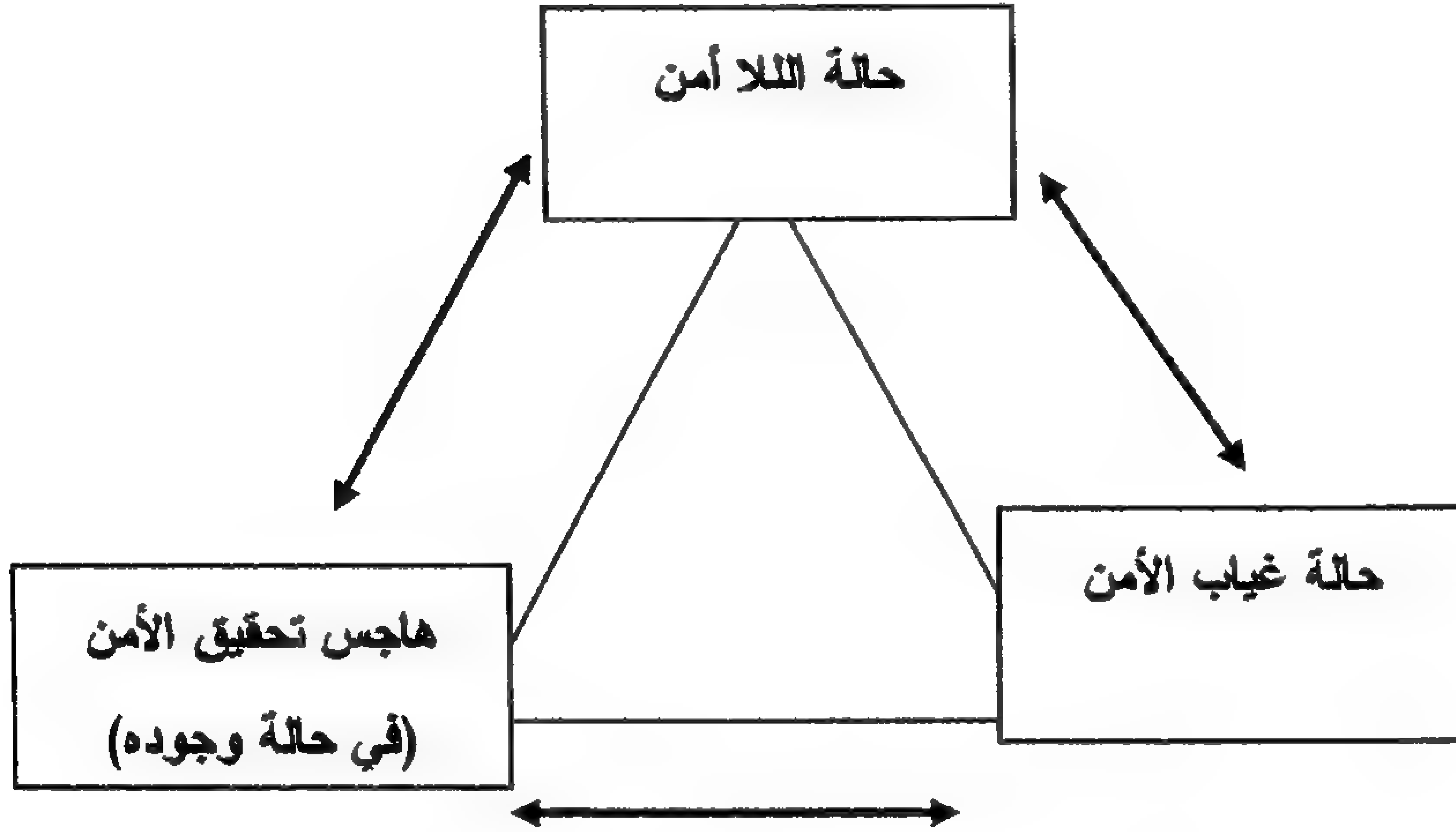
وحتى نقف أمام تصور شامل لإستراتيجية الجزائرية إلينا الجدول التالي الذي سوف نجمل فيه المقاربات ذات التصور الشامل مع التركيز على الإستراتيجية الجزائرية.

**جدول يوضح أعمدة المقاربات الأمنية الشاملة لتحجيم المأزق الأمني في / عبر منطقة الساحل الإفريقي:**

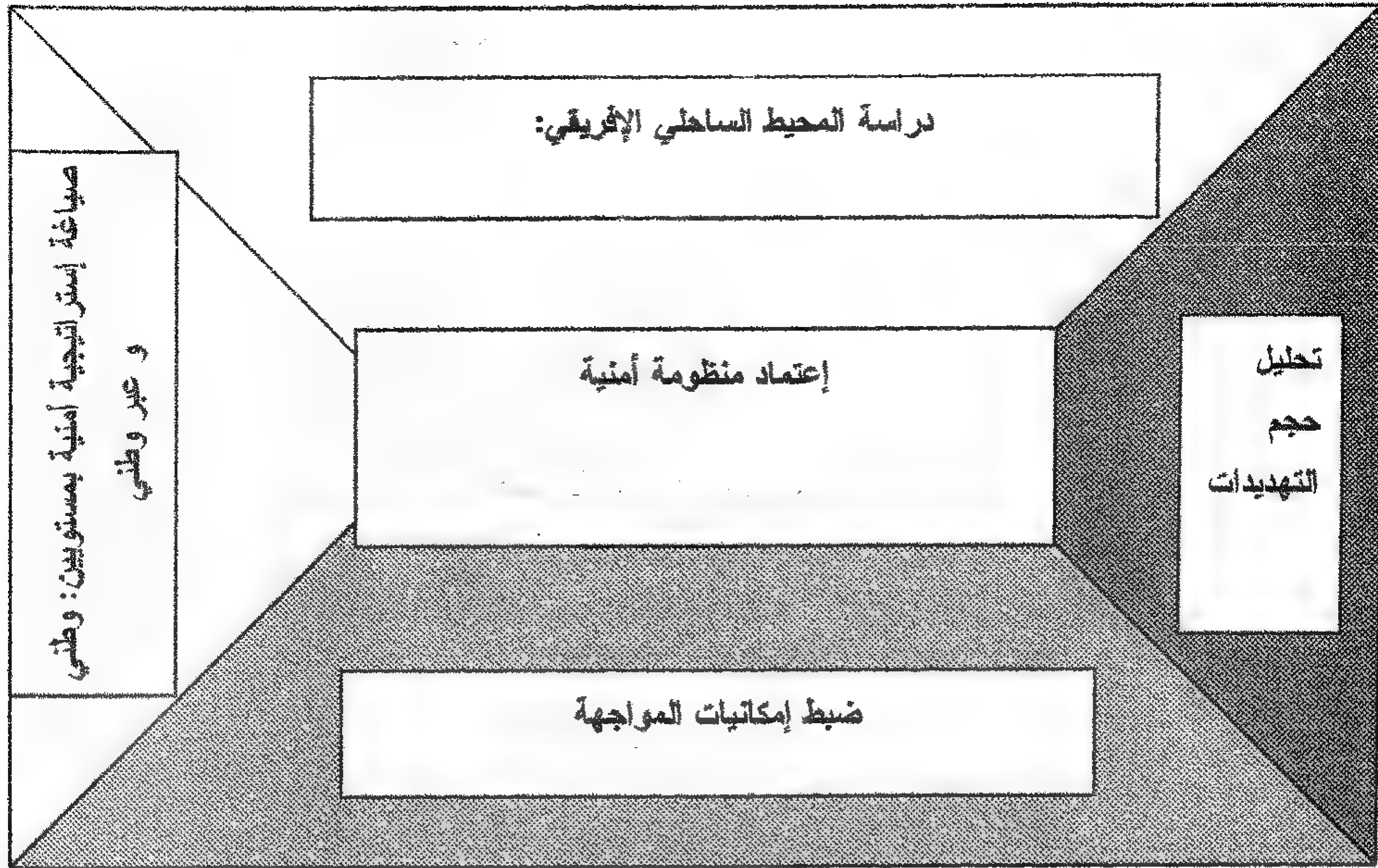
| | |
|---|---|
| العمل الدبلوماسي الإفريقي-الإفريقي و آليات الوساطة | دعم و تقوية الإتحاد الإفريقي – مبادرة النيباد ومجلس الأمن و السلم و برامج الدعم العسكري الإفريقية – الإفريقية |
| برامج متعددة / ثنائية الأطراف | ONUUNDP → UA ↓ CEDEAO ↓ |
| إدارة الأزمات | La vulnérabilité hydrique comme facteur causal de conflits interétatiques |

Sahel Regionalstrategy

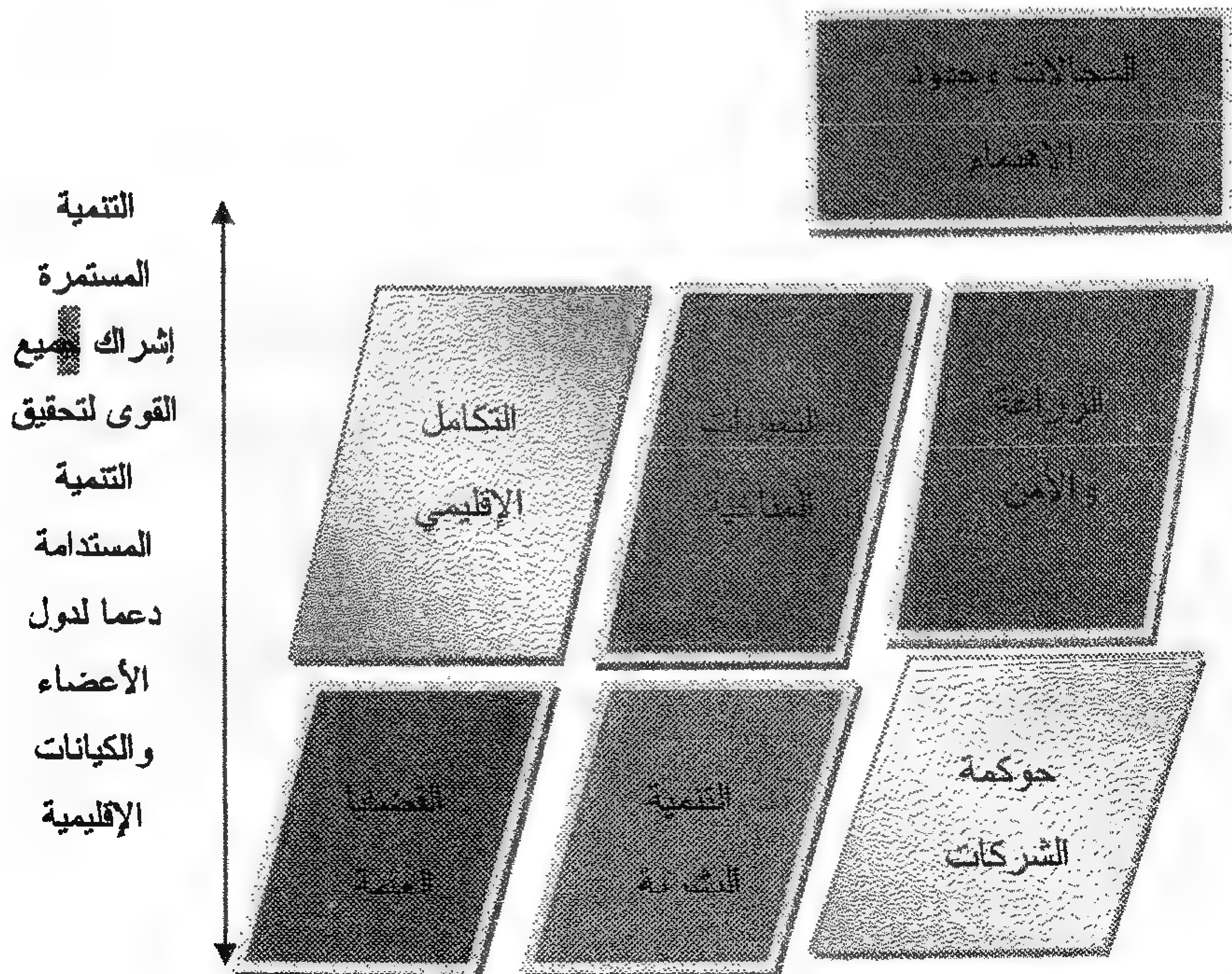
إن المتمعن في منطقة الساحل الإفريقي سوف يقف على حقيقة أن تلك الدول هي ما تسمى بالدول ذات الوضعية الأمنية المعقدة أو **Les Pays à Situation d'Urgence Complex** وتظهر هذه الدول في: مالي، جمهورية إفريقيا الوسطى، ليبيا كمستوى أول داخل النظام الإقليمي ذو الإحتمالية المباشرة لتهديد أمن الجزائر ومن ثم السودان والتشاد وصولاً إلى نيجيريا.بمعنى أن تلك الدول تجمع بين ثلاثة عوامل مهددة للأمن وهي الظاهرة عبر المثلث التالي:



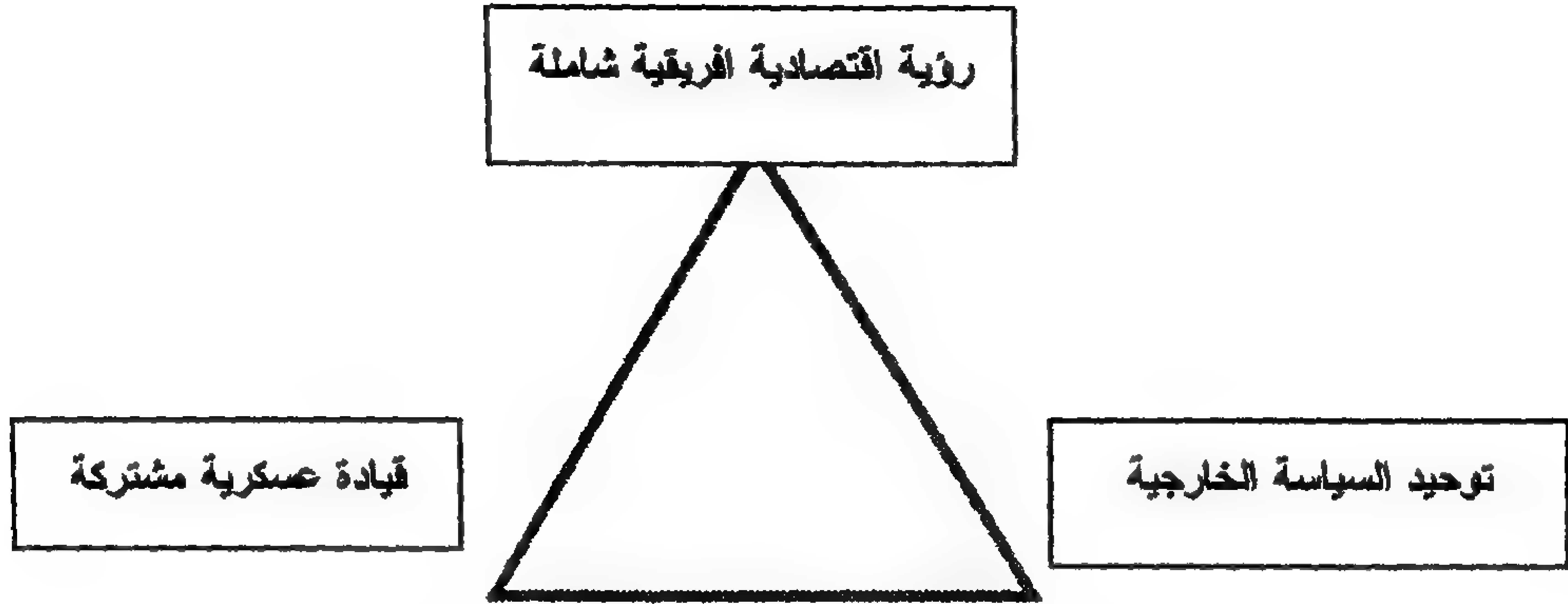

بمعنى أن التحديات تظهر أكثر تعقيداً لتحقيق مصفوفة الأمن كون الآليات والسياسات المتبناة إفريقياً أثبتت عجزها – النسبي- في كثير من المواقف؛ وعليه يجب العمل على بناء إستراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد أو Pluridimensionnelles. ويمكن ذلك عن طريق تبني الشكل التالي[xx]:




وقبل ذلك فقد سعت الجزائر إلى طرح توافقي شامل عبر مبادرة النيباد التي يمكن أن نشرحها في الشكل التالي[xxi]:



وكمحصلة يمكن تلخيص الحلول الأمنية للمعضلة الساحلية الإفريقية في فكرة نكروما كوامKwame Nkruma المثلثية و هي[xxii]:



# الهوامش

[i] *Philippe Hugon, **Géopolitique de L'Afrique** (Paris : Sedes, 2006), pp.16-22.*

[ii] أنظر:

ريتشارد جيبسون، **حركات التحرير الإفريقية النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء**، تر:صبري محمد حسن(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،ط.1،2002)، صص.19-36

[iii] تحت هذا الطرح يمكننا مناقشة فكرة إفريقيا و الاستقلالية الاقتصادية كطرح تنموي شامل و هنا يمكننا الإشارة للمقاربات التي حاولت تفسير العجز و الفقر الاقتصاديين و ذلك من خلال نظريات (IPE) International politics Economy وقبلها نظريات الاستقلالية أو Dependencia Approachs كالماركسية و محاربة الإمبريالية عبر كتابات Rodng 1972; Show and heard 1979; Shaw and Aluko 1984

[iv] يلعب هذا العامل دوراً محورياً في عملية فهم مدخل النزاع القبلي و إشكالية الهويات داخل الدولة الإفريقية، و هو ما يمكننا تفسيره عبر معادلة '**In Group ≠ Out Group**' بمعنى أن كل ما هو مختلف يشكل تهديداً فيما بين القبائل و الإثنيات الإفريقية . أنظر:

*Marilynn Brewer, "Social Identity, Group Loyalty and Intergroup conflict," in Charles Herman (ed.), **ViolentConflict in the 21Centry: Causes, Instruments and Mitigations** (Chicago: American academy of Art and sciences Midwest center, 1999), pp.69-71*

[v] تُعرف منطقة الساحل الإفريقي على أنها:

***"هو ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في شرق البلاد لتغطي مساحة 3053200 كيلومتر مربع أو الحزام الذي يربط أو يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يظم كلا من التشاد، النيجر، مالي، الجزائر و دون أن ننسى ليبيا . و كثيرا ما يتم لحسابات جيو-إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل و حتى جزر الرأس الأخضر.*** أنظر:

- *"Definition of Sahel, " agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Sahel*
- *"Definition of thc Sahcl," www.thcfrecdictionary.com/Sahcl.*
- *"Definition of the Sahel," ar.wikipedia.org/wiki.*
- *OCDE, "Profil économique et social des pays Sahéliens, "www.oecd.org/*

[vi] إذا جزمنا بأن مفهوم الأمن أو الدراسات الأمنية كتطور كان نتاج لحلقتين الأولى تقليصية و الثانية توسعية؛ بمعنى المقاربات والطروحات الأمنية، فالأولى كانت دلالاتها مفهوم الأمن القومي،

ووحدوية دور الدولة في ممارسة و تحقيق الأمن للأفراد و ذلك بهدف حمايتهم من أي تهديد عسكري خارجي مصدره دولة معادية و هو ما ظهر في كتابات ستيفن والت و دافيد بالدوين David Baldwin أو عبر التعريف الذي قدمه والتر ليبمانWalter Lippman " تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب (.....)" و عن دائرة المقاربات التوسعية جاءت كإضافة على مرجعية دور الدولة في تحقيق الأمن إلى جانب توسيع الأجندة الأمنية و الفواعل الغير رسمية كمنطلق أفضى إلى مفهوم الأمن المجتمعي و الأمننة .أنظر:

*Arnold Wolfers, **Discord and Collaboration: Essays on International politics** ( Baltimore: The Johns Hopkins Press,1962);Walter Lippman, **U.S.Foreign Policy: Shield Of The Republic**(Boston:Little, Brown&Co.,1943);Kenneth E.Boulding,**Stable Peace**(Austin: University of Texas Press,1978);John Galtung, **There are Alternatives: Four Roads to Peace and Security**(Nottingham:Spokesman,1984)*

[vii] إن التعميق في هذه الفكرة يقود إلى فكرة المساواة في السيادة بين الدول و تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لنص المادة 2 الفقرة 7 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.أنظر:

بوكرا إدريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 )، ص.115.

[viii] أنظر:

ممدوح شوقي مصطفى كامل،**الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي** ( دار النهضة العربية، 1985)، ص.12.

[ix] أنظر:

سليمان عبد الله حربي، "**مفهومالأمن**: مستوياته وصيغته وتهديداته-دراسة نظرية في المفاهيم **والأطر**-،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 14، (2008)، ص.19

[x] أنظر:

بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي** ( الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص.30.

[xi] أنظر على سبيل المثال لا الحصر بالتخصيص كتاب :

*Barry Buzan, People, States, and Fear An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold era 2nd ed( Boulder,Co: Lynne Rienner Publishers,Inc,1991)*

• بالنسبة لكيفية تفسير هذا الشكل فهو عبارة عن ترابطات تجمع بين خمسة متغيرات متوازية التضاد مجموعها الرقمي هو عشرون (20) ؛ حيث تم إعطاء كل متغير رقم نسبي تصاعدي يعكس القوة الاحتمالية لإنتشار المتغير و بعد الدمج بين ثلاثة تصورات إحتمالية تعكس حالة اللاأمن في منطقة الساحل الإفريقي و بالتالي البناء التصوري لحالة اللاأمن .

xii أولمنروجلهوأعطاه شعبية هوالكاتب الكندي "مايكل إيقانتيف" "M. Ignatieff"في كتابه The "Warniors Honour "، مصطلح أُطلق على تطور جديد بعد نهاية الحرب الباردة ويتمثل بانهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الإثنيات، وبشكل خاص وإن لم يكن حصرياً في إفريقيا جنوب الصحراء. واقترنت هذه الظاهرة بصراع طائفي وقومية إثنية عنيفة وبروح عسكرية وحتى صراع إقليمي مستوطن؛ ومن الأمثلة على ذلك هاييتي ويوغسلافيا سابقاً والصومال والسودان وليبيريا وكمبوديا و رواندا والزائير-سابقا- وسيراليون وأفغانستان. وقال "ر. د. **كابلان**" "R. D. Kaplan" في ذلك الصدد:"**إن جزءاً كبيراً من العالم الثالث يعاني الآن من ذبول الحكومة المركزية وظهور المقاطعات (الملكيات) القبلية والإقليمية، وانتشار المرض من دون توقف وازدياد تغلغل الحروب**". هذا إضافة إلى مفهوم "**أشباه الدول**" و هو المصطلح الذي استخدمه " بول " Bull " و" واطسون " Watson " في مؤلفهما "The Expansion of International Society" (توسع المجتمع الدولي) الذي كان سنة 1990 و كانت فيه إشارة إلى دول آسيا وإفريقيا وجزر المحيط الهادئ المستعمرة سابقاً و التي حققت عبر عملية إزالة الاستعمار وضع الدولة شرعياً، لكنها كانت تفتقر إلى كثير من المقومات الواقعية للدولة.و لمزيد من التفاصيل أنظر:

غرهام ايفانز و جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث(الهجرة الغير شرعية ) (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،ط.1، 2004):

*Robert I. .Rotberg , **Nation-State Failure : A Recurring Phenomenon ?**, The NIC 2020 project,www.an.af.mil/au/awc/awcgate/cia/hic2020/panel2-nov6.pdf,02November2003,*

xiii أنظر :

*Jean Jacques Roche, "**quelle politique de sécurité pour l'après guerre froide ? une approche réaliste de sécuritéal'aubeduXXIe siècle**, "www.dandurand.uqam.ca/download/pdf/etudes/roche/politiques_de_securite.pdf:Didier Bigo, " **Guerre, conflits, transnational et territoire Première Partie**," Cultures et Conflits, no. 21-22 (Printemps/ été 1996), pp.397-418.*

xiv حمدي عبد الرحمن حسن، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية** ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1998)، صص 77،78.

[xv] أنظر :

حمدي عبد الرحمن حسن،" الصراعات السياسية و العرقية في إفريقيا الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل،" **قراءات إفريقيا**،ع. 1،( أكتوبر 2004)، صص. 1-232.

[xvi] و قد عرف "ماكس فيبير " "Max Weber" الدولة على أنها : " **الدولة هي أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين محدد وتسيطر على شعب محدد**"، و بإسقاط هذا التعريف على الدولة الإفريقية فإن النتيجة الحاصلة تقود إلى سيطرت الجماعات و القوميات الإفريقية داخل مؤسسات الدولة على إستخدام القوة القهرية القانونية و هو ما قد ينتج موجات عنف سياسي مستمرة داخل الدولة الإفريقية إضافة إلى شخصنة السلطة والإحتمالية المتزايدة للإنقلابات العسكرية و التداخل بين المؤسسات السياسية و العسكرية.و للمزيد أنظر:

عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص.62.

[xvii] حسن الحاج علي أحمد،" الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية،"**السياسة الدولية**، ع. 160(أفريل 2005)، د.ص.

[xviii] أنظر:

*Joel S. Migdal, **State In Society, studying how states and societies transform and constitute one another**,( United Kingdom: Cambridge University Press,2004) pp.3-15.*

[**] يتم شرح الشكلين من خلال تصور راداري لخمسة متغيرات يمنح لكل منها رقم نسبي بمجموع مئة (100) تصاعدي كتصور لحجم التهديد مقارنة بالتهديدات أو المتغيرات الأخرى؛ و النتيجة تكون صورة رمادية لحجم التهديد و حجم المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

[xix] لقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراً محورياً منذ معالم تشكل نواة الدولة الجزائرية الحديثة، فهي الدبلوماسية نفسها التي مكنت الجزائر من نيل استقلالها سنة 1962 و هي الدبلوماسية نفسها التي قادت الحركات التحررية في دول العالم الثالث و دول حركة عدم الانحياز و الآن هي التي تلعب دوراً جوهرياً في عملية بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي و القارة الإفريقية.أنظر:

صالح بن القبي، " **الدبلوماسية بين الأمس و اليوم، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**"، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)د.س،صص.37،38.أحمد طالب الإبراهيمي، **من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلة : دبلوماسية الثبات و المثابرة**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1987، ع6)،صص.7-9.رضا مالك : **تاريخ الدبلوماسية الجزائرية**،(الجزائر، محاضرة بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،08 أكتوبر 2012). Nicole Grimaud, **la politique**

. **exterieure de l Algerie**, Paris, Karthala, 1984,p.401

[xx] أنظر:

*Bill McSweeney,**Security, Identity and Interests A Sociology of International Relations**,(United Kingdom :Cambridge University Press,1999)*

[xxi] يمكن العودة إلى الموقع الرسمي.أنظر:

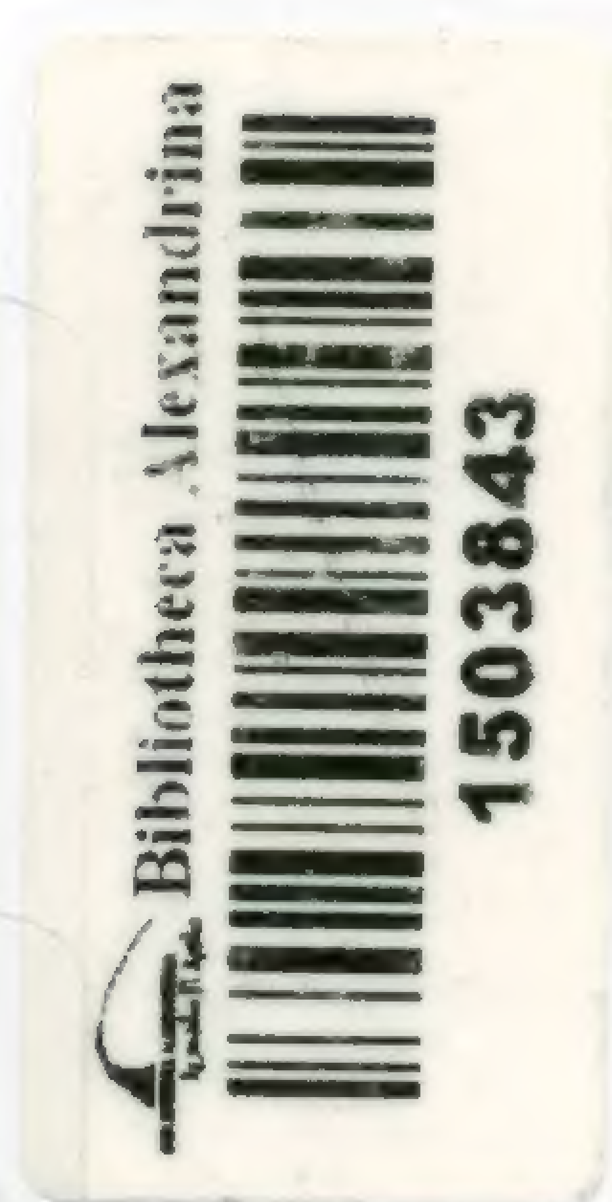
*NEPAD: WWW.nepad.org*

[xxii] أنظر:

*Kwame Nkruma ،**Africa Must Unite** (London: Panaf1998،) ،pp. 216 – 222.*

في منطقة
# حوارات الإقليمية والعالمية
# الساحل والصحراء






ISBN 978-9957-32-971-6






دار التعليم العالي
والبحث الأكاديمي

حي عداش - خرايسية - الجزائر
هاتف 021555278 فاكس 021541135
ص.ب: 15 سعيد حمدين - بئر مرادرايس الجزائر 1602



دار الحامد للنشر والتوزيع

هاتف: 5231081 6 962+
فاكس: 5235594 6 962+
email: daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.com
daralhamed